الكتاب الذهبي
مؤسسة روز اليوسف

حرب فلسطين

إعادة كتابة تاريخ ١٩٤٨

تحرير: إيوجين روجان
آفى شليم
ترجمة: ناصر عفيفى

الناشر:
الكتاب الذهبى
مؤسسة روز اليوسف

الكتاب الذهبى
مؤسسة روز اليوسف

◆

رئيس التحرير : **محمد عبد المنعم**
الكتاب : **حرب فلسطين**
إعادة كتابة تاريخ ١٩٤٨
المحررون : **إيوچين روچان**
آفى شليم
المترجم : **ناصر عفيفى**

◆

الغلاف : **محمد الصباغ**
الإخراج : **أحمد رزق**

◆

رقم الإيداع : ٢٠٠١/١٠٣٧٢
الترقيم الدولى : 977-201-054-2

◆

المراسلات باسم : **محمد عبد المنعم**
رئيس مجلس إدارة ورئيس تحرير روز اليوسف
٨٩ أ شارع قصر العينى ـ القاهرة
ت ـ ٧٩٢٠٥٤٠/ ٧٩٢٠٥٣٩/٧٩٢٠٥٣٨/٧٩٢٠٥٣٧
فاكسميلى : روز اليوسف ٧٩٥٦٤١٣
E-mail rosa
rosa @gega.net

تقديم

حرب فلسطين

إعادة كتابة تاريخ ١٩٤٨

كانت حرب فلسطين ١٩٤٨ حدثا من أخطر الأحداث فى التاريخ المعاصر للشرق الأوسط، وكانت أخطر المراحل فى الصراع على فلسطين وانتهت بانتصار ومأساة!

انتصار للإسرائيليين ومأساة للعرب، وتخللت ست حروب عربية إسرائيلية التاريخ اللاحق للشرق الأوسط، على الرغم من أنه لم يكن لإحداها تلك العواقب بعيدة الأثر ولم تثر أى منها مثل هذا الجدل العظيم.

وقد أطلق الإسرائيليون على حرب ١٩٤٨ اسم «حرب الاستقلال»، بينما وصفها العرب بالنكبة أو «الكارثة» والرواية الإسرائيلية التقليدية تصور حرب ١٩٤٨ على أنها صراع غير متكافئ بين ديفيد اليهودى وجولياث العربى، حيث تدور معركة يائسة بطولية من أجل البقاء ضد الغرباء كثيرى العدد تنتهى بالانتصار عليهم، وطبقا لهذه الرواية قامت كل الدول العربية بإرسال جيوشها إلى فلسطين من أجل خنق الدولة اليهودية الوليدة فى مهدها، وقام الفلسطينيون بترك بلدهم تبعا لأوامر زعمائهم على أمل العودة المظفرة بعد تحقيق الانتصار.

ومع ذلك بدءا من أواخر الثمانينيات قامت مجموعة من «المؤرخين الجدد» أو من يقومون بإعادة كتابة التاريخ الإسرائيلى بتحدى الكثير من المزاعم المحيطة بميلاد دولة إسرائيل وأولى الحروب العربية الإسرائيلية.

والكتاب الحالى هو أحد الإسهامات فى الجدل الدائر حول حرب ١٩٤٨ وهو يقوم بإعادة اختبار دور كل المشاركين فى حرب فلسطين من خلال الاعتماد على المصادر الموثقة أينما وجدت، سواء كانت تقارير معاصرة أو مذكرات أو أية مصادر أولية أخرى. وتضم المجموعة مؤرخين إسرائيليين جددا من الرواد مع باحثين عرب وغربيين بارزين فى قضايا الشرق الأوسط، حيث يقومون بإعادة كتابة تاريخ حرب ١٩٤٨ من منظور الدول التى شاركت فيها، والنتيجة هى هذا الكتاب الغنى بمادته الجديدة وآرائه الثاقبة والذى يمكننا بدرجة كبيرة من فهم الجذور التاريخية للصراع العربى الإسرائيلى.

«إيوجين إل روجان» هو محاضر جامعى فى التاريخ المعاصر للشرق الأوسط بجامعة أكسفورد وزميل كلية سان أنطونى، وتشتمل مؤلفاته على كتاب «حدود الدولة فى نهاية عصر الإمبراطورية العثمانية» الصادر عام ١٩٩٩.

و«آفى شليم» هو أستاذ العلاقات الدولية بجامعة أكسفورد وزميل كلية سان أنطونى بأكسفورد، ومن مؤلفاته «الحرب والسلام فى الشرق الأوسط «١٩٩٥» والحائط الحديدى بين العرب وإسرائيل «٢٠٠٠».

المساهمون

فواز جرجس:

يشغل كرسى الأستاذية الخاص بالعلاقات الدولية ودراسات الشرق الأوسط بجامعة سارا لورنس، نيويورك.

رشيد الخالدى:

أستاذ التاريخ ومدير مركز الدراسات الدولية بجامعة شيكاغو.

يوشع لانديز:

أستاذ مساعد لتاريخ الشرق الأوسط بجامعة أوكلاهوما.

بنى موريس:

أستاذ مساعد لتاريخ الشرق الأوسط بجامعة بن جوريون بالنقب.

ليلى بارسونز:

مدير مساعد مركز دراسات الشرق الأوسط ومحاضرة فى تاريخ الشرق الأوسط بجامعة هارفارد.

إيوجين روجان:

زميل كلية سان أنطونى ومحاضر فى التاريخ المعاصر للشرق الأوسط بجامعة أكسفورد

إدوارد سعيد:

أستاذ بجامعة كولومبيا.

آفى شليم:

زميل كلية سان أنطونى وأستاذ العلاقات الدولية بجامعة أكسفورد.

تشارلز تريب:

محاضر سياسات الشرق الأوسط بمدرسة الدراسات الشرقية والأفريقية جامعة لندن.

المحتويات

مقدمة

استمرت حرب فلسطين لمدة تقل عن عشرين شهرا منذ قرار الأمم المتحدة الذى أوصى بتقسيم فلسطين فى نوفمبر ١٩٤٧ وحتى اتفاقية الهدنة الأخيرة بين إسرائيل وسوريا فى يوليو ١٩٤٩.

وأدت هذه العشرون شهرا إلى تغيير الخريطة السياسية للشرق الأوسط إلى الأبد، والواقع أن حرب ١٩٤٨ يمكن النظر إليها على أنها لحظة حاسمة فى تاريخ المنطقة بأكملها، لقد تم تدمير فلسطين العربية وقامت دولة إسرائيل الجديدة وعانت مصر وسوريا ولبنان مرارة الهزيمة، وانكفأ العراق على نفسه وحققت الأردن على أفضل تقدير انتصارا باهظ الثمن، كما فقد الرأى العام العربى غير المهيأ للهزيمة، ناهيك عن هزيمة بهذا الحجم، الثقة فى حكامه.

وفى غضون ثلاثة أعوام من نهاية حرب فلسطين تم اغتيال رئيسى وزراء مصر ولبنان والملك عبدالله ملك الأردن، كما تمت الإطاحة برئيس سوريا وملك مصر من خلال انقلابين عسكريين، ولم يؤثر أي حدث فى السياسات العربية فى النصف الثانى من القرن العشرين على هذا النحو العميق، كما فعل ذلك الحدث والحروب العربية الإسرائيلية والحرب الباردة فى الشرق الأوسط ونشوء الكفاح الفلسطينى المسلح وسياسة صنع السلام وكل تعقداتها هى نتيجة مباشرة لحرب فلسطين.

وتكمن أهمية حرب فلسطين فى أنها كانت التحدى الأول الذى يواجه دول الشرق الأوسط حديثة العهد بالاستقلال، ففى عام ١٩٤٨ كان الشرق الأوسط يتنسم أولى نسائم الحرية بعد التملص من قبضة الاستعمار، وعلى الرغم من أن إسرائيل كانت أحدث دول المنطقة نشأة حينما أعلنت استقلالها في ١٥ مايو ١٩٤٨، فإن الدول المجاورة لها لم تكن تكبرها إلا قليلا، وكانت مصر لاتزال مرتبطة ببريطانيا بعلاقة شبه استعمارية من خلال معاهدة ١٩٣٦، ومعاهدة ١٩٤٦ الخاصة بالأردن قد منحت بريطانيا سيطرة واسعة على الجيش وعلى مواردها المالية على نحو جعل المجتمع العالمى لا يرى «استقلالها»، وتم التفاوض على نصوص الاتفاقية مرة أخرى فى يناير١٩٤٨، وحصلت كل من لبنان وسوريا على استقلالها من فرنسا فى ١٩٤٣ و١٩٤٦وحتى العراق الذى عومل كدولة مستقلة فى الفترة المتخللة للحربين العالميتين، فقد بدأ فى التفاوض سرا مع بريطانيا عام ١٩٤٧ لإعادة النظر فى معاهدة ١٩٣٠ من أجل الحد من التواجد البريطانى العسكرى فى العراق «المستقل».

وفى العالم العربى رسب الحكام الوطنيون المتطلعون إلى الاستقلال فى أول اختبار واجههم وأخفقوا فى الارتقاء بأفعالهم إلى مستوى أقوالهم وإنقاذ فلسطين من الخطر الصهيونى، وفجر هذا الفشل أزمة الشرعية التى يتمتع به هؤلاء الحكام فى كل الدول العربية تقريبا.

ويلعب التاريخ دورا أساسيا فى تكوين الدولة وفى شرعية أصولها ونظامها السياسى فى الشرق الأوسط وفى كل مكان آخر، وتتمتع حكومات المنطقة بالكثير من السلطات المباشرة وغير المباشرة على كتابة التاريخ. وكتب التاريخ فى المدارس الابتدائية والثانوية تضعها الدولة كما أن معظم الجامعات فى الشرق الأوسط تدار بواسطة الدولة ومن يقومون بالتدريس فيها هم موظفون لدى الدولة، ومؤسسات التاريخ القومية والمطابع الحكومية تعمل كأدوات ترشيح تعزل القصص التاريخية غير المعتمدة وتمرر فقط ما توافق عليه الدولة.

ولأن الترقى داخل مؤسسة التأريخ مرتبط على نحو وثيق بمدى الالتزام بالخط الرسمى لم يكن لدى المؤرخين الحافز المطلوب للكتابة النقدية للتاريخ، وبدلا من ذلك قام معظم المؤرخين العرب والإسرائيليين بالكتابة على نحو قومى غير نقدى، وفى إسرائيل عكس المؤرخون القوميون الرؤية الجماعية للجمهور الإسرائيلى فى تصويرهم لحرب فلسطين على أنها معركة يائسة للبقاء وترقى إلى مصاف المعجزات فيما تحقق فيها من نصر، وفى العالم العربى حفلت الروايات التاريخية المكتوبة عن حرب فلسطين بالتبريرات والتفسيرات الذاتية وإلقاء المسئولية على الآخرين ونظريات التآمر، وكل من المؤرخين القوميين العرب والإسرائيليين كان يدفعهم «البحث عن الشرعية»، أكثر ما يدفعهم التفسير الأمين للماضى.

فبركة الأساطير:

إن عبء إضفاء الشرعية على المواقف الوطنية فى حرب فلسطين فى دهاليز السياسة وفى حجرات الدراسة قد قرن كتابة التاريخ بحب الوطن والإخلاص له فى الشرق الأوسط، فيما يمكن وصفه بأنه «التاريخ الرسمى» وهذا التدخل السياسى فى التاريخ هو جانب مشترك لدى كل من إسرائيل والدول العربية، على الرغم من اختلاف الأسباب على نحو مميز، فالتاريخ الرسمى العربى يسعى نحو تغليب مصالح الدولة من خلال حشد الجماهير المصابة بصدمة هزيمة الجيوش القومية وضياع فلسطين، بينما يسعى التاريخ الإسرائيلى الرسمى إلى إعادة التأكيد على نوع ما من القدر الصهيونى، وفى نفس الوقت يقلل من المسئولية عن الآثار السلبية للحرب.

ودفعت هذه الممارسات الجيل الجديد من الباحثين ذوى النزعة النقدية إلى النظر إلى الروايات التاريخية الرسمية لحرب ١٩٤٨ على أنها أساطير ملفقة.

وبدءا من أواخر الثمانينيات حملت جماعة من الباحثين الإسرائيليين على عاتقها مسئولية تبديد الأساطير المؤسسة لإسرائيل، والتاريخ الإسرائيلى النقدى الجديد وجد ما يحفزه فى الاجتياح الإسرائيلى للبنان فى عام ١٩٨٢، حينما سعت حكومة الليكود إلى خلق نوع من التواصل التاريخى بين أعمالها المثيرة للجدل فى لبنان وأعمال الآباء المؤسسين لإسرائيل فى حرب ١٩٤٨.

فمن أجل الدفاع عن تصرفات حكومته، أشار مناحم بيجن رئيس الوزراء إلى سياسة بن جوريون أول رئيس وزراء لإسرائيل في عام ١٩٤٨. وزعم أن الفرق الوحيد بينهما هو أن بن جوريون لجأ إلى الحيلة، بينما هو ينفذ سياسته علنا، واستشهد بمخطط بن جوريون لتقسيم لبنان من خلال إقامة دولة مسيحية شمال نهر الليطانى وجهوده التي لاتهدأ لمنع إقامة دولة فلسطينية، وقيامه أثناء حرب ١٩٤٨ بالتدمير الشامل للقرى والأحياء العربية داخل حدود إسرائيل وطرد سكانها من فلسطين وكل ذلك من أجل إقامة دولة يهودية متجانسة.

وملاحظات بيجن تؤدى إلى إعادة النظر فى نشأة إسرائيل، فحرب الاستقلال كما تسمى فى إسرائيل، كانت دائما تسمو فوق الخلافات، وبدا الباحثون مدفوعين فى كثير من الأحوال بتبرئة اسم بن جوريون والتشكيك فى مصداقية بيجن، وفى دراسة هذه الاتهامات المتعلقة بالتدمير الشامل للقرى وطرد السكان العرب.

وساعدهم فى ذلك سياسة الأرشيف المفتوح، حيث يسمح بالاطلاع على الوثائق الحكومية بعد

مرور ثلاثين عاما عليها، مما أدى إلى توافر كم عظيم من الوثائق عن حرب ١٩٤٨ وما بعدها، وأثبت الأرشيف الإسرائيلى أنه الأكثر كشفا عن الحقائق.

وقام «سمحة فلابان» بوضع أجندة العمل، حينما اختصر التأريخ لقيام دولة إسرائيل فى عام ١٩٤٨ إلى سبع أساطير «أو خرافات» : إن الصهاينة وافقوا على قرار الأمم المتحدة الخاص بالتقسيم وخططوا للسلام، وأن العرب رفضوا التقسيم وشنوا الحرب، وأن الفلسطينيين غادروا أراضيهم طواعية على أمل العودة المظفرة، وأن الغزو العربى جعل من الحرب أمرا محتما، وأن إسرائيل التى لا حول لها ولا قوة واجهت الدمار من جانب «جولياث» العربى، وأن إسرائيل كانت تسعى إلى السلام، ولكن لم يستجب لها أى زعيم عربي. وقام باحثون إسرائيليون آخرون بالخوض فى هذه الموضوعات على نحو أكثر توسعا وقدم «بنى موريس» أول دليل موثق يثبت مسئولية إسرائيل عن طرد الفلسطينيين من منازلهم، وقام آفى شليم بقلب أسطورة جولياث العربى رأسا على عقب. وكشف النقاب بالمستندات عن مبادرات السلام المقدمة لإسرائيل بواسطة الملك عبدالله ملك الأردن وحتى بواسطة الزعيم السورى «حسنى الزعيم»، كما أوضح «إيلان باب» أن بريطانيا كانت أبعد ما تكون عن محاولة منع إقامة دولة يهودية كما يزعم التأريخ الصهيونى، وأنها كانت تسعى إلى منع إقامة دولة فلسطينية، والعواقب الاجتماعية للأساطير المؤسسة للدولة قام «زائيف شترتيل» بالتمحيص فيها، وقد أثارت هذه الأعمال جدالا واسعا داخل إسرائيل وأصبح مؤلفوها يشكلون جماعة وعى ذاتى يشار إليها باسم «المؤرخون الجدد» كان هناك دائما اتجاه نقدى فى التأريخ العربى لحرب ١٩٤٨، على الرغم من أن النقد كان دائما فى أى بلد موجها نحو تصرفات الدول العربية الأخرى، وكان المفكرون العرب فور انتهاء الحرب التى أطلقوا عليها اسم الكارثة أو النكبة، يسعون إلى تبرير هزيمتهم من خلال تقصير المجتمع العربى بشكل عام، وكان قسطنطين زريقة وساطع الحصرى وموسى العلمى وجورج حنا من أكثر هؤلاء المفكرين تأثيرا وانتشرت أعمالهم انتشارا واسعا فى العالم العربي. ويقول وليد الخالدى أنه «على الرغم من ذلك لم تفلح هذه الكتب فى استئصال شأفة ودفن أساطيرنا المتعلقة بما حدث فى حرب ١٩٤٨، على الرغم من انتشارها الواسع». وعلى الرغم من أن الخالدى يتعامل مع كل من التأريخ الإسرائيلى والعربى لحرب ١٩٤٨ عبر نفس المنظور، فإن تلخيصه للأساطير العربية كان أكثر إسهابا.

ويقول الخالدى: «إن الأسطورة العربية أكثر شيوعا فى أساطير حرب ١٩٤٨، والأكثر استمرارا حتى اليوم، هى تلك التى تصور القوى الصهيونية على أنها كانت مجرد عصابات إرهابية أحيط بها من كل الجهات بواسطة الجيوش العربية فى المرحلة الأولى للحرب «١٥ مايو - ١١ يونيو» فوصلت طلائع الجيش المصرى إلى الضواحى الجنوبية لتل أبيب واقتربت القوات العراقية المتقدمة من ساحل البحر الأبيض المتوسط غرب قليقلية وطولكرم، ووصل الفيلق الأردنى العربى إلى الضواحى الشرقية لتل أبيب، وكل ما كان مطلوبا هو بضعة أيام أخرى لتوجيه ضربة قاضية إلى العدو تحسم الأمر، لكن الضغوط الدولية المتصاعدة إلى تهديدات وأخطار محدقة فرضت الهدنة الأولى على العرب، وعلى ذلك انتزع الكيان الصهيونى النصر من بين أنياب الهزيمة».

واهتم الباحثون الإسرائيليون بالتأريخ العربى، ربما نتيجة لاختبارهم الذاتى لتاريخهم، واعتبر إيمانويل سيفان فى تحليله للأساطير السياسية العربية تلك الموضوعات المتكررة مثل

الحملات الصليبية كرمز للمعركة الدائرة بين المسلمين العرب وأعدائهم فى أرض فلسطين المقدسة والأهمية الرمزية للقدس، كمثالين على ارتباط ذلك بالفكر العربى بعد حرب فلسطين، كما قام «أفراهام سيلا» الذى سبقت له دراسة التأريخ العربى لحرب ١٩٤٨ على نحو أكثر توسعا بالربط بين الروايات العربية والروايات الإسرائيلية، ويقول أنه مثل الروايات التاريخية الإسرائيلية الأسبق لحرب ١٩٤٨«فإن التأريخ العربى لحرب ١٩٤٨ يتكون بدرجة كبيرة من كتابات غير متخصصة تعتمد على الذاكرة الجماعية أكثر من اعتمادها على التأريخ النقدى» ولأنها لم تفلح فى مجاراة إسرائيل عسكريا أو تحقيق الأهداف القومية العربية الخاصة بتحرير فلسطين، كما يقول سيلا :«فإن تاريخ حرب ١٩٤٨ هو جزء أساسى من «عمل لم يكتمل» للقومية العربية».

الدول العربية والقومية العربية:

هناك تفسير آخر للإصرار على الأساطير القومية فى الروايات التاريخية العربية لحرب ١٩٤٨ يكمن فى التمييز بين القومية الضيقة على مستوى الدولة والقومية الواسعة على مستوى العرب، فالتجربة الاستعمارية فى سنوات ما بين الحربين قد انتبهت إلى فكرة المملكة العربية الكبرى التى كانت تشغل ذهن الشريف بن على الهاشمى وأولاده فى الحرب العالمية الأولى، وتقسيم منطقة الهلال الخصيب إلى دول منفصلة تحت الانتداب البريطانى والفرنسى كان يعنى أن الكفاح القومى أصبح منحصرا داخل حدود الدول العربية الجديدة بدلا من أن يجرى على مستوى الكيان العربى الموحد.

وعلى ذلك تم استخدام التاريخ لغرس الروح الوطنية فى نفوس المصريين والعراقيين والأردنيين واللبنانيين والسوريين، وفى نفس الوقت عدم انتزاع هويتهم القومية كعرب، وفى الوقت الذى كانت فيه هذه الدول فى سبيلها للحصول على الاستقلال فى أعقاب الحرب العالمية الثانية، ظهرت الصفوة السياسية مع مصالحها التى كانت ترغب فى حمايتها داخل الحدود التى أنشأتها القوى الاستعمارية علاوة على ذلك لم يكن هناك بطل قومى للعالم العربى الموحد، ومناداة الأمير عبدالله بإقامة الاتحاد السورى الأكبر كانت تحمل القليل من الجاذبية الأيديولوجية على المستوى الشعبى، وتم النظر إليها على أنها لعبة من ألعاب التوسع الإقليمى للأردن، ونظر إلى الوحدة العربية فقط على نحو رمزى وخلال الخطاب الرسمى لكل من مصر وسوريا ولبنان والعراق، كما أن الجامعة العربية التى أنشئت فى مارس ١٩٤٥ لم تعمل على تجاوز المصالح الفردية للدول.

ولايثير الدهشة أن الدول العربية التى خاضت حرب فلسطين باسم الأهداف القومية العربية كانت مدفوعة باهتمامات محلية ومصالح خاصة، وبينما كان كل الزعماء العرب يتحدثون عن حماية فلسطين العربية من التقسيم، فإن الملك فاروق وضع مصالح مصر أولا، وكذلك الملك عبدالله فيما يتعلق بمصالح الأردن والرئيس شكرى القوتلى فيما يتعلق بمصالح سوريا، وكذلك الزعماء الآخرين فيما يتعلق بمصالح بلادهم، وخوفا على الاستقرار الداخلى فى بلادهم، قام العديد من الزعماء العرب بإرسال جزء صغير فقط من قواتهم المسلحة إلى «الكفاح المشترك» ضد إسرائيل ولم يخفق رؤساء الأركان العرب في التنسيق بين خطط المعارك، ولكنهم رفضوا بشكل قاطع وضع

قواتهم تحت قيادة دولة أخرى، وبدلا من رفع راية الأمة العربية، أوشكت الجيوش العربية على الصراع حول حجم ومكانة وضع أعلام بلادها حينما تتجمع، فى مكان واحد ولم تكن هناك أية دولة ترغب فى المخاطرة بقواتها من أجل إنقاذ دولة عربية «شقيقة» تحت الهجوم الإسرائيلى، وحينما اكتفت جميعا قامت كل دولة عربية بالتفاوض حول اتفاقية الهدنة الخاصة بها مع إسرائيل دون أي اهتمام بتنسيق عربى شامل.

وعندما حان وقت الحساب وفتحت ملفات حرب فلسطين فى الخمسينيات أصبحت القومية العربية صاحبة اليد العليا فى العالم العربى، فالهزيمة فى فلسطين والإطاحة بالأنظمة القديمة المسئولة عن «النكبة» حشدت الرأى العام خلف العمل العربى الموحد، فالقومية العربية الآن أصبح لها بطل شعبى محبوب له كاريزما طاغية، فقد تمتع الرئيس المصرى جمال عبدالناصر بتأييد شعبى راسخ الجذور ليس فقط فى وطنه ولكن عبر كل الدول العربية وقام القوميون العرب بصب لعناتهم فوق رأس المصلحة الشخصية الضيقة للزعماء العرب فى ١٩٤٨، ونظروا بعين الغضب إلى من خلفهم فى الأردن وسوريا ولبنان والعراق، ومع ذلك لم يثبت القوميون العرب أنهم أكثر فعالية فى تحرير فلسطين أو هزيمة إسرائيل من أسلافهم، وأدى ذلك إلى ظهور اتجاهين فى كتابة تاريخ حرب ١٩٤٨، تبنت الدولة العربية التى تدافع عن نفسها «نهجا اعتذاريا من أجل التأكيد على شرعيتها السياسية» بينما نزع القوميون العرب إلى الكتابة «من خلال الاستبطان الذى سعى نحو استخلاص الدروس السياسية وتعزيز التغيير الاجتماعى والسياسى والأيديولوجى الجذرى استعدادا للجولة القادمة ضد إسرائيل».

وكلا النهجين لم يعلق أهمية كبيرة على الدقة التاريخية فى تفسير الأحداث.

ميزة المنتصر:

بينما نجد أن هناك مجالا متاحا لكتابة عربية جديدة لحرب فلسطين، فإن المفكرين العرب لايجدون المادة المطلوبة لأداء هذه المهمة، وعلى نحو يختلف عن إسرائيل لايوجد قانون الثلاثين عاما الذى يحكم عملية الإفراج عن الوثائق الحكومية والوثائق الخاصة بحرب فلسطين لاتزال غير متاحة فى مصر أو الأردن أو العراق أو سوريا أو لبنان، وليس من المتوقع أن يفرج عنها فى المستقبل القريب، وأدى ذلك بالكتاب إلى اللجوء إلى المصادر المتاحة مع القيام بتفسير جديد يعكس التغيرات فى الواقع السياسى على مدى الخمسين عاما التى تفصلنا عن أحداث حرب فلسطين.

وقام المؤرخ الفلسطينى وليد خالدى بكتابة سلسلة من الأعمال التى تتناول نصف قرن منذ قرار الأمم المتحدة الخاص بالتقسيم وحرب ١٩٤٨ بناء على الوثائق التى قام بجمعها بنفسه على مدى السنوات دون وجود إشارات إلى المراجع التى استقى منها معلوماته.

كما استعان الصحفى المصرى «محمد حسنين هيكل» بيومياته الخاصة عن الحرب من أجل إعادة تقييم حرب فلسطين وحتى عندما تكون هناك وثائق متوافرة، كما فى حالة أرشيف المحكمة الهاشمية فى الأردن، فإن الاطلاع عليها يكون مقتصرا على نحو صارم على المؤرخين المعروفين بالولاء من أجل تحرير ونشر الوثائق التى تدعم الخط الرسمى للحكومة الأردنية فيما يتعلق بحرب فلسطين، والباحثون العرب قد لايجدون أية مساندة فى التنقيح النقدى للتاريخ القومى.

والواقع أن العديد من الدول العربية تقوم بتقييد حرية الرأى على نحو يضر بالبحث النقدى، وعلى ذلك بعد مرور عشرة أعوام من نشر أول تأريخ إسرائيلى منقح لحرب فلسطين، لا نجد أية مادة مماثلة تم القيام بها من قبل الباحثين على الجانب العربى.

إن الصلة الموجودة بين سرد التاريخ الوطنى والشرعية السياسية للدولة يجعل من تحدى أية حقيقة رسمية أمرا مثيرا للجدل، والنتائج التي استخلصها المؤرخون الإسرائيليون الجدد قد أثارت جدلا واسعا فى إسرائيل، انتقل من التجمعات الأكاديمية إلى الصحافة والرأى العام ولأن التحدى قد جاء من أكاديميين إسرائيليين، وجدوا مادتهم الأكثر إثارة للجدل فى دور الوثائق الإسرائيلية أدى ذلك إلى جعل النتائج التي توصل إليها المؤرخون الإسرائيليون الجدد أكثر إثارة للدهشة بالنسبة للرأى العام داخل إسرائيل.

ومع ذلك فإن حرية هذا الجدل هى مقياس لأمن المؤسسات السياسية الإسرائيلية، إن الأمر يتطلب قدرا كبيرا من الاستقرار السياسى لكى يتم الحفاظ على حق حرية الرأى عندما يتعلق الأمر بالحقائق الرسمية للدولة، ربما بسبب أن إسرائيل قد خرجت منتصرة من حرب ١٩٤٨، ومن صراعات عربية إسرائيلية لاحقة، فإن المؤرخين الجدد يمكنهم تحدى إجماع الذاكرة العامة الواقعة فى أسر المؤرخين التقليديين دون تهديد شرعية المؤسسات المدنية والعسكرية لدولة إسرائيل، إن القول المأثور القائل إن التاريخ يكتبه المنتصرون لاينطبق هنا، فإذا علمنا أن الدول العربية المهزومة كتبت تاريخها الخاص عن حرب فلسطين، ربما يكون من الأجدر القول أن التنقيح النقدى للتاريخ هو ميزة المنتصرين.

بعد مرور خمسين عاما على حرب فلسطين، يمر على السلام بين مصر وإسرائيل عشرون عاما وبين الأردن وإسرائيل أربعة أعوام، وتبادل الفلسطينيون والإسرائيليون الاعتراف ووضع إطار عام للسلام سمح لياسر عرفات رئيس منظمة التحرير الفلسطينية بالعودة لإقامة حكم ذاتى فى قطاع غزة والضفة الغربية ومع نهاية أعمال الحرب أدى المستوى الجديد من التعامل بين العرب والإسرائيليين إلى التقليل من شأن الأهداف التى من أجلها تم وضع التقاليد التاريخية السابقة للصراع العربى الإسرائيلى، ومع عدم توقع تحرير فلسطين أو انتظار جولة أخرى للحرب مع إسرائيل، أصبحت الأسس الأيديولوجية للتاريخ القديم غير ملائمة وأصبح التلفيق القديم للأساطير ضارا بالتوجه الخاص بدول المواجهة السابقة.

والقول أن العرب يحتاجون إلى التمحيص النقدى لتاريخهم ليس أمرا بسيطا لأن ذلك سوف يؤدى إلى إثارة الكثير من الجدل كما حدث فى إسرائيل منذ عام ١٩٨٨، ولكن من المفيد القول أن التاريخ الذى يفتقد المصداقية لم يعد يمثل أمرا يخدم مشروعية الدولة أو يخدم مواطنيها، والمساهمون فى هذا الكتاب يقترحون كخطوة أولى أن تتم إعادة كتابة تاريخ حرب فلسطين.

إعادة كتابة تاريخ حرب فلسطين:

يقوم هذا الكتاب بإعادة اختبار دور كل المشاركين فى حرب فلسطين اعتمادا على الوثائق الرسمية أينما كانت والمواد الجديدة التى ظهرت مؤخرا مثل المذكرات والمواد الأولية الأخرى المنشورة.

وتشتمل المجموعة المساهمة فى هذا الكتاب على مؤرخين إسرائيليين جدد رواد وباحثين بارزين عرب وغربيين متخصصين فى شئون الشرق الأوسط، من أجل إعادة كتابة تاريخ حرب ١٩٤٨، من منظور كل الدول المشاركة فى الحرب.

وفى كثير من الأحوال يقوم المؤلفون بمعالجة قضايا أثارها المؤرخون الإسرائيليون الجدد عن سير الحرب والدبلوماسية بين إسرائيل والدول العربية، ومع ذلك فإن الدراسات الخاصة بالدول العربية قد اعتمدت بشكل متعمد على المصادر المحلية من أجل إعادة اختبار التاريخ من منظور عربى، ويقدم المؤلفون أعمالهم على أمل أن يتم الإفراج عن الوثائق الرسمية الموجودة لدى دور الوثائق العربية من أجل التوصل إلى رؤية أكثر عمقا للصراع العربى الإسرائيلى.

ويشتمل هذا الكتاب على مجموعة من الدراسات عن كل الدول العربية التى شاركت فى حرب فلسطين فيما عدا لبنان، وعلى الرغم من الجهود الضخمة التى بذلها المحرران، فقد اتضح أنه من المستحيل العثور على مساهم يقوم باختبار دور لبنان فى الحرب، فالعلاقات اللبنانية الإسرائيلية تظل موضوعا بالغ الحساسية فى آخر الجبهات النشطة للصراع العربى الإسرائيلى، والذى تفاقم من خلال تاريخ التعاون المارونى مع الصهيونية والاحتلال الإسرائيلى لقطاع كبير من جنوب لبنان وتأثير سوريا على السياسة الخارجية اللبنانية، وهناك دراستان تم نشرهما عن «العلاقة الخاصة» الصهيونية المارونية استنادا إلى مصادر إسرائيلية، وقامت لورا إيزنبرج باختبار الدبلوماسية التى أدت إلى إبرام المعاهدة الصهيونية المارونية فى عام ١٩٩٦، وقام كريستن شولتز بالنظر فى المحاولات الإسرائيلية المستمرة للتدخل فى الشئون اللبنانية الداخلية.

وكلا العملين قد ترجم إلى العربية نشر فى بيروت، على الرغم من مصادرة كتاب شولتز بواسطة الرقابة اللبنانية واتهم مؤلفه من قبل الجهات الأمنية «بالتحريض على إثارة النزاع الطائفى».

ولم يتحدث أى من الكتابين كثيرا عن الدور العسكرى اللبنانى فى حرب ١٩٤٨ والذى كان محدودا للغاية فقد شارك بعدد رمزى من الجنود بلغ أقل من ١٠٠٠ فرد عبروا إلى شمال الجليل فقط لكى يتم صدهم بواسطة القوات الإسرائيلية التى قامت بدورها باحتلال قطاع من الأرض فى جنوب لبنان حتى قام الجانبان بتوقيع اتفاقية الهدنة فى ٢٣ مارس ١٩٤٩، ومع ذلك لعب لبنان دورا سياسيا مهما فى الدعوة إلى الحرب، فكان رئيس الوزراء اللبنانى رياض الصلح يتحدث بلغة خطابية عنيفة تبشر بالنصر الشامل فى فلسطين، الواقع أنه تعرض للنقد من قبل الزعماء الآخرين لأنه كان الأكثر تشددا فى اجتماعات الجامعة العربية بينما كان بلده صاحب الدور الأصغر فى ميدان المعركة، إن الاتجاه المحافظ للرئيس اللبنانى بشارة الخورى وتشدد رئيس وزرائه وطبيعة العلاقات المارونية الصهيونية والتجارب اللبنانية فى المعركة والاحتلال الإسرائيلى القصير، تقدم جميعا مادة ثرية لتأريخ لبنانى شيق لحرب ١٩٤٨، الأمر الذى ربما يتطلب مناخا سياسيا أكثر ملاءمة.

إن معظم الدراسات الواردة فى هذا الكتاب تعالج التأريخ القومى سواء لفلسطين أو إسرائيل أو لمصر أو للأردن أو العراق أو سوريا، وهناك استثناءان لذلك هما تقييم بنى موريس لنشأة مشكلة اللاجئين الفلسطينيين ودراسة ليلى بارسونز الخاصة بالدروز فى حرب فلسطين، وأثارت دراسة

موريس الأصلية جدلا واسع النطاق، بالنسبة لكل من الإسرائيليين الذين يعتقدون أنه يشوه سمعة وطنه وأيضا فى أوساط الفلسطينيين الذين كان رأيهم أن الوثائق التى كشف عنها موريس تلعن التصرفات الإسرائيلية بدرجة أكبر من الاستنتاجات التى توصل إليها موريس وهى أن «مشكلة اللاجئين الفلسطينيين ولدت من الحرب، وليس من خلال التخطيط».

وفى السنوات اللاحقة على نشر كتاب نشأة مشكلة اللاجئين الفلسطينيين، تم الإفراج عن عدد كبير من الوثائق الإسرائيلية الجديدة، وخاصة فى أرشيف جيش الدفاع الإسرائيلى ووزارة الدفاع وعند إعادة تقييمه للخروج الفلسطينى فى حرب ١٩٤٨، يعالج موريس إحدى أكثر النقاط إثارة للجدل من خلال نقاده السابقين ألا وهى التفكير الصهيونى فى «نقل» أو طرد الفلسطينيين من أراضيهم لكى يذوبوا فى الدولة اليهودية المقترحة، ويؤكد موريس بالوثائق على تحول الفكر الصهيونى من «العشوائية» إلى «التأييد الجماعى لهذه الفكرة بدءا من عام ١٩٣٧ فصاعدا مما ساهم فيما حدث فى ١٩٤٨» والجزء الثانى من بحثه يتناول طرد الفلسطينيين من شمال الجليل فيما عرف باسم عملية حيرام «٢٨ - ٣١ أكتوبر ١٩٤٨» مع تقديم أدلة دامغة على الجرائم الوحشية التى اقترفتها القوات الإسرائيلية ضد سكان القرى الفلسطينية، ومع ذلك يواصل موريس رفضه لربط «التفكير فى نقل الفلسطينيين» بسياسة الطرد، حيث ينكر أنه «تم اتخاذ أي قرار من قبل المجالس التنفيذية للييشوف لتنفيذ سياسة الطرد الإجبارى فى سياق حرب ١٩٤٨».

وتتحدى ليلى بارسونز هذا الاستنتاج استنادا إلى أن التصرفات الإسرائيلية تجاه الدروز، أيضا كانت تعتمد على عملية حيرام، وتؤكد من خلال الوثائق على وجود علاقة خاصة بين الييشوف اليهود قبل قيام دولة إسرائيل والدروز فى أثناء الانتداب تطورت إلى «تحالف سرى فى «زمن الحرب» بحلول عام ١٩٤٨.

والأمثلة العديدة للتعاون الدرزى الإسرائيلى فى أثناء الحرب والحقيقة القائلة أنه لم يتم طرد أى درزى من مدينته أو قريته، حسب زعمها يدحض مزاعم موريس الخاصة بعشوائية طرد الفلسطينيين والواقع أنه حتى عندما قامت إحدى القرى الدرزية الفلسطينية بنقض اتفاق ما قبل المعركة وقاتلت ضد جيش الدفاع الإسرائيلى لم يتم طرد الدروز القاطنين للقرية بعد المعركة، فإذا كان الدروز قد سمح لهم بالبقاء من خلال تخطيط متعمد، كما تقول بارسونز، فإن هذا ينطوى «على الأقل على سياسة ملموسة لطرد المسلمين» ومن الواضح أن العدد الوفير من الوثائق المتوافر فى دور الوثائق الإسرائيلية مازال يترك الباب مفتوحا للاختلاف فى التفسير بين الباحثين.

وفى دراسته الختامية يقوم إدوارد سعيد بالبحث فى نتائج حرب ١٩٤٨ لمدة خمسين عاما. إن اختلال التوازن بين قوة المؤسسات والجيش الإسرائيلى من ناحية، والجهود الفلسطينية لقيام دولة فلسطينية داخل غزة والضفة الغربية يثير التساؤلات حول مدى إمكانية تطبيق قرار إنشاء دولتين الذى أصدرته الأمم المتحدة عام ١٩٤٧، وأفضل الحلول للفلسطينيين، كما يقول هو فى وجود دولة ثنائية الهوية، وباستثناء القليل من الأبطال سواء على الجانب الفلسطينى أو الإسرائيلى الذين يؤيدون هذه الرؤية فإنها تكون قد جاءت قبل الأوان، والواقع أنها قد يصبح لها مؤيدون كثيرو العدد بعد نصف قرن آخر حينما يقوم جيل جديد من الباحثين بإعادة تقييم حرب فلسطين فى عيدها المئوى.

الفلسطينيون وحرب ١٩٤٨ :

الأسباب الكامنة وراء الهزيمة

رشيد الخالدى

ما بين بشائر الربيع وأفول الخريف فى عام ١٩٤٨، كانت فلسطين العربية تشهد تحولا جذريا، فمع بداية ذلك العام، كان العرب يشكلون ما يزيد على ثلثى عدد السكان، وكانوا يمثلون أغلبية فى خمس عشرة مقاطعة من إجمالى المقاطعات الست عشرة، علاوة على ذلك، كان العرب يملكون ما يقرب من ٩٠٪ من أراضى الملكية الخاصة فى فلسطين. وفى غضون شهور قليلة من القتال العنيف فى مستهل ربيع عام ١٩٤٨، كانت القوات المسلحة لليهود، المنظمين جيدا والبالغ عددهم ٦٠٠ ألف نسمة، يفوق عددها القوات المسلحة للأغلبية العربية على نحو يزيد على الضعف، وفى الشهور التالية، ألحقت هزيمة ثقيلة بالعديد من الجيوش العربية، التى دخلت فلسطين فى ١٥ مايو ١٩٤٨، وفى هذه الفترة العصيبة، تم طرد أو فرار ما يزيد على نصف العرب الفلسطينيين البالغ عددهم ما يقرب من ١٤ مليون نسمة من منازلهم.

وأولئك الفلسطينيون الذين لم يغادروا المناطق التى تم غزوها تناقص عددهم لكى يصبحوا أقلية فى دولة إسرائيل الجديدة «التى تسيطر الآن على حوالى ٧٧٪ من أراضى فلسطين تحت الانتداب»، ومع نهاية القتال، سيطر الأردن على المناطق الفلسطينية التى استولى عليها جيشه غرب نهر الأردن، بينما احتفظ الجيش المصرى بالقطاع الذى يحيط بغزة، بالقرب من حدوده، وفى أعقاب هذه الكارثة – النكبة كما أطلق عليها الفلسطينيون – وجد الفلسطينيون أنفسهم يعيشون فى ظل العديد من الأنظمة الغريبة عنهم ومحرومين من الغالبية العظمى من ممتلكاتهم، كما فقدوا أية سيطرة على معظم جوانب حياتهم.

كيف ولماذا حدث ذلك التحول الخطير؟ إن معظم تفسيرات حرب ١٩٤٨ التقليدية تميل إلى التركيز على أحداث ما بعد ١٥ مايو ١٩٤٨، وهو تاريخ تأسيس دولة إسرائيل، وتدخل الجيوش العربية غير الناجح فى فلسطين عقب الانهيار المؤسف للفلسطينيين، ومع ذلك فإن الضربات القاصمة لتلاحم المجتمع الفلسطينى قد حدثت قبل ١٥ مايو، أثناء الأيام الأولى من عام ١٩٤٨، علاوة على ذلك، فإن الهدف الأساسى لهذه الدراسة هو بحث الأسباب الكامنة وراء هذا الانهيار، والفشل السياسى الفلسطينى الأكبر الذى يعود إلى الماضى البعيد وارتباطه بالقيود المفروضة على المؤسسات السياسية الفلسطينية وضعفها التنظيمى والشقاق بين أفراد الطبقة المهيمنة على المجتمع والسياسة الفلسطينية، بالإضافة إلى العيوب الخطيرة فى القيادة.

إن الصدمات التى أدت إلى تفكك المجتمع الفلسطينى فى الأسابيع السابقة على يوم ١٥ مايو بلغت ذروتها مع السلسلة المتصاعدة من التفجيرات والأكمنة والمناوشات والمعارك الضارية التى اشتعلت مع صدور القرار ١٨١ بتاريخ ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧ للجمعية العامة للأمم المتحدة، والذى طالب بتقسيم فلسطين إلى دولتين إحداهما عربية والأخرى يهودية، وأثناء الأسابيع القليلة الأولى من هذه الحرب الأهلية الضارية كانت هناك نجاحات وإخفاقات بالنسبة للجانبين فى خضم المعارك العنيفة فى جميع أنحاء فلسطين. ومع ذلك، ابتداء من مارس وحتى منتصف مايو ١٩٤٨، بدأ التفوق الساحق للقوات المسلحة الخاصة بالحركة الصهيونية والضعف المقابل لها فى صفوف خصومها العرب يكشف عن نفسه وانتصرت فى سلسلة من المعارك الحاسمة مع الفلسطينيين. وأدت هذه الانتصارات إلى سقوط العديد من المدن والأحياء الفلسطينية بما فيها أكبر وأهم المدن والمئات من القرى الفلسطينية، كما تم الاستيلاء على عدد من الطرق والمفارق والمواقع الاستراتيجية.

كانت النتيجة الرئيسية لهذه الهزائم الساحقة فى ربيع ١٩٤٨ هى طرد الموجة الأولى من العرب من فلسطين، وهذا الخروج الأول، قبل ١٥ مايو ١٩٤٨، ربما يكون قد اشتمل على نصف العدد الكلى البالغ ٧٥٠ ألف فلسطينى الذين أصبحوا لاجئين نتيجة للقتال الذى دارت رحاه فى الفترة ٤٨ - ١٩٤٩.

وعلى ذلك، كان الخامس عشر من مايو يمثل ليس فقط ميلاد دولة إسرائيل، ولكنه يمثل أيضا هزيمة الفلسطينيين على يد أعدائهم الصهاينة، بعد عقود من الصراع بين الجانبين على السيطرة على فلسطين. وهو يشير أيضا إلى منتصف عملية الطرد الجماعى وخروج ما يقرب من نصف عدد عرب فلسطين. قضت هذه الهزيمة المريرة على أى أمل باق فى أن الدولة العربية التى طالب بها مشروع تقسيم الأمم المتحدة سوف ترى النور. بدلا من ذلك فإن الدولة العربية المزعومة ولدت ميتة، لقد سقطت صريعة تحت عجلات القدرات العسكرية المتفوقة لدولة إسرائيل الوليدة وعداء أو لامبالاة جميع القوى الكبرى ومعظم الدول العربية، وتآمر عدد من الزعماء العرب مع بريطانيا وإسرائيل ضد الفلسطينيين، والإخفاقات المتوالية للفلسطينيين أنفسهم، وعلى الرغم من أهمية كل هذه العوامل فى هزيمة الفلسطينيين، فإن العامل الأخير سوف ينال الكثير من التحليل.

إن حجم هذه الهزيمة يمكن تصوره إذا تفهمنا أسبابها. فمع انتهاء القتال بإبرام اتفاقيات الهدنة، كان قد تم اقتلاع أكثر من نصف السكان الفلسطينيين، وأولئك الفلسطينيون الذين كانوا يقطنون المناطق الحضرية والذين كان يبلغ عددهم مايزيد على

٤٠٠ ألف نسمة فى ذلك الوقت أو حوالى ٣٠٪ من كل السكان الفلسطينيين، كانوا أول من تم ترحيلهم. وحتى قبل إعلان قيام دولة إسرائيل فى ١٥ مايو ١٩٤٨، تم تشتيت معظم السكان العرب فى يافا وحيفا وتمت مصادرة معظم ممتلكاتهم. وحدث نفس الشىء بعد ذلك للسكان العرب فى اللد والرملة وصفد وطبرية وبيسان وبير سبع، وإلى جانب حيفا ويافا، اشتملت هذه المراكز على حوالى نصف سكان المدن الفلسطينية، والذين يجب أن نضيف إليهم ٣٠ ألف عربى كانوا يقطنون الجزء الغربى من القدس، وتم ترحيلهم من منازلهم فى نفس الوقت.

وهؤلاء اللاجئون الجدد من المناطق الحضرية كانوا غالبا يمثلون الفلسطينيين ذوى المستويات الأعلى من حيث الثقافة والمهارات والثروة والتعليم.

كان هناك مصير أسوأ ينتظر الغالبية العظمى من الفلسطينيين الذين كانوا يقطنون الريف، حيث إن الصراع البالغ من العمر عشرات السنوات من أجل السيطرة على الأرض والمواقع الاستراتيجية تم حسمه تماما لصالح الصهاينة.

ومع انتهاء القتال بتوقيع اتفاقيات الهدنة عام ١٩٤٩ بين إسرائيل والدول العربية كان المنتصرون الإسرائيليون قد وضعوا أيديهم على أكثر من ٤٠٠ قرية عربية من قرى فلسطين البالغ عددها ٥٠٠ قرية، وسكان هذه القرى تم طردهم أو فروا بسبب الإرهاب وصودرت أراضيهم ومنعوا من العودة.

وكانت تلك التحولات تعتبر تغيرات جذرية حيث إن ٧٧٪ من مساحة الأرض أصبحت واقعة تحت الهيمنة الإسرائيلية وكانت النتيجة النهائية لهذه العملية هى خلق أغلبية يهودية وانتقال ١٨ مليون دونم من المساحة الكلية للأرض البالغة ٢٦ مليون دونم من السيطرة العربية إلى السيطرة اليهودية. وكانت هذه التغيرات طويلة الأمد، فبعد مايزيد على نصف قرن لاتزال السمات الديموجرافية وتلك الخاصة بالممتلكات التى خلقها ذلك الحدث المدوى باقية.

تم تقديم تفسيرات عديدة لهذا الانهيار، الذى تفتت فيه المجتمع الفلسطينى بسرعة أدهشت حتى أعداءه الصهاينة، والتفسير الإسرائيلى التقليدى شبه الرسمى لهذه الأحداث - والذى صاغ الطريقة التى تفهم بها لدى الغرب حتى اليوم - ألقى على عاتق العرب المسئولية كاملة، وجوهر هذا التفسير يستند على أن الفلسطينيين غادروا أراضيهم لأن الزعماء العرب، الذين عقدوا العزم على تدمير إسرائيل، طلبوا منهم ذلك، وعلى مدى عقد أو نحو ذلك، قام عدد من الباحثين، الغالبية العظمى منهم من الإسرائيليين،

وباستخدام وثائق إسرائيلية وبريطانية، بدحض هذا التفسير جملة وتفصيلا، وقاموا أيضا بنسف عدد من الأساطير الجوهرية التى روجت لها إسرائيل طوال الوقت.

كما قام المؤرخون الإسرائيليون الجدد باستخدام الأدلة المكتشفة حديثا من خلال ملفات الوثائق الصهيونية والإسرائيلية ووثائق أخرى، للتأكيد على دحض هذه المزاعم التى ليس لها أى أساس من الصحة والتى تقول أن الزعماء العرب طلبوا من الفلسطينيين الرحيل. وهناك الكثير من الأشياء المهمة التى تم اكتشافها أو توضيحها من خلال هذا التاريخ الذى أعيدت كتابته ونشر مؤخرا. ومع ذلك بالنظر إلى أن الوثائق أخذت من مصادر إسرائيلية وغربية فى أغلب الأحيان، فإن تحليلات المؤرخين الجدد كانت مرتبطة بشكل جوهرى بتصرفات إسرائيل والقوى الكبرى، وتعتمد بشكل ثانوى فقط على وثائق الدول العربية والفلسطينيين.

وفيما يتعلق بتفسير تصرفات الفلسطينيين، لم تضف هذه التفسيرات إلا القليل، حيث ركزت على تفوق القوة الصهيونية وضعف التلاحم العربى الاجتماعى والسياسى، وفرار أفراد الطبقتين العليا والمتوسطة العرب قبل أن تضع الحرب أوزارها.

إن معظم الروايات التاريخية العربية لما حدث فى ١٩٤٨ نزعت إلى التأكيد على أن الفلسطينيين كانوا مواجهين بقوة لاقبل لهم بها. وهذا التفسير يشير إلى تفوق القوات الصهيونية وتآمر الصهاينة مع البريطانيين المنسحبين، بالإضافة إلى مساندة الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى. وهناك مؤلفون عرب آخرون يركزون على التآمر المزعوم بين إسرائيل والأردن، الأمر الذى أدى إلى تحييد أقوى الجيوش العربية فى فلسطين، بالإضافة إلى الضعف العسكرى النسبى للدول العربية والانقسامات المريرة بينها، ومع ذلك فهناك باحثون آخرون أكدوا على استغلال القوات الصهيونية للهجمات الإرهابية على المدنيين، كما حدث فى مذبحة دير ياسين، والقصف المكثف للمناطق الحضرية المكتظة بالسكان وخاصة المدن الكبرى فى يافا وحيفا والقدس.

ليس هناك شك فى أن الفلسطينيين على الرغم من أنهم كانوا يفوقون اليهود عددا فى فلسطين، كانوا يواجهون قوات تتفوق عليهم فى عدد من المستويات، وهذا الاختلال فى ميزان القوى لصالح اليشوف «المجتمع اليهودى فى فلسطين» لم ينعكس بالطبع فى الرواية الإسرائيلية التقليدية لتاريخ الصراع، فهذه الرواية وصفت اليشوف بأنهم كانوا أقل عددا ومحاصرين ويائسين فى صراعهم مع الفلسطينيين. ومع ذلك، فإن هذا التفسير لايمكن تأييده من خلال الاختبار الموضوعى، سواء عن طريق حقائق أو نتائج الصراع.

وقد أشار أحد أحدث المؤرخين الإسرائيليين لحرب فلسطين إلى أن اختلال ميزان القوى كان لصالح الصهاينة فى ذلك الوقت. وهذا التحليل، غير المتعاطف بشكل عام مع الفلسطينيين، يصور عدم وجود قوات فلسطينية نظامية مدربة وعدم وجود قيادة مشتركة مركزية أو مصدر للأسلحة يعتمد عليه، وعناصر أخرى تساهم فى ضعف النشاط العسكرى الفلسطينى، على نحو يتناقض مع القوات الصهيونية ذات القدرات العسكرية الفائقة.

ومع ذلك، على الرغم من تفوق القوات الصهيونية فى العديد من الجوانب، كانت لدى الفلسطينيين مزايا عديدة غير خافية. وهذه كانت تشتمل على التفوق الكبير فى العدد ووجود العديد من القرى العربية فى جميع أنحاء البلاد والتى تقع فيها معظم الطرق الاستراتيجية، وكان لدى العرب الفلسطينيين أيضا كادر من مقاتلى العصابات وبعض القادة العسكريين ذوى الكفاءة الذين شهدوا القمع البريطانى الوحشى لثورة ٣٦ – ١٩٣٩، بالإضافة إلى عدد من المتخصصين الراغبين والقادرين على استخدام الأساليب الإرهابية ضد الصهاينة، وأخيرا فإنهم كانوا يتوقعون الحصول على درجة ما من الدعم من الدول العربية المحيطة. وإذا كان بعض اليهود فى فلسطين ينظرون إلى أنفسهم على أنهم يواجهون قتالا عسيرا ضد العرب، فإن ذلك بالتأكيد كان من منظور هذه العوامل.

على الرغم من ذلك، عندما وضعت القدرات العسكرية الصهيونية على محك الاختبار ضد الفلسطينيين مع كل مزاياهم الواضحة فى المعارك الحاسمة فى ربيع ١٩٤٨، لم يهزم الفلسطينيون فقط ولكنهم اقتلعوا من جذورهم، لماذا حدث ذلك؟ لماذا كان الفلسطينيون عاجزين عن استغلال كل الإمكانيات التى كانت لديهم عندما حانت اللحظة؟ لماذا هزموا فى كل الاشتباكات العسكرية المهمة ابتداء من أواخر مارس وحتى نهاية الانتداب فى ١٥ مايو ١٩٤٨؟

لماذا أدت هزائمهم فى ميدان المعركة إلى ذلك الانهيار السريع لمجتمعهم وإلى فرار مئات الآلاف من شعبهم؟

كما لاحظنامن قبل، فإن عدم كفاءة وأخطاء الفلسطينيين أنفسهم لم تستحوذ إلا على قدر ضئيل من اهتمام التأريخ العربى على الرغم من محاولة بعض المؤرخين الفلسطينيين اختبار بعض الأسباب الداخلية لإخفاقات الفلسطينيين، بدلا من ذلك، نزع هذا التأريخ إلى التركيز على الأسباب الخارجية من أجل تفسير الكوارث التى حاقت بالمجتمع الفلسطينى فى عام ١٩٤٨.

ولكن التفسيرات التى تركز على العوامل الخارجية تغفل بعدا جوهريا ألا وهو لماذا كان الفلسطينيون بهذا الضعف ولماذا لم يبلوا بلاء حسنا – حتى لو سلمنا بتعدد أعدائهم واختلال ميزان القوى – ولماذا كانت هزيمتهم شاملة. لقد تجنب بعض المؤرخين العرب التطرق إلى هذه الأمور ربما بسبب أنها قضايا حساسة وتلفت الانتباه إلى الانقسامات الفلسطينية الداخلية التى لاتزال ذات أصداء مؤلمة، وربما حدث ذلك أيضا أن تلك التوجهات فى تحليل الأحداث كان ينظر إليها على أنها تخدم الأهداف الإسرائيلية من خلال جذب الاهتمام بعيدا عن مسئولية إسرائيل عن أحداث ١٩٤٨، وخاصة مسئوليتها عن مشكلة اللاجئين الفلسطينيين.

وهذه النزعة تؤدى فى النهاية إلى إنتاج رواية لكارثة ١٩٤٨ تنكر تماما مسئولية الفلسطينين عما حدث، أو تنكر فى الواقع أية مسئولية لهم عن مصيرهم.

قبل المضى إلى أبعد من ذلك، من المهم التأكيد على أن الروايات التاريخية التقليدية العربية – بكل مثالبها – تختلف تمام الاختلاف عن الأساطير الإسرائيلية التى يتم دحضها حاليا من خلال المؤرخين الإسرائيليين الجدد. وهذا صحيح على وجه الخصوص لأنه ليس من قبيل الأساطير أنه كان هناك عدو متربص بالفلسطينيين يرغب فى انتزاع وطنهم وأخضعهم بالقوة.

كما أنه ليس من قبيل الخرافة أنه نتيجة لذلك أصبح الفلسطينيون ضحايا، بصرف النظر عما إذا كانوا قد تصرفوا على نحو مختلف فى هذا الموقف البالغ الصعوبة وآثام أو أخطاء زعمائهم. وفى تلك المرحلة، كما فى مراحل أخرى كثيرة من هذا الصراع، لم يكن هناك أى تكافؤ بين الجانبين، ومع ذلك فهناك الكثير الذى ينتظر ظهور مؤرخين فلسطينيين جدد لكى يقوموا بتحطيم «الأساطير» العربية.

إن أية محاولة جادة للكشف عن الأسباب الكامنة وراء هزيمة الفلسطينيين فى حرب ١٩٤٨، حتى لو كانت تركز على الأسباب الداخلية للهزيمة التى لم تدرس إلا قليلا، يجب أن تفعل شيئين على الأقل، الأول: أنها يجب أن تختبر جيدا الأحداث الواقعة قبل هذا التأريخ، لكى تكشف عن جذور ما حدث فى فلسطين فى ١٩٤٨ كما تقوم بتحليل الاتجاهات السائدة خلال العقود السابقة على الانتداب البريطانى، إذ لم يكن قبل ذلك، ثانيا: يجب أن تمضى إلى أبعد من التأكيدات التقليدية على التأثيرات السياسية والعسكرية الخطيرة للانقسامات العميقة داخل المجتمع الفلسطينى وعبر الصفوة، وتحاول تحليل هذه الانقسامات، وهو أمر ليس هينا، وبسبب التأثير البالغ القوة للثورة الفلسطينية ٣٦ – ١٩٣٩ على هذه القضية وقضايا أخرى، من المهم اختبار تلك الانتفاضة الشعبية واختبار نتائجها بعيدة الأثر على المجتمع والسياسة الفلسطينيين.

وأخيرا، يجب أن تفسر هذه المحاولة ذلك النقص الحاد فى تنظيم وتلاحم وإجماع النظام السياسى الفلسطينى قبل ١٩٤٨، وخاصة على ضوء تناقض ذلك مع الحركات الوطنية العربية الأخرى، وموقف أو وضع الييشوف فى نفس الفترة، وهذه الدراسة سوف تقوم بالمضى فى بعض هذه الاتجاهات على الرغم من ضيق المساحة التى لاتسمح لها بالتحليل الكامل لكل هذه التساؤلات.

الانتداب وفشل تكوين المؤسسة الفلسطينية:

كان المجتمع الفلسطينى قبل ١٩٤٨ تمزقه الانقسامات الداخلية، ويفتقد التلاحم فى عدد من الجوانب، ومع ذلك، عند تحليل هذه الانقسامات الداخلية من المهم تجنب النهج الذى من خلاله تتم مقارنة المجتمع الفلسطينى ككل بالمجتمع اليهودى، ينتهى بتحليل دائرى يرجع الفشل السياسى الفلسطينى إلى التخلف الاجتماعى للمجتمع الفلسطينى مقارنة بالمجتمع اليهودى فى فلسطين. ومن الأفضل مقارنة المجتمع الفلسطينى بالمجتمعات العربية، التى كانت تشبهه بدلا من مقارنته بالمجتمع اليهودى، الذى كان مختلفا عنه تمام الاختلاف فى كل شىء، ولعل هذا يمكننا من وضع أيدينا على بعض أسباب الإخفاقات السياسية للحركة الوطنية الفلسطينية وخاصة من خلال مقارنة المهمة التى كانت تتصدى لها بالمهام التى كانت ملقاة على عاتق الحركات الوطنية العربية فى نفس الوقت.

وعلى المستوى السياسى من الضرورى الأخذ فى الحسبان أن القوى السياسية العربية الفلسطينية الصاعدة فى ذلك الوقت حرمت من أية سمة من سمات الدولة أو الحكم، وأنكر عليها أى حق فى الوصول إلى السلطة «أو أغلقت دونها كل أبواب السلطة وسد فى وجهها الطريق إلى الحكم».

وكان الفلسطينيون مختلفين تماما فى هذا الجانب عن المجتمع اليهودى الذى كان تحت قيادة الحركة الصهيونية ومختلفين عن شعوب مصر والعراق وسوريا ولبنان والأردن والشعوب الأخرى فى معظم الدول المستعمرة وشبه المستعمرة فى الشرق الأوسط وشمال أفريقيا فى سنوات ما بين الحربين. كما لم يكن لديهم على وجه الخصوص، أى اعتراف عالمى بهويتهم القومية، أو سياق مقبول ومتفق عليه يمكن لشخصيتهم القومية واستقلالهم أن يعبروا عن أنفسهم من خلاله، ولم تكن لديهم أية وسائل للمطالبة بمنزلة سياسية أو دستورية يفرضها وضعهم الطبيعى كأغلبية.

كان وضع الشعب الفلسطينى متناقضا تماما مع وضع معظم الدول العربية على نحو لايمكن تجاهله وبحلول عام ١٩٤٦، كانت اليمن والمملكة العربية السعودية ومصر والعراق وسوريا ولبنان والأردن دولا مستقلة «على الأقل اسميا»، وبينما كانت المغرب

وتونس ومعظم شياخات الخليج تحت الحماية الأوروبية من جنسيات مختلفة، فإنها كانت أيضا بشكل صورى على الأقل تحكمها حكومات محلية.

أما الجزائر «وليبيا حتى هزيمة الإيطاليين أثناء الحرب العالمية الثانية»، فكانت مستعمرة تخضع للحكم الأوروبى المباشر، حيث لم تكن لمواطنيها أية حقوق، ولم تكن لهم أية سيطرة أو القليل من السيطرة على شئونهم الخاصة. وكانت الجزائر وليبيا، مثل فلسطين، الدول العربية الوحيدة المستهدفة من قبل الاستعمار المستوطن الذى احتفظ بمعظم الحقوق السياسية وحقوق أخرى للمستوطنين القادمين من أوروبا، وأنكرها على الأغلبية العربية صاحبة الأرض.

وعلى الرغم من احتفاظ بريطانيا وفرنسا بقواعد عسكرية وبأدوات السيطرة حتى فى الدول المستقلة صوريا فى الفترة المتخللة للحربين، فإن كل الدول العربية إلى جانب فلسطين «باستثناء ليبيا والجزائر» كانت تتمتع بحكومة محلية، علاوة على ذلك فى كل دولة من هذه الدول كان هناك اتفاق عام على أن السيادة سوف تستقر فى النهاية فى يد الأغلبية الوطنية حسبما جاء فى ميثاق عصبة الأمم. وكان ذلك صحيحا حتى مع التسليم بأنه فى كل دولة عربية قبل الحرب العالمية الثانية تم سحب بعض السلطات الخاصة ومظاهر السيادة بشكل مؤقت بواسطة القوى الاستعمارية، وحتى مع التسليم بوجود صراع قائم يتعلق بانتقال هذه السلطات ومظاهر السيادة. وعلى ذلك كانت مواقف القوى الاستعمارية فى معظم الدول العربية فى تلك الفترة «سواء كانت واقعة تحت الانتداب أم لا، يمكن تحملها على أساس أن هناك شعبا موجودا سوف يحصل فى النهاية على حقه فى الاستقلال وإقامة شعائر حكمه.

كان الصهاينة فى موضع مناظر لمواقف هذه الشعوب العربية، حيث كان الاعتراف بهم واضحا من منظور الانتداب على فلسطين.. وكرر الانتداب البريطانى ألفاظ وعد بلفور الذى ينص على حق «الشعب اليهودى» فى «وطن قومى» واعترف بالحركة الصهيونية تحت اسم الوكالة اليهودية، باعتبارها «منظمة عامة تهدف إلى التشاور والتعاون مع الإدارة» من أجل إقامة هذا الوطن، وعلى نحو بالغ التناقض أنكر على الفلسطينيين أى حق فى الاعتراف بهم كشعب وبأى إطار تنظيمى يمثلهم، وكان الانتداب على فلسطين كما أعلن بواسطة عصبة الأمم فى ٢٤ يوليو ١٩٢٢ ينص على«الحقوق المدنية والدينية للمجتمعات غير اليهودية فى فلسطين». ونص هذه الوثيقة بالغة الدلالة لأنه لا يشير إلى وجود الفلسطينيين كشعب – حيث وصفوا فقط بأنهم «مجتمعات غير يهودية» – كما أنه لا يشير إلى حقوقهم السياسية أو القومية، والواقع أن العرب

الفلسطينيين الذين كانوا يشكلون ما يزيد على ٩٠٪ من سكان فلسطين عندما احتلتها بريطانيا عام ١٩١٧، لم يذكروا بالاسم سواء في وعد بلفور أو في نصوص الانتداب. ولم يكن ذلك بالتأكيد سهوا غير مقصود، كما تبين ذلك من خلال الطريقة التى نفذ بها الانتداب فى الأعوام اللاحقة.

عبر نظام الحكم الذى أقامه البريطانيون لتنفيذ شروط الانتداب عن الأفكار الأساسية لتلك الوثيقة، فلم يتم منح العرب الفلسطينيين أى مناصب مهمة فى حكومة الانتداب البريطانى. وكان ذلك مختلفا عن الانتدابات الأخرى ذات الدرجة الأولى، والتى كان يحكمها فى ظل المفوضين البريطانيين والفرنسيين أمير ورئيس وزراء، كما حدث فى الأردن وملك ورئيس وزراء كما كان الحال فى العراق، ورئيس جمهورية ورئيس وزراء كما جرى فى سوريا ولبنان. وحتى لو كان بعض المعنيين فى هذه المناصب ليسوا أكثر من خيال مآتة أو دمية، فقد كانت لهم سلطة اسمية وفى بعض الأحيان أكثر من ذلك. أما فى فلسطين فكان المندوب السامى البريطانى، فى حقيقة الأمر المصدر الوحيد والأعلى للسلطة فى البلاد. لم يكن هناك برلمان أو أية هيئة تشريعية منتخبة، كما لم يكن هناك مجلس وزراء، ولا أى مسئول عربى رسمى. ولم يتم منح الفلسطينيين أى حق لإنشاء تنظيمهم القوى الخاص بهم والمستقل عن النظام والمعترف به دوليا، كما كان الحال مع الوكالة اليهودية والتى نصت شروط الانتداب على مساندتها ومساعدتها من قبل البريطانيين. وكان الاقتراح البريطانى فى عام ١٩٢٣ بإنشاء وكالة عربية يعتمد بواسطة المندوب السامى «بدلا من أن تنتخب كما حدث بالنسبة للوكالة اليهودية» مجرد «ظل باهت للوكالة اليهودية» دون أى اعتراف رسمى من قبل الانتداب ودون أى سند دولى.

إن الدلالة بالغة الأهمية للمنزلة شبه الرسمية التى منحت للوكالة اليهودية بواسطة بريطانيا وعصبة الأمم عبر الانتداب لا يمكن إغفالها فقد منحت للحركة الصهيونية شرعيةدولية ومكنتها من الوصول إلى لندن وجنيف وهو أمر لا يقدر بثمن، إلى جانب منحها إطاراً يمكن من خلاله بناء شبه الدولة الإسرائيلية دون عوائق وبمساندة بريطانية قوية. وليس من قبيل المبالغة القول أن الدعم السخى لأعظم دولة استعمارية فى ذلك الوقت كان وسيلة أساسية للحركة الصهيونية لكى تتغلب على خصومها الفلسطينيين.

قبل عام ١٩٣٩ كان هناك القليل من المحاولات البريطانية من أجل إصلاح الخلل فى نظام الانتداب الذى كان يحابى الصهاينة، مثل تلك التى تمثلت فى الاقتراحات المختلفة لإنشاء مجلس تشريعى أو وكالة عربية، ومن المستحيل أن نعرف ما إذا كان

يمكن للفلسطينيين الحصول على أية ميزة تكتيكية من خلال قبول بعض هذه الاقتراحات وتوجيه المؤسسات التى يتم إنشاؤها لمصلحتهم أو ما إذا كانت قدرتهم على فعل ذلك أصابها الوهن نتيجة للانقسامات الدائمة التى ابتليت بها الصفوة الفلسطينية.

على أى حال فإن هذه المقترحات كانت بغيضة فى عيون العرب بسبب أنها كانت تعنى قبول شروط الانتداب التى احتفظت للأغلبية العربية بمكانة متدنية مقارنة باليهود وأنكرت عليهم أى حقوق يفرضها وضعهم كأغلبية. بمعنى آخر، لم يمنح العرب الفلسطينيون حق تقرير المصير ولم يعترف بهم دوليا كما كان الحال مع يهود فلسطين وشعوب الانتدابات الأخرى فى سوريا ولبنان والعراق والأردن، بدلا من ذلك فإن تلك المقترحات البريطانية «فى حالة عدم سحبها أو إلغائها بواسطة البريطانيين أنفسهم» كان يمكن أن تسمح للفلسطينيين بمشاركة اليهود بعض وظائف الحكومة. ومع ذلك على نحو يختلف عن اليهود، كان عليهم قبول ذلك ليس لأنه صحيح، كما جاء فى الوثائق المحددة للانتداب ولكن بسبب معاناتهم.

كل هذه عوامل مهمة فى تقييم إخفاقات الفلسطينيين وهى تعنى أنهم لم يكن لهم أى حق فى تكوين أى اتحاد معترف به أو أى كيان من حق الدولة أو شبه الدولة أن تنشئه، وبالنسبة للمجتمع اليهودى والدول العربية الأخرى تحت نظام الانتداب كان هذا الكيان أو التنظيم لا غنى عنه للقوى السياسية لكى تلتف من حوله أو تتنافس عليه أو لكى يعمل كرأس حربة لها حتى لو أنكر عليها حقها فى السيادة الكاملة عليه من قبل القوة الاستعمارية، وعبر «عيسى خلف» عن ذلك بالقول: «إن الأمر الأكثر أهمية من مؤسسات الحكم الذاتى هو أن عدم وجود سلطة فعالة مهيمنة على الدولة كان يعنى أن العرب الفلسطينيين الذين كانوا يقودون الحركة الوطنية لن يكونوا قادرين على استغلال موارد الدولة من أجل تركيز السلطة فى أيديهم، وبذلك يمكن أن يتطوروا إلى كيان ملتحم».

وعلى ذلك حكم على السياسيين الفلسطينيين بمستوى أعلى من الإحباط من سياسيى الدول العربية الأخرى. وفى الانتدابات الأخرى كان هناك صراع مستمر مع قوى الانتداب على السلطات الممنوحة للحكومة الوطنية ولكن لم يكن هناك أى شك فى وجود أوسيادة هذه الحكومة.. ففى مصر قام البريطانيون وحلفاؤهم من المصريين بالعمل على إبعاد حزب الوفد صاحب الشعبية الضخمة عن الحكم لمدة تزيد على ١٥ عاما تمثل نصف فترة الاستقلال منذ عام ١٩٢٢ وحتى ١٩٥٢ ولكن العناصر الأساسية لسلطة الدولة كانت دائما بشكل أو آخر فى أيادٍ مصرية واحتفظت القوى الأوروبية بقوات عسكرية فى الدول العربية على غير رغبة مواطنيها، ولكن الكفاح ضدها كان يوجه من

داخل الدولة وهذا الكفاح من أجل الاستقلال الكامل من خلال التحرر من الاحتلال العسكرى الأجنبى كان ناجحا فى معظم الدول العربية خلال عقد ١٩٤٥ . لم يكن لدى الفلسطينيين تلك الميزة أبدا، كما أنهم أثبتوا أنهم كانوا غير قادرين على تكوين تنظيمهم الخاص المستقل، الذى يمكنهم من خلاله تحدى السلطة الاستعمارية ورعاياها الصهاينة، لأسباب سوف نقوم باختبارها.

فشل سياسة الوجهاء:

عند تحليل مسألة افتقار الفلسطينيين إلى التلاحم السياسى وخاصة فى أعوام الثلاثينيات الحاسمة وما بعدها، نجد أن عدم الوصول لميكانيزمات الدولة وغياب أى تنظيم وطنى مركزى لا يفسر أى شىء، ومع ذلك فلا غنى عن هذه العوامل لكى نفهم الفروق بين وضع القوى السياسية الفلسطينية وتلك الخاصة بالمجتمع اليهودى والحركات الوطنية فى البلاد العربية الأخرى.

كما أن هناك عوامل أخرى داخلية مهمة خاصة بفلسطين، تساعد على تفسير الفشل الفلسطينى التام على المستويين السياسى والعسكرى فى الأعوام السابقة على ١٩٤٨ .

ولأنهم كانوا محرومين من أية سلطة داخل الدولة وليس لديهم أى تجمع رسمى أو شبه رسمى عقد الفلسطينيون سلسلة من المؤتمرات حيث تم انتخاب مجلس تنفيذى عربى برئاسة موسى قاسم باشا الحسينى حيث لم يعترف به البريطانيون وتجاهلوه، وكان غير فعال بدرجة كبيرة حتى تم حله عام ١٩٣٤ وأسباب ذلك كثيرة من بين هذه الأسباب الانقسامات فى صفوف الصفوة الفلسطينية وقناعتهم التى لا تتزحزح بأنهم يستطيعون إقناع البريطانيين بتغيير سياستهم الممثلة فى مساندة الصهيونية. هذا الوهم الذى ولد نتيجة انغماس هذه الصفوة أثناء الحكم العثمانى فيما أطلق عليه ألبرت حورانى «سياسة الوجهاء» والمتمثلة فى أنهم كانوا يعتبرون أنفسهم وسطاء طبيعيين بين المجتمع المحلى والسلطة الخارجية المهيمنة ، هذا الوهم مات بصعوبة بالغة. وبحلول عام ١٩٣٩ بدا أن هناك قناعة لدى الكثير من الوجهاء الفلسطينيين أن عرض عدالة القضية الفلسطينية سوف يدفع البريطانيين إلى «رؤية الحق» والتخلى عن الصهيونية ومنح الفلسطينيين الاستقلال تحت قيادتهم بالطبع.

وفى هذا الخواء العقيم، كان السياسيون الفلسطينيون تهيمن عليهم على نحو متزايد القيادات الدينية التى كانت تحظى باعتراف وتشجيع ومساندة البريطانيين. والواقع أن المؤسسات الدينية – السياسية التى كان يسيطر عليها هؤلاء الزعماء الدينيون كانت أقرب

ما تكون إلى «تقليد مبتكر» حسب كلمات هوسباوم ورنجر.

فبعد احتلالهم فلسطين قام البريطانيون بابتكار منصب جديد تماما ألا وهو منصب «المفتى الأكبر» والذى يطلق عليه أيضا «مفتى القدس والديار الفلسطينية» وفى الماضى كان نفوذ مفتى القدس يقتصر فقط على منطقة القدس. وفى الدولة العثمانية وكل نظام إسلامى آخر، كان منصب المفتى دائما تابعا فى سلطته ومكانته لمنصب القاضى.

وكان القاضى يصير بواسطة الدولة العثمانية من بين صفوف المؤسسة الدينية العثمانية الرسمية ولا يأتى أبدا من عائلة محلية. أما المفتى ونائب القاضى الذى كان أيضا رئيسا لمحكمة الشريعة فكانا دائما من الموظفين المحليين وهذا النظام الراسخ أعيد بناؤه كلية بواسطة البريطانيين الذين قاموا بجعل المفتى فوق كل المناصب الدينية الأخرى فى فلسطين.

وبالمثل على نحو يتوافق مع رؤيتهم لفلسطين المكونة من ثلاثة مجتمعات دينية «أحدها فقط وهو المجتمع اليهودى، كانت له حقوق قومية ومكانة خاصة» قام البريطانيون بإنشاء المجلس الأعلى للشريعة الإسلامية فى عام ١٩٢١ . وكان هذا أيضا تنظيما جديدا تماما - تقليداً مبتكرا آخر - تم ائتمانه على إدارة الأوقاف العامة فى فلسطين والتى كانت تشرف عليها الدولة العثمانية إلى جانب عدد من الواجبات الأخرى. وكان هذا يعنى إعفاء بريطانيا العظمى غير المسلمة من القيام بشكل مباشر بأداء بعض الوظائف الدينية التى كانت الإمبراطورية العثمانية الغابرة تقوم بأدائها قبل عام ١٩١٨ ، وبالإضافة إلى إعطاء المجلس سلطة إدارة الأوقاف العامة التى كان لها ثقلها وواجبات الرعاية الأخرى المرتبطة بها، منحته بريطانيا أيضا سلطة ترشيح وتعيين القضاة وأعضاء محكمة الاستئناف الشرعية والمفتين المحليين. كما كان من سلطة المجلس أيضا أن يعين ويفصل كل موظفى الأوقاف ومحكمة الشريعة الذين يتقاضون مرتباتهم من خلال عوائد الأوقاف.

على رأس هذين المنصبين المبتكرين ذوى السلطة غير المسبوقة ألا وهما المفتى ورئيس المجلس الإسلامى الأعلى قام البريطانيون بتعيين شخص واحد وهو الحاج أمين الحسينى. وكان تعيينه لمنصب المفتى عام ١٩٢١ مثار خلاف مستعر منذ ذلك الحين وتم تعيين الحاج أمين الحسينى الذى كان أخوه وثلاثة أجيال من عائلته يشغلون منصب مفتى القدس من قبل بواسطة المندوب السامى البريطانى السير هربرت صمويل، متجاوزا بذلك الكثير من المرشحين الآخرين الأكثر كفاءة والأكبر سنا. وكانت هذه المقامرة تستهدف أن يقوم هذا الشاب المتطرف الذى تم العفو عنه مؤخرا بعد تجاهل أنشطته

الوطنية بخدمة المصالح البريطانية من خلال الحفاظ على الهدوء مقابل تعيينه فى هذا المنصب الرفيع، وعلى الرغم من الشكوى الصهيونية المستمرة منه يمكن القول أن المقامرة البريطانية كانت رابحة حتى منتصف الثلاثينيات حينما لم يعد فى وسع المفتى احتواء الغضب الشعبى. وعلى مستوى جميع الزعماء الآخرين للحركات الوطنية فى الدول العربية أثناء تلك الفترة «وعلى مستوى الزعماء الفلسطينيين» كان المفتى هو الشخصية الدينية الرائدة الوحيدة التى تعتمد سلطتها على المؤسسة الدينية «التقليدية» على الرغم من أنها اختراع جديد.

وبسبب الموارد الهائلة التى وضعتها بريطانيا فى يده ومهارته السياسية الفائقة أصبح الحسينى فى غضون عشرة أعوام الزعيم السياسى الفلسطينى الأسمى منزلة وشوكة فى جنب الصهاينة ولكن هناك نوعا من فقدان الذاكرة التاريخية يتجلى عند الحط من قدر المفتى، متأثرا بأعماله اللاحقة بعد عام ١٩٣٦ .

فالواقع أن الحسينى خدم البريطانيين كأحسن ما يكون لمدة عقد ونصف بعد تعيينه على الأقل حتى عام ١٩٣٦ حينما شعر بأنه مجبر بسبب الغضب الشعبى المتصاعد على الانقلاب على سادته البريطانيين، وأحد الدلائل التى تشير إلى مدى فائدته بالنسبة للبريطانيين يتمثل فى رغبة إدارة الانتداب سيئة السمعة وذات القبضة الحديدية فى رشوته. فعندما تدنت عوائد الأوقاف العامة نتيجة للكساد العظيم فى عام ١٩٢٩ والذى تبعه بالتالى انخفاض موارد المجلس الاسلامى الأعلى، كان هذا الأخير يحصل على مساعدات مالية مباشرة من البريطانيين بدءا من عام ١٩٣١، الأمر الذى كان يتم سرا بطبيعة الحال.

وفى النهاية ظهرت جهات طائفية وتعاونية وسياسية تنافس المؤسسات التى يهيمن عليها المفتى، هذه المؤسسات التى اشتملت على حزب سياسى أطلق عليه الحزب العربى الفلسطينى بقيادة ابن عمه جمال الحسينى، ولكنها أدت فى النهاية فقط إلى زيادة تفتت المجتمع الفلسطينى والسياسة الفلسطينية. وعلى الرغم من أن الفلسطينيين كانوا قادرين على تكوين جبهة متحدة تقف فى وجه أعدائهم لمدة أعوام عديدة بعد الحرب العالمية الأولى فإن الانقسامات الداخلية بين الصفوة طفت على السطح واستغلها البريطانيون ببراعة من خلال خبرتهم الهائلة فى زرع بذور الشقاق فى المجتمعات التى استعمروها من أجل حكمها على نحو فعال كما استغلها الصهاينة أيضا الذين كانت مخابراتهم من المفترض تورطها فى أنشطة سرية بين العرب فى تلك السنوات والتى كان يجب أن تكون واضحة تماما وبصرف النظر عما كان يقوم به البريطانيون والصهاينة فى هذا

الخصوص، كان الوجهاء الفلسطينيون المحرومون من أية سلطة حقيقية والمحبطون بسبب أعدائهم الأكثر قوة، منقسمين على نحو يدعو لليأس.

ومع قدوم الثلاثينيات كانت القيادة الفلسطينية موزعة بين الزمرة المهيمنة والتى يقودها المفتى المعين من قبل بريطانيا وطائفة أخرى أكثر ارتباطا ببريطانيا يقودها عمدة القدس الأسبق راغب النشاشيبى حيث كانت الجماعتان فى حالة عداء مستمر.

ويجب أن نضيف إلى هذه الانقسامات وانقسامات أخرى بين صفوف الصفوة تلك الخلافات التى تصاعدت بين الصفوة والمفكرين الفلسطينيين والكثير من أعضاء الطبقة الوسطى الساخطين، وهذا السخط كان أيضا متواجدا بوفرة بين المزارعين المعدمين الذين لا يملكون الأرض والذين كانوا يتدفقون إلى المدن وخاصة حيفا ويافا، بعد أن أثقلتهم الديون التى كانوا يدينون بها للتجار والمرابين، وبعض هؤلاء المزارعين تم طردهم من أراضيهم بسبب شراء الصهاينة للأرض وآخرون بسبب تطبيق سياسة «العمالة اليهودية» من خلال البيشوف وآخرون سرحوا بسبب تحول ملاك الأرض من العرب إلى زراعة الموالح الأكثر ربحا والأقل عمالة، وزاد هذا الوضع المتدهور سوءا بسبب الكارثة الاقتصادية التى حدثت فى أوائل الثلاثينيات حيث أصاب الكساد العالمى فلسطين بعد أن أصبحت مندمجة على نحو متزايد فى الاقتصاد العالمى فى العقود السابقة.

كما ازداد الوضع سوءا بدرجة خطيرة بسبب الهجرة اليهودية المتصاعدة بمعدل سريع، حيث إن صعود نجم النازيين أدى إلى فرار آلاف اليهود من أوروبا باحثين عن مأوى فى فلسطين، فى الوقت الذى قامت فيه معظم الدول بإغلاق الأبواب فى وجوههم، ومنذ عام ١٩٣٣ وحتى ١٩٣٦ ارتفع عدد اليهود فى فلسطين، والذى كان يتناقص أو يظل ثابتا فى فى الفترة من ١٩٢٦ إلى ١٩٣٢ من ١٨٪ من عدد السكان إلى ما يقرب من ٣٠٪، وفى عام ١٩٣٥ فقط فى ذروة تدفق اللاجئين اليهود الفارين من اضطهاد هتلر، قدم إلى فلسطين ٢٦ ألف مهاجر يهودى وهو عدد يزيد على عدد السكان اليهود فى فلسطين عام ١٩١٩، وبينما بدا فى بداية الثلاثينيات أن المشروع الصهيونى بالنسبة للبعض مشروع فاشل حيث إن اليهود لن يفوقوا العرب أبدا من حيث العدد فبعد سنوات قليلة أدى التكافؤ الديموجرافى وسيطرة الصهاينة على فلسطين إلى جعل ذلك المشروع يبدو فى حدود الممكن.

فشل الثورة العربية:

كان لدى الفلسطينيين رؤية مختلفة لما كان ينظر إليه الصهاينة على أنه تحول كبير

لصالحهم، ففى العشرينيات وأوائل الثلاثينيات تنامت قطاعات عديدة من المجتمع الفلسطينى فاض بها الكيل من الانقسامات المريرة بين صفوف الصفوة وعدم فاعلية قيادتها للحركة الوطنية. وأدى هذا السخط إلى تكوين أشكال متنوعة من الأنشطة الأكثر تطرفا على المستوى الشعبى. واشتملت هذه الأنشطة على مساندة سياسة مقاطعة البريطانيين وتزايد النشاط المضاد للبريطانيين والمضاد للصهاينة عبر جماعات شابة مثل اتحاد الشبان المسلمين وجماعات الكشافة المتعددة وتزايد نفوذ حزب الاستقلال الوطنى المتطرف. ودعا هذا الأخير إلى مقاطعة البريطانيين على نحويشبه ما قام به حزب المؤتمر الهندى. وهذا النهج لم يرق بالطبع لكثير من أفراد طبقة الوجهاء الذين كانوا يقبضون من إدارة الانتداب بمن فيهم المفتى.

وبعد المناورات الخارجية واحتواء معظم المبادرات بواسطة الصفوة التقليدية، وخاصة المفتى وابن عمه جمال الحسينى، بحلول منتصف الثلاثينيات وجدت هذه العناصر الساخطة نفسها مجبرة على التصرف على نحو أكثر عنفا مع ما رأت أنه تزايد خطير فى حجم وقوة المجتمع اليهودى.

وفى سياق هذه التوترات المتصاعدة قتل واعظ حيفا الشيخ عزالدين القسام، الذى كان شخصية بارزة فى العديد من هذه الحركات المتطرفة، فى صدام مع الشرطة البريطانية بالقرب من جنين فى نوفمبر ١٩٣٥، ووصفه أتباعه وبعض المؤرخين بأنه أشعل شرارة الثورة المسلحة فى شمال فلسطين، وكانت هذه المحاولة الأولى لقيام ثورة مسلحة منظمة ضد البريطانيين منذ بداية الانتداب على نحو يختلف عن الاندلاع العفوى لأحداث العنف التى حدثت فى ١٩٢٠و١٩٢١ و١٩٢٩ و١٩٣٣.

وعلى الرغم من قيام قوات الأمن البريطانية بقمع الثورة على الفور، فإن القسام السورى المولد من الواضح أنه ترك أثرا عميقا فى نفوس الشعب الفلسطينى، فسرعان ما أصبح قريبا إلى قلوب الشعب بدرجة تفوق إلى حد بعيد قيادات الصفوة، واعتبر موته فى المعركة «استشهادا» مجيدا، وشيعته جماهير غفيرة إلى مثواه الأخير بالقرب من حيفا فى تظاهرة أدهشت الكثير من المراقبين فى ذلك الوقت، وتبع ذلك بأشهر قليلة إضراب تلقائى على مستوى فلسطين كلها فى أبريل ١٩٣٦، والذى استمر حتى أكتوبر من نفس العام، وزعم أتباعه أنه أطول إضراب عام فى التاريخ.

وفى أعقاب الإضراب والتوصيات اللاحقة للجنة ملكية بريطانية بتقسيم البلد إلى دولة يهودية صغيرة ودولة عربية يتم ربطها بالأردن، اندلعت انتفاضة مسلحة بطول وعرض البلاد فى ربيع ١٩٣٧، والنتائج النهائية لهذه الثورة والإضراب العام الذى سبقها، ذات

أهمية بالغة لفهم ما حدث للفلسطينيين فى العقود اللاحقة، وعلى مدار الثمانية عشر شهرا اللاحقة فقد البريطانيون السيطرة على مساحات كبيرة من فلسطين بما فى ذلك الأحياء القديمة فى القدس ونابلس والخليل، قبل أن تقوم حملة ضخمة مكونة من عشرة آلاف جندى وأسراب الطائرات فى الفترة ١٩٣٨ - ١٩٣٩ بقمع الثورة وإعادة «النظام».

انتهت الثورة العربية ١٩٣٦ - ١٩٣٩ بفشل ذريع للفلسطينيين على الرغم من البطولات المجيدة فى وجه الغزاة المحصنين بأدوات القوة، كما أدت إلى زيادة معاناة السكان العرب، فلم تحصل على أية تنازلات دائمة من بريطانيا، التى تعهدت فى كتابها الأبيض عام ١٩٣٩ بأن تحصل فلسطين - ذات الأغلبية العربية - على الاستقلال فى غضون عشرة أعوام، وهو ما لم تستطع أن تفى به، كما تعهد البريطانيون أيضا بتقييد الهجرة اليهودية. وهو تعهد لم يكن عمليا بالنظر إلى اندلاع الحرب العالمية الثانية، كما أصبح مستحيلا بعد الكشف عن ممارسات الإبادة الجماعية للنازى ضد اليهود والضغط الأمريكى اللاحق، وفى النهاية كان من المفترض أن يفرض الكتاب الأبيض قيودا على بيع الأراضى لليهود، ولكن بيع الأراضى لليهود استمر دون توقف.

وعلى الرغم من معاناة المجتمع اليهودى بطرق عديدة أثناء سنوات الثورة، فقد أفاد منها فائدة عظيمة بعد انتهائها، فالإضرابات العربية والمقاطعة استغلت كمبرر لتنفيذ سياسة العمالة اليهودية التى استبعدت العمال العرب من الاقتصاد «الوطنى» اليهودى الذى انتعش نتيجة لذلك.

وأدى الإضراب العربى إلى توفير ذريعة للقيادة الصهيونية لكى تطلب من سلطات الانتداب السماح بإنشاء ميناء حديث فى تل أبيب، وكان هذا يعنى القضاء على ميناء يافا وازدياد سيطرة اليهود على ميناء حيفا وكان يعنى أيضا أنهم أصبحوا يسيطرون على معظم البنية الأساسية للبلد، واستفادت الحركة الصهيونية أيضا من المساعدات المهمة فى العتاد والتنظيم العسكرى التى قدمتها لها بريطانيا من أجل قتال العدو العربى المشترك، حيث إنه فى نهاية الثلاثينيات كان هناك ٦٠٠٠ يهودى مسلح يساعدون البريطانيين على قمع آخر مظاهر الثورة، وفى عام ١٩٣٩ كان اليهود قد حققوا ثقلا ديموجرافيا وسيطرة على المناطق الاستراتيجية والكثير من الأسلحة والتنظيم العسكرى وهى الأدوات المطلوبة من أجل السيطرة على فلسطين فى أقل من عشر سنوات.

ومع ذلك كانت أسوأ نتائج فشل الثورة بالنسبة للفلسطينيين هى تأثيراتها على مجتمعهم، فهذه الآثار كانت متعددة الجوانب وتم الشعور بها على مختلف المستويات، فمن حيث الضحايا العرب قتل ما يقرب من ٥٠٠٠ شخص وجرح ١٠٠٠٠ شخص وبلغ

عدد من تم القبض عليهم - حتى عام ١٩٣٩ - ٥٦٧٩ شخصا. وكانت معاناة السكان العرب البالغ عددهم ما يقرب من مليون شخص بلا حدود حيث إن ما يقرب من ١٠٪ من الرجال قتلوا أو جرحوا أو سجنوا أو تم نفيهم وكان من بين الضحايا العرب كوادر عسكرية محنكة ومقاتلون أشداء، وقام البريطانيون بمصادرة كميات كبيرة من السلاح والذخيرة أثناء الثورة وواصلوا ذلك خلال الأعوام اللاحقة وهذه الخسائر العسكرية الثقيلة كان لابد أن تؤثر على الفلسطينيين على نحو عميق عندما قامت بريطانيا بعد بضعة أعوام بإحالة قضية فلسطين إلى الأمم المتحدة وأصبح من الواضح أن هناك معركة وشيكة الحدوث بين العرب واليهود من أجل السيطرة على فلسطين.

وبنفس قدر الخسائر العسكرية البريطانية الفادحة كانت هناك خسائر فى الاقتصاد بالإضافة إلى تمزق النسيج الاجتماعى والتلاحم السياسى بسبب الإضرابات والمقاطعة والانتقامات البريطانية، ولم يساعد إضراب ١٩٣٦ والانتفاضة المسلحة التى تبعته، الصهاينة فقط على تعزيز الاقتصاد اليهودى المستقل الذى قام ببنائه بالفعل فى فلسطين ولكن بحلول عام ١٩٣٦ كان قطاع الاقتصاد المملوك لليهود فى فلسطين يفوق ذلك الخاص بالعرب، كما أدت أحداث ١٩٣٦ - ١٩٣٩ إلى المزيد من اتساع الهوة بين الجانبين لصالح اليهود، من خلال سلسلة من الطعنات القاتلة التى وجهها العرب بأنفسهم للاقتصاد العربى، فالتجارة العربية وخاصة تصدير الموالح والتعدين والنقل والتصنيع عانت خسائر فادحة بسبب الثورة، وكذلك العمال العرب فى ميناء يافا، كما كان للثورة أيضا تأثيران اقتصاديان سلبيان إضافيان، تمثل أحدهما فى قيام الثوار بفرض جبايات على الموسرين من أجل مساعدتهم فى تمويل أنشطتهم، وكانت هذه الأموال غالبا تتم جبايتها بشكل استبدادى وعشوائى، وذلك بسبب الطبيعة غير المركزية للثورة، وأولئك الذين كانوا يجمعون المال لم يكونوا دائما من الثوار.

وتمثل التأثير السلبى الآخر فى تدهور الوضع الاقتصادى لكثير من ملاك الأرض، الذين كانوا يجبرون فى بعض الأحيان على بيع الأرض والتى كانت تؤول لليهود فى نهاية الأمر، مما كان يقوض أحد الأهداف الوطنية الفلسطينية الأساسية.

على نحو يتجاوز تلك الآثار الخطيرة للثورة ربما تكون آثارها الأشد ضررا هى تلك التى حدثت على المستويين الاجتماعى والسياسى، وفى ذلك الوقت العصيب للفلسطينيين أدى الافتقار إلى أى شكل من أشكال الدولة أو عدم وجود أى هدف قومى لنشاطهم السياسى أو عدم وجود أحزاب سياسية قوية مستقلة، أو جماعات شابة، متضافرا مع الهيمنة السياسية للمؤسسات الدينية التى يسيطر عليها المفتى، إلى كارثة محققة، ومع

نهاية الثورة انهارت القيادة الفلسطينية التقليدية تماما بعد أن أجبرت بسبب الضغط الشعبى على تجاوز خلافاتها وكونت قيادة وطنية مشتركة «اللجنة العربية العليا» فى مستهل الإضراب عام ١٩٣٦ فأصبحت حتى أكثر انقساما حول أساليب العمل، وهو ما استغله البريطانيون ببراعة، وقام البريطانيون بنفى الكثير من الزعماء فى عام ١٩٣٧ وفر زعماء آخرون بعضهم لم يعد ثانية إلى فلسطين مثل الحاج أمين الحسينى نفسه، وتولى البريطانيون إدارة المجلس الإسلامى الأعلى وقاموا بتعيين موظفين بريطانيين للإشراف عليه وحرموا المفتى من عوائده، وفى إطار هذا الموقف ذهبت الزعامة إلى المفتى فى المنفى، ذلك الزعيم الذى كان على الرغم من بعده عن مجريات الأحداث لايزال يمتلك موارد عظيمة إلى جانب الكاريزما أو الشخصية الجذابة ذات الحضور الطاغى والذى استطاع فى النهاية أن يهزم كل منافسيه ابتداء من منافسه القديم وقريبه موسى قاسم باشا الحسينى وحتى راغب بك النشاشيبى والشيخ عزالدين القسام.

وعلى ذلك سقطت الثورة ضحية للإخفاق على مستوى القمة وخاصة أسلوب المفتى فى الزعامة وغيرته من المنافسين وتحديده للقضية الوطنية بنفسه ونتيجة للضعف البالغ على مستوى القاعدة.

ولأسباب تتعلق بمصالحه التكتيكية الخاصة منع المفتى بقية أفراد القيادة الفلسطينية من القيام بأية أفعال كانوا ينتوون القيام بها مثل قبول الكتاب الأبيض عام ١٩٣٩، الذى ربما لم يكن يمثل انتصارا استراتيجيا، ولكنه كان يمكن أن يقدم ميزة للفلسطينيين وفى حالة الكتاب الأبيض، من الواضح أن معظم باقى أفراد القيادة الفلسطينية المنقسمين حوله كانوا يفضلون قبوله، غالبا بشروط معينة، وقام المفتى الذى كان يحيط به بعض المستشارين الأصغر سنا والأكثر تحمسا، وبسبب خوفه من فقد هيمنته على الحركة الوطنية، برفض الكتاب وربح المعركة، وفى المنفى بعيدا عن فلسطين، وعلى نحو غير واع بالأثر المدمر للقمع البريطانى على الفلسطينيين أو بتنامى القوة الصهيونية، كان المفتى يزداد جهله بالأحداث على أرض الواقع وأصبحت سياساته غير واقعية على نحو يتزايد تدريجيا فى السنوات اللاحقة.

إن الطبيعة الانقسامية واللامركزية للثورة، التي ساعدت فى مراحلها المبكرة على إزعاج البريطانيين وجعلتهم يفقدون اتزانهم العسكرى أثبتت فى النهاية أنها عبء ثقيل وكذلك كان الحال بالنسبة للانقسامات فى صفوف المجتمع الفلسطينى بين التجمعات الحضرية والعشائر الريفية والزعماء الأفراد، من قيادات العصابات الريفية المسلحة إلى وجهاء الحضر، وأدت سياسة المفتى المتمثلة فى التعامل مع من يختلفون معه على أنهم

خونة، والذى كان يعنى فى ذروة الثورة الحكم عليهم بالموت، إلى معاناة عظيمة والمزيد من الانقسامات فى صفوف المجتمع الفلسطينى المفتت بالفعل، كان كل ذلك يمثل فى النهاية وصفة مثالية لهزيمة ساحقة، فى الوقت الذى كان يحتاج فيه الفلسطينيون إلى الوحدة الشاملة للوقوف فى وجه القوة المتصاعدة للحركة الصهيونية والامبراطورية البريطانية التى كانت ترفض لأجيال متعاقبة الانسحاب من مستعمراتها.

جذور الكارثة:

إن النتيجة النهائية لأحداث أواخر الثلاثينيات هى أن الفلسطينيين وجدوا أنفسهم وجها لوجه أمام أخطر تحد واجههم فى ٤٧ - ١٩٤٩ وكانوا لايزالون يعانون من آثار القمع البريطانى فى ١٩٣٦ - ١٩٣٩ وكانوا بدون أية زعامة موحدة، وربما يمكن القول أيضا أنهم كانوا بلا قيادة على الإطلاق، وكان المفتى فى المنفى ببيروت بعد عودته من ألمانيا، بعد رحلة فى زمن الحرب أدت إلى تلطيخ سمعته بشكل خطير فى عيون الغرب، وظل يشعر بالغيرة من أي تحد لهيمنته على الحركة الوطنية على الرغم من أنه لم يكن على نفس القدر من الكفاءة للقيادة فى الخارج كما كان فى فلسطين، كما لم يستطع زعماء آخرون مثل جمال الحسينى والدكتور حسين فخرى الخالدى وموسى العلمى وراغب بك النشاشيبى تحمل تبعة القيادة وحدهم ولا التعاون بشكل فعال مع بعضهم البعض كما لم تكن لدى الفلسطينيين مؤسسات نشطة على المستوى القومى ولاميكانيزمات مركزية شبه رسمية ولا تنظيم مالى جاد ولا قوة عسكرية ذات تنظيم مركزى، أما اللجنة العربية العليا والتى أعيد إنشاؤها، والتى لم تكن على أية حال أكثر من مجرد صورة من أواخر الثلاثينيات فإنها كانت حتى أضعف من ذى قبل، وأدى عدم وجود مؤسسات نيابية، الأمر الذى كان يعتبر من أسوأ ملامح السياسة الفلسطينية فى أول عقدين من الانتداب، إلى إضعاف مكانة ومصداقية القيادة الفلسطينية وإلى المزيد من إضعاف قدرتها الواهنة على حشد الجماهير للوقوف فى وجه القوة المتنامية للمجتمع اليهودى.

تزعم هذه الدراسة أن الطبيعة المعوقة للهزيمة التى منى بها الفلسطينيون فى ٣٦ - ١٩٣٩ هى أحد الأسباب الرئيسية لإخفاقهم فى التغلب على التحديات التى واجهتهم فى ١٩٤٧ - ١٩٤٩ على المستوى الدبلوماسى أو السياسى أو العسكرى وعلى الرغم من أن بعض الأضرار التى لحقت بالثورة كانوا هم السبب فيها، وخاصة على المستوى الاقتصادى فإن الفلسطينيين كانوا لايزالون يعانون بدرجة عظيمة من آثارها اللاحقة على قيادتهم الوطنية وتماسكهم الاجتماعى وقدراتهم العسكرية كما أنهم عانوا أيضا من الفشل فى العقود السابقة فى إقامة تنظيم وطنى محايد أو مؤسسات وطنية نيابية يمكن أن

يتم من خلالها تنظيم كفاحهم ضد البريطانيين والصهاينة، وبالتالى فإن التضحيات العظيمة لثورة ٣٦ - ١٩٣٩ التى يبدو أنها حظيت بمساندة معظم قطاعات المجتمع الفلسطينى فى بدايتها والتى فى ظروف أخرى ومن خلال قيادة أفضل كان يمكن أن تكون لها مكاسبها، لم تضع هباء فقط ولكنها أضعفت الفلسطينيين ومهدت الطريق للمحنة التى كانت تنتظرهم.

وعلى ذلك فإن الكارثة الفلسطينية فى ٤٧ - ١٩٤٩ قامت على سلسلة من الإخفاقات السابقة وتوجه الفلسطينيون إلى ساحة القتال الذى نشب بعد صدور قرار الأمم المتحدة بتقسيم فلسطين بقيادة منقسمة على نحو عميق وموارد مالية شحيحة ودون قوات عسكرية منظمة مركزيا أو تنظيمات إدارية مركزية ودون أى حلفاء يعتمد عليهم.

وواجهوا مجتمعا يهوديا كان على الرغم من صغر حجمه بالنسبة لهم متحدا سياسيا ويمتلك مؤسسات مركزية تشبه نظام الدولة ولديه قيادة جيدة ولديه دوافع راسخة، فالفظائع الشاملة للهولوكوست كان قد تم الكشف عنها للتو، هذا إذا كانت أهداف الصهيونية لاتزال فى حاجة إلى ما يحفزها على العمل، فالصهاينة حققوا بالفعل التواصل الإقليمى من خلال امتلاك الأراضى والمستوطنات على شكل حرف «خ» والذى يتجه نحو الشمال عبر الشريط الساحلى من تل أبيب حتى حيفا وإلى الجنوب الشرقى هابطا مرج ابن أمير «وادى الجزريل» وشمالا مرة أخرى صعودا حتى شرق الجليل، وكان ذلك يمثل القلب الاستراتيجى للدولة الجديدة ونقطة الانطلاق لاتساعها.

لذلك كانت نتيجة الصراع الفلسطينى الإسرائيلى ٤٧ - ١٩٤٨ مجرد تحصيل حاصل، كان الفلسطينيون يمتلكون كثرة عددية، ولكن كما رأينا كان لدى اليهود ميزات أكثر أهمية مثل اقتصاد أكبر وأكثر تنوعا وموارد مالية أفضل وقوة نيران أعظم وتنظيم أكثر تفوقا ومساندة كبيرة من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى، ومكنت كل هذه العوامل إسرائيل الوليدة من الانتصار على الفلسطينيين ذوى القيادة الرديئة والتسليح الفقير والريفيين فى معظمهم والأميين والبالغ عددهم ١,٤ مليون نسمة، وكما أشرت إلى ذلك فى أماكن أخرى، قام الفلسطينيون بالتعبير عن هذا الفشل وعن الإخفاقات الأخرى فى تاريخهم الوطنى باعتباره صمودا بطوليا فى وجه غزاة لايقهرون.

واعتمد ذلك على شعور الفلسطينيين بأنهم كانوا يواجهون دائما لفيفا من الأعداء بحيث يشكلون قوة من الضخامة بدرجة لا يمكن قهرها.

والواقع أنه لايمكن تصور أن الإمبراطورية البريطانية كان يمكنها التخلى عن فلسطين

تحت وطأة الضغط العربى عشية الحرب العالمية الثانية، أو أن العالم كان يمكنه أن يساند الفلسطينيين ضد الدولة الإسرائيلية الوليدة فى أعقاب الهولوكوست.

ومع ذلك فإن الرواية التاريخية التى تبدأ بالطبيعة التى لاتقهر لأعدائهم تعفى الفلسطينيين من أية مسئولية عن مصيرهم، وبما أن أعداءهم بهذا التنوع وهذه القوة، فهزيمتهم لا تثير أية دهشة ولا تصبح هناك أية حاجة للتحليل، ورغم هذا هناك عامل مثل الحسابات السياسية الخاطئة وعدم التنظيم والتشوش وتخبط القيادة على الجانب الفلسطينى، والتى ساهمت جميعا بدرجة ملحوظة فى الكارثة، تحتاج إلى الدراسة فى سياق الرواية التاريخية الفلسطينية، وكذلك أيضا الحقيقة المتمثلة فى أن الفلسطينيين مازالوا يعانون بشكل حاد من آثار ما بعد هزيمة ثورة ٣٦ ـ ١٩٣٩ وأنهم حرموا من أى ميكانيزم مركزى شبيه بالدولة ومن القيادة الموحدة والمؤسسات النيابية، وبالتالى لم تسنح لهم أبدا فرصة الإمساك بزمام قيادة وطنهم وتورطوا فى صراع عسكرى شامل مع القوات اليهودية المنظمة.

والاهتمام بكل هذه الاعتبارات مفقود فى التأريخ الوطنى الفلسطينى فى الستينيات والسبعينيات «مع القليل من التغيرات التى حدثت منذ ذلك الحين».

والأمر المثير للسخرية أن يقال أن العنصر «الوطنى» كان ضعيفا فى حركة وطنية يقودها الحاج أمين الحسينى، رجل الدين المسلم فى مجتمع به أقلية مسيحية كبيرة، وجاء من عائلة شهيرة لهذا العديد من المنافسين، والذى قام بالمساهمة فى نشوء أحزاب مثل الاستقلال ومنظمات دينية وتعاونية وشعبية مستقلة، وفى الحقبتين ٣٦ـ١٩٣٩ و ٤٧ ـ ١٩٤٨ لايبدو أنه كان هناك أى تخطيط على المستوى الوطنى، كما فعل المجتمع اليهودى منذ بداية الحركة الصهيونية فى أواخر تسعينيات القرن التاسع عشر، وكما كان ذلك واضحا فى الثورتين المصرية والسورية فى ١٩١٩ و٢٥ ـ ١٩٢٦ وطوال هيمنته على السياسة الفلسطينية لمدة تقترب من عقدين، لم يقترب الحاج أمين الحسينى من منزلة سعد زغلول أو حتى شكرى القويتلى، ربما لأنه لم يكن هناك أى حزب سياسى وطنى يشبه حزب الوفد، أو حتى حزب الكتلة الوطنية فى فلسطين.

أولت هذه الدراسة القليل من الاهتمام نحو المسار الفعلى للقتال فى ٤٧ـ١٩٤٨ ومع ذلك عند النظر إلى التفسيرات المحدودة المتاحة المتعلقة بالجانب الفلسطينى للصراع، يصاب المرء بالذهول بسبب المدى الذى كان ينظر به إلى القتال على أنه موضوع محلى، بينما كان بالنسبة للصهاينة مركزيا ووطنيا، ومن خلال المقارنة مع الفترة ٣٦ـ١٩٣٩ بدا أن الفلسطينيين فى ٤٧ ـ ١٩٤٩ كانوا أقل تنظيما وحتى أقل مركزية، كما كان هناك

تركيز أقل على الجانب الوطنى، وبالنظر إلى التحليل الوارد فى الصفحات السابقة، يمكننا أن نفهم لماذا حدث ذلك، وبالتالى التوصل إلى بعض الأسباب الرئيسية للفشل الفلسطينى، ربما لو خطط الفلسطينيون لتأجيل ثورتهم لمدة عشرة أعوام، أو ربما لو تحدوا البريطانيين بتصميم أكبر أو بشكل أكثر تطرفا فى وقت أسبق، فإنهم ربما كانوا يمكن أن يحصلوا على نتيجة مختلفة.

ولكن «ماذا لو» فى التاريخ لا تؤدى إلى شيء، وبالنظر إلى مسار التاريخ الفلسطينى حتى عام ١٩٤٨ فإن الأسباب الكامنة وراء ما حدث فى فلسطين ذلك العام يجب فهمها تماما والنتيجة النهائية يجب ألا تكون غير متوقعة أو مسببة للصدمة أو الدهشة على الرغم من أن الكثير من الفلسطينيين يفعلون ذلك.

■ ٢ ■

إعادة تقييم الخروج الفلسطينى فى ١٩٤٨

بنى موريس

على مدار الأعوام شهد الصراع العربى الصهيونى الكثير من الاجتهادات فى تفسيره، فأدى الإفراج عن كثير من الوثائق لدى الدول الغربية ولدى إسرائيل إلى أن أصبح من الممكن القيام بطفرات تأريخية فى أواخر الثمانينيات والتى يطلق عليها الآن «التأريخ الجديد»، كما أن المزيد من الكشف عن الوثائق فى إسرائيل اليوم يدفعنا إلى إلقاء نظرة جديدة على الكثير مما نشر فى أواخر الثمانينيات وأوائل التسعينيات، وأنا أتحدث بوجه خاص عن الكشف عن وثائق خاصة وعامة، وعن محاضر اجتماعات مجلس الوزراء الإسرائيلى فيما بين ١٩٤٨ و١٩٥٣ كما أن هناك سنوات لاحقة يتم الكشف عنها الآن، والأكثر أهمية الوثائق التى تم الكشف عنها فى أرشيف الهاجاناه فى تل أبيب وأرشيف جيش الدفاع الإسرائيلى ووزارة الدفاع «IDFA» وهناك مقدار معين من الوثائق لم يتم الكشف عنها، ولكن هناك ما يقرب من ٩٥٪ من كل ملف متاح للاطلاع، والعدد الصغير من الموظفين العاملين بالأرشيف لايستطيع الوفاء بكل احتياجات الباحثين، ولذلك فإن ما يقل عن ١٠٪ من إجمالى ١٤٠ ألف ملف تغطى الفترة ٤٧ ـ ١٩٥٦ هو ما تم فتحه، ولكن يمكن القول أن معظم ملفات حرب ١٩٤٨ وخاصة ما يتعلق بجانب العمليات متوافر الآن.

إن الاطلاع على هذه المادة الجديدة العسكرية والمدنية يدفعنا إلى إلقاء نظرة جديدة على نشأة مشكلة اللاجئين الفلسطينيين، فعند كتابتى «مولد مشكلة اللاجئين الفلسطينيين ١٩٤٧ ـ ١٩٤٩» فى منتصف الثمانينيات لم يكن متوافرا لدى المادة الموجودة فى أرشيف جيش الدفاع الإسرائيلى أو أرشيف الهاجاناه، وكان هناك القليل من المادة القيمة المتوافرة فى أماكن أخرى، ومع ذلك فإن المادة الجديدة التى اطلعت عليها على مدى الأعوام القليلة الماضية تميل إلى تأكيد وتعزيز الخطوط العريضة للوصف والتحليل والنتائج التى توصلت إليها فى ذلك الكتاب وفى كتاب لاحق بعنوان ١٩٤٨ وما بعدها، ونشر عام ١٩٩٠.

وهذه النتائج الرئيسية هى أن لجوء ٧٠٠ ألف فلسطينى كان ناتجا فى الأساس عن الحرب والقصف والتفجير وإطلاق النار والمخاوف التى سببها ذلك، ولكن فرار

الفلسطينيين يعود أيضا إلى قيادتهم الفاسدة والمفتقدة للكفاءة والمتسلطة، تلك القيادة التى فشلت فى الإعداد الجيد للحرب ولكنها اندفعت إليها بتهور وولت الأدبار مع أول طلقة فى المعركة تاركة وراءها جماعات من المحيرين والمذهولين والمهزومين بلا قيادة والذين لاذوا هم أيضا بالفرار، وبالتالى أدت شهور من القتال إلى انهيار المجتمع الحضرى الفلسطينى وأدت إلى تفشى البطالة وزيادة أسعار الطعام وانتشار الفقر.

والخروج التدريجى للفلسطينيين الذى بدأ بخروج الطبقتين العليا والوسطى، قد تم التعجيل به من خلال أعمال التفجير بواسطة جماعات الهاجاناه وأرجون وعصابة شترن وجيش الدفاع الإسرائيلى فى مواقع معينة ومن خلال الأوامر فى مناطق معينة ومدن معينة لمسئولين محليين عرب وأوامر من القوات العربية إلى جماعات من الفلسطينيين مثل النساء والأطفال، أو إصدار الأوامر لتجمعات معينة لترك منازلهم وإخلاء ساحة القتال، وأخيرا نتيجة للممارسات الوحشية الإسرائيلية التى أغضبت وروعت المجتمعات المجاورة.

وساهمت الدول العربية أيضا فى لجوء الفلسطينيين من خلال فشلها فى إعطائهم إشارات واضحة فى الأوقات الحاسمة عما إذا كانوا يقومون بالرحيل أم لا، ومن خلال غزوها لفلسطين ورفضها بعد ذلك لسلسلة من مقترحات التسوية والإخفاق فى امتصاص اللاجئين فى دولهم.

علاوة على ذلك فإن مشكلة اللاجئين حدثت بسبب هجمات القوات اليهودية على القرى والمدن العربية وبسبب خوف السكان من هذه الهجمات ومحاصرتهم بالتفجيرات والممارسات الوحشية وانتشار شائعات المذابح وبسبب قرار مجلس الوزراء الإسرائيلى فى يونيو ١٩٤٨ بعدم عودة اللاجئين.

إن الكشف عن وثائق جديدة يتطلب التوسع والتعمق فى الوصف والتحليل للجوانب المختلفة لخروج الفلسطينيين، وقد بدأت بالفعل إعداد وكتابة أشياء جديدة عن فترات وعمليات معينة وسوف أستمر فى ذلك، وفى النهاية سأقوم بإنتاج طبعة منقحة من كتاب مولد مشكلة اللاجئين الفلسطينيين سوف يكون أكثر دقة وشمولا وعمقا من الكتاب الأصلى.

والوثائق الجديدة التى تم الكشف عنها مؤخرا تميل بشكل عام إلى تعزيز الرواية التى تؤكد على دور البيشوف وإسرائيل فى إخراج العرب الفلسطينيين من المناطق التى أصبحت دولة إسرائيل.

إننى أود أن أؤكد على موضوعين للتعبير عن أهمية المادة الجديدة: أولا التفكير فى النقل «أى النقل الفلسطينى» لدى الزعماء الصهاينة فى العقد السابق على ١٩٤٨، وثانيا: الطرد والممارسات الوحشية فى وسط أعالى الجليل ومباشرة بعد عملية حيرام فى أكتوبر - نوفمبر ١٩٤٨، وبعض الوثائق المرتبطة بالموضوع الأول ربما كانت متاحة للباحثين فى أوائل ومنتصف الثمانينيات عندما كنت أقوم بكتابة مولد مشكلة اللاجئين ولكننى لم أكن أعلم بوجودها.

فكر الترحيل «أو النقل» ١٩٣٧ - ١٩٤٧:

كانت أولى الانتقادات التى وجهت لكتابى «مولد مشكلة اللاجئين» بواسطة الباحثين الفلسطينيين والموالين للفلسطينيين «مثل نور مصالحة ونورمان فنكلشتين» هى أنه أغفل أو قلل من أهمية دور مقترحات ما قبل ١٩٤٨ والتفكير الخاص بالنقل «أو التهجير» لدى القيادة الصهيونية فيما جرى بالفعل فى ١٩٤٨، وفى وقت لاحق أنكر النقاد الصهاينة والموالون للصهاينة «مثل شاتباى تيفث وإفرايم كارش» أن الزعماء الصهاينة راقت لهم فى يوم من الأيام فكرة النقل «أو الترحيل» أو على الأقل أن الكتاب بالغ فى كم وكيف فكر النقل وأكدوا على أنه ليست هناك أية صلة بين العبث العابر بالفكرة وما حدث فى ١٩٤٨، والجدل هنا يتعلق بطبيعة الصهيونية ودرجة التعمد الصهيونى فيما حدث فى ١٩٤٨.

ويتطرق السؤال إلى صميم الصهيونية وجذور الصراع الصهيونى العربى، فمنذ البداية رغب الصهاينة فى تحويل منطقة فلسطين إلى دولة يهودية، ولسوء الحظ كانت فلسطين تحوى ٥٠٠ ألف نسمة من السكان العرب مع بداية التدفق الصهيونى فى ١٨٨٢ تقريبا ووصل هذا العدد إلى ١,٣ مليون نسمة فى عام ١٩٤٧.

كيف يمكن إذن إدخال وتد مستدير فى حفرة مربعة؟

كيف يمكن لأقلية يهودية تراوح عددها بين ٦٠ ألفا و٨٠ ألفا عام ١٩١٤ و٦٥٠ ألفا عام ١٩٤٧ أن تسيطر على بلد تسكنه أغلبية عربية معادية لها؟! هناك العديد من الحلول التى طرحت نفسها:

الحل الأول: والأكثر أهمية هو المزيد من الهجرة اليهودية، وبالتدريج يمكن للأقلية أن تتفوق على الأغلبية الخاصة بالسكان الأصليين، على الرغم من ارتفاع معدل المواليد العرب، وبمجرد أن يصبح اليهود أغلبية يمكن إقامة الدولة اليهودية، ولسوء الحظ قام الأتراك العثمانيون ومن بعدهم البريطانيون الإمبرياليون بتقييد الهجرة، وفى نفس

الوقت كان هناك القليل من اليهود الموجودين فى الشتات الذين يرغبون فى الهجرة إلى فلسطين، فكان معظمهم إذا رغب فى الهجرة يفضل الذهاب إلى أمريكا الشمالية أو أوروبا الغربية أو دول الكومنولث ولم يكن من الممكن تحقيق أغلبية يهودية فى فلسطين من خلال الهجرة.

الحل الثانى: كان يتمثل فى طريقة جنوب أفريقيا أى إقامة دولة عنصرية حيث تقوم الأقلية المستوطنة بالسيطرة على الأغلبية واستغلالها، ولكن ذلك كان يمثل أمرا بغيضا لدى غالبية الصهاينة الذين جاءوا من أوروبا ولديهم وجهات نظر ليبرالية أو اجتماعية ديمقراطية وكانوا يرغبون فى إقامة دولة تتمتع بالمساواة أو على الأقل دولة ديمقراطية وإقامة دولة عنصرية كان أمرا غير قابل للنقاش.

الحل الثالث: كان يتمثل في التقسيم فمع مطلع الثلاثينيات أدرك الكثير من الزعماء الصهاينة أن معدل الهجرة اليهودية لم يكن كافيا للوصول إلى أغلبية يهودية في المستقبل القريب وتوصلوا إلى أن اليهود، على الأقل مؤقتا، يجب أن يتخلوا عن فكرة السيطرة على كامل أرض إسرائيل، وأن يفرضوا سيطرتهم فقط على جزء من الأرض، فالتوصل إلى أغلبية يهودية فى كل فلسطين بدا أمرا عسيرا، ولكن ربما يمكن تقسيم البلد بحيث يمكن لليهود أن يمثلوا أغلبية فى الجزء الذى سوف تكون لهم السيادة عليه، ومع ذلك فإن مشكلة التقسيم كانت تتمثل فى أن أية طريقة لتقسيم البلد ما لم يتم اعتبار منطقة تل أبيب الضئيلة والمناطق المجاورة لها دولة يهودية، سوف يؤدى فى النهاية إلى احتواء الدولة اليهودية على أغلبية عربية أو على الأقل أقلية عربية كبيرة جدا تكون مزعجة ومعادية للنظام اليهودى المهيمن عليها، والواقع أن الدولة اليهودية واجهت هذه المشكلة فى مشروع تقسيم الأمم المتحدة فى نوفمبر ١٩٤٧، فالدولة اليهودية المزعومة حسب قرار التقسيم كان المفترض أن تحتوى على ٥٥٪ من سكانها من اليهود و٤٠ إلى ٤٥٪ من العرب، وأية طريقة أخرى للتقسيم كانت ستؤدى إلى نفس النتيجة فكيف كان يمكن للدولة الجديدة أن تتعامل مع الأقلية العربية الضخمة الموجودة فيها عام ١٩٤٨ هذا حتى لو لم تكن هناك حرب ولم تحدث مشكلة اللاجئين.

الحل الأخير: واسمح لى أن أقول أنه الأوضح والأكثر منطقية للمشكلة الديمجرافية الصهيونية يتمثل فى النقل «أو التهجير» أى خلق دولة يهودية متجانسة أو على الأقل بها أغلبية ساحقة من اليهود من خلال نقل أو تهجير كل أو معظم العرب خارج حدود هذه الدولة، وهذا فى الواقع هو ما حدث فى ١٩٤٨.

وفى كتاب مولد مشكلة اللاجئين كرست العديد من الصفحات للإشارة إلى أن النقل «أو

التهجير» كان من الأمور التى فكر بها زعماء الصهاينة مثل دافيد بن جوريون قبل سنوات عديدة من الحرب العربية الإسرائيلية، وكان هذا مشابها على نحو ما لما حدث بالفعل أثناء القتال، وأثناء التسعينيات قمت بمراجعة المادة المتوافرة لدى وذلك جزئيا استجابة لكتاب نور مصالحة «طرد الفلسطينيين».

والنتيجة التى توصلت إليها كانت ولاتزال تقول أن فكرة تهجير كل أو جزء من عرب فلسطين إلى خارج حدود الدولة اليهودية المقترحة كانت منتشرة بين دوائر الزعامة الصهيونية قبل وقت طويل من عام ١٩٣٧، حينما أوصى اللورد بيل بنقل الفلسطينيين تبعا لمشروع التقسيم باعتبار ذلك الحل الوحيد الممكن للصراع، واستمرت هذه الفكرة تداعب الخيال الصهيونى خلال العقد التالى، ولكن كيفية تأثير هذه الفكرة على السياسة الصهيونية وعلى التصرفات الصهيونية خلال حرب ١٩٤٨ يظل أمرا أكثر تعقيدا مما يعتقد بعض الباحثين العرب.

وكما بين مصالحة عبر الكثيرون، إذ لم يكن معظم الزعماء الصهاينة على الأقل، عن تقبلهم لفكرة النقل فى العقود الأولى للحركة الصهيونية، ولأن ذلك كان يعتبر موضوعا حساسا، فإنهم غالبا أو عادة لم يصرحوا بذلك علنا، فهذه التعبيرات كانت ستؤدى بالتأكيد إلى إزعاج العرب والترك وربما أشخاص آخرين ولكن آثار وأكثر من آثار مساندة فكرة النقل «أو التهجير» مثبتة فى الوثائق بشكل مؤكد.

ولم يشر هرتزل أبدا إلى هذه الفكرة فى أعماله الرئيسية المنشورة مثل «الدولة اليهودية» و«الأرض القديمة الجديدة» ولكنه أورد الفقرة التالية فى يومياته بتاريخ ١٢ يونيو ١٨٩٥:

«إننا يجب أن ننزع الملكية تدريجيا.. فسوف نحاول دفع السكان المعدمين خارج الحدود من خلال توفير عمل لهم فى البلاد التى ينتقلون إليها، بينما لانمنحهم أية فرصة عمل فى بلدنا.. وكل من عملية نزع الملكية والتخلص من الفقراء يجب أن تحدث بحرص وتكتم».

فإذا علمنا أن الغالبية العظمى من عرب فلسطين مع مطلع القرن كانت من «الفقراء» فإن هرتزل يقصد بذلك ترحيل الجانب الأعظم منهم، ولكنه أدرك أن هذا المشروع يجب أن يحاط بالتكتم والحذر.

وهذا التكتم والحذر كان سمة التعامل الصهيونى مع الفكرة فى العقود التالية، ولكن نشر تقرير لجنة بيل فى يوليو ١٩٣٧ والتصديق عليه من حيث المبدأ بواسطة الحكومة

البريطانية بدا أنه فتح الباب لمناقشة أكثر اتساعا إن لم تكن عامة للفكرة، وتوصية بيل بنقل حوالى ٢٢٥ ألف عربى على الأقل خارج الأراضى التابعة للدولة اليهودية المقترحة أشعل حماس بعض الزعماء الصهاينة، وعلى الفور كتب دافيد بن جوريون زعيم المجتمع اليهودى فى يومياته:

«فى تعليقى على التقرير فور قراءته للمرة الأولى «١٩٣٧/٧/١٠» تجاهلت نقطة محورية تفوق أهميتها كل النقاط الإيجابية الأخرى وتؤدى إلى تجاوز كل عيوب التقرير وسلبياته، وإذا لم يظل هذا التقرير مجرد كلمات جوفاء فإنه يمكن أن يمنحنا شيئا لم يكن لدينا أبدا حتى لو كنا مستقلين، بما فى ذلك أثناء الكومنولث الأول والكومنولث الثانى، هذا الشىء هو الترحيل الإجبارى للعرب من الوديان المقترحة للدولة اليهودية.

لقد تجاهلت هذه النقطة الجوهرية اعتمادا على أن ذلك غير ممكن وغير عملى، ولكن كلما تعمقت فى نتائج اللجنة ومدى الأهمية الهائلة لهذا الاقتراح، كلما أصبح واضحا وكلما زادت قناعتى بأن العائق الأول فى تنفيذ هذا الاقتراح هو فشلنا فى التمسك به وفى كوننا أسرى لأحكام مسبقة وعادات فكرية تكونت لدينا ونحن نعيش فى ظروف أخرى.

فمن خلال ترحيل العرب من الوديان يمكننا أن ننشئ للمرة الأولى فى تاريخنا دولة يهودية حقيقية، على شكل مجتمع زراعى يحتوى على مليون شخص أو أكثر، وتكون هناك كثافة سكانية عالية مستمرة، وتكون الأرض مملوكة له ملكية خالصة كما نستطيع أن نقيم مستوطنة وطنية عملاقة على مساحة واسعة من الأرض وتصبح كلها تحت إشراف الدولة.. وكما لو كنا نمتلك عصا سحرية، فإن كل المشاكل والصعوبات التى تقلقنا فى مشروعنا الاستيطانى سوف تنتهى مثل قضية العمالة اليهودية والدفاع والاقتصاد المنظم والاستغلال المنطقى والمخطط للأرض والمياه، إنها فرصة سانحة لم نكن نحلم بها ولم نكن نجرؤ على أن نحلم بها فى أكثر أحلامنا جرأة، إن هذا يمثل ما هو أكثر من دولة وأكثر من حكومة وما هو أكثر من سيادة، إنه التحام وطنى فى وطن خال من الأغلال والقيود الخارجية مما يولد القوة والوحدة والارتباط بالجذور الأمر الذى هو أهم من أية سيطرة سياسية فقط.. إنها مساحة متصلة تبلغ مليونين ونصف مليون دونم.. وإمكانية استيطان جديد لخمسين ألفا أو مائة ألف أسرة.. حينما تكون لدينا دولة يهودية فى الداخل و١٦ مليون يهودى فى الخارج أقوياء.. لن يقف شىء فى وجه قدرات هذا التضافر للقوى والإمكانات والاحتياجات والحقائق.

ولكننا يجب أولا أن نتخلص من وهن الفكر وضعف الإرادة والأحكام المسبقة التى تقول أن هذا الترحيل غير عملى.

إننى أعلم مدى الصعوبة البالغة التى تواجهها قوة غربية تقوم بانتزاع ١٠٠ ألف عربى من قراهم التى يعيشون بها، منذ مئات الأعوام فهل تجرؤ بريطانيا على القيام بذلك؟!

بالتأكيد لن تجرؤ على ذلك إذا كنا لانرغب فيه وإذا لم ندفعها لكى تقوم به من خلال قوتنا وقوة عقيدتنا، وحتى لو تمت ممارسة أكبر قدر من الضغط فمن المحتمل أن تظل ممتنعة عن ذلك.. ولكن ذلك ممكن أن يتحقق بالتأكيد وليس هناك شىء يمكن أن يتحقق لقضيتنا أعظم من اقتراح بيل الخاص بالترحيل.

إننا لم نقترح ذلك ولكن اللجنة الملكية هى التى فعلت ويجب أن نتمسك بهذه التوصية كما تمسكنا بوعد بلفور من قبل وربما أكثر، وكما تمسكنا بالصهيونية يجب أن نتعلق بهذه التوصية بكل قوتنا وإرادتنا وعقيدتنا، لأنه من بين كل توصيات اللجنة، هذه هى التوصية الوحيدة التى تمنحنا تعويضا عن تمزيق أجزاء أخرى من وطننا «أى تخصيص اللجنة لمعظم أراضى إسرائيل للسيادة العربية» كما أن الاقتراح له أهمية سياسية كبرى من المنظور العربى، فالأردن فى حاجة إلى الاستيطان وزيادة السكان والتنمية والأموال، والحكومة الإنجليزية التى هى أغنى الحكومات طلبت منها اللجنة الملكية أن تقدم التمويل المطلوب لذلك، كما أن القيام بهذا النقل يمثل نعمة كبرى للدولة العربية وبالنسبة لنا هو مسألة حياة ووجود وحماية لحضارة الشعب اليهودى وهو الحرية والاستقلال، وما هو مستحيل فى الأوقات العادية يكون ممكنا فى وقت الثورة، فإذا جعلنا الفرصة تفلت من بين أيدينا ولم نقم بتنفيذ ما هو ممكن فى تلك الأوقات العظيمة فإننا نكون قد ضيعنا عالما بأكمله.

إن أى شك من جانبنا فى ضرورة القيام بهذا الترحيل وأى شك يساورنا فى إمكانية القيام بذلك وأى تردد يراودنا عن مدى عدالة ذلك يمكن أن يفقدنا فرصة تاريخية ربما لا تتكرر، واقتراح الترحيل من وجهة نظرى أكثر أهمية من كل مطالبنا الخاصة بأراض إضافية، فهذا هو أكبر وأهم وأكثر مطالبنا حيوية، إننا يجب أن نفرق بين أهمية وإلحاح مطالبنا المختلفة، فيجب علينا أن ندرك الحكمة الأكثر أهمية لأى عمل تاريخى حكمة ما يجب أن يأتى أولا وما يأتى لاحقا.

هناك عدد من الأشياء التى نكافح من أجلها الآن ولكننا لانستطيع تحقيقها الآن، على سبيل المثال منطقة النقب، من ناحية أخرى إخلاء العرب من وادى الجيزريل يجب أن نحققه الآن، وإذا لم يحدث فربما لانستطيع تحقيقه أبدا، إننا إذا لم ننجح فى إخراج العرب من منطقتنا وهناك لجنة ملكية تقترح ذلك على إنجلترا وقمنا بنقلهم إلى المنطقة العربية،

فلن يتحقق ذلك بسهولة «أو ربما لايتحقق على الإطلاق» بعد قيام الدولة اليهودية، وسوف يتم ضمان حقوق الأقلية فيها، كما أن العالم بأكمله المعادى لنا سوف يراقب عن كثب سلوكنا نحو الأقليات، إن هذا الشيء يجب أن يتم الآن والخطوة الأولى وربما الخطوة الأهم هى أن نلزم أنفسنا بتحقيق ذلك».

كانت هذه هى كلمات زعيم صهيونى كتبها فى يومياته، ولكن فى الشهر التالى عرض بن جوريون خلاصة فكره عن هذا الموضوع على تجمع أكثر عمومية وهو المؤتمر الصهيونى العشرون الذى عقد فى زيورخ خصيصا من أجل دراسة مقترحات بيل، وهناك أشار بن جوريون إلى الترحيل ولكن على نحو أكثر تحديدا:

«إننا لانريد مصادرة الممتلكات، ولكن انتقال السكان حدث بالفعل فى وادى الجيزريل وفى سهل شارون، وفى أماكن أخرى، إنكم تعلمون الدور الذى يقوم به صندوق التمويل الوطنى اليهودى بهذا الخصوص «إشارة إلى اقتلاع العرب المستأجرين للأراضى الزراعية من الأراضي التى اشتراها الصندوق».

والآن يجب القيام بترحيل على جميع المستويات، ففى مناطق كثيرة لايمكن قيام مستوطنات يهودية جديدة ما لم يتم ترحيل الفلاحين العرب.. وأهمية الموضوع ترجع إلى أن هذا المشروع جاء من اللجنة ولم يأت منا، فترحيل السكان العرب هو الأمر الذى يمكن أن يجعل من تنفيذ برنامج استيطان شامل أمرا ممكنا، ولحسن الحظ أن الدول العربية لديها مساحات شاسعة مهجورة، وتنامى القوة اليهودية فى البلد سوف يزيد من مقدرتنا على القيام بترحيل أعداد ضخمة، ويجب أن تتذكروا أن هذه الوسيلة تحتوى أيضا على فكرة إنسانية وصهيونية مهمة وهى ترحيل أعداد كبيرة من العرب إلى بلدانهم وتعمير الأراضى المهجورة «فى الأردن والعراق مثلا».

وعلى الرغم من صحة القول بأن الترحيل تم اقتراحه بواسطة لجنة ملكية وأن بن جوريون رأى أنه من المناسب التحدث عنه أمام الحشد المجتمع للمؤتمر الصهيونى، فإن الموضوع كان لايزال بالغ الحساسية، ومما يدل على مبلغ حساسية الأمر أن الصحف اليهودية التى كتبت عن وقائع المؤتمر لم تشر من بعيد أو قريب إلى أن بن جوريون أو أى شخص آخر يؤيد الترحيل أو حتى أن الموضوع تمت إثارته وعندما قامت المنظمة اليهودية بنشر نصوص الخطب فى العام التالى، تم حذف أية إشارة إلى موضوع الترحيل من هذه الخطب، ولا حاجة إلى القول أن الفقرة السابقة الإشارة إليها من خطاب بن جوريون تم حذفها بالكامل عند نشر وقائع المؤتمر.

وبعد ذلك كان الترحيل موضوعا مكررا فى اجتماعات المجلس التنفيذى للوكالة اليهودية «JAE» التى كانت تمثل «حكومة» الييشوف والهيئة القيادية للمنظمة اليهودية، ومع ذلك تبعا لمحاضر الجلسات لم يقم المجلس بالتعرض كثيرا للموضوع على مدار الفترة ٣٩-١٩٤٧، عادة كان يشار إلى الموضوع بجملة منفصلة أو نصف جملة، دون استطراد، وأعتقد أن هناك المزيد الذى قيل فى هذه الاجتماعات أكثر مما تم تسجيله، فهذا الموضوع كان بالغ الحساسية وكانت إحدى الممارسات الشائعة فى كل الهيئات الصهيونية أن يطلب من ناسخى محاضر الجلسات «أن يأخذوا قسطا من الراحة» وذلك من أجل عدم تسجيل أى شىء مما سيقال فى مثل هذه الموضوعات، ولكن ربما لم يكذب السجل ولم تتم مناقشة الترحيل غالبا أو إطلاقا، ربما لأن كل أو معظم أعضاء المجلس التنفيذى للوكالة اليهودية شعروا بأنه ليست هناك حاجة لهذه المناقشة، وفى ذلك الوقت كانت الفكرة تبدو غير عملية، وعلى أي حال كان كل أو معظم الأفراد يتفقون حول الأمر، كان أمرا بالغ الحساسية وأى تسرب للحديث عنه كان يمكن أن يحدث مشاكل عظيمة.

ومع ذلك طبقا لسجلات الوكالة اليهودية فى يونيو ١٩٣٨ تمت مناقشة الترحيل على نحو موسع في جلسات متتابعة للمجلس التنفيذى للوكالة اليهودية، وفى يوم ٧ يونيو اقترح بن جوريون أن خطوط العمل المستقبلية للحركة الصهيونية تشتمل على النقاش مع الدول العربية المجاورة حول «موضوع الانتقال الاختيارى لمستأجرى الأراضى العرب والعمال والفلاحين من الدولة اليهودية إلى الدول المجاورة».

وفى يوم ١٢ يونيو، نوقش الموضوع بشكل تفصيلى.

وأعلن ورنر دافيد مدير الجامعة العبرية أن المجتمع اليهودى يجب أن يسعى إلى تحقيق هدف «الترحيل الأقصى».

وقال مناحم أوسيشكين رئيس المجلس التنفيذى للوكالة اليهودية ليس هناك شىء غير أخلاقى فى ترحيل ٦٠ ألف عائلة عربية : «إن القيام بذلك هو أفضل شىء أخلاقى يمكن عمله» وقال بيرل كاتزنلسون أحد زعماء حزب ماباى البارزين:«يجب الاتفاق على القيام بترحيل واسع النطاق» وقال بن جوريون : «إننى أؤيد الترحيل الإجبارى، ولا أرى فيه أى شىء غير أخلاقى».

إن الاتفاق الجماعى أو شبه الجماعى على تأييد الترحيل الاختيارى إذا كان ممكنا، والإجبارى عند الضرورة كان واضحا، ولم يحدث كما زعم بعض النقاد أن الاهتمام

بالترحيل وتأييده انتهى أو أصابه الفتور حينما قامت الحكومة البريطانية بالتخلى عن هذه الفكرة مع إصدارها لتقرير لجنة وود هيد فى أكتوبر ١٩٣٨، وكانت اللجنة قد أنشئت فى شهر يناير من أجل النظر في كيفية تنفيذ توصية لجنة بيل بخصوص التقسيم، ولكن كان الهدف الأساسى منها هو دفن مقترحات اللجنة وفكرة التقسيم، وفى ١٢ ديسمبر ١٩٣٨ بعد شهور من تراجع الحكومة البريطانية عن التقسيم والترحيل، كتب بن جوريون فى يومياته يقول: «سوف نعرض علي العراق مبلغ ١٠ ملايين جنيه فلسطينى من أجل نقل ١٠٠ ألف أسرة عربية من فلسطين إلى العراق».

كما أن اندلاع الحرب العالمية الثانية لم يؤد إلى فتور حماس بن جوريون بشأن الترحيل، ولكن العكس هو الصحيح، فاضطهاد النازى لليهود أدى إلى زيادة إدراكه للحاجة الملحة إلى مزيد من الأرض الخالية فى فلسطين من أجل استيطان المهاجرين اليهود، علاوة على ذلك فإن الكشف عن الاستغلال النازى للأقليات الألمانية فى وسط وشرق أوروبا أدى إلى إلهاب حماس الفكرالصهيونى الخاص فيما يتعلق بكيفية قيام الدولة اليهودية المقترحة بتحرير نفسها من الداخل، من الأقلية العربية المناوئة وقدمت الحرب فى حد ذاتها أمثلة ونماذج خاصة بأعمال ترحيل عرقية عملت على تعديل الموقف الديموجرافى والجيوسياسى فى كثير من الدول التى تحوى أكثر من أمة، وكما نظر بن جوريون إلى الأمر، هناك الكثير من مثل هذه الترحيلات سوف يتم فى تسوية ما بعد الحرب فى أوروبا، ومسألة تخلى حكومة جلالة الملكة فى عام١٩٣٨ عن فكرة الترحيل لم تكن سببا فى فقدان الأمل فيها.

وفى أكتوبر ١٩٤١ قام بن جوريون بالإسهاب فى توضيح مدى الحاجة إلى الترحيل ووسائله العملية فى مذكرة حدد فيها السياسة الصهيونية فى المستقبل، وكان يؤمن بأن هناك نوعيات معينة من السكان العرب مثل «الدروز والعديد من القبائل البدوية فى وادى الأردن والجنوب والشراكسة وربما أيضا شيعة شمال الجليل» لن يتم التفكير فى ترحيلهم تحت الظروف المواتية إلى الدول المجاورة، علاوة على ذلك لن تكون هناك صعوبة كبيرة فى ترحيل المزارعين المستأجرين والعمال المعدمين خارج البلاد، ولكن الترحيل الشامل لكل السكان العرب لن يمكن القيام به إلا عن طريق القوة فقط، «الإكراه بلا رحمة» حسب تعبير بن جوريون.

ومع ذلك حسبما أشار بن جوريون أوضح التاريخ الأوروبى المعاصر أن الترحيل الجماعى الجبرى للسكان يمكن أن يحدث كما أن الحرب العالمية الجارية جعلت فكرة الترحيل أوسع شعبية كطريقة مؤكدة وعملية لحل المشكلة الصعبة والخطيرة الخاصة

بالأقليات القومية، كما أشار إلى أن تسوية ما بعد الحرب فى أوروبا سوف تشتمل على ترحيلات ضخمة للسكان، ولكن على الصهاينة أن يتوخوا الحذر فى الحديث علنا أو تأييد الترحيل الإجبارى لأن ذلك يمكن أن يكون عملا أخرق ويمكن أن يستثير الكثير من العداء فى الغرب.

فى نفس الوقت - كما أضاف بن جوريون - يجب على الحركة الصهيونية ألا تفعل شيئا يشوش على أولئك الذين يدافعون عن الترحيل فى الغرب كعنصر ضرورى لحل المشكلة الفلسطينية.

لم يكن بن جوريون هو الزعيم الصهيونى الوحيد الذى ظل مشغولا إذا لم نقل مهووسا بالاحتمالات الخاصة بالترحيل، فقد أكد حاييم وايزمان رئيس المنظمة الصهيونية ورجل الدولة الليبرالى مرارا وتكرارا على الفكرة فى العديد من الأحاديث الخاصة، وفيما يلى وصف قام بصياغته على الأرجح لويس نامير أحد مساعدى وايزمان ويتناول فيه حديث وايزمان مع السفير السوفيتى فى لندن إيفان مايسكى فى يناير ١٩٤١ وركز الحديث على تسوية ما بعد الحرب فى فلسطين.

«أفاد د. وايزمان بأنه تبادل مع مايسكى حديثا مهما للغاية.. فقال مستر مايسكى أنه يجب أن يكون هناك تبادل للسكان وأجاب د. وايزمان بالقول إذا أمكن ترحيل نصف مليون عربى، يمكن وضع مليونى يهودى مكانهم، وهذه بالطبع هى الخطوة الأولى، أما ما يحدث بعد ذلك فهذا متروك للتاريخ، وكان تعليق مستر مايسكى هو أنهم فى روسيا كان عليهم أيضا التعامل مع تبادل السكان.

قال د. وايزمان أن المسافة التى يتعاملون معها فى فلسطين أصغر، وأنهم سوف يقومون بترحيل العرب فقط إلى العراق أو الأردن، وتساءل مستر مايسكى عما إذا كانت هناك بعض الصعوبات التى يمكن أن تنشأ بسبب ترحيل سكان بلد جبلى إلى منطقة سهول، وأجاب د. وايزمان أن البداية يمكن أن تتم من خلال عرب وادى الأردن ولكن على أى حال الظروف فى الأردن لاتختلف كثيرا عن فلسطين فى طبيعته الجبلية.. وأضاف وايزمان أنهم غير قادرين على التعامل مع العرب، كما هى الحال بالنسبة للسلطات الروسية والعناصر المتخلفة فى الاتحاد السوفيتى، كما أنهم لايرغبون فى ذلك».

تم تأجيل محاولات حل مشكلة فلسطين من قبل بريطانيا والحركة الصهيونية والعرب أثناء الحرب العالمية الثانية، الآن العالم كان لديه مشاكل أكثر إلحاحا، ولذلك فإن الحديث عن إمكانيات القيام بالترحيل طوال مدة الصراع العالمى كان أمرا عقيما، ومع

ذلك كان الأمر يظهر من وقت لآخر فى المداولات الصهيونية الداخلية.

على سبيل المثال فى ٧ مايو ١٩٤٤ قام المجلس التنفيذى للوكالة اليهودية بمناقشة قرار المجلس التنفيذى لحزب العمال البريطانى بتأييد الترحيل كجزء من حل المشكلة الفلسطينية، واستهل موشيه شاريت مدير القسم السياسى للوكالة اليهودية والذى أصبح بعد ذلك أول وزير خارجية لإسرائيل وثانى رئيس وزراء لها حديثه بالقول:

«إن الترحيل يمكن أن يكون نهاية المطاف، أى المرحلة النهائية فى التنمية السياسية، ولكنه لايجب بأى حال من الأحوال أن يكون نقطة الانطلاق، فالحديث عن ذلك «أى التحدث عن الترحيل قبل الأوان» يمكن أن يؤدى إلى احتشاد العديد من القوى ضد الفكرة مما يؤدى إلى إجهاضها قبل أن يبدأ التنفيذ».

وأضاف قائلا: «إن ما سوف يحدث نتيجة لقيام الدولة اليهودية سوف يكون غالبا رحيل العرب» وتبع بن جوريون شاريت قائلا:

«حينما سمعت هذه الأشياء «أى قرار المجلس التنفيذى لحزب العمال البريطانى» تبادرت إلى ذهنى بعض الأفكار المتداخلة.. ولكننى وصلت إلى نتيجة مؤداها أن ذلك يجب أن يستمر «أى يظل هذا القرار جزءا من البرنامج الانتخابى الرسمى لحزب العمال» لقد سألنا ما هو برنامجنا، وأرى أنه من الصعب القول أنه الترحيل.. لأن الحديث عن هذا الموضوع يمكن أن يكون ضارا لسببين:

(أ) أنه يمكن أن يضر بنا أمام الرأى العام العالمى، لأنه يمكن أن يعطى انطباعاً بأنه ليس هناك مكان لمزيد من اليهود فى فلسطين، إلا بطرد العرب..

(ب) أن تلك التصريحات المؤيدة للترحيل يمكن أن تلقى الملح على الجراح العربية «أى تسبب لهم صدمة وتجعلهم يهبون ثائرين».

ومع ذلك أعلن بن جوريون: «إن ترحيل العرب أسهل من أى نوع آخر من أنواع الترحيل. فهناك دول عربية فى المنطقة.. ومن الواضح أنه إذا تم إرسال عرب فلسطين إلى الدول العربية، فإن ذلك سوف يجعل موقفهم أفضل وليس العكس..» وكان لبقية أعضاء المجلس التنفيذى للوكالة اليهودية نفس الرأى فأعلن إسحاق جرونباوم، الذى أصبح أول وزير داخلية لإسرائيل عام ١٩٤٨:

«أعتقد أن هناك مصلحة عربية فى الترحيل. ويتمثل هذا فى زيادة سكان العراق من خلال المزيد من العرب. إن وظيفة اليهود هى فى بعض الأحيان جعل الأغيار، (أى غير

اليهود) يعملون أشياء كانت تغيب عنهم فإذا كان من الممكن على سبيل المثال، خلق ظروف معينة فى العراق تجعل عرب فلسطين يفيدون من هجرتهم إلى العراق، فأنا لا أرى فى الأمر أى ظلم أو جريمة».

وأعلن إلياهو دوبكين، إحدى الركائز الأساسية لحزب ماباى ومدير قسم الهجرة بالوكالة اليهودية: «سوف تكون هناك أقلية عربية ضخمة، وهذه يجب أن تطرد. ليس هناك أى مجال لأية انقسامات داخلية حول هذا الموضوع..».

وقال إليعازر كابلان، الرجل رقم ثلاثة فى حزب ماباى والذى أصبح أول وزير مالية باى إسرائيل: «فيما يتعلق بموضوع الترحيل، فإننى لدى طلب واحد: دعونا لا نتجادل فيما بيننا.. فهذا سوف يلحق بنا أشد الضرر بالخارج» وتطرق دوف جوزيف، المستشار القانونى للوكالة «والذى سرعان ما أصبح وزير العدل»، للموضوع قائلا:

«إننى لا أتناول مشكلة الترحيل من حيث كونه أخلاقيا أم غير أخلاقى.. إنه موضوع أرفض التفكير فيه..».

وعاد بن جوريون إلى موضوع الترحيل مرة أخرى فى الشهر التالى، حينما اقترح إحضار مليون مهاجر يهودى إلى شواطىء فلسطين على الفور: وعلق موشيه حاييم شابيرا من حزب مزراحى الدينى بالقول أن ذلك سوف يدفع البيشوف إلى التفكير فى ترحيل العرب. ورد بن جوريون بالقول: «إننى أعترض على أن أى اقتراح بالترحيل يجب أن يأتى من جانبنا. إننى لا أرفض الترحيل لأسباب أخلاقية ولا أرفضه لأسباب سياسية، فإذا كانت هناك أية فرصة لحدوثه فأنا أؤيدها، فبالنسبة للدروز أرى أن ذلك ممكن. فمن الممكن ترحيل كل الدروز اختياريا إلى جبل الدروز «فى سوريا» أما العرب الآخرون فلا أعلم ما سوف يكون عليه الأمر. ولكن لا يجب أن يأتى الاقتراح من اليهود».

ما هى أهمية هذه الكلمات فى دعم الترحيل فى العقد السابق على ١٩٤٨؟ ما هى علاقتها بما حدث أثناء الحرب العربية ـ الإسرائيلية الأولى؟ بعض الباحثين ـ مثل مصالحة ـ يؤمنون بأن هناك صلة مباشرة ومسببة وقوية بين التفكير السابق والفعل اللاحق. وأنا أشعر أن الصلة أضعف وغير مباشرة.

إن التفكير العشوائى فى الترحيل قبل ١٩٣٧ والاتفاق الجماعى الواضح على مساندة الفكرة منذ عام ١٩٣٧ فصاعدا قد أسهم فيما حدث فى ١٩٤٨ من حيث إنه ضرب بجذوره فى فكر القيادة الصهيونية وانتقل منها إلى المسئولين والضباط الذين كانوا يديرون الهيئات المدنية والعسكرية للدولة الجديدة، وجعلهم جميعا يؤمنون بأن الترحيل

يجب أن يحدث. وبدرجة أو أخرى، وصل هؤلاء الرجال جميعا فى عام ١٩٤٨، ولم يكن لديهم أدنى قدر من الاعتدال بسبب الإرهاب العربى المستمر ضد الصهيونية، الأمر الذى وصل إلى ذروته مع الاضطهاد المتزايد لليهود المشتتين فى وسط وشرق أوروبا، وكان ذهنهم منفتحا على فكرة الترحيل والطرد وكيفية تنفيذها. والترحيل الذى حدث ـ والذى لم يلق تقريبا أية معارضة من جانب أية شريحة من شرائح المجتمع اليهودى ـ حدث على نحو سلس على نطاق واسع بسبب هذه الظروف، وأيضا لأن الجميع أدركوا، بعد أن أشعل عرب فلسطين الحرب وبعد قيام الدول العربية بغزو فلسطين، أن الترحيل تتوقف عليه حياة وبقاء الدولة اليهودية.

هناك نقطة أخيرة فى هذا الموضوع. فالمطلوب القيام بالكثير من العمل فيما يتعلق بموقف المجتمع اليهودى من الترحيل. فما تم هو مجرد قراءة سطحية للوثائق المتوافرة. فيوميات وخطابات الزعماء والمسئولين الصهاينة وملفات الهيئات الصهيونية المختلفة فيما بين ١٨٨١ و١٩٣٧ تحتاج إلى دراسة تفصيلية متعمقة.

وكذلك بالنسبة لمحاضر جلسات الهيئات السياسية ـ مركز ماباى واللجان السياسية للأحزاب الأخرى ـ ويوميات ومراسلات الزعماء والمسئولين فى الفترة ٣٧ ـ ١٩٤٧ . ومن المستندات ذات الأهمية الخاصة تلك المراسلات المتبادلة فى الفترة ٣٧ـ١٩٤٧ بين الضباط برتب ميجور وكولونيل وجنرال والذين قاموا فى ١٩٤٨ بالترحيل بشكل فعلى مثل إيجال آلون وإسحاق ساديه وموشيه كارميل.

الطرد والجرائم الوحشية فى العملية حيرام ١٩٤٨:

لم أعثر على أى شىء فى الوثائق الإسرائيلية خلال العقد الماضى يشير إلى وجود مخطط صهيونى أساسى قبل ١٩٤٨ لطرد عرب فلسطين. كما لا يوجد فى الوثائق المتعلقة بحرب ١٩٤٨ أى شىء يشير إلى وجود هذا المخطط وتم تحقيقه وتنفيذه بشكل منظم فى أثناء الحرب، أو أن هناك أى قرار بالطرد تم اتخاذه بواسطة هيئات اليشوف التنفيذية ـ المجلس التنفيذى للوكالة اليهودية أو لجنة الدفاع أو الإدارة الشعبية، أو الحكومة الإسرائيلية المؤقتة ـ فى أثناء حرب ١٩٤٨ «بصرف النظر عن قرار مجلس الوزراء الإسرائيلى فى يونيو ـ يوليو ١٩٤٨ بعدم السماح للاجئين بالعودة».

وعلى الرغم من ذلك، كان طرد الفلسطينيين يلوح فى الأفق فى حرب ١٩٤٨ . ومنذ أبريل فصاعدا، كان عرب فلسطين هدفا لسلسلة من عمليات الطرد المكثف من القرى الفردية ومن تجمعات القرى والمدن. إن الاستعداد لدى القادة والمسئولين الإسرائيليين للقيام بالطرد تراوح بين العلاقة بالظروف المحلية والعلاقة بالموقع العسكرى الوطنى

«فبالتأكيد كانت هناك رغبة أكبر للطرد بعد أن قامت الدول العربية بغزو فلسطين فى يوم ١٥ مايو ومعرضة وجود اليهود للخطر، ويتعلق ذلك أيضا بشخصية وميول القادة الإسرائيليين وطبيعة القرويين العرب وسكان المدن «من حيث كونهم ضد الصهاينة أو عربا «ودودين» أو مسلمين أو مسيحيين أو دروزا، إلخ، والظروف الجغرافية وما إلى ذلك.

ومن الواضح أن الاستعداد للجوء إلى الترحيل الإجبارى قد تنامى لدى الأجهزة البيروقراطية لليشوف وعبر وحداته العسكرية أثناء الشهور الأولى للقتال، وتزايد كلما أصبح القتال أشد ضراوة ودموية واتساعا، حيث كان بن جوريون يقوم بنفسه بتحديد نطاق ومسار القتال، وكان يلجأ عادة إلى التلميح والإيماء بدلا من الأوامر الصريحة. وبسبب وعيه العميق بالعمليات التاريخية وأساليب وأهمية التأريخ، كان بن جوريون فى منتهى الحرص، فى أحاديثه وكتاباته، على ألا يترك وراءه أى أثر.

وبعيدا عن الوثائق التى تم الكشف عنها أو الإفراج عنها أثناء السنوات العشر الأخيرة، يقدم بن جوريون جانبا كبيرا من المعلومات الإضافية عن عمليات الطرد التى حدثت عام ١٩٤٨ . إن رحيل المجتمعات العربية من بعض المواقع، ذلك الذى أرجع فى كتابى «مولد مشكلة اللاجئين» إلى الخوف أو إلى الهجمات العسكرية لجيش الدفاع الإسرائيلى أو لم يتم تفسيره، يبدو الآن أنه يرتبط إن لم يكن حدث بواسطة الهاجاناه أو أوامر وتصرفات جيش الدفاع الإسرائيلى «على سبيل المثال، عين هود بالقرب من حيفا وأسدود المعروفة الآن باسم أشدود بالقرب من عسقلان. وهذا يعنى أن حجم العرب ضمن السبعمائة ألف لاجئ، الذين اقتيدوا إلى الشوارع بسبب أعمال الترحيل، وليس بسبب الهجوم المباشر أو الخوف من الهجوم، كان أكبر من العدد الذى أشرت إليه فى كتابى السابق «مولد مشكلة اللاجئين»، وبالمثل كشفت الوثائق الجديدة عن الجرائم الوحشية التى لم أكن على علم بها عند وضع كتابى «على سبيل المثال» فى الحسينية، شمال بحر الجليل، فى شهر مارس وفى بورير، بالقرب من بير سبع، فى مايو، وهذه الفظائع لها أهميتها فى فهم المراحل المختلفة لخروج العرب.

دعنى أضف إلى موضوع الطرد والأعمال الوحشية، أننا نتوقع المزيد من الوثائق التى تكشف عن الكثير من الحقائق الأخرى. وسياسة أرشيف جيش الدفاع الإسرائيلى هى عدم الكشف عن الوثائق التى تصف صراحة أعمال الطرد والفظائع، وعلى ذلك فإن الكثير من وثائق جيش الدفاع الإسرائيلى المتعلقة بهذه الموضوعات تظل مغلقة، ولكن المسئولين عن أرشيف جيش الدفاع الإسرائيلى، يغفلون فى بعض الأحيان عن وثيقة ما

تحتوى وصفا صريحا، ويعارضون فى كثير من الأحيان الكشف عن وثائق بها وصف ضمنى أو غير مباشر، وعلى ذلك، يمكن أن يكشف الأرشيف عن وثيقة تحمل أمرا بالطرد، ولكنه يحتفظ بوثيقة تالية لها تصف كيف قام القائد المحلى بذلك بالتفصيل، وبالمثل يمكن أن يقوم الأرشيف بالإفراج عن وثيقة تستخدم ألفاظا مخففة مثل «نقل» أو «إخلاء» السكان بينما يرفض ذلك فيما يتعلق بلفظ أكثر وضوحا مثل «طرد».

والكشف عن الوثائق الجديدة يستلزم تنقيح كتاب «مولد مشكلة اللاجئين» ليس فيما يختص بموقع معين فقط، ولكن فيما يختص بحملة كاملة ومنطقة واسعة والقضية المحورية هى «عملية حيرام» «٢٨ - ٣١ أكتوبر» وآثارها المباشرة حينما قام جيش الدفاع الإسرائيلى باجتياح الجزء العلوى الأوسط من الجليل الذى كان يسيطر عليه جيش التحرير العربى وكتيبة من الجيش السورى.

وفى كتاب «مولد مشكلة اللاجئين» كتبت أقول:

«لم يحدث قبل أو أثناء أو بعد عملية حيرام أن قرر مجلس الوزراء أو أمر جيش الدفاع الإسرائيلى بطرد السكان العرب من المناطق التى كانوا على وشك غزوها أو قاموا بغزوها. ولم يحدث أيضا، على قدر ما تبين الأدلة أن أصدر قادة مؤسسة الدفاع أية أوامر عامة للألوية المتقدمة بأن تقوم بطرد أو إيذاء السكان المدنيين فى طريقها. ولم يحدث أن صدرت أية أوامر عامة من القيادة الرئيسية للعملية أو من القيادة الرئيسية للفرق موجهة للكتائب والفصائل لهذا الغرض».

كما قمت بوصف الموقف المشوش الذى كانت فيه وحدات جيش الدفاع الإسرائيلى لا يتم توجيهها بواسطة اتجاه عام مركزى معين أو سياسة متجانسة معينة، وكانت تصرف على نحو مختلف عن بعضها البعض، فهنا يتم ترك السكان العرب فى مكانهم، وهناك يتم طردهم، وفى قرى معينة يتم ارتكاب المذابح التى تكون مصحوبة بأعمال الطرد أحيانا، وفى أماكن أخرى كانت تتصرف بشكل معتدل. وقد توصلت إلى هذه النتيجة على أساس الوضع الديموجرافى بعد عملية حيرام، حيث بقى عدد كبير من المجتمعات المسيحية والمسلمة فى مكانها وبناء على وثيقتين: خطاب بتاريخ ١٢ نوفمبر من ياكوف شيمونى، الذى كان يشغل منصب نائب مدير إدارة شئون الشرق الأوسط بوزارة الخارجية، إلى إلياهو ساسون المدير الإدارى الذى كان متواجدا فى باريس، وخطاب آخر بعد مرور ستة أيام على الأول، من شيمونى إلى المدير العام للوزارة، والتر إيتان.

كتب شيمونى، المدير السابق للمخابرات والضليع بشئون الشرق الأوسط، إلى ساسون

يقول: «هناك أياد كثيرة غاصت فى حساء حيرام.. ولذلك فإن المواقف التى اتخذت تجاه السكان فى الجليل واللاجئين العرب القاطنين مؤقتا فى قرى الجليل أو بالقرب منها، كانت عشوائية ومختلفة من مكان لآخر حسب تصرف هذا أو ذاك من القواد أو المسئولين. فنجد هنا سكانا تم طردهم وهناك سكانا تركوا فى مكانهم، وهنا تم قبول استسلام القرى ويتضمن ذلك بالتالى السماح لهم بالبقاء وحمايتهم، وهناك نجد أن الضباط رفضوا قبول التسليم، ونجد فى مكان معين أن المسيحيين أفادوا بسبب دينهم، وفى مكان آخر تعامل الجيش مع المسيحيين والمسلمين بنفس الطريقة وبلا تمييز. كما نجد أيضا أن اللاجئين الذين فروا بسبب رعب اللحظات الأولى من القتال سمح لهم بالعودة إلى منازلهم وكانت نصيحتنا إلى الجيش ووجهة نظرنا «أى وجهة نظر إدارة شئون الشرق الأوسط بوزارة الخارجية»، التى لم يعملوا بها، كانت واضحة تماما: طلبنا من الجيش أن يبذل قصارى جهده لكى لا يبقى أى سكان عرب فى الجليل وبالتالى لا يبقى أى لاجئين من أماكن أخرى فى المنطقة.

وكتب إلى إيتان يقول:

بعد «أى خلال» رحلتين إلى المنطقة التى تم غزوها فى الجليل بواسطة عزرا دانين «المستشار الخاص للشئون العربية بوزارة الخارجية» وزائيفى ميكلر «من القسم السياسى» أى «المخابرات» بالوزارة وشموئيل يائارى «مسئول الشئون السورية واللبنانية بإداراتى» وبمصاحبتى.. علمنا من كل القادة الذين التقينا بهم، أنهم خلال العمليات فى الجليل وفى لبنان لم تكن لديهم أوامر واضحة أو خط محدد فيما يتعلق بالتصرف تجاه العرب فى المناطق التى تم اجتياحها من حيث طرد السكان أو تركهم فى أماكنهم أو معاملتهم معاملة خشنة أو معاملة طيبة أو من حيث تمييز المسيحيين أو معاملة خاصة للموارنة أو المطاولة «الشيعة» إلخ.. وبالنسبة للأعمال الوحشية التى ارتكبها جيش الدفاع الإسرائيلى، فإن بعضها كان يرجع لأسباب لا تتصل بهذه الاعتبارات ولكننى ليس لدى أى شك فى أن بعض هذه الأعمال لم تكن تحدث لو كان لدى الجيش سياسة واضحة تتعلق بالتصرف تجاه السكان المدنيين».

والوضع الديموجرافى فى أعقاب العملية يؤيد هذه الافتراضات فالكثير من سكان القرى، مسيحيين ومسلمين، تركوا فى أماكنهم وهم وأبناؤهم يمثلون الآن جوهر الأقلية العربية القوية البالغ عدد أفرادها نحو المليون.

وفى مقابلة أجريتها عام ١٩٨٥ مع الجنرال موشيه كارميل، قائد الجبهة الشمالية أثناء عملية حيرام، أفاد بأنه لم يلجأ أبدا إلى سياسة طرد السكان العرب أثناء معارك

١٩٤٨، على الرغم من اعترافه بأنه فى بعض المواقع أمر بالطرد لأسباب عسكرية، ولكن كارميل لم يخبرنى بالحقيقة وشيمونى لجأ إلى التضليل، كما يبدو ذلك من خلال الوثائق التى كشف عنها مؤخرا فى أرشيف جيش الدفاع الإسرائيلى. فقد كان هناك توجه مركزى صادر عن الجبهة الشمالية بإخلاء الجيب الذى تم اجتياحه من السكان العرب، على الرغم من عدم استخدام كارميل لكلمة «الطرد» على نحو صريح ومن المحتمل أن «النصيحة» المقدمة من قبل وزارة الخارجية «التى أشار إليها شيمونى» إلى الجيش أسهمت فى إصدار هذا الأمر.

وفى صباح ٣١ أكتوبر ١٩٤٨ أصدر كارميل أوامره باللاسلكى إلى كل قادة الألوية والمناطق: «افعلوا كل فى وسعكم من أجل التطهير السريع والفورى للمناطق التى تقومون بالسيطرة عليها من كل العناصر المعادية حسب الأوامر الصادرة. ويجب مساعدة السكان على ترك هذه المناطق».

وفى يوم ١٠ نوفمبر، أضاف كارميل الأمر التالى، بلهجة أقل حدة :«ب» يجب على القوات أن تواصل مساعدة السكان الراغبين فى ترك المناطق التى قمنا بغزوها. هذا عاجل ويجب أن ينفذ على وجه السرعة. «ج» يجب إخلاء قطاع بعرض خمسة كيلو مترات خلف حدودنا مع لبنان من السكان العرب.

ليس هناك شك فى أن قادة الألوية والمناطق قد فهموا أمر كارميل الأول فى ٣١ أكتوبر «وربما أيضا الأمر اللاحق فى ١٠ نوفمبر» على أنه أمر عام بالطرد: ومن الواضح أن هذا ما تبينه أيضا الميجور إسحاق مودعى «الذى ذاع صيته فى الثمانينيات كأحد سياسيى الليكود البارزين وشغل منصب وزير المالية». وفى تحليله الشامل لعملية حيرام، والذى اعتمد فيه على وثائق أرشيف جيش الدفاع، والذى كتبه لقسم التاريخ بجيش الدفاع فى أواخر الخمسينيات، كرس مودعى جانبا كبيرا للسؤال القائل: لماذا بقى معظم السكان العرب فى الجيب الذى تم غزوه، بينما فر معظم السكان أو طردوا من المناطق التى تم اجتياحها قبل ذلك بواسطة جيش الدفاع: «يمكن للمرء أن يعتقد أن السكان العرب فى الجليل لم يتم إرغامهم على الرحيل - كما حدث فى مناطق أخرى - لكى ينجوا بأنفسهم من تهديد الجيش، ولكن يتضح من شهادات القادة ومن التقارير الرسمية أن قواتنا فى الجليل لم تقم بإجبارهم على الرحيل وأن معاملتهم للسكان العرب يمكن أن تفسر على نحو ما بأنها دفعتهم للبقاء فى قراهم.

وعلى الرغم من أن أوامر الجبهة الشمالية وقادة الألوية بالنسبة لعملية حيرام لم يرد فيها أى ذكر للسكان المحليين «وطريقة التعامل معهم»، فإن الجميع كانوا على علم

بموقف عمليات هيئة الأركان بخصوص هذا الموضوع.

ويشير مودعى بذلك إلى الأمر الصادر بواسطة إيجال يادين فى ١٨ أغسطس عام ١٩٤٨، والذى يقول «إننا لا نرغب فى وجود سكان عرب فى إسرائيل ويجب أن يمنعوا من العودة للأراضى الإسرائيلية بأى ثمن، ويستشهد مودعى بعد ذلك بأمر كارميل الصادر فى ٣١ أكتوبر «يجب أن تتم مساعدة السكان العرب على مغادرة الأراضى التى يتم غزوها»، ويختتم تحليله بالقول:

«وعلى ذلك، يبدو أن السكان العرب فى الجليل تمسكوا بالبقاء فى قراهم، على الرغم من محاولة قواتنا طردهم، غالبا باستخدام وسائل غير مشروعة وعنيفة».

ويقترح مودعى عددا من التفسيرات لمسألة بقاء الجانب الأعظم من السكان فى الجليل:

(أ) معارضة جيش التحرير العربى لرحيل المدنيين عشية العملية. «فالجيب العلوى الأوسط من منطقة الجليل الذى قام جيش الدفاع بغزوه كان فى قبضة جيش التحرير العربى مدعوما بكتيبة من الجيش السورى».

(ب) الطبيعة الجبلية لمنطقة الجليل، «فهناك قرى لم تعلم بحملة جيش الدفاع إلا بعد القيام بها وحالت طبيعة الأرض دون الفرار وخاصة مع حمل المتعلقات والأمتعة» بالإضافة إلى طبيعة المدنيين.

(ج) وجود سكان ودودين وعدناهم بالمعاملة الطيبة وبألا يتعرضوا للأذى فى العمليات العسكرية مثل الموارنة والدروز.

(د) السرعة التى سيطرت بها قواتنا على طرق الجليل.

(هـ) عدم تصدى قواتنا للقرويين العائدين مما مكن أعداداً كبيرة منهم من العودة للأماكن التى غادروها.

ويتحدث مودعى بوضوح عن:

«عدم وجود أمر واضح ومسبق يأمر القوات بطرد السكان العرب أو المسلمين فى الجليل، وعدم وجود تحديد دقيق لموقف ملائم يتم اتخاذه نحو الجماعات الدينية والعرقية المختلفة، والتجاهل فى تخطيط وتنفيذ العملية للمشكلة الحادثة بسبب وجود السكان العرب وعدم إعداد قوات مهمتها التأكد من عدم وجود «فراغ» يمكن السكان من العودة إلى منازلهم، كل هذه الأسباب أدت إلى العودة المستمرة للمجتمع العربى فى الجليل».

وفى رأيى أن المرء يجب أن يضيف إلى هذه التفسيرات أنه مع نهاية أكتوبر ١٩٤٨ تناهى إلى أسماع «الجيب» المحن والمصائب "تى حاقت بزملائهم من القرويين الذين أخرجوا من ديارهم فى الشهور السابقة وأصبحوا لاجئين لا حول لهم ولا قوة. ولذلك توصلوا إلى أنهم من الأفضل أن يرابطوا فى قراهم. علاوة على ذلك، من خلال العملية حيرام أدرك معظم الفلسطينيين أنهم والدول العربية خسروا الحرب، وأن اللاجئين لن يسمح لهم بالعودة إلى منازلهم، ويجب أيضا الوضع فى الحسبان تاريخ أمر كارميل الذى صدر فى ٣١ أكتوبر، ففى صبيحة ذلك اليوم، انتهت عملية حيرام تقريبا، وفى الوقت الذى تلقت فيه الكتائب والفصائل أمر كارميل، كانت بالفعل قد هاجمت معظم قرى المنطقة وتجاوزتها، فطرد سكان قرية أثناء أو بعد اجتياحها مباشرة، شىء، والعودة إلى القرية بعد ساعات أو أيام من إخضاعها وطرد سكانها هو شىء آخر، «ورغم ذلك هناك عمليات طرد حدثت بعد انتهاء الحملة». فأمر كارميل صدر فى العاشرة صباحا. وربما استغرق بعض الوقت للوصول إلى القوات التى كان يجب عليها تنفيذه. وأخيرا، فإن الأمر فى حد ذاته تمت صياغته بألفاظ فضفاضة، وذلك كما يبدو من أجل ترك حرية التصرف مكفولة للقواد فى ميدان المعركة، وبالتالى لم يتحمل أى قائد مسئولية أو تمت محاكمته لأنه لم يطرد أو لأنه طرد القرويين.

ومع ذلك، هناك سؤال يثار حول الأحداث فى بعض قرى الجليل أثناء العملية، وفى الأيام والأسابيع التالية، فعندما أشار شيمونى إلى «الأعمال الوحشية» لجيش الدفاع الإسرائيلى وأشار مودعى إلى «انفلات القيود»، فإنهما كانا يشيران إلى سلسلة من المذابح حدثت بواسطة قوات كارميل فى مجد الكروم والبينا ودير الأسد ونجف وصفصاف وجيش وصاصا وصليحة وإيلابون وحولة، ومعظمها حدث بعد انتهاء القتال، وربما كانا يشيران أيضا إلى عمليات الطرد التى حدثت بعد حيرام فى منطقة الحدود.

والسؤال المثار هو: إلى أى مدى كانت هذه الأعمال نتيجة مبادرات فردية بواسطة فصائل أو كتائب أو ألوية القيادة الشمالية وإلى أى مدى كانت استجابة للأوامر الصادرة من أعلى؟

وفيما يتعلق بأعمال الطرد من الشريط الواقع عبر حدود لبنان فى الأسبوع اللاحق على عملية حيرام - بما فى ذلك منطقتا إكريت وبيرعيم - ليس هناك شك فى أنها نجمت جميعا عن أمر طرد مركزى واحد ورسالة كارميل اللاسلكية الثانية فى ١٠ نوفمبر التى سبقت الإشارة إليها.

ولكن ماذا عن المذابح؟ إن معلوماتنا عن تفاصيل هذه المذابح محدودة، وتعتمد بشكل رئيسى على الشهادات الشفهية والمكتوبة للعرب وبعض الوثائق التابعة للأمم المتحدة وبعض الوثائق الإسرائيلية المدنية «انظر الملحق الوارد فى نهاية هذا الفصل». ووثائق جيش الدفاع الإسرائيلى المتعلقة بهذه المذابح تعتمد على تقارير الضباط فى ميدان المعركة والشهادات التى تم الإدلاء بها للجان التحقيق التى قامت بالتحقيق فى هذه المذابح «كانت هناك لجنتان على الأقل، إحداهما تابعة للجبهة الشمالية لجيش الدفاع والأخرى تابعة للنائب العام الإسرائيلى ياكوف شابيرا. والتقارير النهائية لهذه اللجان لا تزال مصنفة على أنها سرية وغير متاحة للباحثين ولكن الخطوط العريضة لما حدث واضحة.

إننى لا أزعم هنا أن كارميل أعطى أمرا عاما بتنفيذ المذابح ونتيجة لذلك تم ارتكاب سلسلة من المذابح. ولكن هناك شيئين يشيران إلى أن بعض الضباط - على الأقل - فى ميدان المعركة فهموا أوامر كارميل على أنها تصريح لارتكاب جرائم القتل من أجل إجبار السكان على الرحيل:

أولا: نمط هذه الأعمال ووفرتها النسبية. وثانيا: عدم عقاب أى من مرتكبيها نفذت المذابح بواسطة ثلاث كتائب من المجموعات الثلاث التى شاركت فى عملية حيرام وهى كتائب كارميل الأولى والسابعة والثانية وكذلك بوساطة كتائب الصف الثانى التى حلت محل الكتائب التى اجتاحت القرى. وحسب معلوماتى لم يتم عقاب أى جندى أو ضابط ممن ارتكبوا جرائم الحرب هذه.

ومن المحتمل بدرجة كبيرة أن يكون مرتكبو هذه الجرائم قد اعتبروا أمر كارميل فى ٣١ أكتوبر دافعا لهم. ومسألة عدم عقاب أحد يترك انطباعا بأن تفسيرهم لذلك الأمر كان منتشرا على نطاق واسع وعلى أسس راسخة، مما أدى إلى عدم مساءلتهم، والأمر ببساطة أنه لم يجرؤ كارمل أو الضباط أو القادة المدنيون على مساءلت مرتكبى الجرائم لأن هذه الجرائم يمكن أن ترتد إليهم عبر التسلسل القيادى لتفسير سبب أعمالهم.

على أى حال يشير تجانس أو - على الأقل - الطبيعة المتشابهة للمذابح إلى اعتقاد مرتكبى الجرائم بوجود توجيه مركزى وتصريح «وربما يشير حتى إلى وجود بعض أشكال الإرشادات المركزية». فكل المذابح تقريبا سارت على نفس النهج: تقوم إحدى الوحدات بدخول القرية ثم تحشد السكان فى ميدان القرية وتختار أربعة أو عشرة أو خمسين من الذكور فى عمر القتال «وفى بعض الأماكن كان يتم الاختيار حسب قوائم معدة مسبقا للأشخاص المشكوك فى مساعدتهم لقوات المفتى الأكبر الحاج أمين الحسينى

أو أى قوات معادية»، ويتم صفهم قبالة الحائط وإطلاق النار عليهم. وتم ارتكاب بعض المذابح بعد غزو القرى مباشرة من خلال القوات المهاجمة، على الرغم من أن معظمها حدث فى الأيام اللاحقة وفى بعض الحالات «كما حدث فى مجد الكروم فى ٥ و ٦ نوفمبر» حدثت المذبحة كجزء من جهود الوحدة لإجبار القرويين على تسليم أسلحتهم المخبأة والأغلب هو إجبار السكان على الرحيل «كما حدث فى إيلابون وجيش، إلخ».

وفى كتاب «مولد مشكلة اللاجئين» افترضت عدم وجود أمر مركزى صادر «من أعلى» لارتكاب هذه الأعمال الوحشية والوثائق التى تم الكشف عنها مؤخرا فى أرشيف جيش الدفاع الإسرائيلى تشير إلى فساد هذا الافتراض. فبعد ثلاثة أسابيع ونصف من عملية حيرام، أصدر كارميل «أمر اليوم» إلى كل الوحدات العاملة تحت قيادته وينص على:

«إن انتصارنا المجيد فى الجليل كله العار بسبب سماح بعض الجنود لأنفسهم بارتكاب أعمال يندى لها الجبين تمثلت فى السلب والنهب وارتكاب الجرائم الوحشية فى حق السكان العرب بعد استسلامهم. وإساءة معاملة السكان والقتل والنهب ليست أعمالا عسكرية وليس أعمالا تتسم بالشجاعة.

إنها أعمال تلطخ بالعار قواتنا المسلحة.. ومرتكبو هذه الجرائم أثناء العملية وفى أعقابها سوف يمثلون للمحاكمة وسوف يعاقبون، ولكن إلى الآن لم تتوقف هذه التصرفات غير المسئولة تماما. إن هذه الجرائم يجب أن تتوقف فورا وبأى ثمن وأى شخص يضبط وهو يرتكب جريمة أخرى سوف يحاكم على الفور ويعاقب أشد العقاب. لقد طلبت من القادة ومن القوات فى الجبهة الشمالية أن يعملوا على وقف هذا الفساد. وأى شخص يتستر على أى مجرم سوف يكون شريكا فى الجريمة ولن يعفى من المسئولية».

وهذه الفقرة يبدو أنها تشير إلى عدم رضاء كارميل عن هذه الأعمال وتؤكد حتى بدون أى أساس على حسب علمى - أن هناك جنودا تم تقديمهم للمحاكمة بسبب هذه الجرائم. ولكن كثرة هذه الجرائم «حيث حدثت حوالى اثنتى عشرة مذبحة» وعدم عقاب مرتكبيها والنمط الشائع للأحداث والتأخر فى إصدار «أمر اليوم» تشير معا إلى نتيجة أكثر غموضا.

لقد أوردت هذه الأمثلة الخاصة بالفكر الصهيونى الخاص بالترحيل فى العقد السابق على عام ١٩٤٨ وعملية حيرام من أجل توضيح أهمية الوثائق التى تم الكشف عنها مؤخرا وخاصة فى أرشيف جيش الدفاع الإسرائيلى من أجل الفهم الكامل لما جرى فى

١٩٤٨ . والوثائق التى تم الكشف عنها مؤخرا، والتى سوف أتناولها بالتحليل وأنشرها كاملة فى الإصدار المنقح لكتابى «مولد مشكلة اللاجئين»، تلقى المزيد من الضوء على مختلف جوانب ونواحى الحرب العربية الإسرائيلية الأولى.

وليس هناك أدنى شك، فى أن الاتفاق الجماعى على مساندة الترحيل بين الزعماء الصهاينة أدى إلى تمهيد الطريق للخروج الفلسطينى فى ١٩٤٨ وبالمثل، فإن الجانب الأعظم من هذا الخروج حدث بسبب أعمال وأوامر الطرد التى قامت بها القوات الإسرائيلية، وذلك بدرجة أكبر مما أشرت إليه فى كتاب «مولد مشكلة اللاجئين». وهاتان نتيجتان أساسيتان تم التوصل إليهما من خلال الكشف عن الوثائق الجديدة. ولكن هناك سنوات عديدة يجب أن تمضى قبل الكشف الكامل عن جميع الوثائق. وحتى ذلك الوقت، سوف تبقى هناك ثقوب سوداء غير مفهومة، ومناطق سوف تظل فيها المعرفة والفهم غير مكتملين. ولكن هذه المناطق المظلمة سوف تتضاءل مع مرور الأيام.

ملحق :

المذبحة التى ارتكبت ضد ١٤ بدويا فى شمال الجليل ، ٢ نوفمبر ١٩٤٨ .

إن معظم وثائق أرشيف جيش الدفاع الإسرائيلى المتعلقة بالمذابح لا تزال داخل حيز السرية. ولكن القائمين عليها لم يكونوا دائما أكفاء. على سبيل المثال، هناك تقرير مفتوح للباحثين الآن، برقم (IDFA 1096/1949//65)، كتب فى ٢ نوفمبر ١٩٤٨ بواسطة رقيب أول الفصيلة «ج» التوقيع مشفر، والتابعة للكتيبة ١٠٣، يوضح ويصف بإيجاز المذبحة التى راح ضحيتها ١٤ بدويا فى شرق الجليل فى ٢ نوفمبر ١٩٤٨ .

ويجب عدم الخلط بين هذه المذبحة وتلك التى حدثت فى منطقة «إيلابون» قبلها بثلاثة أيام، والتى تم فيها ذبح ١٢ قرويا بواسطة قوات فرقة جولانى. ولكن يبدو أن هذه المذبحة أيضا قد حدثت بسبب موت اثنين من جنود جيش الدفاع المفقودين، ويبدو أن قوات جولانى وجدت رأسيهما منفصلين عن جسديهما فى أحد منازل القرية.

الموضوع: تقرير عن عملية بحث فى منطقة «عرب المواس» بالقرب من الموقع ٢١٣ .

تم إرسال التقرير بواسطة قائد الفصيلة حاييم حايون.

فى يوم ٢١١٤٨ فى تمام التاسعة صباحا، تم إرسال كتيبتين تصاحبهما كتيبة مدرعة برئاسة الملازم أول ز. كلينمان وحاييم حايون، من القاعدة فى مغار . وعندما وصلوا إلى الموقع «فى عرب المواس، على بعد ٨ كم شرق «إيلابون»، قاموا بجمع الذكور الراشدين وطلبوا منهم تسليم أسلحتهم. وتم جمع سبعة بنادق. وبعد ذلك انقسمت القوة إلى مجموعتين: مجموعة برئاسة كلينمان بقيت لحراسة الرجال، والأخرى بقيادة

حايون، قامت بالتوجه إلى الموقع ٢١٣ «من المرجح أنه تل على بعد ٢كم من القرية»، حيث تم العثور على عظام جنديين مفقودين من جنود جيش الدفاع فى عمليات سابقة بهذا الموقع، وتم التعرف على هويتهما من خلال ملابسهما التى وجدت فى الجوار. كانت الجثتان بلا رأس.

قام الجنود بإطلاق النار على منازل العرب وعادوا إلى القاعدة «مغار» ومعهم ١٩ فردا عربيا من الذكور الراشدين، وفى القاعدة تم فرز الرجال «الأسرى» وتم تحديد من شارك منهم فى عمليات عدائية ضد جيشنا وأرسلوا تحت قيادة حاييم حايون إلى مكان تم تحديده وتمت تصفية ١٤ شخصا والبقية تم إرسالها إلى معسكر الأسرى.

■ ٣ ■

الدروز ومولد إسرائيل

ليلى بارسونز

يتناول هذا الفصل سؤالين يتعلقان بالتحالف بين الدروز الفلسطينيين والصهاينة أثناء الحرب العربية الإسرائيلية ٤٧ ـ ١٩٤٩. السؤال الأول تاريخى : كيف أثر التحالف بين الدروز واليهود خلال حرب فلسطين على فهمنا لتلك الفترة القصيرة والبالغة الأهمية فى التاريخ المعاصر للشرق الأوسط؟

وفى الإجابة عن هذا السؤال سوف أقوم بمناقشة مدى المساعدة التى يمكن أن تقدمها تجربة الدروز أثناء الحرب فى المزيد من الفهم لنشأة أزمة اللاجئين الفلسطينيين.

السؤال الثانى تأريخى : ماذا تخبرنا روايات التحالف بواسطة أصحابه بشأن وجهة نظرهم ومنهجهم المتصل بتاريخه؟

وفى الإجابة عن هذا السؤال سوف أقوم بمناقشة كيف قامت الشخصيات البارزة من الجانبين بتفسير تاريخها الخاص بطريقة تجعل التحالف وقت الحرب يبدو كأنه كان أمرا محتما أو مقدورا.

والآن فلنتناول السؤال الأول: فبسبب أهمية حرب فلسطين بالنسبة لتطور الشرق الأوسط المعاصر، كانت موضوعا للكثير من الجدل مؤخرا، وخاصة بين من يطلق عليهم «التقليديين» و«المؤرخين الجدد»، فلقد سعى المؤرخون الجدد إلى كشف النقاب عما اعتبروه سلسلة من الأساطير التى تحيط بمولد إسرائيل، وإحدى القطع المهمة من التاريخ الجديد الذى يتناول حرب فلسطين تتمثل فى كتاب بنى موريس «مولد مشكلة اللاجئين الفلسطينيين ١٩٤٧ ـ ١٩٤٩» وفى هذا العمل المتسم بالجد والمثابرة نجح موريس فى تعرية الكثير من أساطير المؤرخين التقليديين المحيطة بالخروج فى زمن الحرب لأربعة أخماس السكان الفلسطينيين من الأرض التى أصبحت دولة إسرائيل.

إحدى الأكاذيب التى قرر أن يميط اللثام عنها هى تلك التى تقول أن الفلسطينيين قيل لهم أن يغادروا أراضيهم بواسطة زعماء الدول العربية المجاورة، وأنهم لم يجبروا على ذلك بواسطة الجيش الإسرائيلى، ومن خلال اطلاعه على السجلات العسكرية التى تم

الكشف عنها مؤخرا يكشف موريس عن حدوث قهر بالقوة العسكرية وعن أن ذلك أدى إلى الطرد المتعمد لبعض الفلسطينيين.

ومع ذلك يؤكد موريس فى كتابه أن هذا القهر المخطط له يكمن فقط وراء جانب صغير من عمليات الطرد، والجانب الأعظم من عمليات الطرد كان نتيجة لما أطلق عليه موريس «عشوائية» الحرب. بمعنى آخر أجبر معظم الفلسطينيين على الرحيل نتيجة لعوامل عسكرية محلية وليس نتيجة أهداف سياسية كبرى ونتيجة لعوامل تكتيكية وليس استراتيجية معينة، ويختتم موريس نظريته بالقول إن مشكلة اللاجئين الفلسطينيين ولدت من رحم الحرب، وليس من خلال خطة مسبقة».

ومنذ نشر كتاب موريس والكثير من الانتقادات توجه له من جانب المؤرخين التقليديين والجدد فاتهمه التقليديون بتعمد تشويه الأدلة من أجل خدمة ما أطلقوا عليه الأجندة السرية السياسية لليسار، أما الأعضاء المؤيدون للعرب فى معسكر المؤرخين الجدد، على الجانب الآخر فاتهموا موريس بأنه لم يكشف عن كامل الحقيقة، وعلى وجه الخصوص فإن وجهة نظر موريس التى تقول أن أزمة اللاجئين لم تنشأ عن تخطيط مقصود وإنما نشأت بالصدفة وصفت من خلال نورمان فنكلشتين ونور مصالحة بأنها مجرد أكذوبة جديدة تحل محل الأكذوبة القديمة.

ويتركز نقد فنكلشتين الموجه لموريس حول أن ما جاء فى كتابه يتناقض مع بعضه البعض.

ويزعم فنكلشتين أن النتيجة المعتدلة التى توصل إليها موريس تتناقض بوضوح مع الأدلة التى ساقها للخروج بهذه النتيجة، ومع ذلك فإنه يعدد تناقضات موريس المزعومة دون أن يقدم أية أدلة جديدة من جانبه، أما مصالحة فإنه ينحو نحوا مختلفا، فبناء على أعماله المتعلقة بمركزية فكرة «الترحيل» وارتباطها بالأيديولوجية السياسية الصهيونية قبل قيام الدولة، يتحدى مصالحة ادعاء موريس القائل بأنه لم تكن هناك سياسة شاملة لطرد الفلسطينيين وقام مصالحة بجمع أدلة تبين أن الكثير من الصهاينة قبل وأثناء حرب فلسطين كانوا يؤيدون فكرة ترحيل السكان الفلسطينيين كوسيلة لتجنب المشكلة الملحة المتمثلة فى حكم عدد كبير من السكان العرب داخل حدود الدولة اليهودية، ويقول مصالحة إذا وضعنا فى حسباننا هذه الأدلة فلماذا يكون من الصعب علينا الاستدلال على أن ذلك الذى حدث للفلسطينيين فى ٤٧ ـ ١٩٤٩ كان نتيجة مباشرة للدفاع الصهيونى الأسبق عن الترحيل! ويرفض موريس مزاعم فنكلشتين ومصالحة جملة وتفصيلا، ويتناول التناقضات التى أشار إليها فنكلشتين واحدا بعد الآخر.

وهو يزعم أيضا أن استنتاجات مصالحة تعتمد على مغالطة واضحة حيث يقول:

إن الواقع الذى يقول أن بن جوريون والغالبية العظمى من الزعماء الصهاينة فى الثلاثينيات كانوا يؤيدون الحل المتمثل فى «الترحيل» بالنسبة لمشكلة الأقلية العربية الضخمة فى الدولة اليهودية، وأن بن جوريون ومعظم زعماء المجتمع اليهودى كانوا يرغبون فى وجود أقل عدد ممكن من السكان العرب داخل حدود الدولة اليهودية، لايعنى أن اليهود تبنوا ونفذوا سياسة طرد العرب، فالمرء يمكن أن يقول أن معظم العرب بمن فيهم معظم المصريين يرغبون فى اختفاء إسرائيل، فهل معنى هذا القول أن هناك سياسة مصرية أو أردنية أو لبنانية لتدمير إسرائيل؟

إن أعمالى البحثية الخاصة المتعلقة بتجربة الدروز الفلسطينيين أثناء حرب فلسطين تبين أن أحد جوانب القصة التى يرويها موريس فى كتابه يجانبها الصواب، ومن أجل التعبير عن الموضوع بدرجة أخف وطأة، أقول إن بحثى يبين أن موريس قد دار حول موضوع يقوض الأطروحة الأساسية لكتابه وهو أن خروج اللاجئين الفلسطينيين كان بالصدفة ولم يكن مخططا له، وما نرغب فى بحثه بشكل خاص هو ما إذا كان الجيش الإسرائيلى فى ٤٧ـ١٩٤٩ قام أم لا بالتعامل مع المجتمعات الدينية المختلفة فى فلسطين على نحو مختلف، فإذا كان الفلسطينى المسلم طرد لأنه مسلم، بينما سمح للمسيحى أو الدرزى بالبقاء لأنه مسيحى أو درزى، إذا فهذا انتقاء، وهذا الانتقاء يشير على الأقل إلى أن هناك درجة من التعمد أو التخطيط صاحبت عملية الطرد، وإليكم ما يقوله موريس فى كتابه:

«لم تكن هناك أية إشارات واضحة صادرة لقادة القوات الإسرائيلية المتقدمة بشأن كيفية معاملة أية جماعة دينية أو عرقية معينة يتم الالتقاء بها، ولكن ما بدا متجانسا هو نوع من أنواع التصرفات «الغريزية» التى قام بها كل من جيش الدفاع الإسرائيلى والمجتمعات التى تم غزوها، وعموما تطابقت النتيجة الديموجرافية مع ظروف التقدم العسكرى، فالقرى التى لجأت للقتال أو واصلت مقاومة وحدات جيش الدفاع أخليت من السكان، حيث إن سكانها خوفا من انتقام عدوهم أو لرفضهم المعيشة فى ظل الحكم اليهودى، لاذوا بالفرار أو فى بعض الحالات طردوا، علاوة على ذلك فإن حالات المقاومة أو التسليم تتطابق بشكل كبير مع الطبيعة الدينية العرقية للقرى، فعموما كانت القرى المسلمة أو ذات الأغلبية المسلمة كانت تلجأ للقتال، أما القرى المسيحية فكانت تميل إلى التسليم دون قتال أو دون مساعدة قوات المقاومة، وفى القرى التى تكون مختلطة ويواجه جيش الدفاع بها مقاومة يبقى المسيحيون بها بينما يطرد المسلمون أو يرغمون

على الرحيل، أما الدروز والجراكسة فإنهم لم يبدوا أية مقاومة للقوات الإسرائيلية.

من الناحية السطحية يبدو افتراض موريس معقولا، فهو يمكن أن يبرر عدم تناسب العدد الكبير من اللاجئين المسلمين مع عدد اللاجئين المسيحيين حيث يرجع ذلك إلى المقاومة أو السلبية أثناء المعركة قبل كل شيء، فإن الحرب هي نشاط مضطرب والقرارات العسكرية تتخذ في أتون المعركة أو فور انتهاء المعركة بينما لاتزال الانفعالات الساخنة تغلي وتمور وربما لاتعبر عن سياسة منطقية متجانسة هادئة، ولكنها بدلا من ذلك ربما تنجم عن شخصية وتجربة القائد الموجود في ميدان المعركة.

ومع ذلك فحينما يتعلق الأمر بالدروز فإن نظرية «العشوائية» التي يدافع عنها موريس «تغرق في شبر من الماء» ونتيجة لبحثي في الأرشيف الإسرائيلي فإنني أستطيع أن أزعم بكل ثقة أن هناك نزعة مؤيدة للدروز على طول الخط في السياسة الإسرائيلية وأن هذه النزعة كانت غير خافية على القادة بدرجة جعلتهم يشعرون بأنهم ملزمون بالتصرف تبعا لها، لقد تتبعت تطور التحالف بين الدروز واليهود في كل مكان!

من حياد الدروز أثناء الثورة العربية ٣٦ - ١٩٣٩ إلى المخطط الصهيوني الذي لم يتحقق في الثلاثينيات من أجل ترحيل كل الدروز الفلسطينيين إلى جبل الدروز في سوريا وحتى انضمام أفراد من جيش التحرير العربي «أغلبهم من السوريين» في أوائل صيف ١٩٤٨ من كتيبة الدروز إلى الجيش الإسرائيلي والآن سوف أركزفقط على نقطتين تتعلقان بالتحالف الدرزي، الإسرائيلي وبعد ذلك سوف أركز على حدثين يصوران بشكل واضح درجة التآمر بين الدروز والصهاينة.

النقطة الأولى تتمثل في أن المحاولات الإسرائيلية لتقوية أواصر الصداقة مع المجتمع الدرزي الفلسطيني قبل الحرب، أي أثناء فترة الانتداب البريطاني وكذلك أثناء الحرب نفسها، كانت جزءا من سياسة إسرائيل الوليدة لتقوية أواصر الصداقة مع الأقليات المختلفة في منطقة الشرق الأوسط، والواقع أن أحد أكثر المؤيدين لهذه السياسة التي تعتمد بشكل فضفاض على مبدأ «عدو عدوي هو صديقي» كان بن جوريون نفسه، كما أن هذه السياسة أيضا كانت تقود علاقات إسرائيل مع المسيحيين الموارنة في لبنان، على سبيل المثال.

وفي الثلاثينيات وصف أحد مسئولي الوكالة اليهودية هذه السياسة بأنها «وسيلة لفتح ثقوب يمر منها الضوء في لجة البحر العربي المظلم الذي يحيط بنا».

النقطة الثانية هي أن الاهتمام الإسرائيلي الخاص بدروز فلسطين سببه الأول هو أن

الدروز الفلسطينيين كان ينظر إليهم على أنهم قناة للوصول إلى قومهم الأكثر عددا وقوة والموجودين فى سوريا، وقام المستعربون فى الوكالة اليهودية وفى وزارة الشئون الخارجية الإسرائيلية وكذلك العملاء السريين بتجنيد أفراد من الدروز الفلسطينيين من أجل توصيل الرسائل إلى زعماء الدروز فى سوريا.

أما بالنسبة للحدثين اللذين يوضحان مدى درجة التآمر بين الدروز والصهاينة فالأول فى الواقع يمثل عملية أكثر مما يمثل حدثا وهو التكوين التدريجى لوحدة الأقليات الدرزية فى جيش الدفاع الإسرائيلى، وأصول هذه الوحدة تعود إلى أوائل صيف عام ١٩٤٨ وذلك عندما قامت عناصر من جيش التحرير العربى من كتيبة الدروز بالانضمام إلى جيش الدفاع الإسرائيلى.

هؤلاء المنشقون الدروز الذين كان معظمهم من سوريا وكذلك بعض الدروز الفلسطينيين، الذين كان معظمهم من قريتى داليات الكرمل وإصفيا فى جبل الكرمل، كانوا يشكلون الجانب الأعظم من وحدة الأقليات، وكانت هناك أعداد ضئيلة من البدو والشراكسة يشكلون باقى الوحدة، وكانت هذه الوحدة تابعة لفرقة عوديد التابعة لجيش الدفاع الإسرائيلى وشاركت فى عملية حيرام فى أكتوبر ١٩٤٨. إن تكوين وحدة الأقليات كان خطوة متطرفة بالنسبة للإسرائيليين وكان لها من المرامى السياسية أكثر مما لها من الأهداف العسكرية، فمن الناحية العسكرية كانت وحدة بهذا الحجم لا تشكل أى فرق بالنسبة للمجهود الحربى الإسرائيلى، أما من الناحية السياسية فإن وجود وحدة تتحدث العربية فى جيش الدفاع الإسرائيلى، كان الكثير من أفرادها يقاتلون مع الجانب الآخر فقط منذ بضعة أشهر، كان يمثل «ضربة معلم» من الناحية الدعائية، كما أن المزايا السياسية لهذه الوحدة وخاصة من ناحية تقوية أواصر التحالف الدرزى اليهودى، كانت عظيمة.

ومن المؤكد أن الدروز المنضمين إلى هذه الوحدة كان يمثل لهم ذلك طريقا وحيد الاتجاه.

الحدث الثانى الذى يعبر عن درجة التآمر بين الدروز والصهاينة يشتمل على دروز مدنيين وليس دروزا عسكريين، وحدث في منتصف الحرب، أثناء العملية ديكيل، وهى حملة عسكرية كان الهدف منها احتلال مدينة فلسطينية كبرى وهى مدينة نازاريث، وأثناء عملية ديكيل التي شهدت مكاسب إسرائيلية مهمة، قام جيش الدفاع الإسرائيلى باحتلال مدينة شفا عمرو التى كان يقطنها مسلمون ودروز ومسيحيون، وتبين وثائق الأرشيف الإسرائيلى وكذلك مذكرات المشاركين فيها أن الفرقة الإسرائيلية التى احتلت

المدينة فى صيف ١٩٤٨ عقدت اجتماعات سرية مع زعمائها الدروز قبل المعركة.

وخلال هذه الاجتماعات وافق الدروز على التظاهر بالدفاع عن حيهم فى المدينة بحيث يمكن لجيش الدفاع اكتساح المدينة على نحو خاطف بدرجة لا يتوقعها المسلمون والمسيحيون المدافعون عن المدينة، وحسب تعبير قائد الفرقة الإسرائيلية «مضى كل شىء حسب الخطة، فبينما كان يتم قصف حى المسلمين، كانت القوات التى تقوم بالهجوم تقترب من أسوار المدينة، وقامت بتبادل إطلاق النار مع «المدافعين» الدروز على نحو شكلى غير ضار بحيث تطيش الطلقات فوق رؤوس الجانبين، وقام المهاجمون بالمرور عبر خطوط الدروز حيث دخلوا القرية وهاجموا حى المسلمين من الخلف، وفى غضون زمن قصير كانت المدينة فى أيدينا».

أعطت معركة شفا عمرو المزيفة واحتلال مدينة نازاريث قوة دافعة للتحالف الدرزى اليهودى، حيث أوضح هذا النجاح أن فوائد التحالف لايجب أن تناقش فقط على مستوى ضباط الجيش ولكنها يجب أن تناقش أيضا على مستوى وزارة الخارجية الإسرائيلية، إن مسئولى وزارة الخارجية الذين كانوا يتشككون، أثناء الانتداب والمراحل المبكرة من الحرب، فى جدوى إقامة علاقات ودية مع الدروز أصبحوا الآن على بينة من المزايا العسكرية الملموسة لذلك، وفى إحدى المذكرات كتب ياكوف شيمونى نائب مدير قسم شئون الشرق الأوسط، إلى ريفين شيلوا فى القسم السياسى يقول:

«إننا لم نصادف أية مفاجآت عسكرية فى الجليل والفضل لجمع المعلومات ولمعركة شفا عمرو التى كانت محصلة للعلاقات الطيبة مع الدروز وتنظيم العملية فى الداخل».

ولم يعد المتشككون فى دوافع الدروز على الجانب الإسرائيلى فى استطاعتهم تجاهل مدى فائدة المساندة الدرزية.

ويظهر هذا بوضوح من خلال الرسائل بين إسحاق أفيرا الذى كان يعمل باستخبارات الهاجاناه، وعيزرا دانين الذى كان يعمل مستشارا للشئون العربية فى وزارة الخارجية، وكانت هناك صداقة تجمع بين الرجلين، وقام أخيرا بزيارة مدينة شفا عمرو فى الأيام التى أعقبت الغزو، أصابته الحيرة بسبب المعاملة المميزة للدروز من قبل جيش الدفاع ويقول:

«قمت بزيارة قصيرة إلى شفا عمرو وتطلعت إلى وجوه الدروز هناك حيث لم يكونوا فقط يتحركون بحرية وإنما بدوا مبتهجين بالمصيبة التى حلت بالمسلمين الذين طردوا وضاعت ممتلكاتهم، عيزرا لاتشك فى أننى أشعر بالغضب من جراء عمليات الاحتلال التي

قام بها جيشنا والطريقة التى أدار بها عملياته، إننى فقط أرى أن هناك خطرا فى افتراض أن الدرزى أو المسيحى «ينتمى لعقيدتنا» وأن المسلم «ليس كذلك».

وأجاب دانين بالقول:

«بخصوص موقف الدروز وخيانتهم فهم ليسوا مختلفين عن المسلمين وربما هم أسوأ ولكن ما يحدد موقفهم هو: هل لديهم الخيار أم لا؟! فالمسلمون هناك من يقف وراءهم أما الدروز فإنهم ضعفاء، ونحن نستطيع أن نستغل افتقادهم للخيار بينما نحن نقف وحدنا فى هذه الحرب».

هناك الكثير من الأمثلة الأخرى للتعاون بين الجيش الإسرائيلى والدروز ولكن ما سبقت الإشارة إليه يكفى للدلالة على درجة التآمر، وفيما يتعلق بنظرية موريس الخاصة بالعشوائية، فالنقطة المحورية فى الموضوع هى وجود هذه العلاقة الخاصة بين الدروز واليهود مما يجعل من الصعب الاعتقاد بأن عدم طرد الدروز من مدنهم وقراهم كان بمحض الصدفة.

ولنتناول بعض الأمثلة التى تشير إلى مدى تهافت نظرية موريس الخاصة بالعشوائية، وذلك من خلال تجربة الدروز ففى قرية الراما الواقعة فى الشمال والتى كانت تحتوى على مسيحيين ودروز، قامت القوات الإسرائيلية التى احتلت القرية بطرد المسيحيين ولكنها أبقت على الدروز وقام أحد سكان القرية برواية ما حدث بقوله:

«صدرت الأوامر لسكان القرية بالتجمع فى وسط القرية، ووقف جندى يهودى فوق مكان مرتفع وتحدث إلينا، فطلب من الدروز الموجودين بيننا أن يعودوا إلى منازلهم واقترح عليهم إبلاغه فى حالة فقدان أى شيء يخصهم، وبعد ذلك أمرنا بالرحيل إلى لبنان مهددا بالموت من تسول له نفسه حمل أية متعلقات معه».

والغريب فى الأمر أن موريس نفسه يستشهد بما حدث فى الراما كدليل على نظرية العشوائية حيث يقول أن المسيحيين قد طردوا على الرغم من أنهم لم يقاوموا الاحتلال، ولم يكلف موريس نفسه عناء البحث فى فحوى السماح للدروز بالبقاء، وفى رأيى أن المصير المختلف للقرويين الدروز والمسيحيين هو دليل واضح على التخطيط وليس على العشوائية، ومع ذلك فالمثال الذى يسبب مشكلة حقيقية لنظرية العشوائية لموريس هو معركة القرية الدرزية المسماة «يانو» وما حدث بعدها، فى آخر أيام الحرب، ولم يذكر موريس حتى هذه المعركة فى كتابه.

حدثت معركة يانو أثناء عملية حيرام، وهى آخر حملة إسرائيلية ضخمة فى الشمال،

وكان الغرض منها تطهير آخر جيب للمقاومة العربية التى كانت لاتزال نشطة فى الجليل، وأثناء عملية حيرام قاوم القرويون الدروز فى قرية يانو قوات الجيش الإسرائيلى الراغبة فى احتلال القرية، على الرغم من الاتفاق السرى الذى أبرمه مندوبون عن القرية قبل المعركة بألا تكون هناك مقاومة تماما كما حدث فى شفا عمرو، وتقارير الأرشيف لا توضح على وجه الدقة لماذا تم نقض الاتفاق، وأيا كان السبب فإن المصادر الإسرائيلية تتفق على أن الخسائر التى منى بها جيش الدفاع فى يانو كانت نتيجة خيانة القرويين الدروز.

وهذا الشعور بخيانة قرية يانو قد خيم على العلاقة بين سكان القرية والسلطات الإسرائيلية فى الشهور التالية للمعركة، فأثناء فترة الانتقال من الحرب إلى السلام تم احتواء الدروز أكثر فأكثر تحت المظلة الرسمية للدولة، ولكن قرية يانو كانت مختلفة، ففى يناير ١٩٤٩ بعد انتهاء القتال فى الشمال أثيرت مسألة افتتاح مدرسة فى يانو، وذلك بواسطة وزارة الأقليات التى أنشئت حديثا، أعطى يهودا بلوم الذى أصبح بعد ذلك وزيرا للتعليم مؤشرا واضحا على السياسة الإسرائيلية تجاه يانو، حينما ذكر فى خطابه الموجه إلى أحد مسئولى وزارة شئون الأقليات أنه: «كما تعلم جيدا أن قرية يانو غدرت بنا، وعلى قدر علمى فإن السلطة العسكرية لا تهتم بهذه القرية، فإذا كانت سياسة الحكومة تجاه هذه القرية قد تغيرت أود أن أعلم ذلك حتى يمكننى الاهتمام بمشكلة تعليم الأطفال» والشيء المثير للدهشة هو أنه على الرغم من الشعور الإسرائيلى الواضح بالخيانة، فإن سكان القرية لم يتم طردهم بعد المعركة.

وهذا ما يعرض نظرية العشوائية لموريس لخطر محدق، فمن ناحية كانت هناك حالات معينة، مثل تلك الخاصة بالراما وقرية أخرى تدعى إيلابون، حيث تم طرد المسيحيين على الرغم من عدم مقاومتهم لجيش الدفاع الإسرائيلى.

من ناحية أخرى لم يتم طرد سكان قرية يانو الدروز، الذين قاوموا القوات الإسرائيلية، كما لم يتم طرد الدروز من أية قرية أخرى، وبعد كل هذه الأمثلة، يتطلب الأمر قدرا كبيرا من الشجاعة لكى يعتقد المرء كما يفعل موريس أن اعتبارات الدين أو العرق لم تلعب أى دور فى تحديد أى من الفلسطينيين يجب أن يطرد وأيهم يجب السماح له بالبقاء، على الأقل هذه المفارقة الواضحة فى أن بعض القرويين الذين لم يقاوموا تم طردهم، بينما هناك قرويون آخرون قاوموا وسمح لهم بالبقاء، تلقى تبعة البينة على أولئك الذين أنكروا وجود سياسة رسمية واضحة موالية للدروز، مثل موريس على الأقل من جانب القواد العسكريين لجيش الدفاع الإسرائيلى فى ميدان القتال.

ويستشهد موريس بما حدث فى قرية «درزية» تسمى عمكا من أجل الدفاع عن نظرية العشوائية، فقرية عمكا هوجمت وتم طرد سكانها أثناء الحرب، ويصفها موريس بأنها «القرية الدرزية الوحيدة فى الجليل الغربى التى قصفت وأخليت من السكان»، فإذا كانت قرية عمكا قرية درزية بالفعل لكان ذلك دليلا واضحا على عشوائية الحرب، ولكن عمكا لم تكن قرية درزية، فقرية عمكا كانت قرية درزية أثناء الحكم العثمانى لفلسطين ولكنها استوطنت من قبل المسلمين قبل عام ١٨٩٠ حيث تشير مصادر معاصرة إليها كقرية مسلمة، وفى عام ١٩٤٨ لم يقطن الدروز قرية عمكا لمدة تزيد على خمسين عاما، ويستشهد موريس بمصدرين من أجل التأكيد على أنها كانت قرية درزية، أحدهما كتاب نافذ نظال المسمى «الخروج الفلسطينى من الجليل ١٩٤٨» وكتاب تزادوك إيشل المسمى «لواء كارملى فى حرب الاستقلال».

وعلى الرغم من ذلك لايذكر المصدران عمكا كقرية درزية، وبهذا ومن خلال زلة قلم بسبب العدد الضخم من المصادر التى استعان بها موريس لدراسة القرى يقدم مثالا على عملية طرد للدروز لم تحدث بالفعل.

والآن دعونا نسترجع الأحداث: يرتكب بنى موريس خطئين كبيرين فيما يتعلق بتاريخ الدروز فى حرب فلسطين، الأول هو زعمه بأن القرويين الدروز لم يقاوموا جيش الدفاع الإسرائيلى فى أى مكان، فالحقيقة أن سكان يانو من الدروز قاوموا جيش الدفاع، أما خطأ موريس الثانى فهو زعمه أن بعض الدروز قد طردوا أثناء الحرب، كما حدث في قرية عمكا، فالواقع أن سكان عمكا كانوا مسلمين، وليسوا دروزا، وفى رأيى أن هذه الأخطاء تقوض ادعاء موريس الأوسع نطاقا والذى يقول بأن طرد القرويين الفلسطينيين أثناء العملية حيرام من قبل الجيش الإسرائيلى يتميز بالعشوائية ولايعتمد على مخطط معين.

إن تجربة الدروز ترتبط بشكل خاص بالجدل الحادث بين موريس وفنكلشتين فالانتقاد الرئيسى الموجه نحو موريس من قبل فنكلشتين يتعلق بما إذا كانت هناك سياسة طرد محددة أثناء الحرب أم لا، إن فنكلشتين يدعى أن الأدلة التى يقدمها موريس تدل بشكل قاطع على وجود هذه السياسة، وأحد ردود موريس على هذا النقد يتمثل فى استشهاده بعملية حيرام، فيقول موريس : إذا كانت هناك سياسة طرد فإن عملية حيرام تلك الحملة العسكرية ذات التنظيم الجيد والنجاح الكبير والتى بدأت مع آخر مراحل الحرب حينما كانت إسرائيل تحقق الانتصارات على جميع الجبهات، كان يمكن أن تكون إطارا مثاليا للقيام بأنشطة الطرد، ومع ذلك فإن الواقع يؤكد أن نصف السكان الفلسطينيين فقط

طردوا أو رحلوا أثناء عملية حيرام، بمعنى آخر يقول موريس: إذا كانت هناك سياسة طرد متجانسة وشاملة، فإن عملية حيرام أكثر من أية عملية أخرى كانت فرصة ذهبية لتنفيذها.

لقد أقنعنى موريس أنه لم تكن هناك سياسة عامة شاملة للطرد فى الحرب، على الأقل من حيث فهم موريس لمصطلح «سياسة» ولكننى إذا كنت محقة فى بيان أنه كانت هناك سياسة لعدم طرد الدروز أثناء عملية حيرام، فإن ذلك يتضمن على الأقل وجود سياسة لطرد المسلمين والمسيحيين، فإذا كانت لديك سياسة تنص على ألا تفعل شيئا معينا فذلك يتضمن أيضا أن لديك موقفا معينا فيما سوف تفعله، على الأقل يتضمن ذلك أنه كان هناك بعض الوعى بالطرد كسياسة ما، والآن فإن الجدل القائم بين فنكلشتين ومصالحة من ناحية وموريس من ناحية أخرى يصبح مشوشا بعض الشيء بسبب عدم تحديد أحدهم لمعنى كلمة «سياسة».

وهذه نقطة مهمة فبالنسبة لموريس يبدو أن السياسة تتكون من مجموعة من الأوامر الواضحة والمباشرة والصادرة عن بن جوريون وكبار المسئولين ويتم توصيلها لجميع ضباط القيادة فى ميدان القتال.. على النقيض يؤمن فنكلشتين ومصالحة بأن مجرد وجود سجلات تدل على أن هناك أشخاصا فى الصفوف العليا للمؤسسة الإسرائيلية كانوا يقولون أن رحيل الفلسطينيين أمر ليس سيئا، يدل على وجود هذه السياسة.

وفى رأيى أن معايير موريس لعناصر تكوين السياسة بالغة الصرامة، بينما معايير فنكلشتين ومصالحة فضفاضة جدا، وعندما استخدم مصطلح «سياسة» لوصف الموقف الإسرائيلى تجاه الدروز فإننى أشير إلى شيء ما يقع بين هذين الوصفين، أى وعى عام بين الضباط الإسرائيليين وعملاء الاستخبارات العسكرية بأن الدروز أصدقاء ويجب أن يعاملوا معاملة خاصة، ويبدو من الواضح أنه خلال الحرب وصلت العلاقات بين اليهود والدروز إلى أفضل صورها، حيث إن الأمثلة الفردية لمساندة الدروز لليهود ومساندة اليهود للدروز كانت عديدة لدرجة أنه تم تفسيرها على أنها تعبر عن نوايا الطرفين ككل.

وهذا هو سبب تميز الدروز وربما تكون هناك أمثلة فردية لتعاون مسيحى أو تعاون إسلامى مع اليهود، ولكن فقط التعاون الدرزى - اليهودى هو الذى تطور إلى ما يمثل تيارا عاما، أى أن العلاقة بين الدروز واليهود وصلت إلى مرحلة ما بدأ يثمر عما يدعوه رجال الأعمال الأمريكيون «تعاون مثمر» وهو واقع جديد يتبلور على الساحة. وعلى ضوء هذا التعريف «للسياسة» يمكننى أن أؤكد أنه كانت هناك سياسة مواكبة للدروز أثناء عملية حيرام، حتى على الرغم من أن أدلتى الدامغة، تظل ظرفية. فأنا لم أعثر على «سلاح الجريمة».

ولكى نكون منصفين لموريس يجب أن نقرر أن مرور الأعوام على اختلافه مع فنكلشتين ومصالحة أدى إلى حدوث تطور فى رؤيته، ففى الفصل الذى ساهم به فى هذا الكتاب يعبر موريس عن وجهات نظره الجديدة فى الموضوعين اللذين كانا يمثلان جوهر اختلافه مع فنكلشتين ومصالحة. ففيما يتعلق بالفلسطينيين الذين تركوا منازلهم كنتيجة مباشرة لأعمال الطرد التى قامت بها قوات الهاجاناه وجيش الدفاع الإسرائيلى، مقابل أولئك الذين تركوا منازلهم بسبب الخوف الذى سببته الحرب لهم، يؤكد موريس الآن أن «عدد من ألقى بهم فى الطرقات ضمن السبعمائة ألف عربى الذين تركوا منازلهم، نتيجة لأعمال الطرد وليس بسبب الهجمات العسكرية أو الخوف منها، كان أكبر مما أشرت إليه فى كتاب «مولد مشكلة اللاجئين». ويبدو أيضا أن موقف موريس من موضوع الترحيل أصبح أكثر مرونة، فبينما يرفض ادعاء مصالحة المتشدد بشأن وجود علاقة سببية مباشرة بين الفكر الصهيونى قبل الحرب بشأن الترحيل وطرد الفلسطينيين أثناء الحرب، يوافق موريس الآن على صورة أقل حدة لهذا الزعم فيقول «إن الاتفاق الجماعى الواضح فى تأييد فكرة الترحيل من ١٩٣٧ فصاعدا ساهم فيما حدث فى ١٩٤٨ من حيث تغلغله فى فكر القيادة الصهيونية والمسئولين والضباط الذين يديرون الوكالات المدنية والعسكرية، مما أدى إلى حدوث الترحيل».

إن ما دعا موريس إلى تعديل آرائه لم يكن جدله مع فنكلشتين ومصالحة ولكن اكتشافه وثائق جديدة أفرج عنها مؤخرا من قبل أرشيف جيش الدفاع، وعلى الأخص الأوامر الصادرة فى ٣١ أكتوبر و١٠ نوفمبر أثناء عملية حيرام، بواسطة موشيه كارمل – قائد عمليات القوات الإسرائيلية على الجبهة الشمالية – لطرد السكان الفلسطينيين. ففى سياق جداله مع فنكلشتين زعم موريس أن الواقع الذى يقول أن الكثير من الفلسطينيين ظلوا فى أماكنهم أثناء العملية حيرام هو دليل واضح فى حد ذاته على عدم وجود سياسة للطرد. وفى وجهة نظره الجديدة يختفى هذا الزعم ويلجأ موريس إلى تحليل إسحاق مودعى لعملية حيرام الذى كشف عنه مؤخرا من أجل حل لغز بقاء الكثير من الفلسطينيين على الرغم مما يعترف به الآن على أنه سياسة للطرد.

وفيما يختص بالسؤال الخاص بوجود مخطط شامل مركزى لطرد الفلسطينيين أثناء الحرب ككل، يلتزم موريس بموقفه الأساسى الذى جاء فى كتابه «مولد مشكلة اللاجئين» نظرا لعدم وجود أى وثائق تدل على وجود هذه الخطة فى الأرشيف الإسرائيلى، يجب أن نستنتج عدم وجود مثل هذه الخطة. ولكن هذا الاهتمام بوجود أو عدم وجود سلاح الجريمة ـ أى وثيقة تدل على ذلك ـ يدفعنا إلى التساؤل التالى: بالنظر إلى التغيرات فى

وجهة نظر موريس على مدى السنوات العشر الماضية بخصوص نسبة من تم طردهم إلى من غادروا بإرادتهم وبالنظر إلى الوثائق التى تم الكشف عنها مؤخرا والتى يشير إليها كدليل واضح على وجود سياسة للطرد أثناء عملية حيرام، ونظرا للأدلة التى قدمتها عن المعاملة المميزة للدروز أثناء الحرب والتى تؤكد كفة التعمد وتقلل من فرصة نظرية عشوائية الطرد، أليس من الممكن أن تكون المناقشة قد وصلت الآن إلى مرحلة لا يجب فيها الحديث عن الجوهر، ولكن عما حدث بالفعل؟ إننى أعتقد أننا ربما لا نعثر أبدا على تلك الخطة الشاملة للطرد، فغالبا لا توجد ولكن وجود عدة سياسات صغيرة يمكن إضافتها إلى بعضها البعض من أجل تكوين سياسة كبيرة، وربما يؤدى المزيد من كشف وثائق أرشيف جيش الدفاع إلى الكشف عن المزيد والمزيد من السياسات الصغيرة للطرد، وسوف يكتشف موريس فى النهاية أنه يجب أن يتخلى عن موقفه القديم بأن أزمة اللاجئين «ولدت بسبب الحرب، وليس بسبب التخطيط المسبق».

اختراع ماض مشترك:

والآن فلننتقل إلى قضية التأريخ بدلا من قضية التاريخ، فسوف أقوم باختبار كيف تم تصوير التحالف بين الدروز واليهود من خلال أطراف القضية. ويجب على البدء بالقول بأن إحدى النتائج الواضحة التى توصلت إليها من خلال البحث هى أن التحالف بين اليهود والدروز أثناء حرب٤٧ – ١٩٤٩ نشأ بشكل أساسى بسبب العوامل العسكرية والاقتصادية المحلية التى كانت سائدة فى فترة الانتداب وفترات الحرب وتلك الخاصة بمنطقة الجليل وبدرجة أقل المرتبطة بسوريا، وكما ذكرت من قبل كان التحالف مع الدروز من وجهة نظر الوكالة اليهودية والمسئولين الإسرائيليين، أحد جوانب سياسة أوسع لتوطيد أواصر الصداقة بجماعات الأقليات فى الشرق الأوسط.

أما المنظور الدرزى للتحالف فهو أكثر تعقيدا وأكثر صعوبة فى تحليله.

فقبل كل شىء، يصبح الأمر تصميما مبالغا فيه إذا زعمنا أن الدروز ككل اتخذوا قرارا شاملا بمساندة اليهود بدلا من ذلك الأكثر دقة أن نقول أن هناك عددا من العائلات الدرزية النشطة سياسيا الموالية لليهود التى أقامت علاقات مع مسئولين يهود فى أوائل الثلاثينيات وأثناء الثورة العربية ١٩٣٦ – ١٩٣٩ وأدت أنشطتها الموالية لليهود إلى جلب مكاسب اقتصادية للمجتمع الدرزى ككل وخاصة أثناء حرب فلسطين حيث كانت الظروف سيئة. فأثناء الحرب على سبيل المثال سمح للدروز بواسطة السلطات العسكرية الإسرائيلية أن يحصدوا محاصيلهم، كما تم منح بعض الدروز تصاريح خاصة للتحرك بحرية وإحضار المؤن من المدن وإنشاء المدارس وكل ذلك نتيجة لموقفهم الموالى لليهود.

وعلى الرغم من هذه المزايا الواضحة – الاجتماعية والاقتصادية بالنسبة للدروز، والعسكرية والسياسية بالنسبة لليهود– فإن الكثير من الشخصيات البارزة للتحالف بين الجانبين مالت إلى تفسير تاريخها على نحو يبين أن تحالف الحرب بين اليهود والدروز كان أمرا محتما أو قدرا مقدورا بمعنى آخر، صوروا الماضى – بما فى ذلك الماضى الموغل فى القدم – على أنه سلسلة من الأحداث التى تقود على نحو لا مهرب منه إلى تحالفهما فى منتصف القرن العشرين، على سبيل المثال فى مقال كتب بعد مرور خمس سنوات على الحرب، يقول إسحاق بن تزئيفى أحد المستعربين بالوكالة اليهودية والمسئول عن الاتصالات الصهيونية المبكرة بالدروز أثناء فترة الانتداب البريطانى أن: «الصداقة الدرزية «مع اليهود»، الضاربة بجذورها فى الماضى البعيد ووحدة المصير، يجب أن ننظر لها بتقدير كبير، كما يجب أن تتوطد أواصر هذه الصداقة، وأن تتم تقوية تلك الروابط التاريخية. فقضية الدروز هى نموذج لأمة صغيرة تكافح أعداء ألداء، وفى نفس الوقت تقدر أصدقاءها، ومن يكن لها الود. دعونا لا نتعامل مع هذا الأمر على أنه ضئيل الأهمية».

ما يشير إليه بن تزئيفى هو أن الإسرائيليين يجب أن ينظروا إلى التحالف الدرزى – اليهودى أثناء حرب فلسطين على أنه ذو عمق وسياق تاريخى، نتيجة لنمط سلوكى يعود إلى قرون غابرة. وأحد الدلائل الكثيرة التى يوردها بن تزئيفى للدلالة على مزاعمه تتمثل فى إحدى الفقرات التى كتبها الرحالة الأسبانى – اليهودى بنيامين من مدينة تودلا فى القرن الثانى عشر. ففى كتابه المسمى «الرحالة» يصف بنيامين رحلته عبر أوروبا والشرق الأوسط فيما بين عامى ١١٦٧ و ١١٧٢ وأثناء رحلاته فى منطقة ليفانت مر بنيامين على بعض الدروز الذين يعيشون فى جبال الشوف، وبعد أن وصفهم بأنهم «وثنيون لا قانون يحكمهم» وأنهم «منغمسون فى الرذيلة» وهى أوصاف لم يستشهد بها بن تزئيفى، مضى بنيامين يقول أنهم على الرغم من ذلك فإنهم كانوا يقيمون علاقات تجارية طيبة مع المجتمع اليهودى المجاور لهم لأن الدروز «مثل اليهود».

ومن خلال الاستشهاد بكلمات بنيامين من تودلا، ربما يحذو بن تزئيفى فى ذلك حذو إلياهو إبشتين وهو مستعرب آخر بالوكالة اليهودية. ففى المقال الذى كتبه عام ١٩٣٩ بعنوان «الشعب الدرزى – المجتمع الدرزى فى فلسطين – صداقة تقليدية مع اليهود» يقول إبشتين: «إن التاريخ يقدم العديد من الأمثلة المثيرة للدهشة عن تعاون وصداقة الدروز مع اليهود . . فقد كتب بنيامين القادم من تودلا فى مذكرات رحلته «إنهم يحبون اليهود».

وعلى الرغم من أن ملاحظات بنيامين تعتبر مرجعا مهما للتاريخ الدرزى المبكر،

فإن تعليقاته، بالطبع، لا تكشف عن أكثر من حدوث علاقات تجارية ودية فى القرن الثانى عشر بين دروز جبل الشوف وبعض الصناع اليهود المحليين. وربما يكون من الصعب إثبات أى شىء آخر بخلاف صلة تاريخية عابرة بين العلاقة التجارية الدرزية - اليهودية المنعزلة والتحالف السياسى والعسكرى بينهما فى القرن العشرين.

والجهود المبذولة لخلق تاريخ مشترك لم تكن قاصرة فقط على الجانب اليهودى. ففى نوفمبر ١٩٤٨ فور حدوث الغزو الإسرائيلى للجليل فى عملية حيرام قام وزير الأقليات الإسرائيلى بوكير شالوم شتريت، بزيارة القرى الدرزية التى احتلها الإسرائيليون مؤخرا. وفى قرية جوليس المهمة التى كان يخرج منها الزعماء الروحيون للدروز، فى الجليل عادة قام سلمان طريف وهو أحد الشيوخ الدروز البارزين بإلقاء خطاب يرحب فيه بزيارة الوفد الإسرائيلى وقام شتريت بتلخيص خطابه فى مذكرة أرسلها إلى مكتب الخارجية الإسرائيلية:

«بعد أن رحب بنا قام «سلمان طريف» بالاستطراد فى الحديث عن مدى العلاقة الوثيقة بين الطائفة الدرزية وشعب إسرائيل، وأكد بشكل خاص على أن الصداقة بين شعب المجتمع الدرزى وشعب إسرائيل ليست جديدة ولكنها موغلة فى القدم، فهى ليست علاقة صداقة فقط، ولكنها أيضا علاقات عائلية لأننا قبل كل شىء تجمعنا علاقات النسب. فالعلاقات العائلية تعود إلى زواج النبى موسى من تسيورا ابنة جثرو، كاهن المدينيين، وتبعا لمعتقدات الدروز فإن النبى شعيب ما هو إلا جثرو. وقد ذكر قصة ابنة كاهن مدين التى كانت تجلب الماء لتسقى قطعان أبيها ولكن الرعاة دفعوها بعيدا، وقام موسى بإبعادهم وسقى لها، ونتيجة لذلك قام والدها بتزويجه إياها. كما قال أيضا أن الروابط العائلية التى بدأت فى الأيام المبكرة للتاريخ الإسرائيلى توطدت أواصرها فى أيامنا هذه من خلال امتزاج دماء الدروز والإسرائيليين فى معركتهم للدفاع عن الأرض».

وادعاء أن جثرو العهد القديم وشعيب القرآن هما نفس الشخص، الهدف منه صناعة أساس توراتى وتاريخى للتحالف، بجرأة غريبة. فالقصة التى يستشهد بها الشيخ الدرزى فى خطابه بأن موسى ساعد ابنة جثرو وعليه زوجه ابنته تسيورا، توجد فقط فى العهد القديم (سفر الخروج ٢ : ١٦ - ٢١ و ٣ : ١)، وليس فى القرآن كما أن القرآن من جانبه لم يقل أن شعيبا هو جثرو على الرغم من أن بعض المعلقين يحذون حذو الطبرى ويركزون على سورة الأعراف، الآية ٨٥ من أجل الربط بين شعيب وجثرو، على أساس أن شعيبا وصف فى القرآن على أنه يعيش بين سكان مدين كأخ لهم. وفى «لطائف

المعارف» يشير الثعاليبى إلى تسيورا باعتبارها ابنة شعيب، بينما يثنى عليها لأنها اختارت موسى زوجا لها ومع ذلك ففى «قصص الأنبياء» يستشهد الثعاليبى بالاحتمالات المختلفة لأصول شعيب، وجثرو ليس أحدها.

والهدف من كل ذلك ليس أن أصنع تاريخا خاصا بى، ولكن أن أبين أن هناك الكثير من الخلاف حول تعريف شيخ الدروز لشعيب على أنه جثرو. وبالطبع النقطة الرئيسية هى أنه بما أن اليهودية والإسلام لديهما الكثير من الأنبياء المشتركين، فإن أى يهودى أو مسلم عربى يمكنه أن يزعم كحفيد لإبراهيم «من خلال إسحاق وإسماعيل» أنهم يرتبطون بعلاقة الدم وليس الزواج.

وفى خطبته الشهيرة فى الكنيست فى أكتوبر ١٩٧٧، ركز الرئيس المصرى أنور السادات على أبوة إبراهيم لكل من اليهود والمسلمين العرب. وكما فعل سلمان طريف قبله بنحو ثلاثين عاما استخدم السادات أداة رمزية بلاغية من أجل إعطاء عمق تاريخى، وتبرير لقرار سياسى وعسكرى فى القرن العشرين.

إننا يجب أن نضع فى أذهاننا أنه على الرغم من أن الدروز الفلسطينيين عام ١٩٤٨ أن يكونوا فى الجانب الرابح فإنهم واجهوا مستقبلا تحوطه الشكوك فى ظل حكامهم الجدد، فهؤلاء الفلسطينيون بما فيهم الدروز الذين تمسكوا بأراضيهم ومنازلهم فى الجليل كانوا قلقين وليسوا معادين لسلطات الدولة الجديدة، وهناك العديد من الوثائق المتعلقة بهذه الفترة بما فى ذلك خطابات شخصية من الدروز إلى السلطات الإسرائيلية تعبر عن القلق الذى كان يشعر به الدروز، على الرغم من خدماتهم أثناء الحرب بشأن المصادرة الجماعية للأراضى وإخلاء القرى الحدودية الموجودة حولهم فى الجليل، وعلى هذا الأساس يبدو أن خطاب الشيخ الدرزى كان يهدف إلى الوقاية من هذه الأعمال من خلال تأكيد تاريخ التحالف القديم.

وعلى النقيض من إلقاء الضوء على شذرات من الأدلة عن الجذور القديمة للصداقة المعاصرة بين الدروز واليهود فإن الروايات المضادة لليهود فى التاريخ الدرزى كان يجب أن تظل قابعة فى غياهب النسيان. وأحد أمثلة النزعات المضادة لليهود منسوبة إلى أحد مؤسسى المذهب الدرزى وهو بهاء الدين فى رسالته التى كتبت غالبا فيما بين ١٠٢٧ و١٠٤٢، حينما كانت الدعوة الدرزية لاتزال نشطة، وفى الرسالة يقوم بهاء الدين بتعنيف المسيحيين بسبب «اتباعهم اليهود المرتدين الذين قتلوا الأنبياء وأهانوهم».. ولأنهم «ابتعدوا عن شريعة أصحاب الحق «الدروز» والعقيدة الصحيحة «الدرزية»»، و«اتبعوا الكهنة والأحبار اليهود فى ارتدادهم ونكرانهم لكلمة الله بعد أن

أعلاها» إننى لم أستشهد بهذه الفقرة من أجل الإشارة إلى وجود نوع من النزعة المضادة لليهودية كامنة فى الدرزية. ولكننى أهدف إلى بيان أن أولئك الذين كانوا يسعون إلى إثبات وجود موقف درزى تاريخى موال لليهود، كانوا يختارون أشياء ويتجاهلون أشياء.

وكان على مسئولى الوكالة اليهوديةوالمسئولين الإسرائيليين الراغبين فى تشجيع التحالف مع الدروز أن يكونوا على قناعة داخلية بأن الدروز يبدون قريبى الشبه إلى حد كبير بجيرانهم المسيحيين والمسلمين، فقد حاولوا التعامل مع هذه المشكلة من خلال مبدأ «التقية»، وهذا المبدأ يرجع فى أصوله إلى الشيعة. وهذه الكلمة تعنى «الحذر» أو «اتخاذ الحيطة» أو «الحرص» بمعنى إخفاء المرء لمعتقداته الحقيقية فى وقت الأزمة أو الاضطهاد والمعنى الإنجليزى للكلمة هو «الرياء» أو «التظهر» والتقية ليست معروفة فى المذهب الشيعى الإثنى عشرى فقط، ولكنها معروفة أيضا فى المذهب الشيعى الإسماعيلى والعلوى، وبسبب أن أصولهم الشيعية الإسماعيلية، كان الدروز يؤمنون بمبدأ التقية وعلى ذلك فإن بعض الذين انخرطوا فى تشجيع العلاقات الدرزية اليهودية نظروا إلى التقية باعتبارها وسيلة ملائمة لفهم التعاون الدرزى مع اليهود من خلالها.

وهذه الوسيلة فى استخدام التقية تتجلى على نحو أوضح فى أحد تقارير الوكالة اليهوديةعن تاريخ الدروز كتب بواسطة إلياهو إبشتين عام ١٩٣٩ .

وفى ذلك الوقت كان إبشتين يشغل منصب رئيس قسم الشرق الأوسط بالوكالة اليهودية. وقد كتب تقريره على شكل مسودة موجزة لمخطط وضع فى الثلاثينيات من أجل نقل جميع الدروز الفلسطينيين إلى جبل الدروز فى جنوب سوريا. وفى عام ١٩٣٩، نشر إبشتين نسخة موجزة من تقريره الرسمى على شكل مقال فى المجلة الاقتصادية لفلسطين والشرق الأدنى. ويجب وضع كتاباته فى سياق رغبة الوكالة المتزايدة فى تشجيع إقامة علاقات ودية مع الدروز، تلك الرغبة التى عززها تجاهل الدروز الفلسطينيين لنداء المسلمين للانضمام لهم فى الهجوم على اليهود أثناء الثورة العربية ٣٦ – ١٩٣٩، وكانت وجهة نظر إبشتين حول التقية على النحو التالى:

«لأن الدروز على وجه الخصوص حريصون كل الحرص على عدم كشف أسرار ديانتهم للأغراب مثلهم مثل النصيرية الذين يقطنون المنطقة العلوية فى سوريا فإنهم يؤمنون بمبدأ التقية، فهذا المبدأ يلزم الدروز لأسباب معروفة بأن يتخذوا مظهر ديانة مختلفة من الناحية الظاهرية، عادة الديانة المهيمنة فى المنطقة التى يعيشون بها من أجل الحفاظ على أسرار ديانتهم من تدخل الأغراب، وأيضا من أجل التأكيد على وجود

الدروز فى وقت الخطر والحفاظ عليه من خطر أى عدو من ديانة أخرى. وبذلك يمكن فهم السبب فى أن الدروز أطلقوا على أنفسهم مسلمين لأجيال عديدة. . . . فهذا كان مجرد تخف لا يمس جوهر أو اسم الدروز الذين غيروا دينهم حسب الظروف. لقد كانت حياة أولئك «المارانو» مصحوبة بالمعاناة الروحية والجسدية العظيمة، ولذلك تنامى لديهم إحساس بالغيرة الشديدة والكره نحو أولئك الحكام ودينهم وعاداتهم التى اضطروا إلى اتباعها وخاصة المسلمين».

فى هذه الفقرة يستخدم إبشتين مبدأ التقية من أجل فصل الدروز عن ثقافة المسلمين الأوسع المحيطة بهم، ولأن الحركة الوطنية العربية أثناء ثورة ٣٦ – ١٩٣٩ كان يهيمن عليها المسلمون فإن مضمون ذلك هو أنه يجب ألا يعامل الدروز معاملة العرب بمعنى آخر فإن رسالة إبشتين إلى رفاقه فى الوكالة اليهودية «فى التقرير» وإلى المجتمع اليهودى ككل «فى المقال» يبدو أنها تقول بينما قد يبدو الدروز مثل المسلمين العرب، وبينما يبدون وكأنهم مشتركون معهم فى الثقافة العربية الإسلامية، فإنهم فى حقيقة الأمر يتظاهرون فقط بذلك، فهم يمارسون التقية.

والواقع أن إبشتين يمضى إلى أبعد من ذلك ويقارن الدروز بالمارانو، أولئك اليهود الأسبان الذين اضطرهم الاضطهاد إلى التحول إلى المسيحية ولكنهم احتفظوا سرا بعقيدتهم وطقوسهم. وبذلك يصل إلى إبشتين إلى هدفه المنشود، فالدروز ليسوا مثل العرب المسلمين ولكنهم مثل اليهود، بما أن تجربتهم فى الاضطهاد والتظاهر على يد الأغلبية الفظة كانت مشابهة لتجربة اليهود، وفى عام ١٩٣٩ فور انتهاء الثورة العربية حينما كان إحساس اليهود بالخوف والعداء قويا، كانت رغبة إبشتين فى إشاعة الإحساس بالتاريخ المشترك بين اليهود والدروز من المرجح أن يكون لها أثر فعال، بإيجاز، يخبرنا تقرير إبشتين الذى يبدو كمناقشة أكاديمية لتاريخ الدروز وعقيدتهم بالكثير عن التاريخ السياسى للفترة التى كتبه فيها أكثر مما يخبرنا به عن الدروز أنفسهم.

وفى مقال إبشتين، نجد أن إفلاس ذلك الاستخدام لمبدأ التقية كان واضحا، لأنه استخدم لإثبات أشياء متناقضة. فمن ناحية أشار أولئك المهتمون بتشجيع التحالف مع الدروز إلى التقية لكى يبينوا أنهم على الرغم من أن الدروز يرتدون زى العرب ويأكلون طعاما مثل طعامهم ويتحدثون حديثهم، فإنهم فى الواقع كانوا يتظاهرون بذلك من ناحية أخرى، فإن أولئك الذين يسوؤهم التحالف مع الدروز يمكنهم أن يشيروا إلى التقية ليثبتوا أنه بينما يبدو الدروز وكأنهم أصدقاء لليهود الآن، فإنهم فى الواقع يتظاهرون بذلك فقط.

ومع ذلك من المهم ملاحظة أن استخدام إبشتين للتقية فى تحليل مجتمع الدروز كان أحد أعراض نزعة شرقية أوسع للجوء إلى العقائد الدينية عند تفسير الأحداث السياسية فى العصر الحديث، إننى أعتقد أن إبشتين قد اقتبس هذا النهج من المستشرق اللبنانى فيليب هيتى، وفى كتابه المسمى «أصل الشعب الدرزى وديانته» الذى نشر فى نيويورك عام ١٩٢٨ يشير هيتى إلى استخدام التقية بطرق

مشابهة. فعلى سبيل المثال حينما ووجه بعدد كبير من الأدلة التى تتناقض مع قوله أن الشعب الدرزى من أصل إيرانى أو كردى، فإنه رد قائلا:

«إن الفكرة السائدة بين الدروز أنفسهم اليوم أنهم من أصل عربى، وهذا الافتراض يؤكد على التقليد المحلى العام السائد، ولكنه يتناقض مع النتائج التى تم التوصل إليها فى هذه الدراسة. ففى محاضرته التاريخية بهلسنكى بعنوان «السكان الأول لغرب آسيا»، يقول البروفيسور فليكس فون لوشان عالم الأنثربولوجيا الشهير بجامعة برلين أنه قام بقياس أبعاد جماجم ٥٩ ذكرا درزيا بالغا، ولاحظ أنه «لم يتطابق أحد منهم، حسب دليل مقاييس الرأس، مع الأبعاد الخاصة بالعرب». ومن الواضح أن ادعاء الدروز بأنهم من أصل عربى هو نتاج تطبيق مبدأ التقية من أجل حل مشكلتهم العرقية، حيث إنهم أقلية صغيرة وسط أغلبية ضخمة من العرب، الذين كانت دائما لهم الغلبة.

وتبعا لهذه القاعدة لا يحق للمرء فقط ولكنه يكون ملزما حينما تقتضى الظروف أن يخفى حقيقة دينه أو عرقه، وأن يتظاهر بعلاقات دينية أو عرقية أخرى.

وتبعا لوجهة النظر هذه أيا كان ما يفعله الدرزى سواء كان ذلك فى القرن الثالث عشر أو فى القرن العشرين، وسواء كان يقاتل مع أو ضد مسيحى أو مسلم أو إسرائيلى أو عربى قومى، فإنه دائما يمارس التقية، إن الدرزى لا يستطيع أن يساعد ولكنه يتظاهر لأن هذه طبيعته.

خاتمة:

فى الختام دعونى ألخص الجانبين الأساسيين لهذا الفصل.. أهم ما فى الجانب الأول هو أن تحليل تجربة الدروز الفلسطينيين فى الحرب العربية الإسرائيلية يلقى الضوء على أسباب أحد أهم الأحداث فى تاريخ الشرق الأوسط المعاصر.. ألا وهو خروج العرب الفلسطينيين من ديارهم أثناء الحرب.. وتجربة الدروز على وجه الخصوص تقدم أدلة من شأنها أن تقوض زعم بنى موريس الذى أورده فى كتابه «مولد مشكلة اللاجئين الفلسطينيين»، والذى يقول بأن طرد العرب الفلسطينيين من الجليل أثناء العملية حيرام كان يتميز بالعشوائية ولم يجر حسب مخطط شامل، ويعزز وجهة نظره الجديدة التى أوردها فى هذا الكتاب، والتى تقول أن الطرد الذى حدث أثناء العملية حيرام كان مدبرا.

أما أهم ما جاء فى الجزء الثانى من هذا الفصل فهو أن محاولات صناعة ماض درزى يهودى مشترك تبدو وكأنها تنتمى إلى مايسمى «تقاليد مخترعة» وبالتالى يجب أن تكون محل اهتمام الباحثين المهتمين بالقضايا المتعلقة بالقومية وخلق الهويات القومية، إن ما اقترحته هنا هو أن العلاقة بين الدروز واليهود أثناء حرب فلسطين تعود إلى الظروف السياسية والاقتصادية والعسكرية فى الجليل أثناء النصف الأول من القرن العشرين وهذا شىء لا علاقة له بالتقاليد.

- ٤ -

إسرائيل والتحالف العربى فى عام ١٩٤٨

آفى شليم

إن «الأمة» تبعا لرأى الفيلسوف الفرنسى أرنست رينان «هى جماعة من البشر تجمعها وجهة نظر خاطئة عن الماضى وتكون مبغضة من جيرانها». وعبر العصور، كان استخدام الأساطير عن الماضى أداة قوية لتزييف التاريخ والحركة الصهيونية ليست استثناء فى كونها تنشر رواية مزيفة عن الماضى من أجل صناعة الأمة، ولكنها تقدم مثالا ناجحا على نحو يثير الدهشة لاستخدام الأساطير فى غرض مزدوج يتمثل فى تعزيز الوحدة الداخلية وحشد التعاطف الدولى ومساندة دولة إسرائيل.

والرواية الصهيونية التقليدية للصراع العربى الإسرائيلى تلقى بالمسئولية على عاتق العرب. فيتم تصوير إسرائيل على أنها ضحية بريئة للعداء العربى والعدوان العربى المتصل. وعلى هذا النحو نجد أن التفسير الصهيونى التقليدى لنشأة إسرائيل يمثل امتدادا طبيعيا لتاريخ الشعب اليهودى، فى تأكيده على ضعف وهوان وتدنى عدد اليهود بالنسبة لأعدائهم ، وقد أشار المؤرخ اليهودى الأمريكى سالو بارون إلى ذلك باعتباره نظرة دامغة للتاريخ اليهودى، وهذه النظرة تميل إلى تصوير التاريخ اليهودى على أنه سلسلة من المحن والمصائب التى وصلت إلى الذروة فى الهولوكوست.

وكانت حرب الاستقلال نقيضا مشرقا لقرون العجز والاضطهاد والذل . ومع ذلك فإن الرواية الصهيونية التقليدية للأحداث المحيطة بميلاد دولة إسرائيل لاتزال تدور حول مقولة تصوير اليهود كضحايا.

وهذه الرواية تصور حرب ١٩٤٨ على أنها صراع ثنائى بين العدو العربى الهائل الموحد الصفوف والميال للعنف والمجتمع اليهودى الضئيل المحب للسلام، والصورة التوراتية لدافيد وجولياث كثيرا ما تطل برأسها فى هذه الرواية، فإسرائيل الضئيلة تصور على أنها تقاتل وظهرها للحائط ضد عدو عربى جيد التسليح ومستبد وينظر إلى انتصار إسرائيل فى هذه الحرب على أنه معجزة وأنه نتيجة عزيمة وبطولة المقاتلين اليهود وليس نتيجة تشتت وتفرق صفوف الجانب العربى، وهذه الرواية البطولية لحرب الاستقلال قد أثبتت أنها صامدة ومقاومة لأى تعديل أو إعادة نظر لأنها تناظر الذاكرة

الجماعية لجيل ١٩٤٨ ، وهى أيضا تمثل التاريخ الذى يتعلمه الأطفال الإسرائيليون فى المدرسة ، وبالتالى فإن هناك أفكاراً محدودة مغروسة بعمق فى ذهن الجمهور الإسرائيلى تتلخص فى عبارة «القلة ضد الكثرة».

وإحدى أطول الأساطير عمرا التى تحيط بميلاد دولة إسرائيل عام ١٩٤٨ تتمثل فى أن إسرائيل المولودة حديثا واجهت تحالفا عربيا عدائيا موحدا ومتماسكا وهذا التحالف أعتقد أنه يقف خلف هدف واحد ألا وهو تدمير الدولة اليهودية الوليدة، ولأنه لايوجد مصطلح متفق عليه يصف عملية القيام بتصفية دولة ما اقترح يهوشافات هاركابى، أحد الدارسين الرواد للصراع العربى الإسرائيلى، أن يطلق عليه « قتل الكيان السياسى» أو «الاغتيال السياسى» ويؤكد أن هدف العرب كان يتمثل فى القتل السياسى، وكما يقول هاركابى، كان هناك هدف ثان متصل بالهدف الأول ألا وهو الإبادة الجماعية أو «إلقاء اليهود فى البحر» حسب التعبير الشائع، وتعبر وجهة نظر هاركابى عن أحد أمثلة المعتقدات الشائعة فى عام ١٩٤٨ بأن الييشوف، أى المجتمع اليهودى قبل الاستقلال فى فلسطين، لم يكن يواجه فقط مجرد أخطار لفظية، ولكنه كان يواجه أيضا خطرا حقيقيا يتمثل فى الإبادة بواسطة الجيوش النظامية للدول العربية المجاورة، فالقصة الحقيقية للحرب العربية ـ الإسرائيلية الأولى، كما يحاول أن يبين «المؤرخون الجدد» الذين ظهروا على الساحة فى أواخر الثمانينيات كانت أكثر تعقيدا بدرجة ملحوظة.

فالبرهان المقدم فى هذا الفصل ، يقول فى جوهره إن التحالف العربى الذى كان يواجه إسرائيل فى ٤٧ ـ ١٩٤٩ كان أبعد ما يكون عن التماسك، فلم يكن هناك أى اتفاق على أهداف الحرب، وكان عجز العرب عن تنسيق جهودهم الدبلوماسية والعسكرية مسئولا عن هزيمتهم، وكانت إسرائيل دائما طوال الصراع تمتلك زمام التفوق العسكرى على أعدائها العرب، وأخيرا فإن الشيء الأكثر أهمية هو أن القادة الإسرائيليين كانوا على علم تام بالانقسامات العربية واستغلوها على أحسن وجه فى تأجيج نيران الحرب وتوسيع حدود دولتهم.

التوازن العسكرى:

فيما يتعلق بالتوازن العسكرى كان يفترض دائما أن العرب يتمتعون بتفوق عددى ساحق، ولذلك كان يتم تصوير الحرب على أنها أقلية ضد كثرة، وعلى أنها صراع بطولى يائس ضد الأغراب المروعين . إن يأس وبطولة المقاتلين اليهود ليس محل تساؤل، كما أن معداتهم العسكرية كانت متدنية بالفعل على الأقل حتى وصول إمدادات السلاح غير الشرعية من تشيكوسلوفاكيا مما أدى إلى إمالة كفة الميزان العسكرى لصالح إسرائيل،

ولكن فى منتصف مايو ١٩٤٨ كان العدد الكلى للقوات العربية، النظامية وغير النظامية العاملة بفلسطين فى ذلك الوقت أقل من ٢٥ ألف فرد، بينما كان عدد قوات جيش الدفاع الإسرائيلى يزيد على ٣٥ ألف فرد، وفى منتصف يوليو قام جيش الدفاع الإسرائيلى يزيد علي ٣٥ ألف فرد، وفى منتصف يوليو قام جيش الدفاع الإسرائيلى (FDI) بحشد مايقرب من ٦٥ ألف فردا، وبحلول شهر ديسمبر وصل عدد أفراده إلى ٩٦٤٤١ فرداً، وقامت الدول العربية أيضا بتعزيز قواتها ولكنها لم تستطع الوصول إلى مستوى عدد القوات الإسرائيلية، وعلى ذلك في كل مراحل الحرب كان عدد أفراد جيش الدفاع يفوق دائما عدد أفراد جيوش الدول العربية المحتشدة ضده مجتمعة، وبذلك فإن المحصلة النهائية للحرب لم تكن معجزة وإنما كانت انعكاسا طبيعيا للتوازن العسكرى على المسرح الفلسطينى، ففى هذه الحرب كما فى معظم الحروب، انتصر الجانب الأقوى.

إن القوات العربية النظامية وغير النظامية، التى احتشدت لقتال الدولة اليهودية الناشئة لم تكن قوية كما لم تكن متحدة كما صورتها الدعايتان العربية واليهودية. ففى المرحلة الأولى من الصراع، بدءا من صدور قرار الأمم المتحدة بالتقسيم فى ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧ وحتى إعلان الدولة فى ١٤ مايو ١٩٤٨، كان على المجتمع اليهودى أن يدافع عن نفسه ضد هجمات القوات الفلسطينية غير النظامية والمتطوعين من العالم العربى، ومع ذلك بعد إعلان قيام دولة إسرائيل قامت الدول العربية المجاورة والعراق بتكليف جيوشها النظامية بالقتال ضد الدولة اليهودية، ومواجهة الجيوش النظامية كانت بلاشك تمثل صدمة للهاجاناة، تلك المنظمة العسكرية شبه النظامية التى كانت فى سبيلها إلى التحول إلى جيش الدفاع الإسرائيلى، ومع ذلك بالغت آلة الدعاية اليهودية بدرجة كبيرة فى حجم ونوعية القوات الغازية، والتعبير النمطى عن حرب الاستقلال من خلال الدبلوماسية الإسرائيلية البارزة، يمضى على النحو التالى: «قامت خمسة جيوش عربية وقوتان تمثلان دولتين أخريين، مسلحة بالدبابات والمدافع والطائرات الحديثة بغزو إسرائيل من الشمال والشرق والجنوب، وهذه الحرب ككل فرضت على المجتمع اليهودي في ظروف بالغة السوء».

والدول العربية الخمس التى شاركت فى غزو فلسطين كانت مصر والأردن وسوريا ولبنان والعراق بينما القوتان جاءتا من السعودية واليمن ومع ذلك قامت هذه الدول جميعا بإرسال مجرد قوات رمزية إلى فلسطين واحتفظت بالجانب الأعظم من قواتها فى بلادها، وكانت هذه القوات الرمزية معوقة بسبب خطوط الاتصالات البالغة الطول، وعدم وجود معلومات يعتمد عليها عن عدوها وبسبب القيادة السيئة والتنسيق الردىء

والتخطيط الغائب ، وكانت القوات الفلسطينية غير النظامية المعروفة باسم جيش الحرب المقدسة يقودها حسن سلامة وعبدالقادر الحسيني، وكان جيش التحرير العربى (أو جيش الإنقاذ) يتكون من حوالى ٤٠٠٠ متطوع عربى من أجل الحرب المقدسة فى فلسطين، وكانت تموله الجامعة العربية ويدرب فى قواعد كانت موجودة فى جنوب سوريا ويقوده المغامر السوري فوزى القاوقجي، وكانت مزايا القاوقجى تتمثل فى السياسة والعلاقات العامة ولكن لم تكن القيادة العسكرية من بينها وقام السياسيون العرب باختياره باعتباره عدوا لدودا ومعادلا استراتيجيا قويا للمفتى الأكبر الحاج أمين الحسيني ، وليس كقائد عسكرى كفء يقود القتال ضد اليهود، ونظر المفتى إلى تعيينه لهذا المنصب باعتباره محاولة من خصومه فى جامعة الدول لتقويض نفوذه وسيطرته على مستقبل فلسطين. كانت الخلافات السياسية الداخلية تمزق قلب التحالف العربى ، وكانت الجامعة العربية، منذ إنشائها فى ١٩٤٥، أعلى جهة تنظيمية تقوم بوضع سياسة عربية موحدة تجاه فلسطين، ولكن الجامعة العربية كانت منقسمة على نفسها إلى جبهتين إحداهما الجبهة الهاشمية والمكونة من الأردن والعراق والجبهة المضادة لها والتى كانت تقودها مصر والسعودية. وقد لعبت المنافسات بين الحكام العرب دورا كبيرا فى تشكيل السياسات العربية تجاه فلسطين، فكان الملك عبدالله ملك الأردن مدفوعا بطموحه الذى عاش معه طويلا فى أن يجعل من نفسه حاكما لسوريا الكبرى التى تشتمل بالإضافة إلى الأردن على سوريا ولبنان وفلسطين، ونظر الملك فاروق إلى طموح عبدالله باعتباره تهديدا مباشرا لزعامة مصر فى العالم العربى ورأى حاكما سوريا ولبنان فى الملك عبدالله تهديدا لاستقلال دولتيهما وانتابتهما الشكوك أيضا فى أن يكون متواطئا مع العدو، وكانت كل دولة عربية تحركها مصالح حاكمها أو مصلحتها الوطنية، وكان الحكام العرب شغلهم الشاغل هو كيف يكبح بعضهم البعض كما لو كانوا فى حالة حرب وفى ظل هذه الظروف كان من المستحيل التوصل إلى أى إجماع حقيقى بشأن وسائل وغايات التدخل العربي فى فلسطين، وبالتالى، بدلا من أن يواجه المجتمع اليهودي عدوا متحدا له هدف واضح وخطة عمل واضحة فإنه واجه تحالفا هشا يتكون من الجامعة العربية ودول عربية مستقلة، وقوات فلسطينية غير نظامية وحفنة من المتطوعين وعلى ذلك كان التحالف العربى أحد أكثر التحالفات انقساما واهتراء وتداعيا فى تاريخ الحروب قاطبة.

كانت هناك مصالح وطنية ومتعارضة تتخفى وراء الهدف الظاهر المتمثل فى استخلاص فلسطين للفلسطينيين، وكانت المشكلة الفلسطينية هى أول اختبار صعب للجامعة العربية وكان فشل الجامعة العربية ذريعا. كانت تصرفات الجامعة من الناحية

الظاهرية تهدف إلى مساندة المطلب الفلسطيني باستقلال كامل فلسطين، ولكن ظلت الجامعة غير راغبة على نحو يثير الدهشة في السماح للفلسطينيين بتقرير مصيرهم بأنفسهم، فكان المفتي بالنسبة لعبد الرحمن عزام الأمين العام للجامعة العربية «مناحم بيجن العربي» حيث أسر لأحد الصحفيين البريطانيين (الذى قام بدوره بنقل ذلك إلى أحد المسئولين اليهود) أن سياسة جامعة الدول هي «التخلص من المفتي».

وفي اجتماعات الجامعة العربية، أعلن المفتي اعتراضه على تدخل الجيوش العربية النظامية في فلسطين، وكل ما كان يريده المفتي هو المساندة المالية والسلاح وتم تقديم الوعود إليه، ولكن كل ماحصل عليه هو أقل القليل، ولذلك يكون من قبيل التضليل أن نزعم أن كل موارد الجامعة العربية كانت موضوعة تحت تصرف الفلسطينيين. على النقيض، تخلت الجامعة عن الفلسطينيين في الوقت الذي كانوا في أمس الحاجة إليها. وكما يصوغ يزيد الصايغ، المؤرخ الشهير للكفاح الفلسطيني المسلح، الأمر بقوله:

«إن الامتناع عن تخصيص موارد كافية للصراع وانعدام الثقة المتبادل أدى إلى نزاعات مستمرة حول الدبلوماسية والاستراتيجية كما أدى إلى مناورات خلف الستار وتدخل عسكرى يعوزه الحماس والتخطيط مما أدى في النهاية إلى الهزيمة في ساحة القتال.

العلاقة الهاشمية:

كانت الأردن تمثل أضعف حلقات السلسلة المكونة من الدول العربية المعادية التى تحيط المجتمع اليهودي من كل الجهات، ومنذ إنشاء إمارة الأردن بواسطة بريطانيا في عام ١٩٢١ والوكالة اليهودية تكافح من أجل إقامة علاقات ودية مع حاكمها الهاشمي عبدالله بن الحسين، وأدى الصراع المستمر بين الحركتين الوطنيتين اليهودية والعربية في فلسطين إلى قيام علاقة خاصة بين الصهاينة وعبدالله الذى أصبح ملكا عام ١٩٤٦ حينما نال الأردن استقلاله. والفشل في التوصل إلى تفاهم مع جيرانهم الفلسطينيين أدى إلى حث الزعماء الصهاينة على البحث عن ثقل معادل للعداء المحلى من خلال علاقات أفضل مع الدول العربية المحيطة. والواقع أن محاولة تجاوز عرب فلسطين وإقامة علاقات مع حكام الدول العربية أصبح سمة أساسية من سمات الدبلوماسية الصهيونية في الثلاثينيات والأربعينيات.

توطدت العلاقة بين الحاكم الهاشمي والحركة الصهيونية من خلال عدوهما المشترك ألا وهو المفتي الأكبر الحاج أمين الحسيني زعيم الحركة الوطنية الفلسطينية. فلم يكن المفتي فقط يضع قواته على طريق الصدام مع اليهود ولكنه كان أيضا منافسا أساسيا

لعبدالله فى السيطرة على فلسطين ونظر كلا الجانبين إلى القومية الفلسطينية على أنها خطر يهددهما، ولذلك كانت لهما مصلحة مشتركة فى قمعها، ومن وجهة النظر الصهيونية، كان عبدالله حليفا لا يقدر بثمن.

فالأمر الأول والأهم هو أنه كان الحاكم العربى الوحيد الذى كان على استعداد للموافقة على تقسيم فلسطين والتعايش فى سلام مع الدولة اليهودية بعد أن ينقشع غبار الصراع.

ثانيا: كان جيشه الصغير المسمى الفيلق العربى هو أفضل الجيوش العربية وأكثرها تدريبا.

ثالثا: كان عبدالله ومساعدوه وعملاؤه مصدرا للمعلومات المتعلقة بالدول العربية الأخرى الغارقة فى المشكلة الفلسطينية، وأخيرا وليس آخرا يمكن للصهاينة من خلال عبدالله توليد عدم الثقة وتأجيج الخلافات وبث السموم لإضعاف أعدائهم العرب.

وفى عام ١٩٤٧ مع دخول الصراع على فلسطين مرحلة حاسمة، وصلت الاتصالات بين الجانب اليهودى والملك عبدالله إلى ذروتها. فقامت جولدا مائير مبعوثة الوكالة اليهودية بعقد اجتماع سرى مع الملك عبدالله فى نهاريا يوم ١٧ نوفمبر عام ١٩٤٧. وفى هذا الاجتماع توصلا إلى اتفاق مبدئى حول تنسيق استراتيجياتهما الدبلوماسية والعسكرية من أجل إحباط مخططات المفتى ومنع الدول العربية الأخرى من التدخل المباشر فى فلسطين، وبعد مرور اثنى عشر يوما فى ٢٩ نوفمبر أعلنت الأمم المتحدة عن قرارها الذى يؤيد تقسيم منطقة الانتداب البريطانى إلى دولتين إحداهما يهودية والأخرى عربية، وأدى ذلك إلى تعزيز التفاهم المبدئى الذى تم التوصل إليه فى نهاريا. وفى مقابل تعهد عبدالله بعدم دخول المنطقة التى خصصتها الأمم المتحدة للدولة اليهودية، وافقت الوكالة اليهودية على قيام الأردن بضم معظم المناطق المخصصة للدولة العربية ولم يتم وضع حدود دقيقة كما لم يتم التطرق إلى موضوع القدس حيث إنها طبقا لمشروع الأمم المتحدة تبقى منطقة مستقلة بذاتها تحت الإشراف الدولى. كما أن الاتفاق لم يتم وضعه على الورق، وحاولت الوكالة اليهودية «ربط عبدالله باتفاق مكتوب» ولكنه كان مراوغا، ومع ذلك تبعا لياكوف شيمونى أحد كبار المسئولين بالقسم السياسى بالوكالة اليهودية على الرغم من مراوغة عبدالله «كان التفاهم معه واضحا تماما فى طبيعته العامة، فنحن لا نمانع من قيام عبدالله بوضع يده على الجزء العربى من فلسطين. فنحن لن نساعده ولن نمنعه ولن نسلمه إياه، فيجب عليه أخذه بوسائله الخاصة وحيله ولكننا لن نقف فى طريقه وهو من جانبه لن يمنعنا من إقامة دولة

إسرائيل، من تقسيم فلسطين وأخذ نصيبنا وإقامة دولتنا عليه، والآن فإن غموضه وغرابته يتمثلان فى امتناعه عن كتابة أى شيء أو التوقيع على أى شيء يمكن أن يلزمه، فلم يوافق على شيء من هذا القبيل، ولكن حتى النهاية، كان دائما يقول مرات ومرات: «لعلكم ترضون بأقل من الاستقلال الكامل والدولة، مثلا حكما ذاتيا أو إقليما تحت سقف التاج الهاشمى» وكان يحاول إثارة هذا الموضوع مرات عديدة، وفى كل مرة يواجه بالرفض بالمطلق، فأخبرناه مرارا وتكرارا أننا نتحدث عن استقلال كامل وشامل وتام وإننا لسنا مستعدين لمناقشة أى شيء آخر، وكان يسلم بذلك ولكن دون أن يقول «نعم أوافق على دولة مستقلة» لم يقل ذلك ولم يعلق على ذلك ولم يكن دقيقا. ولكن كان هذا روح الاتفاق وهذا واضح تماما.

كما اشتمل الاتفاق على شرط يقول: «إذا نجح عبدالله فى الاستيلاء على سوريا وحقق حلمه فى سوريا الكبرى وهى شيء لانعتقد أنه غير قادر على تحقيقه - فإننا لن نقف في طريقه إننا لانؤمن حتى بقوة مؤيديه فى سوريا. ولكن اشتمل الاتفاق على شرط يقول أنه إذا حقق ذلك، فإننا لن نمنعه، ولكن فيما يتعلق بالجزء العربى من فلسطين، فإننا نعتقد أنه جاد فى ذلك وأن لديه فرصة كبيرة فى تحقيقه، وذلك لأن عرب فلسطين وقيادتهم الرسمية لايرغبون فى إقامة دولة على الإطلاق.

وهذا يعنى أننا لانتورط مع أحد. فهذا هو مارفضوه، فإذا كانوا قد وافقوا على الدولة، لما كنا لجأنا إلى هذه المؤامرة. إننى لا أدرى. ولكن الواقع يقول إنهم رفضوا بالفعل وكان هناك فراغ كامل للقوى، ونحن نوافق على أن يمضى ويأخذ الجزء العربى، على شرط أن يوافق على أن نقيم دولتنا وأن يوافق على إعلان مشترك نقول فيه أنه سوف تكون هناك علاقات سلمية بيننا بعد أن ينقشع الغبار. كانت هذه روح الاتفاق. ولكن لايوجد نص مكتوب».

تحييد جيش التحرير العربى:

كان الملك عبدالله الوسيلة الأولى للصهاينة من أجل خلق المزيد من التوتر والعداء داخل صفوف التحالف العربى، ولكنه لم يكن الوسيلة الوحيدة. فكان فوزى القاوقجى قائد جيش التحرير العربى (أو جيش الإنقاذ) حلقة ضعيفة أخرى فى سلسلة الدول العربية المعادية لإسرائيل. وبدأت أولى سرايا جيش التحرير العربى فى التسلل إلى فلسطين فى يناير ١٩٤٨، بينما لم يصل القاوقجى نفسه حتى مارس. فالتوجه السياسى لقاوقجى المضاد للحسينى جعل الفرصة سانحة لإقامة حوار عبر خطوط القتال الذى سرعان ما نشب فى فلسطين مع اقتراب الانتداب من نهايته غير المأسوف عليها.

كان يوشع (جوشوا) بالمون أحد أبرز ضباط مخابرات الهاجاناه ويتحدث العربية بطلاقة، ومن خلال مراقبته اللصيقة للسياسة العربية المنقسمة على نفسها، أدرك بالمون مدى البغضاء التى يكنها القاوقجى للمفتى، وفى عام ١٩٤٧ اكتشف بالمون وثائق ألمانية حربية يمكن أن تغذى هذا العداء، وقام بتسريبها إلى القاوقجى. وقد أكدت هذه الوثائق شكوك القاوقجى فى أن المفتى كان المحرض فى القبض عليه واعتقاله بواسطة السلطات الألمانية وأعرب القاوقجى عن رغبته فى لقاء بالمون، ولكنه إبان تعيينه قائدا لجيش التحرير العربى (أو جيش الإنقاذ) عدل عن ذلك.

ومع ذلك، أدرك بالمون من خلال ضباطه الذين سبقوه إلى فلسطين أن القاوقجى غير ماضى العزيمة فى قتال اليهود. فقد كان يدرك بوضوح أن هذه الحرب لن تكون سهلة ولا قصيرة، وقيل إنه لايوصد باب الاقتراحات من أجل تجنبها.

وافق دافيد بن جوريون، رئيس اللجنة التنفيذية للوكالة اليهودية، على اقتراح بالمون بعقد اجتماع سرى لمحاولة إقناع القاوقجى باتخاذ موقف محايد تجاه القتال الدائر بين الهاجاناة وقوات المفتى على شرط عدم تقديم أى وعود تقيد حريتهم فى الرد على هجمات العصابات المسلحة.

بعد ذلك توجه بالمون للقاء القاوقجى فى مركز قيادة الأخير بقرية نور الشمس أول أبريل، وبعد الكثير من اللف والدوران تطرق بالمون إلى الغرض الحقيقى من اللقاء ألا وهو الاستفادة من الخلافات العربية - العربية وأعلن بالمون أن حل مشكلة فلسطين يجب ألا يكون لصالح المفتى. وعندها اندفع القاوقجى فى فاصل من النقد اللاذع لطموحات المفتى الشريرة ووسائله العنيفة وضباطه الأنانيين، وعندما تحدث بالمون عن عبد القادر الحسينى ابن عم المفتى وحسن سلامة، انفجر قائلا: إنهما لن يحصلا على أى مساعدة منه ويأمل أن يلقنهما اليهود درسا جيدا ثم اقترح بالمون أنه يجب على الهاجاناه وجيش التحرير العربى الإحجام عن الهجوم على بعضهما البعض وأن يخططا للتفاوض معا بعد رحيل البريطانيين.

أعرب القاوقجى عن موافقته ولكنه أعلن على نحو صريح أنه بحاجة إلى إحراز أى انتصار عسكرى من أجل تقديم أوراق اعتماده.

لم يستطع بالمون أن يعده بتقديم انتصار عسكرى على طبق من فضة. وقال له: إذا هوجم اليهود فسوف يردون على الهجوم، ومع ذلك تكون لديه انطباع واضح بأن القاوقجى سوف يبقى على الحياد إذا قام اليهود بالهجوم على قوات المفتى فى فلسطين.

أصبح مدى النجاح الذى حققه بالمون فى تحييد جيش التحرير العربى واضحا فقط مع تشعب الأحداث، ففى يوم ٤ أبريل شنت الهاجاناة عملية ناخشون من أجل فتح طريق تل أبيب - القدس الذى كانت تسيطر عليه القوات الفلسطينية غير النظامية، فأولا تم نسف مركز قيادة حسن سلامة فى رام الله وعلى الرغم من أن مفرزة جيش التحرير العربى المسلحة بالمدافع الثقيلة كانت فى الجوار، فإنها لم تهرع إلى إنقاذه، وكان القاوقجى عند حسن ظن (أو سوء ظن) بالمون، الأمر الثانى حدث فى معركة القسطل وهى نقطة إستراتيجية تطل على طريق القدس، حيث دار قتال عنيف تبدلت فيه الأحوال مرارا وقام عبدالقادر الحسينى بالاتصال تليفونيا بالقاوقجى من أجل طلب مدد عاجل بالسلاح والذخيرة من أجل الصمود أمام الهجوم اليهودى. وبفضل الجامعة العربية كان لدى القاوقجى كميات ضخمة من السلاح ، ولكنه طبقا لمركز تنصت الهاجاناه الذى كان يراقب المكالمة، أجاب بأنه لايملك شيئا. وقد قتل عبدالقادر الحسينى فى معركة القسطل فى يوم ٩ أبريل وكان أكفأ قادة المفتى العسكريين وأكثرهم تمتعا بالجاذبية والهيبة (الكاريزما) وأدى موته إلى بداية انهيار قوات الحسينى فى فلسطين.

الطريق إلى الحرب

الآن أصبح ميزان القوى مائلا لصالح القوات اليهودية إلى حد كبير، فسقطت العديد من المدن المختلطة مثل طبرية وحيفا وصفد ويافا فى قبضة اليهود فى تتابع سريع وبدأت أولى موجات هجرة اللاجئين الفلسطينيين.

وبعد انهيار المقاومة الفلسطينية تعرضت الحكومات العربية، وخاصة الأردن لضغوط شعبية متزايدة لإرسال جيوشها إلى فلسطين من أجل صد الهجوم العسكرى اليهودى، وكان الملك عبدالله عاجزا عن الصمود فى وجه هذه الضغوط، وأدى تدفق اللاجئين على الأردن إلى حث الفيلق العربى على التدخل بدرجة أكبر فى شئون فلسطين، كما أدى الاتفاق الضمنى الذى توصل إليه عبدالله مع الوكالة اليهودية إلى جعله يظهر بمظهر حامى حمى العرب فى فلسطين، بينما يحافظ فى نفس الوقت على بقاء قواته بعيدا عن المناطق المخصصة للدولة اليهودية، ومع ذلك سرعان ما أصبح من الصعب الحفاظ على هذا التوازن، وبسبب تشككها فى تواطؤ عبدالله مع الصهاينة بدأت الدول العربية المضادة للهاشمية فى النزوع نحو تدخل الجيوش النظامية فى فلسطين، وذلك على الأقل من أجل كبح جماح طموحات عبدالله التوسعية وإجهاض مغامرته الرامية إلى فرض سطوته على المنطقة، وفى يوم ٣٠ أبريل قررت اللجنة السياسية للجامعة العربية وجوب إعداد كل الدول العربية لجيوشها لغزو فلسطين فى يوم ١٥ مايو، صبيحة انتهاء الانتداب البريطانى.

وفى ظل ضغوط الأردن والعراق، تم تعيين الملك عبدالله قائدا للقوات العربية.

بدا للزعماء اليهود أن عبدالله قد انضم لبقية العالم العربى، وعلى ذلك تم إرسال جولدا مائير فى يوم ١٠ مايو فى مهمة سرية إلى عمان لتحذير الملك من القيام بذلك، بدا عبدالله محبطا وعصبيا، ورفضت مائير رفضا قاطعا عرضه الخاص بحكم ذاتى للأجزاء اليهودية تحت التاج الأردنى وأصرت على الالتزام بالمشروع الذى اتفقا عليه من قبل والخاص بإنشاء دولة يهودية مستقلة وضم الجزء العربى للأردن، لم ينكر عبدالله ما اتفقا عليه ولكنه أفاد بتغير الموقف فى فلسطين على نحو جذرى وأنه أصبح واحدا من خمسة وأنه ليس لديه خيار فى الانضمام للدول العربية الأخرى فى غزو فلسطين، كانت مائير متصلبة الرأى وقالت إذا كان عبدالله سوف يتراجع عن الاتفاق وإذا كان يريد الحرب، فلنلتق بعد الحرب وبعد إقامة الدولة اليهودية، انتهى الاجتماع بملاحظة باردة

ولكن عبدالله الذى وجه كلماته إلى عيزا دانين الذى كان بصحبة جولدا مائير ويقوم بالترجمة، أعرب عن رجائه بعدم قطع الاتصالات وليكن ما يكون، وكان الليل يقترب من منتصفه حينما بدأت مسز مائير مع مرافقها رحلة العودة الخطرة إلى وطنها حيث أعلنت عن فشل مهمتها وحتمية حدوث الغزو.

يتم تقديم اجتماع ١٠ مايو عادة فى التأريخ الصهيونى كدليل على عدم إمكانية الاعتماد على صديق إسرائيل الوحيد بين العرب وللتأكيد على أن إسرائيل كانت تقف بمفردها ضد الهجوم الشامل من العالم العربى الموحد، وساهمت جولدا مائير فى نشر المقولة التى فحواها «أن الملك عبدالله حنث بوعده معها وأن الاجتماع انتهى دون اتفاق على أى شىء وأنهما غادرا الاجتماع كأعداء».

والتفسير الذى قدمه الملك للأسباب التى دفعته للتدخل فى الحرب أخذت ضده كدليل على الغدر والخيانة، فالتهمة الأساسية التى وجهها إليه الصهاينة هى أنه عندما حانت اللحظة حنث بوعده الذى قطعه بألا يهاجم الدولة اليهودية وانضم لبقية العالم العربى، وساهمت هذه التهمة فى تعزيز الشعار الذى تردد عن سبب اندلاع الحرب ألا وهو خنق الدولة اليهودية فى المهد من خلال مخطط عربى شامل منظم بعناية.

إن حقيقة الاجتماع الثانى بين عبدالله وجولدا تختلف قليلا عن التفسير الصهيونى الذى أراد أن نصدقه، فهناك تقييم أكثر توازنا لموقف عبدالله قدمه ياكوف شيمونى فى اجتماع القسم العربى للإدارة السياسية للوكالة اليهودية فى ١٣ مايو فى القدس حيث قال: «إن جلالته لم يخن الاتفاق تماما، كما أنه غير مخلص له تمام الإخلاص، ولكنه شىء ما بين هذا وذاك» وحتى تفسير مائير الخاص لمهمتها، الذى قدمته لزملائها فى مجلس الدولة المؤقت إبان عودتها من عمان، لم يكن متعاطفا أو عقلانيا مثل التفسير الذي أوردته بعد ذلك فى مذكراتها، فمن خلال تقريرها المعاصر للمهمة يثار عدد من النقاط المهمة والتى كثيرا ما تم إغفالها ، أولا: أن عبدالله لم يتراجع عن كلمته ولكنه أكد فقط على تغير الظروف، ثانيا: لم يقل عبدالله أنه يريد الحرب ولكن جولدا مائير هى من هدده بالعواقب الوخيمة إذا نشبت الحرب، ثالثا: أنهما لم يغادرا الاجتماع كعدوين، على العكس بدا عبدالله متلهفا على استمرار الاتصالات مع الجانب اليهودى حتى بعد نشوب الحرب.

فقد كان فى حاجة إلى إرسال جيشه عبر نهر الأردن من أجل السيطرة على الجزء العربى من فلسطين الملاصق لمملكته.. كما أنه لم يقل شيئا عن الهجوم على القوات اليهودية فى أراضيها.

كان الفارق بين ما قاله وما تم تفسيره دقيقا ولكن جولدا مائير لم يكن معروفا عنها الدقة.

كان هناك جانب من المشكلة يتمثل فى أن عبدالله كان عليه أن يتظاهر بأنه يقف إلى جانب الأعضاء الآخرين بالجامعة العربية الذين رفضوا مشروع الأمم المتحدة الخاص بالتقسيم وعارضوا بعنف إقامة دولة يهودية.

بالإضافة إلى ذلك قام الخبراء العسكريون للجامعة العربية بإعداد خطة موحدة للغزو، وهذه الخطة كانت بالغة الخطورة، لأنها أعدت طبقا للقدرات الحقيقية للجيوش النظامية العربية، وليس على أساس العبارة الإنشائية الوحشية الخاصة بإلقاء اليهود فى البحر، ولكن القوات التى تم تخصيصها بالفعل بواسطة الدول العربية لحملة فلسطين كانت أقل من المستوى المطلوب بواسطة اللجنة العسكرية للجامعة العربية، علاوة على ذلك، خرب الملك عبدالله خطة الغزو من خلال إجراء تغييرات عليها فى آخر لحظة، فكان هدفه من عبور جيشه نهر الأردن ليس منع إقامة دولة يهودية ولكن أن يجعل من نفسه صاحب السيادة على الجزء العربى من فلسطين، لم يكن عبدالله راغبا أبدا فى تدخل الجيوش العربية فى فلسطين، كانت خطة الجامعة العربية هى منع التقسيم وكانت خطته هى إجراء التقسيم، كانت خطته تفترض وتتطلب وجود اليهود فى فلسطين حتى على الرغم من تفضيله لحكم ذاتى يهودى فى ظل مملكته.

فمن خلال تركيزه لقواته فى الضفة الغربية كان يهدف إلى التخلص من أية إمكانية لقيام دولة فلسطينية مستقلة وجعل ضمه لها أمرا واقعا أمام زملائه العرب.

بينما كانت القوات فى طريقها إلى فلسطين، واصل سياسيو الجامعة العربية مناوراتهم خلف الستار كما واصلوا مكائدهم ومحاولاتهم الدنيئة لطعن بعضهم البعض فى الظهر، وذلك باسم المثل العليا للوحدة العربية، فالسياسة لم تنته عندما بدأت الحرب ولكنها اختلطت بها منذ انطلاق الطلقة الأولى وحتى وضعت الحرب أوزارها وما تلى ذلك من أحداث.

وفى يوم ١٥ مايو اليوم المحدد لبدء الحرب، حدث أمر ما كان ينبئ عما سوف يحدث وكشف عن المدى الذى سوف يمضى إليه السياسيون العرب فى محاولاتهم لخداع رفاقهم، فقد بعث الرئيس السورى شكرى القوتلى برسالة إلى الملك عبدالله يخبره فيها أنه من الضرورى وقف التقدم إلى فلسطين والقيام بدلا من ذلك بإمداد الفلسطينيين بكل المال والسلاح الضروريين، وانتابت عبدالله الشكوك فى أن الهدف من ذلك هو معرفة

نواياه الحقيقية، وكانت الأوامر قد وصلت إلى الجيش للتحرك بالفعل، وسبق السيف العزل.

وإذا كانت علاقات الملك عبدالله مع الزعماء العرب وصلت إلي أدنى مستوى لها، فإن اتصالاته مع الوكالة اليهودية لم تكن أفضل حالا، فالقوة الدافعة المتولدة نتيجة للضغوط الشعبية العربية لتحرير فلسطين لم يكن من الممكن إيقافها، وكان اليهود في حالة تصميم وتحفز، لقد أعلنوا دولتهم وقرروا القتال من أجلها، مهما كان الثمن، إن مسز مائير لم تمض لكى تقدم للملك عبدالله تعاطفا أو مساعدة للتعامل مع مشاكله العربية، ولكنها قدمت إليه إنذارا. إن الاتفاق الهاشمى الصهيونى بدا كأنه يكشف عن الكثير من الاتهامات الخطيرة، فكانت هناك خمسة جيوش عربية تتحرك وهى تتخلى عن الأمل فى تقسيم فلسطين وهو ما يمثل لب هذا الاتفاق.

ومع تولى الجنود مهامهم على الجانبين بدت توقعات إنقاذ ما تبقى من أطلال الاتفاق الصهيونى الهاشمى تغلفها الشكوك تبعا لأكثر التوقعات تفاؤلا.

الغــزو

كانت الجولة الأولى من القتال والتى استمرت من ١٥ مايو إلى ١١ يونية فترة عصيبة، كان مصير الدولة اليهودية حديثة العهد خلالها معلقا بكف القدر، وأثناء تلك الحقبة عانى المجتمع اليهودى من خسائر جسيمة فى الأرواح بين المدنيين والعسكريين على السواء.. عانى صدمة الالتحام بالجيوش العربية النظامية، كما عانى محنة تركت آثارا لاتمحى فى نفس الأمة، فبالنسبة لمن عايشوا تلك المحنة، كان إحساس القلة التى تقف فى وجه الكثرة ساريا على نحو لم يحدث من قبل.

وأثناء تلك الفترة كان جيش الدفاع الإسرائيلى مشتبكا فى معركة على كل الجبهات ضد الجيوش الخمسة الغازية، كان جيش الدفاع الإسرائيلى يفوق القوات العربية جميعا عددا، ولكنه كان يعانى ضعفا مزمنا فى قوة النيران، ذلك الضعف الذى لم يعالج إلا بوصول شحنات سلاح مهربة من الكتلة الشرقية أثناء الهدنة الأولى، كان الإحساس بالعزلة والعجز يفوق الاحتمال، وخلال هذه الفترة القصيرة نسبيا والعميقة التأثير تكونت الذاكرة الجماعية الإسرائيلية لحرب ١٩٤٨.

ومع ذلك كانت لدى القادة السياسيين والعسكريين الإسرائيليين صورة أكثر واقعية لنوايا وقدرات أعدائهم وتوقع دافيد بن جوريون الذى أصبح رئيسا للوزراء ووزيرا للدفاع بعد الاستقلال، أن يقوم عبدالله بالاستيلاء على الجزء العربى من فلسطين طبقا للاتفاق الضمنى الذى أبرمته معه جولدا مائير فى نوفمبر ١٩٤٧ ولذلك لم تنتبه الدهشة عندما علم من مسز مائير فى مايو ١٩٤٨ أن عبدالله يعقد العزم على غزو فلسطين، ولكن كان السؤال المطروح بقوة هو: هل يمكن أن تؤدى مغامرة عبدالله للاستيلاء على فلسطين إلى تورطه فى اشتباك مسلح مع القوات الإسرائيلية؟!

لم يكن على بن جوريون الانتظار طويلا للإجابة عن هذا السؤال، فما أن وصلت الجيوش العربية إلى فلسطين حتى اشتعل القتال بين الفيلق العربى وجيش الدفاع الإسرائيلى وبعض من أشرس المعارك التى دارت خلال الحرب بأكملها هى تلك التى نشبت بين هذين الجيشين داخل وحول القدس، وحتى قبل انتهاء الانتداب البريطانى، حدثت حادثة ألقت بظلال كئيبة على العلاقات بين اليشوف والأردن، فقامت مفرزة من الفيلق العربى بشن هجوم شامل بالعربات المسلحة والمدافع على جوش عتسيون، وهو تجمع من أربع مستوطنات توجد عبر طريق القدس الخليل، وبعد أن قام المدافعون عن

المستوطنات بالاستسلام، تم ذبح بعضهم بواسطة قرويين عرب من منطقة الخليل وأسر الباقون بواسطة الفيلق العربى، كان تجمع عتسيون يقع فى وسط منطقة عربية خالصة مخصصة للدولة العربية حسب قرار الأمم المتحدة، ومع ذلك فإن هذا الاعتداء الصارخ لم يكن من الممكن أن يتوافق بسهولة مع تأكيدات عبدالله السابقة على الصداقة أو رغبته الملحة فى تجنب أعمال العدوان.

فى القدس أمسك اليهود بزمام المبادرة، فبمجرد قيام البريطانيين بإخلاء المدينة، قاموا بشن هجوم بالغ القوة من أجل الاستيلاء على الأحياء العربية والمختلطة فى المدينة وتكوين منطقة ملتحمة فى الطريق إلى أسوار المدينة القديمة، وقام جلوب باشا القائد البريطانى للفيلق العربى بتبنى استراتيجية دفاعية كانت تهدف إلى تجنب الاصطدام وجها لوجه بالقوات اليهودية، وتبعا لذلك قام الفيلق العربى بعبور نهر الأردن فى يوم ١٥ مايو من أجل مساعدة العرب على الدفاع عن منطقة الضفة الغربية، «يهودا والسامرة» المخصصة لهم.

وكانوا ممنوعين تماما من دخول القدس أو دخول المنطقة المخصصة للدولة اليهودية فى مشروع التقسيم، ولكن فى يوم ١٦ مايو حاولت القوات اليهودية دخول المدينة القديمة مما أدى بالمدافعين العرب عن المدينة إلى طلب المساعدة، وفى يوم ١٧ مايو أمر الملك عبدالله جلوب باشا بأن يرسل قوة للدفاع عن المدينة القديمة.

ونشب قتال ضار وألحق الفيلق العربى بالأحياء اليهودية بالمدينة الجديدة بالقدس خسائر جسيمة فى الأرواح والممتلكات من خلال القصف العنيف لها، وفى يوم ٢٨ مايو استسلم الحى اليهودى داخل المدينة القديمة للفيلق العربى.

وبعد صد الهجوم اليهودى على القدس انتقل محور القتال إلى اللطرون، وهى هضبة معززة بالتحصينات كانت تسيطر على الطريق الرئيسى الممتد من تل أبيب إلى القدس، ومثل جيوش عتسيون كانت اللطرون توجد فى المنطقة المخصصة بواسطة الأمم المتحدة للدول العربية، ولكن الأهمية الاستراتيجية لمنطقة اللطرون دفعت بن جوريون إلى الإصرار على التمسك بها.

وعلى نحو يتناقض مع نصيحة جنرالاته أمر بشن ثلاث هجمات عليها فى أيام ٢٥ و٣٠ مايو و٩ يونيو، ونجح الفيلق العربى فى صد كل هذه الهجمات وألحق بالقوات اليهودية التى كانت تعتمد على الارتجال المتهور وعلى أسلحة متخلفة خسائر فادحة.

تلاشى أى أمل فى أن يتصرف الأردن على نحو مختلف عن بقية الدول العربية كذخان

فى الهواء نتيجة للاشتباكات الباهظة الثمن فى وحول القدس، وقد رفض إيجال يادين قائد عمليات جيش الدفاع الإسرائيلى بشكل متكرر أى زعم بوجود تواطؤ بين الوكالة اليهودية وحاكم الأردن، ناهيك عن التآمر خلال حرب١٩٤٨.

وقال فى ذلك:

«على نحو يتناقض مع وجهة نظر الكثير من المؤرخين فإننى لا أومن بأنه كان هناك أى اتفاق أو حتى تفاهم بين بن جوريون وعبدالله، ربما كانت لديه أمنيات طيبة، ولكن حتى ١٥ مايو ١٩٤٨ لم يكن يعتمد عليها، ولم يكن يفترض أن الاتفاق مع عبدالله يمكن أن يحيد الفيلق العربى، بل على العكس كان يفترض أن الصدام مع الفيلق العربى هو أمر محتوم، وحتى لو كان لدى بن جوريون تفاهم أو آمال فإنها تبخرت فى الهواء فى اللحظة التى قام فيها عبدالله بالزحف على القدس، ففى بادئ الأمر كان الهجوم على عتسيون وبعد ذلك الاستيلاء على المواقع الحصينة فى اللطرون من أجل السيطرة على الطريق إلى القدس ثم كان الدخول إلى القدس ويتضح من كل ذلك أن عبدالله كان يهدف إلى الاستيلاء على القدس.

إن شهادة يادين لايمكن الاستخفاف بها لأنها تعكس وجهة النظر الجماعية لهيئة أركان جيش الدفاع والتى تقول أن العلاقة بالأردن لم يكن لها أى تأثير على مسلك إسرائيل العسكرى أثناء حرب الاستقلال، ويصف الميجور جنرال موشيه كارمل قائد الجبهة الشمالية الموقف بالقول: «لقد شعرنا جميعا أن الحرب حرب وأننا يجب أن نقف فى وجه كل القوات العربية التى غزت البلد».

إن السؤال المطروح هنا هو مدى صحة افتراض القادة العسكريين الإسرائيليين بأن عبدالله كان عاقدا العزم على الاستيلاء على القدس؟!

إن إحدى المفارقات العديدة لحرب ١٩٤٨ تمثلت فى ذلك التفاهم العظيم بين إسرائيل والأردن الذى تم التوصل إليه بعد نشوب أكثر المعارك دموية بين الجانبين، وأحد تفسيرات هذه المفارقة هو أن التفاهم الضمنى الذى تم التوصل إليه من قبل بين الجانبين كان يحتوى على جانب كبير من سوء الفهم، وكانت القدس تمثل المنطقة الأكثر ملاءمة لحدوث سوء الفهم هذا بسبب أهميتها الرمزية والاستراتيجية وبسبب أنه كان من المقرر أن توضع تحت الإشراف الدولى، وسمح ذلك للجانبين بالاحتفاظ بمخاوفهم وآمالهم لأنفسهم، ففى الجولة الأولى للقتال التى انتهت حينما أصبح قرار الهدنة الصادر بواسطة الأمم المتحدة فى ١١ يونيو سارى المفعول، ظهر الأردن وإسرائيل بمظهر أسوأ

الأعداء، ومع ذلك كانتا فيما تبقى من وقت الحرب حسب التعبير البارع لأحد الكتاب الإسرائيليين «كأفضل ما يكون الأعداء».

لم تكن الجيوش العربية الأخرى على مستوى كفاءة الفيلق العربى فى الجولة الأولى من القتال، وكان هناك القليل من التنسيق بين الجيوش الغازية أو فى الواقع لم يكن هناك أى تنسيق على الإطلاق.

وعلى الرغم من وجود مركز قيادة مشترك لكل الجيوش العربية، يرأسه جنرال عراقى وهو نور الدين محمد، فإنه لم تكن له أية سيطرة على هذه الجيوش، ولم تتبع العمليات العسكرية الخطة المتفق عليها، فبعد الزحف على فلسطين، خشى كل جيش من أن يهاجمه العدو من الخلف، وبالتالى قامت الجيوش العربية واحدا بعد الآخر باتخاذ مواقف دفاعية، وقام الجيش المصرى بإرسال طابورين من قواعده المتقدمة فى سيناء، وقد تقدم أحدهما عبر الطريق الساحلى فى اتجاه تل أبيب وأدت محاولاته المجهضة غالبا للسيطرة على المستوطنات اليهودية المتناثرة فى منطقة النقب إلى إبطاء تقدمه ثم واصل تقدمه بعد مروره بهذه المستوطنات، حتى تم صده يوم ٢٩ مايو بواسطة لواء النقب فى أشدود على بعد ٢٠ ميلا من تل أبيب، أما الطابور الثانى الذى كان يضم متطوعين من حركة الإخوان المسلمين، فواصل تقدمه نحو القدس عبر بئر سبع والخليل وبيت لحم، وتم صده أيضا بواسطة كيبوتز رامات راحل عند الحافة الجنوبية للقدس يوم ٢٤ مايو، وكانت هناك وحدة تابعة للفيلق العربى تتمركز فى الجوار، ولكنها لم تقدم أية مساعدة للمقاتلين المصريين، وعلى ذلك بعد عشرة أيام من القتال تم إيقاف التقدم المصرى.

وقام الجيش العراقى رغم مشاكل الإمدادات بالتخطيط لحشد قوة ضخمة تحتوى على الدبابات والمدفعية لغزو فلسطين وفى الأيام الثلاثة الأولى من انتهاء الانتداب، شن الجيش العراقى هجماته على ثلاث مستوطنات يهودية تم صدها جميعا، وبعد عدوله عن محاولة السيطرة على المستوطنات اليهودية تراجع الجيش العراقى وأعاد تجميع صفوفه واتخذ أوضاعا دفاعية فى «المثلث» المحدد بواسطة المدن العربية الكبرى الثلاث جنين ونابلس وطولكرم، وعندما قامت وحدات من جيش الدفاع الإسرائيلى بالهجوم عليه فى جنين على سبيل المثال تشبث بمواقعه، كما قام أيضا بغزوات عشوائية داخل الأراضى اليهودية، ولكن لم تستمر أى منها أكثر من بضع ساعات، وعلى الرغم من أن الجيش العراقى لم يكن يفصله عن البحر الأبيض المتوسط سوى أقل من عشرة أميال، فإنه لم يحاول الاندفاع نحو البحر وقطع إسرائيل إلى نصفين، وأحد أسباب هذه السلبية النسبية

للقادة العسكريين العراقيين هى الخوف من محاصرتهم بواسطة العدو، وهناك سبب آخر يكمن فى عدم ثقتهم فى الفيلق العربى، أو إذا توخينا الدقة عدم ثقتهم فى قائده الإنجليزى جلوب باشا، وزعم صالح صائب الجبرى رئيس الأركان العراقى أن فشل الفيلق العربى فى تنفيذ المهام المنوط بها فى خطة الغزو ككل أدى إلى تعريض جيشه لهجمات الإسرائيليين ومنعه من تحقيق أهدافه.

وتبعا للجبري تصرف الفيلق العربى بشكل مستقل، مما أدى إلى عواقب وخيمة للمجهود الحربى العربى ككل.

وفى الشمال قام السوريون بالتوغل حتى جنوب بحر الجليل واستولوا على «سمخ» و«شاعر جولانى» و«مسعدة» و«مسادا» قبل أن يتم صدهم فى «داجانيا» وبعد ذلك قاموا بالانسحاب وإعادة التجمع وشنوا هجوما آخر بعد أسبوع شمال بحر الجليل، وهذه المرة نجحوا فى الاستيلاء على منطقة «مشمار هايردن»، حيث أصبح لها موقع على الجانب الإسرائيلى من نهر الأردن، ولم يستطع جيش الدفاع الإسرائيلى زحزحتها عنه.

وبينما كان السوريون يقاتلون فى وادى الأردن قامت القوات اللبنانية بالدخول إلى إسرائيل من جهة الشرق واستولت على منطقتى «المالكية» و«قادش» ونجحت قوات جيش الدفاع الإسرائيلى خلف الخطوط وضد القرى اللبنانية فى إيقاف تقدم الهجوم اللبنانى. وبطول نهاية مايو، قام جيش الدفاع باسترداد «المالكية» و«قادش» وأجبر الجيش اللبنانى على اتخاذ موقف دفاعى.

على نحو شامل تحول الغزو العربى الموحد والمتزامن إلى نشاط أقل تنسيقا وأقل تصميما وأقل فعالية مما كان يخشاه القادة الإسرائيليون، وأدى النجاح فى صد الغزو العربى إلى تعزيز ثقة إسرائيل بنفسها، وكان بن جوريون على وجه الخصوص متلهفا على استغلال الانتصار الأولى لجيش الدفاع من أجل التحول إلى الهجوم وتجاوز خطوط التقسيم التى اقترحها مشروع الأمم المتحدة، وفى يوم ٢٤ مايو فقط بعد عشرة أيام من إعلان الاستقلال طلب بن جوريون من هيئة الأركان إعداد خطة للهجوم تهدف إلى سحق لبنان والأردن وسوريا.

وكتب فى مذكراته يقول:

«إن أضعف حلقات التحالف العربى هى لبنان، فالحكم الإسلامى فيها مصطنع ومن السهل تقويضه، ويجب إقامة دولة مسيحية فيها تكون حدودها الجنوبية نهر الليطانى، وسوف نبرم معاهدة معها، ومن خلال كسر شوكة الفيلق العربى وقصف عمان، يمكننا

أن نقضى على الأردن وبعد ذلك سوف تسقط سوريا، وإذا جرؤت مصر بعد ذلك على القتال سوف نقصف بورسعيد والإسكندرية والقاهرة».

كانت مخططاته بالغة الطموح، ومع نهاية الأسبوع الأول من يونيو كانت هناك ورطة واضحة على الجبهة المحورية ومواقف غير محسومة على الجبهات الأخرى، وفى يوم ١١ يونيو سرى قرار الأمم المتحدة بالهدنة، وكانت هذه الهدنة بالنسبة للإسرائيليين حسب تعبير موشيه كارمل نجدة من السماء فعلي الرغم من نجاحهم فى صد الهجوم العربى، كانت قواتهم قد أصابها الإنهاك وأصبحت فى أمس الحاجة لالتقاط أنفاسها واستجماع قوتها وتدريب المتطوعين الجدد، كما استخدمت أيضا أسابيع الهدنة الأربعة على الجانب الإسرائيلى من أجل جلب شحنات ضخمة من السلاح من الخارج على نحو ينتهك الحظر المفروض بواسطة الأمم المتحدة، حيث اشتملت هذه الأسلحة على دبابات وعربات مصفحة وقطع مدفعية وطائرات، أما على الجانب العربى، فكانت الهدنة وقتا ضائعا إلى حد كبير، فلم تقم أي من الدول العربية بإعادة تنظيم وتسليح جيشها لكى تكون على أهبة الاستعداد للقتال إذا تم استئنافه.

فالحظر الذى فرضته الأمم المتحدة على شراء السلاح كان من المفترض أن يطبق على جميع الأطراف، ولكنه طبق على العرب فقط، مما ألحق بهم بالغ الضرر.

وكان لصالح إسرائيل على طول الخط، حيث إن الدول الغربية التزمت به للنهاية بينما لم تفعل الكتلة الشرقية، وبناء على ذلك كانت الهدنة الأولى نقطة تحول فى تاريخ الحرب، فقد شهدت اختلالا خطيرا فى ميزان القوى لصالح إسرائيل.

الجولة الثانية من القتال

عاودت الخلافات العربية العربية الظهور على السطح بقوة خلال فترة الهدنة.

فبالنسبة للملك عبدالله انتهت الحرب، وبدأ الدعوة داخل العالم العربى لضم ما تبقى من فلسطين العربية إلى مملكته، لم يعد يخفى رأيه القائل أن استئناف القتال سوف يكون كارثة بالنسبة للعرب، ومع ذلك كان الحل الذى اقترحه غير مقبول لدى أى من أعضاء التحالف العربى، ورأت سوريا ولبنان فى عبدالله تهديدا دائما لاستقلالهما، بينما رأى فيه الملك فاروق تهديدا متزايدا لزعامة مصر للعالم العربى.

وبعد فشل برنادوت فى التوصل لحل لمشكلة فلسطين، اقترح مد الهدنة التى كان من المقرر أن تنتهى فى ٩ يوليو، ومرة ثانية وجد الأردن نفسه يقف وحيدا أمام الجامعة العربية، وأشار كل القادة العسكريون العرب إلى خطورة مواقفهم من حيث نقص الإمدادات، ولكن ضرب السياسيون باعتراضاتهم عرض الحائط وقرروا عدم مد الهدنة.

ومن أجل التعامل مع صعوبة استئناف القتال وترساناتهم خاوية الوفاض، لجأ السياسيون العرب إلى استراتيجية دفاعية من أجل الاحتفاظ بالمواقع الحالية، وانتابت عبدالله الشكوك فى أن القرار اتخذ بنية غير خالصة تهدف إلى تقويض جهوده الدبلوماسية وإلقاء جيشه فى حرب مدمرة مع الإسرائيليين، وقام على أثر ذلك بدعوة الكونت برنادوت إلى عمان من أجل الإعراب له عن عدم ارتياحه بالمرة لاحتمال اندلاع القتال مرة أخرى، ولكى يحثه على استخدام كامل سلطاته التي تخولها له الأمم المتحدة لإثناء العرب عن قرارهم الذى يشبه إعلان الحرب.

ولكن سرعان ما بادر المصريون بالهجوم يوم ٨ يوليو، مما وضع حدا للهدنة وأصبح العرب على طريق الجولة الثانية من القتال.

وكما كان عبدالله معارضا لجولة ثانية من القتال، كان جلوب باشا معارضا بدرجة أكبر محاولة جر جيشه للقتال، حيث إن ما تبقى لديه من الذخيرة لايكفيه مدة تزيد على أربعة أيام من الاشتباك، ولم يكن هناك أي مدد يلوح فى الأفق، والواقع أنه خلال الجولة الثانية من القتال، كان الفيلق العربى ينحصر كل نشاطه فى الرد على من يهاجمه، وعندما استؤنف القتال، قام جيش الدفاع الإسرائيلى بالمبادرة بالهجوم من خلال العملية «دانى» وكانت المرحلة الأولى من العملية تستهدف الاستيلاء على «اللد» و«الرملة»، وكان هدف المرحلة الثانية فتح الطريق إلى القدس من خلال السيطرة على

«اللطرون» و«رام الله» وكل هذه المدن كانت مخصصة للدولة العربية وتوجد فى المناطق التى كان يسيطر عليها الفيلق العربى. وفى يوم ١٢ يوليو استولت القوات الإسرائيلية على «اللد» و«الرملة» وأجبرت سكانها على الرحيل جهة الشرق، أما فى اللطرون على الجانب الآخر فتم صد الهجوم الإسرائيلى باعتباره محاولة للاستيلاء على القدس القديمة.

عانى كل من جيش الإنقاذ والجيش المصرى والعراقى والسورى واللبنانى من بعض الانتكاسات خلال الجولة الثانية من الحرب، فنجح هجوم جيش الدفاع الإسرائيلى فى الشمال فى السيطرة على «نازاريث» وفى تحرير أدنى الجليل.

من ناحية أخرى باءت محاولة طرد السوريين من منطقة «مشمار هايرون» بالفشل وانتهى القتال بموقف حرج للطرفين، وتحسن الموقف الإسرائيلى بشكل عام بعد عشرة أيام من القتال، فكانت إسرائيل تمتلك زمام المبادرة واحتفظت به حتى نهاية الحرب.

بدأت الهدنة الثانية فى يوم ١٨ يوليو وكانت بخلاف الأولى غير محددة المدة، وبمجرد أن سكتت المدافع، انطلقت مدافع الكلمات من أفواه العرب تجاه بعضهم البعض.

كما أن الفيلق العربى الذى منع من استعمال كامل قوته ضد اليهود، من خلال خيانة الضباط البريطانيين ومنع الإمدادات عنه بواسطة الحكومة البريطانية، أصبح الآن يمور بالعداء من خلال الضباط السوريين والعراقيين ومن خلال عزام باشا، وكان الضباط العراقيون العاملون بالأردن يكنون العداء على وجه الخصوص للبريطانيين العاملين بالفيلق العربى، كما أدت الشكوك المثارة حول قيام جلوب سرا بالعمل على فرض سياسة لندن الخاصة بالتقسيم على العرب إلى انقطاع العلاقات بين الجيشين الهاشميين وأيضا مع الجيش العراقى الذى رغب فى الحفاظ على حرية التحرك.

هدوء ما قبل العاصفة

خلال الهدوء الذى يسبق العاصفة كانت تراود عبدالله فكرة القيام بإجراء مفاوضات ثنائية مع إسرائيل لحل مشكلة فلسطين، وعلى الرغم من أن الأمور لم تمض فى الطريق الذى أراده لها، فإن الحرب أدت إلى خدمة هدفه الأساسى المتمثل فى تمكينه من احتلال المناطق المحورية فى فلسطين العربية.

فالعودة إلى حمل السلاح لم تكن تعنى له مجرد عدم الحصول على أية مكاسب أخرى، ولكنها كان يمكن أن تعرض مكاسبه الإقليمية للخطر، وكذلك جيشه حامي حمى نظامه وأداته الوحيدة للصمود فى وجه مناوئيه من العرب.

وبالتالى تحول انتباهه بالكامل من ساحة الحرب إلى ساحة السياسة.

كان لدى الإسرائيليين أسبابهم الخاصة التى تدفعهم لاستئناف الحوار المباشر مع صديقهم القديم.

فالفرقة الضاربة بجذورها فى صفوف المعسكر العربى منحتهم المساحة المطلوبة للمناورة، فالعرب مضوا إلى فلسطين معا، ولكن مع توالى الانتكاسات العسكرية، زاد اهتمام كل منهم بمصالحه الخاصة، ففى الوقت الذى كانت كل دولة تلعق جراحها، كانت فى موقف ومزاج لايسمحان لها بمساعدة الدول الأخرى كما لايسمحان لها بتنحية مصالحها من أجل المصلحة العامة، وفى ظل هذه الظروف، كان كل من يبحث عن تشققات فى الحائط العربى يجدها بسهولة، كانت هذه هى الخلفية العامة لتجدد الاتصال برسل الملك عبدالله فى سبتمبر ١٩٤٨.

أدى انتشار شائعات معاودة عبدالله الاتصال بالزعماء اليهود إلى المزيد من الإضرار بمنزلته فى العالم العربى، واقترح منتقدوه كثيرون العدد أنه يعد العدة للمساومة على الحق العربى فى كامل فلسطين مادام قد استطاع انتزاع جزء من الكعكة الفلسطينية لنفسه، وقد أعلن جلوب ذات مرة «إن الكفاح الضارى للعرب يدور فى أذهان ساستهم أكثر مما يدور ضد اليهود، فسرعان ما يرى عزام باشا والمفتى والحكومة السورية أن اليهود قد استولوا على كل فلسطين دون أن يفيد الملك عبدالله شيئا».

ومن أجل كبح جماح طموح عبدالله قرر الأعضاء الآخرون للجامعة العربية بقيادة مصر يوم ٦ سبتمبر بالإسكندرية الموافقة على إقامة حكومة عربية لكل فلسطين، ويكون مقرها غزة، وكان ذلك عديم القيمة كما أنه جاء بعد فوات الأوان، فالرغبة فى تهدئة ثائرة الرأى العام، الذى كان ينتقد الحكومات العربية بمرارة لفشلها فى حماية الفلسطينيين، كان لها اعتبار أساسى فى اتخاذ هذا القرار وأدى قرار تشكيل حكومة لكل فلسطين فى غزة والمحاولة غير الفعالة لبناء قوات مسلحة تحت قيادتها إلى منح أعضاء الجامعة العربية حجة لإعفاء أنفسهم من المسئولية المباشرة لمواصلة الحرب وسحب جيوشهم من فلسطين وتوفير بعض الحماية لهم من الغضب الشعبى، وأيا كان مستقبل الحكومة العربية لفلسطين، فإن هدفها الملح كما تصوره القائمون على رعايتها فى مصر كان يتمثل فى تكثيف المعارضة ضد عبدالله واستخدامها كوسيلة لإجهاض أطماعه فى ضم المناطق العربية إلى الأردن.

ولكن التناقض بين ادعاءات حكومة كل فلسطين وقدراتها الحقيقية سرعان ما هبطت

بها من حكومة إلى أضحوكة، لقد كانت تدعى سيادتها على كل فلسطين، ومع ذلك لم تكن لديها إدارة ولا خدمة مدنية ولا مال ولا جيش فعلى ينتمى لها وحتى في المقاطعة الصغيرة التى تحيط بمدينة غزة كانت تسرى أوامرها فقط من خلال معونة السلطات المصرية، ومن خلال استغلال ميزة اعتمادها عليهم فى التمويل والحماية، استخدمها المصريون لإجهاض ادعاء عبدالله بأنه يمثل الفلسطينيين فى الجامعة العربية والمحافل الدولية، ومن الواضح أن الحكومة الجديدة التى كان الهدف منها أن تكون نواة لدولة فلسطين المستقلة، أصبحت في النهاية لعبة فى صراع القوى بين القاهرة وعمان.

كانت إسرائيل تشعر بالطمأنينة وهى ترى اتساع الصدع داخل الجامعة العربية ولكنها امتنعت بحذر عن الإدلاء برأيها على الملأ ولم تتورط فى أية تصاريح ضد حكومة كل فلسطين، وأمام مجلس الدولة المؤقت فى ٢٣ سبتمبر ١٩٤٨ وصف موشيه شاريت وزير الخارجية ما بقى من فلسطين العربية على أنه مجرد «تعبير جغرافى» وليس كيانا سياسيا، وكان هناك مرشحان لحكم هذا الجزء من فلسطين هما: المفتى والملك عبدالله، وقال شاريت: مبدئيا تفضل إسرائيل أن تندمج حكومة مستقلة للجزء العربى مع الأردن، أما من الناحية العملية فهى تفضل اندماجا مع الأردن دون حكومة مستقلة، فالواقع أن إسرائيل عمدت إلى استغلال تجدد الاتصالات مع عبدالله من أجل إجهاض محاولة إقامة دولة فلسطينية، وتوسيع حدود الدولة اليهودية، واعترف ياكوف شيمونى نائب رئيس قسم الشرق الأوسط فى وزارة الخارجية صراحة بأن:

«شاريت كان يعرف أننا اتفقنا مع عبدالله على أن يقوم بالاستيلاء على وضم الجزء العربى من فلسطين كما أن شاريت لايستطيع تأييد هذه المحاولة السخيفة والمجهضة التى قام بها المصريون ضد عبدالله، لقد كانت حركة تكتيكية قام بها أعداء عبدالله من أجل وضع أية عراقيل أمام محاولته الحثيثة لضم الجزء العربى من فلسطين».

وفى ذلك الوقت لم يكن هناك أى ضم، فالضم الرسمى حدث فقط في أبريل ١٩٥٠، ولكنه كان قد بدأ يعد للضم، ولذلك حاولوا بناء أية قوة تعرقل ذلك دون أن يدركهم النجاح.

النقطة الثانية هى أن شاريت ورجالنا فى ذلك الوقت كانوا يعرفون مدى قوة إسرائيل التى نسيت فى الأعوام الأخيرة كما أنه كان يعرف معنى الدبلوماسية وكيف يمكن القيام بها.

وكان يعلم بالتحديد معنى وجوب إعلاننا أننا نقبل دولة عربية فلسطينية وأننا

لانستطيع معارضة قيام هذه الدولة.

أما الحقيقة الكامنة تحت السطح وخلف الحجب، فهى أننا من خلال الجهود الدبلوماسية توصلنا إلى اتفاق مع عبدالله لم يعلن عنه فى ذلك الوقت وظل فى طى الكتمان وهو اتفاق مشروع تماما ولكن لم يكن هناك ما يدعونا للتحدث عنه، وكان شاريت يعلم أن خطنا الرسمى هو تأييد إقامة دولة فلسطينية إذا كان الفلسطينيون قادرين على القيام بذلك، إننا لانستطيع أن نقيمها لهم، ولكن إذا كانوا قادرين على إقامتها، فإننا نوافق، وكونه أبرم صفقة مع عبدالله لمنع إقامة هذه الدولة فهذه دبلوماسية، وهذا حق، فشاريت قد تصرف تبعا لقوانين الدبلوماسية والسياسة المقبولة فى كل أنحاء العالم.

الحرب ضد مصر

إن المنافسات بين الدول العربية التى أنتجت ما أطلق عليه حكومة كل فلسطين أدت إلى تعقيد دبلوماسية إسرائيل ولكنها أدت إلى تبسيط استراتيجيتها، وكان دافيد بن جوريون، الرجل المسئول عن الاستراتيجية الكبرى، دائم المراقبة للانقسامات والتصدعات بين صفوف معسكر العدو والتى يمكن أن تستغل لزيادة مكاسب إسرائيل الإقليمية، ووفرت الخلافات العربية لإسرائيل رفاهية استراتيجية تتمثل فى القتال على جبهة واحدة فى المرة الواحدة، وكانت الجبهة التى اختارها بن جوريون هى الجبهة الجنوبية.

ففى بداية أكتوبر طلب من هيئة الأركان العامة تكثيف الجانب الأعظم من قواته فى الجنوب من أجل الإعداد لهجوم ضخم لطرد الجيش المصرى من «النقب» وعلى ضوء العلاقات السيئة بين مصر وعبدالله، كان يرجح عدم تدخل الفيلق العربى في تلك الحرب.

وفى يوم ١٥ أكتوبر، انتهك جيش الدفاع الإسرائيلى الهدنة وشن عملية «يؤف» لطرد القوات المصرية من «النقب» وخلال أسبوع من القتال، استولى الإسرائيليون على «بئر سبع» و«بيت جبرين» وحاصروا لواء مصريا فى الفالوجا «والذى كان ضمن ضباطه الميجور جمال عبدالناصر» وكما توقع بن جوريون ظل الأردن على الحياد فى الحرب بين إسرائيل ومصر، وكان الفيلق العربى فى وضع يمكنه من التدخل لمساعدة اللواء المصرى المحاصر فى جيب الفالوجا ولكنه توجه بدلا من ذلك إلى «بيت لحم» و«الخليل» اللتين احتلهما من قبل بواسطة المصريين، وكان عبدالله وجلوب يشعران بالسعادة لرؤية الجيش المصرى مهزوما ومدحورا.

أدى تشكيل حكومة كل فلسطين إلى إحياء جيش الجهاد المقدس التابع للمفتى وكان هذا الجيش غير النظامى يهدد سيطرة الأردن على فلسطين العربية.

ولذلك قررت حكومة الأردن استئصال شأفة هذا الجيش الذى يهدد سلطتها، وفى يوم ٣ أكتوبر أصدر وزير الدفاع الأردنى قرارا بأن على كل المنظمات المسلحة التى تعمل في المناطق الخاضعة للفيلق العربى أن تأتمر بأوامره وإلا وجب حلها، وقام جلوب بتنفيذ هذا القرار فورا وبلا هوادة.

ولأنه كان يتوقع أن الضباط العرب لن يرحبوا بأداء هذه المهمة غير الوطنية، فقد أرسل ضباطا بريطانيين لمحاصرة وتسريح جيش الجهاد المقدس، وأدت هذه العملية إلى جعل العرب على شفا هاوية حرب ضروس فى الوقت الذى كان من المفترض فيه أن يتعاونوا ضد عدوهم المشترك، ولكنها أدت إلى تحييد القوة العسكرية للمنافسين الفلسطينيين لعبدالله، وفى ظل هذه الظروف كان الهجوم الإسرائيلى على الجيش المصرى غير مثير لكثير من الاعتراض، وأعرب جلوب فى أحاديثه الخاصة عن أمله فى أن يؤدى الهجوم اليهودى إلى «الإطاحة بحكومة غزة وتلقين المصريين درسا» وفى خطاب إلى الكولونيل ديزموند جولدى، القائد البريطانى للواء الأول أكد جلوب أنه «إذا كان اليهود يرغبون فى حرب خاصة ضد المصريين، وضد حكومة غزة، فإننا لانرغب فى التدخل، فالمصريون وحكومة غزة أعداء لنا مثلهم مثل اليهود».

بعد أن قام الإسرائيليون «بحربهم الخاصة» فى الجنوب قاموا بشن هجوم ضخم فى الشمال، فكانت إسرائيل تلتقط أعداءها واحدا بعد الآخر، وفى ٢٩ أكتوبر تشعبت عملية «حيرام» مؤدية إلى الاستيلاء على وسط الجليل وطرد المزيد من العرب، وكان «تنظيف الجليل» نتاج سياسة عليا وليس نتاجا ثانويا للحرب، وكانت منطقة «الجليل الأوسط» تحتوى على عدد ضخم من السكان العرب، بمن فيهم لاجئون من شرق وغرب الجليل، وفى يوم ٢٦ سبتمبر، أخبر بن جوريون مجلس الوزراء بأنه يجب استئناف القتال فى الشمال، فالجليل يجب أن يصبح «نظيفا» و«خاليا» من العرب.

كانت إسرائيل هى من استأنف القتال، وكان جيش الدفاع الإسرائيلى هو من قام بأعمال الطرد، وتم حشد أربعة ألوية فى الشمال للقيام بالعملية حيرام، وفى غضون أربعة أيام من القتال قامت بطرد السوريين نحو الشرق وطوقت جيش الإنقاذ بقيادة القاوقجى فى حركة كماشة وأخرجته من القتال وأخرجت الجيش اللبنانى من الجليل، وأثناء مطاردة ساخنة للقوات المنسحبة قام اللواء كارولى بعبور الحدود اللبنانية واحتل أربع عشرة قرية تم التخلى عنها بعد توقيع اتفاقية الهدنة فى وقت لاحق، وعلى ذلك فى الجبهة الشمالية أيضا، انقلبت الظروف بسرعة وبشكل خطير ضد العرب.

دخلت هدنة الأمم المتحدة الثالثة حيز التنفيذ فى يوم ٣١ أكتوبر وفى ٢٢ ديسمبر

قامت إسرائيل مرة أخرى بانتهاك الهدنة من خلال شن هجوم ثان على الجنوب، وكان هدف العملية «حوريف» الإجهاز على القوات المصرية وإخراجها من فلسطين وإجبار الحكومة المصرية على التفاوض لإبرام اتفاقية هدنة، وأدى الصراع بين الدول العربية وغياب التنسيق بين جيوشها فى فلسطين إلى منح إسرائيل حرية اختيار الزمان والمكان فى هجومها الثانى، واستنجدت مصر بحلفائها العرب، لكنها لم تجد إلا أذانا صماء، وتعهدت لبنان والسعودية واليمن جميعا بتقديم المساعدة ولكنها فشلت فى الوفاء بوعودها.

وقام العراقيون بقصف بعض القرى الإسرائيلية بالقرب من حدودهم كرمز للتضامن مع حليفتهم التى تمر بأوقات عصيبة.

وكانت الدول العربية جميعا وبلا استثناء، إما تخشى التدخل أو لا ترغب فى التدخل، وواصلت القوات الإسرائيلية تقدمها وطردت المصريين من القطاع الجنوبى الغربى من النقب ودخلت إلى سيناء حتى أطراف العريش، ونجحت العملية «جوريف» فى إجبار مصر أقوى الدول العربية وأجدرها بالزعامة، على بدء التفاوض حول الهدنة مع إسرائيل وذلك من أجل وضع نهاية للحرب، وفى يوم ٧ يناير ١٩٤٩، صدر قرار الأمم المتحدة بوقف إطلاق النار واضعا النهاية الرسمية للحرب العربية الإسرائيلية الأولى.

خاتمة

لاتهدف هذه الدراسة المسحية لاستراتيجيات ووسائل إسرائيل فى التعامل مع التحالف العربى عام ١٩٤٨ إلى الحط من شأن انتصار إسرائيل ولكنها تهدف إلى وضعه فى سياقه السياسى والعسكرى الملائم، وعند القيام بسبر غور سياسات الحرب وليس فقط عملياتها العسكرية، فإن الصور التى تبدو لنا لاتماثل الصورة المعتادة لإسرائيل التى تقف بمفردها ضد القوة الموحدة للعالم العربى بأكمله، ولكننا نجد صورة بها التقاء ملحوظ بين مصالح إسرائيل ومصالح الأردن ضد بقية أعضاء التحالف العربى وخاصة الفلسطينيين.

لم يكن هدفى من هذه الدراسة إصدار حكم أخلاقى على مسلك إسرائيل فى ١٩٤٨ أو تجريد الصهيونية من الشرعية وإنما القول بأن الرواية الصهيونية التقليدية لنشأة إسرائيل وأول حرب عربية إسرائيلية هى رواية مغلوطة.

فالرواية الصهيونية، مثل كل الروايات التاريخية، هى خليط من الحقيقة والخيال، والتأريخ الجديد تم اتهامه من خلال منتقديه بأنه ليس مدفوعا بالبحث العلمى عن الحقيقة، ولكنه مدفوع باتجاه سياسى مضاد لإسرائيل، وعلى الرغم من هذه الانتقادات التى هى فى حد ذاتها لها دوافع سياسية، فإن التأريخ الجديد هو محاولة جادة لاستخدام الوثائق الرسمية للكشف عن بعض الأوهام التى أحاطت بمولد إسرائيل.

وهو يقدم منظورا مختلفا ووسيلة بديلة للبحث فى اللحظات المهمة لحرب ١٩٤٨، إن التاريخ هو عملية فك للطلاسم، والتأريخ الجديد يساهم فى فك طلاسم مولد إسرائيل ويعطى صورة أكثر اكتمالا وأكثر تفصيلا وأكثر تعقيدا لما يعتبر بلا شك واحدة من أعظم قصص النجاح فى القرن العشرين، وارتفاع درجة حرارة الجدل بين «المؤيدين التقليديين للصهيونية» و«المؤرخين الجدد» لا يثير الدهشة كثيرا، لأن مناقشة أحداث حرب ١٩٤٨ تمس أعماق الصورة التى صنعتها إسرائيل لنفسها.

■ ٥ ■

الأردن وحرب ١٩٤٨: سيادة التاريخ الرسمى

إيوجين روجان

يعتبر عام ١٩٤٨ نقطة تحول فى تاريخ الأردن المعاصر، فهو يمثل العام الذى قامت فيه حكومة الملك عبدالله بإعادة صياغة علاقتها ببريطانيا وحصلت على استقلال أكبر من لندن، وفى ذلك العام قام الفيلق العربى بخوض أولى حروبه الشاملة، واحتشد شعب الأردن خلف الهدف العربى المشترك المتمثل فى الحفاظ على فلسطين العربية، وفى ذلك العام تحولت المملكة الصحراوية للأردن إلى المملكة الأردنية الهاشمية من خلال دمج الضفة الغربية واستيعاب نصف مليون لاجئ فلسطينى، كما أدت أحداث ١٩٤٨ إلى عزل الأردن عن السياسة العربية، وكانت مسئولة مسئولية مباشرة عن اغتيال الملك عبدالله بعد ذلك بثلاثة أعوام، كان عام ١٩٤٨ نقطة تحول كبرى حينما أصبحت المستعمرة البريطانية السابقة دولة لها سيادة ومحركة للأحداث، كما أنه أصابها الإعصار الذى عصف بالمنطقة بأكملها وامتد تأثيره حتى اليوم.

إن التأثير البالغ لعام ١٩٤٨ على التاريخ اللاحق للأردن أعطى أحداث ذلك العام أهمية خاصة بالنسبة للأساطير المؤسسة للمملكة الهاشمية، فعلى نحو جوهرى تم استخدام التاريخ من أجل إضفاء الشرعية على تصرفات الملك عبدالله والدولة التى أسسها، وبالتالى فإن الكثير مما تم نشره عن الموضوع فى الأردن كان مقتصرا على مذكرات من شاركوا فيها وحفنة من أعمال المؤرخين القوميين الذين عاصروا حرب ١٩٤٨ وكتبوا أعمالهم معتمدين بشكل أساسى على مذكرات ووثائق من شاركوا فيها.

وهذه الأعمال غير النقدية والموالية للدولة تمثل التاريخ الرسمى لحرب ١٩٤٨ الذى يصور الحرب على نحو يتوافق مع منظور الجيش والحكومة الأردنية.

وتقريبا منذ بداياته الأولى تم تحدى «التاريخ الرسمى» من خلال تاريخ معاكس كتبه أردنيون معارضون وفلسطينيون انتابتهم الشكوك فى أن الملك عبدالله قد تآمر مع الوكالة اليهودية على حسابهم من أجل غاياته التوسعية، كما كتب بواسطة دول عربية مجاورة تختلف أيديولوجيا مع المملكة الهاشمية، كما نشرت كتب تعتمد على نظرية المؤامرة عن «أسرار ١٩٤٨» فى القاهرة وبيروت فى الستينيات، وهذه الكتب لم تكن أقل ذاتية من التاريخ الرسمى الأردنى، حيث اعتمدت على وجهات نظر شخصية وحقائق

معتمدة من دول أخرى فى هذه الحالة معادية للأردن، وعلى ذلك فهى منبوذة من قبل أنصار التاريخ الرسمى.

فقط بعد عام ١٩٧٨ حينما أصبحت المصادر «الأرشيفية» متاحة للباحثين فى بريطانيا وإسرئيل، أصبح من الممكن كتابة تاريخ أكثر موضوعية لعام ١٩٤٨، والوثائق التى تم الكشف عنها فى دور الوثائق «الأرشيفات» الإسرائيلية أكدت على جوانب فضّل المؤرخون الأردنيون غض الطرف عنها، مثل امتداد الاتصالات الأردنية بزعماء الييشوف «المجتمع اليهودى فى فلسطين قبل إعلان الدولة» إلى ما قبل حرب ١٩٤٨ وما بعدها، فإذا ما قاموا بالتصدى لهذه المواد، فإن الأردنيين يفضلون استبعاد الوثائق البريطانية والإسرائيلية باعتبارها مصادر متحيزة تنتمى لمستعمرها السابق وعدوها الصهيونى والتى يجب أن تكون مختلفة عن المنظور الأردنى بطبيعة الأمر.

والوثائق الموجودة داخل الأردن تعبر عن وجهة النظر الأردنية لتاريخ ١٩٤٨ والأوراق الخاصة والرسمية للبيت الملكى الأردنى، والذى يشار إليه «بالقصر» أو «الأرشيف الهاشمى» لم تفتح للاطلاع العام، على الرغم من أن هناك دائرة ضيقة من المؤرخين الأردنيين تم إعطاؤها بعض حقوق الوصول لهذه الأوراق، وهذا الامتياز منح فقط للمؤرخين الأردنيين الموالين للنظام الذين قاموا بالتعامل مع الوثائق بشكل انتقائى لتعزيز الرواية الوطنية الأردنية، ولم يقم أى منهم على قدر علمى باستخدام هذه المصادر من أجل تفنيد ما جاء فى الكتابات التاريخية المعتمدة على وثائق الأرشيف خلال العقد الماضى.

الولاء الأردنى والقومية العربية نشرت أولى الكتابات التى تتناول دور الأردن فى حرب ١٩٤٨ بعد عشرة أعوام من انتهاء الحرب، وكانت عبارة عن كتابين يعبران عن روايتين مختلفتين بشكل جذرى إحداهما أردنية والأخرى قومية عربية عن الحرب، وقد تمت كتابتهما بواسطة ضابطين فى الفيلق العربى تمتعا بثقة الملك عبدالله ولعبا أدوارا رئيسية فى كل من الحملات العسكرية والمفاوضات السياسية خلف الكواليس وكان المؤلفان على علاقة وثيقة ببعضهما البعض، على الرغم من تدهور علاقتهما فى سياق حرب ١٩٤٨ حتى وصلت إلى درجة العداء مع نهاية الحرب، فاتهم كل منهما الآخر بازدواج الولاء فالجنرال جون باجوت جلوب اتهم بتقديم مصالح بلده بريطانيا على مصالح الأردن، بينما اتهم الكولونيل عبدالله التل بخيانة وطنه الأردن لمصلحة أسياده المصريين.

كان جلوب باشا قائدا للفيلق العربى وباعتباره ضابطا نظاميا في الجيش البريطانى

تم إرساله إلى العراق عام ١٩٢٠، حيث استقال من منصبه للعمل فى خدمة حكومة العراق.

وبعد ذلك انتقل إلى الأردن عام ١٩٣٠ لتكوين حرس الصحراء لحماية الحدود من هجمات البدو، وفى عام ١٩٣٩ تولى قيادة الفيلق العربى وبينما كان أولا وأخيرا مواطنا بريطانيا، فإنه كان ظاهر الولاء للملك عبدالله وللأردن.

كتب جلوب مذكراته عن حرب ١٩٤٨ فور طرده من الخدمة بواسطة حفيد عبدالله، الملك حسين فى فبراير ١٩٥٦، وكانت السياسة فى ذلك الوقت لاتزال متأثرة إلى حد بعيد بهزيمة ١٩٤٨، فضياع فلسطين كان القضية المشتركة التى التف حولها أنصار القومية العربية بقيادة الرئيس المصرى جمال عبدالناصر، ومارس عبدالناصر ضغوطا هائلة على تلك الدول العربية ذات الميول الغربية.

وكان الأردن الذى يقود جيشه قائد بريطانى ويتلقى دعم حلف بغداد الإقليمى الذي يرعاه الغرب، هدفا ملائما لهجوم عبدالناصر، وفى ظل هذه الظروف تم طرد جلوب، مما أدى إلى تلون كتابه بما حدث، وفى كتابه «جندى مع العرب» حاول جلوب تبرئة اسمه واسم من دان له بالولاء، الملك عبدالله فى العديد من الاتهامات بالخيانة التي أثيرت ضدهما فى أعقاب حرب ١٩٤٨.

وقام الكولونيل عبدالله التل بنشر رؤيته للأحداث بعد عام من قيام جلوب بذلك عام ١٩٥٨، وباعتباره ضابطا شابا واعدا من عائلة طيبة فى مدينة «أربيد» شمال الأردن، سرعان ما تمتع التل بمكانة بارزة وثقة الملك عبدالله.

وقد تم تعيينه حاكما عسكريا للقدس بعد أن قام الفيلق العربى بتأمين سيطرته على المدينة القديمة فى عام ١٩٤٨.

والتقى التل فى هذه الأثناء بنظيره اليهودى، الكولونيل موشيه ديان، من خلال وساطات الأمم المتحدة، حيث أوصاه بالعمل كوسيط للملك عبدالله فى اتصالاته مع الحكومة الإسرائيلية فى المرحلة الأخيرة من الحرب، ولعب التل دورا مهما فى المفاوضات الأردنية الإسرائيلية فى الفترة من ديسمبر ١٩٤٨ وحتى ربيع ١٩٤٩ وبعد ذلك اختلف مع الدولة الأردنية وقدم استقالته من منصبه فى ١٩٤٩ للالتحاق بخدمة الحكومة المصرية، وحظى التل بمكانة سياسية متميزة فى القاهرة وفى مارس ١٩٥٠ بدأ فى نشر ما أطلق عليه «مفاوضات عبدالله مع الإسرائيليين» وتبعا لكلمات جلوب:

«يبدو أن التل كان يقوم بفتح خطابات الملك «إلى الإسرائيليين» معتمدا على الثقة التى

أولاه إياها وكان يقوم بتصويرها وهذا يؤكد أنه كان يضمر الخيانة فى الوقت الذى كان فيه ذا حظوة بالغة لدى الملك، وصور هذه الخطابات متوافرة الآن لدى الصحافة المصرية، ويرجع إليه الفضل فى ذلك، كما عقد مؤتمرات صحفية أعلن فيها أن الضباط البريطانيين فى الفيلق العربى منعوا وحداتهم من القتال، من أجل مساندة اليهود وأن الملك عبدالله كان خائنا للقضية العربية، ومضى أبعد من ذلك حيث أعلن أن الملك عبدالله هو وحده المسئول عن ضياع فلسطين».

وألقى التل ضوءا مختلفا تمام الاختلاف على أعماله، فصور نفسه على أنه جندى مخلص كان يكافح بلا طائل من أجل أن ينأى بملكه عن تأثير العميل البريطانى جلوب باشا.

فقال التل فى ذلك:

«من خلال تجاربى فى الجيش وفى الحكومة سنحت لى الفرصة لمعرفة الكثير من الأسرار السياسية التى تبعت حرب فلسطين، فمنذ البدايات المبكرة للحرب كنت متمردا على قائدى جلوب، وبمجرد أن وصل الموقف إلى الخيانة السافرة، بدأت فى جمع الأدلة وتسجيل الأسرار الكامنة وراء الكارثة.

وفى تلك اللحظات الحاسمة التى تكشفت فيها الخيانة، لم أخدع الملك ولا الحكومة، ولكننى بدأت فى تقديم المشورة والنصيحة بلا كلل وفى المعارضة المشرفة وبينت لهم مدى المعوقات السياسية المقبلين عليها، لقد حاولت منع الملك ووزرائه من تسليم أعناقهم لجلوب، ولكنهم تكتلوا ضدى وانحازوا لجلوب».

من ناحية أخرى كان التل يسعى إلى تبرئة نفسه من تهمة المشاركة فى اغتيال الملك عبدالله فى عام ١٩٥١، والتى حوكم بسببها غيابيا وحكم عليه بالإعدام، إن محتوى وتوقيت نشر مذكرات التل «كارثة فلسطين» كان مرتبطا ارتباطا مباشرا بالاتجاه المضاد للاستعمار والقومية العربية لمصر جمال عبدالناصر وفى أعقاب أزمة السويس عام ١٩٥٦، المعروفة باسم «المؤامرة الثلاثية» بسبب تحالف بريطانيا وفرنسا وإسرائيل فى الحرب، كان التل يغازل الاتجاه المضاد لبريطانيا ونتيجة لذلك بيع كتابه على نطاق واسع.

وكان لهذين الكتابين تأثير كبير على التفسيرات اللاحقة لدور الأردن فى حرب ١٩٤٨، فشكل كتاب جلوب قاعدة أساسية للتفسيرات الموالية للأردن وتم الاستشهاد به على نحو موسع بواسطة المؤرخين الأردنيين اللاحقين «على الرغم من انتقاد بعضهم

للدور الاستعماري الذي لعبه الضباط البريطانيون في قيادة الفيلق العربي عام ١٩٤٨، وتمسك جلوب بنقطتين محوريتين فى الرواية الأردنية لحرب ١٩٤٨، فأصر على أن الأردن فى كل الأوقات كان يتصرف تبعا لرغبة شعب فلسطين، من حيث إرساله للفيلق العربى إلى فلسطين والضم اللاحق للضفة الغربية إلى الأردن، مما يعكس «الرغبة التلقائية والأصيلة للشعب الفلسطينى» كما زعم أن الفيلق العربى احتفظ بمواقعه رغما عن التفوق العددى لليهود وعلى الرغم من نفاد الذخيرة، وغياب التمويل وعدم تعاون القوات العربية الأخرى، من ناحية أخرى ساهمت مذكرات عبدالله التل فى خدمة رواية القوميين العرب للأحداث، ففي تصريحاتها العامة كانت الدول العربية تحط من شأن الاستعداد العسكرى لليهود وتعلى من شأن ثقتها المفرطة فى قدرتها على هزيمة المشروع اليهودى ، وكان الرأى العام العربى غير مهيأ بالمرة لتقبل ضياع فلسطين العربية وهزيمة كل هذه الجيوش العربية، وقدمت رواية التل تفسيرا يقوم على المؤامرات الإمبريالية وحاكم دولة عربية يضع مصالحه الضيقة قبل المصالح الأوسع للأمة العربية.

لقد ترك كل من جلوب والتل كتابا مهما لمؤرخى حرب ١٩٤٨ وعلى الرغم من معارضة كلا الكتابين لبعضهما البعض ورغم الذاتية والدوافع السياسية والتبريرية، فهناك جانب كبير من الحقيقة فى كل منهما. كما لايعتبر أى منهما محتويا على الحقيقة كاملة.

ومع الإفراج عن مستندات الأرشيف في كل من إسرائيل والمملكة المتحدة ونشر عدد من الدراسات فى الثمانينيات والتسعينيات قائمة على هذه الوثائق الجديدة من خلال باحثين إسرائيليين وغربيين، وكذلك عدد من المواد الأولية والثانوية الأردنية التى تحت الطبع، يكون لدينا الآن مصادر معاصرة موثقة للتوفيق بين الروايتين الأردنية الموالية والقومية العربية وهذه الدراسة تحاول القيام بهذا التوفيق بين الروايتين التاريخيتين المضادتين لبعضهما البعض، مع التأكيد على الجوانب الصحيحة فى كل منهما، ومع ذلك بدلا من محاولة تناول الحرب بأكملها، سوف تركز هذه الدراسة على النقاط الأكثر إثارة للجدل فى تاريخ حرب ١٩٤٨ من أجل اقتراح إطار عام لتاريخ أردنى جديد للحرب.

نحو تاريخ أردنى جديد لحرب ١٩٤٨

قبل اغتياله بوقت قصير فى عام ١٩٥١ أكمل الملك عبدالله إملاء مذكراته، وهى وثيقة عشوائية مكتوبة بشكل سرى وتطمح إلى أن تكون صريحة، فكان يهدف إلى تنقية الأجواء المتعلقة بعدد من الخلافات حول حرب فلسطين، على الرغم من أن علاجه

الموجز لمشكلة فلسطين كانت تسوده السرية والتبرير الذاتى وهو ما طغى على الكتابة الأردنية للتاريخ منذ ذلك الحين.

فقال الملك: «لقد قلت بالفعل أنه ليس من اللائق بالنسبة لى أن أخوض فى موضوعات معينة سرية يجب أن تظل فى طى الكتمان لمصلحة العرب ولمصلحة الإخوة العربية، ومع ذلك فإن من حقى إعلام الرأى العام العربى بأمور يمكن أن تناقش بصراحة، من هذه الأمور علاقتى بصاحب الفخامة شكرى القوتلى وما حدث في اللد والرملة وما جرى فى بئرسبع والانسحاب المصرى واتفاقية الهدنة فى رودس وقضية المثلث».

ويبدو من الملائم القول بأن الملك عبدالله لم يقم إلا بوضع عناوين القضايا التى يجب أن تعالج بواسطة تاريخ أردنى جديد لحرب ١٩٤٨، ومع ذلك من الضرورى البدء بأحد الموضوعات التى قرر الملك عدم إعلام الرأي العام العربى بها، وهذا الموضوع يتمثل فى علاقات عبدالله بزعماء الوكالة اليهودية فى فلسطين قبل وأثناء وبعد الحرب والذى كان الأكثر تأثيرا على المسلكين السياسى والعسكرى للأردن، ومع ذلك يظل من المحرمات الكبرى لدى المؤرخين الأردنيين.

الملك واليهود:

ترجع اتصالات الملك عبدالله بالحركة الصهيونية إلى البدايات المبكرة لحكمه الأردن، وبسبب افتقار بلده الفقير للمال وخلوه من الثروات الطبيعية، كان يداعب عبدالله الأمل فى اجتذاب رأس المال اليهودى للمساهمة فى تنمية الأردن، فالتقى حاييم وايزمان فى لندن عام ١٩٢٢ واستقبل رئيس المجلس التنفيذى الصهيونى الكولونيل فريدريك كيش، فى عمان عام ١٩٢٤، كما شجع الاستثمار اليهودى فى مجالى التعدين والكهرباء، حيث منح الامتيازات لكل من إيه إم نوفوميسكى وبنحاس، روتنبرج فى العشرينيات، وقامت الوكالة اليهودية بالتقرب من الأمير الهاشمى من أجل فتح الأردن للاستيطان اليهودى فى الثلاثينيات، وفى عام ١٩٣٢ حصلوا على تصريح من عبدالله لتأجير أراضى مقاطعته فى وادى الأردن، وعلاقته بالمستشرقين فى الوكالة اليهودية، وخاصة موشيه شاريت وإلياس ساسون تعود إلى هذه الفترة.

وإبان الحرب العالمية الثانية زادت الاتصالات بين الملك عبدالله والوكالة اليهودية مع تدهور الموقف فى فلسطين، وقام إلياس ساسون رئيس القسم العربى بالإدارة السياسية فى الوكالة اليهودية بالحصول على موافقة مصر المشروطة على تقسيم فلسطين وسعى إلى إقناع عبدالله فى أغسطس ١٩٤٦، حيث كان على علم بأنه كان الوحيد ضمن الزعماء العرب الذى كان يؤيد مشروع لجنة بيل للتقسيم عام ١٩٣٧، والتقيا مرتين فى

منزل الملك فى وادى الأردن بمنطقة الشونة ووجد لديه قبولا مبدئيا لمشروع التقسيم مما أدى إلى إقامة دولة يهودية وضم أراض عربية إلى الأردن، وكانت هذه هى سياسة الأردن غير المعلنة طوال عام ١٩٤٧، على الرغم من أن عبدالله من الناحية الظاهرية كان يتبع الجامعة العربية فى معارضتها للتقسيم، وقامت الوكالة اليهودية من خلال اهتمامها بإنكار عبدالله العلنى للتقسيم فى المناقشات الدائرة بالأمم المتحدة بترتيب لقاء آخر مع الملك الأردنى، فى يوم ٧ نوفمبر ١٩٤٧ فى منزل بنحاس روتنبرج فى منطقة نهاريم على نهر الأردن، وكانت جولدا مائير ترأس الوفد اليهودى بالنيابة عن شاريت، بصحبة إلياس ساسون وعيزرا دانين، وتبعا للتقارير المنفصلة للاجتماع بواسطة ساسون ودانين توصل الجانبان لاتفاق حول التقسيم السلمى لأرض فلسطين، وكانت المصلحة المشتركة هى الدافع الكامن وراء الاتفاق بين الوكالة اليهودية والأردن.

وكان التقسيم يحمل فى طياته بشائر قيام الدولة اليهودية بالنسبة للمجتمع اليهودى، والتوسع الإقليمى بالنسبة للأردن وإجهاض قيام دولة فلسطينية عربية، حيث إنه كان من المحتم أن يرأسها عدوهم المشترك مفتى القدس الحاج أمين الحسينى.

كان كل ما تبقى هو الحصول على موافقة بريطانيا على الاتفاق، وفى يوم ٧ فبراير ١٩٤٨ التقى رئيس وزراء الأردن توفيق أبوالهدى سرا بوزير الخارجية البريطانى أرنست بيفن فى لندن، وقام جلوب بالترجمة وقدم السجل الوحيد للاجتماع، وزعم أبوالهدى أن حكومة الأردن تلقت العديد من الالتماسات من الشخصيات الفلسطينية البارزة تطلب حماية الفيلق العربى فور انسحاب القوات البريطانية، وبناء على ذلك اقترحت حكومة الأردن إرسال الفيلق العربى عبر الأردن عند انتهاء الانتداب البريطانى واحتلال الجزء المخصص للعرب فى فلسطين والملاصق للحدود مع الأردن، وذكر أن بيفن أجاب قائلا:

«يبدو أن هذا ما يجب عمله، ولكن لاتقوموا بغزو المناطق المخصصة لليهود».

كان مجىء وذهاب المسئولين اليهود إلى الشونة وعمان شيئا من الصعب أن يمضى دون ملاحظة فى فلسطين أو الأردن، وأدت الحاجة إلى الحذر البالغ وتعاظم الاهتمام بالمكاسب الإقليمية اليهودية فى حيفا ويافا وطبرية، والفزع الحادث بسبب مذبحة دير ياسين، إلى قطع الاتصالات بين الوكالة اليهودية والملك عبدالله، وكذلك تشدد الموقف الأردنى لكى يتوافق مع نزعة الحرب الموجودة لدى الجامعة العربية.

بدأت الجامعة العربية إرسال قواتها إلى فلسطين حيث قامت بمساندة القوات العربية

غير النظامية التى تقاتل القوات اليهودية وتقوم بحماية القرى الاستراتيجية، وكان بن جوريون ومستشاروه مهتمين بتجنب مواجهة الفيلق العربى الذى كان يعد أقوى الجيوش العربية النظامية، وسعى كل من اليهود والأردنيين لعقد اجتماع نهائى قبل الانسحاب البريطانى فى يوم ١٥ مايو، وقام بن جوريون بإرسال جولدا مائير التى سافرت إلى عمان والتقت بالملك عبدالله فى ليلة ١٠/١١ مايو كان لقاؤهما ودودا ولكنه لم يكن حاسما، فتبعا لما جاء على لسان مائير لم يعد عبدالله راغبا فى اتفاقهما السابق وكل ما كان يستطيع عرضه هو «دولة موحدة مع منح حكم ذاتى للأجزاء اليهودية» ومع ذلك زعم أحد الشهود الأردنيين أن «عبدالله» تعهد بعدم اشتباك الجيشين الأردنى والعراقى مع القوات الإسرائيلية فيما وراء الخطوط التى وضعها مشروع الأمم المتحدة للتقسيم.

العلاقات مع شكرى القويتلى «والجامعة العربية ككل»

انتابت الزعماء العرب الشكوك حول تأييد الملك عبدالله لمشروع الأمم المتحدة للتقسيم على أمل التوسع الإقليمى على حساب فلسطين، وكانوا مهتمين بشكل خاص بمنع دخول الفيلق العربى إلى فلسطين، وقرروا مساندة عرب فلسطين فى جهود الدفاع الذاتى وإنشاء جيش تطوعى، جيش الإنقاذ، بقيادة فوزى القاوقجى بدلا من توريط الجيوش النظامية لدول الجامعة العربية.

وافق الأردن على هذا الاقتراح وساهم بـ ١٠٠٠ بندقية ونصف مليون طلقة ذخيرة وحوالى ٣٥٠ متطوعا أردنيا فى جيش الإنقاذ والذى بدأ القتال فى فلسطين فى يناير ١٩٤٨، وبينما هزم جيش الإنقاذ مرارا وتكرارا فى اشتباكاته مع القوات اليهودية، واصلت الجامعة العربية الحفاظ على المظاهر من خلال نشر تقارير مغلوطة عن انتصارات القاوقجى فى الصحف العربية، والواقع أن دور الوثائق الأردنية تحتفظ بنسخ من برقيات كاذبة من القاوقجى تدعى انتصاره ضد مستعمرة «مشمار هاعميك» وتدعى أنه دخل يافا وقصف تل أبيب وألحق باليهود خسائر فادحة فى الأرواح، وكتب الملك عبدالله فى أبريل إلى رئيس الوزراء العراقى محمد الصدر يشكو من إخفاقات جيش الإنقاذ، ويحذر من أن «الوقت المتبقى على يوم ١٥ مايو قصير على الاستعدادات العربية، ولكنه طويل بالنسبة للقوات اليهودية لتأمين الأماكن المخصصة لها فى قرار التقسيم».

وفى أعقاب مذبحة دير ياسين فى أبريل أدركت الجامعة العربية أنها يجب أن ترسل الجيوش النظامية إلى فلسطين وأن تتجاهل اعتراضات الحاج أمين الحسينى والحكومة السورية وأن تقبل اقتراح الملك عبدالله بإرسال الفيلق العربى، أشار الملك عبدالله إلى

هذا التشكيك السورى فى مذكراته حينما تحدث عن «علاقاتى مع فخامة الرئيس شكرى القويتلى» السابق الإشارة إليها، وكانت الشكوك العربية لها ما يبررها، حيث لم يكن هناك شك فى أن الأردن تطوى بين جوانحها أطماعها التوسعية فى فلسطين، وكما لوحظ من قبل أبدى عبدالله نزوعا إلى قبول التقسيم منذ عام ١٩٣٧، واجتماعاته بمسئولى الوكالة اليهودية كانت سرا لايخفى على أحد وكانت لغته عن حق تقرير المصير للفلسطينيين لاتخلو من التواء، فى برقياته إلى زعماء الدول العربية بعد دخول الفيلق العربى إلى فلسطين يوم ١٥ مايو تحدث عبدالله عن «حفظ النظام والأمن وحقوق الشعب والحيلولة دون حدوث دير ياسين أخرى» ولكنه لم يقل الكثير عن الحفاظ على فلسطين من أجل الفلسطينيين.

فقط فى رده على إحدى البرقيات المرسلة من منافسه القديم، الحاج أمين الحسينى استخدم الملك عبدالله عبارة «تنظيف فلسطين وتسليمها لشعبها».

والواقع أن الفيلق العربى الأردنى كانت لديه حجج أقوى للشكوى من تذبذب الجامعة العربية أكثر مما كان لدى الجامعة العربية من حجج ضد أهداف الأردن من الحرب، ومن المفيد تذكر أن الفيلق العربى لم تكن لديه نية خوض الحرب فى فلسطين، ولكنه كان يهدف إلى احتلال «أكبر مساحة ممكنة من فلسطين المخصصة للعرب فى اقتراح التقسيم عام ١٩٤٧» وهذا النهج السلمى ضرب فى الصميم من خلال قرار الجامعة العربية قبل يومين من نهاية الانتداب بإرسال جيوش مصر والعراق وسوريا ولبنان إلى فلسطين إلى جانب الفيلق العربى، وبينما كان حجم وتسليح ونظام الفيلق العربى يرشحه للقيام بمهمة حفاظ على السلام فإن قواته البالغ عددها ٦٠٠٠ فرد فى مايو ١٩٤٨ لم تكن تكفى لهزيمة ما يقرب من ٣٥٠٠٠ فرد من القوات اليهودية النظامية وغير النظامية فى حرب شاملة، كما لم تقم الدول العربية بإرسال ما يكفى من القوات لكى يميل ميزان القوى لصالحها، فكان حجم الجيوش العربية على النحو التالى: القوات المصرية ١٠٠٠٠ فرد والسورية ٣٠٠٠ فرد والعراقية ٣٠٠٠ فرد واللبنانية ١٠٠٠ فرد، بالإضافة إلى ٤٥٠٠ فرد من المنتمين للفيلق أى ما يوازى ٢١٥٠٠ فرد لكل القوات العربية مجتمعة فى مايو ١٩٤٨. وعلى الرغم من تعيين الملك عبدالله قائدا عاما للجيوش العربية، فإن هذا كان مجرد لقب، حيث إن القوات الوطنية كان يقودها قوادها دون أى تعاون فيما بينهم، وبينما تعهدت الجامعة العربية بتحرير الأردن من قيود الميزانية المفروضة عليه بواسطة بريطانية العظمى، فإنها فى الواقع منحته فقط ٢٥٠٠٠٠ جنيه استرلينى من إجمالى ما تعهدت به من مساعدة والذى بلغ ثلاثة ملايين جنيه استرلينى ومع ذلك فإن

الأمر الأسوأ هو أن محاولات جلوب لتخزين الذخيرة قبل الحرب قد أجهضت حينما قامت الحكومة المصرية بمصادرة شحنة أسلحة بريطانية كانت مرسلة إلى الأردن عبر السويس وعلى غير رغبته واجه الأردن حربا شاملة مع حلفاء متشككين ومستوى منخفض من الذخيرة والإمدادات وعدم وجود ميزانية للحرب.

اللد والرملة

بعد الانسحاب البريطاني من فلسطين، دخل الفيلق العربي إليها في ١٥ مايو من أجل اتخاذ مواقعه في جنين ونابلس ورام الله، والاحتلال السلس للضفة الغربية لنهر الأردن الذي كان يأمل فيه جلوب باشا والملك عبدالله، تعقد بالفعل من خلال دخول الجيوش العربية الأخرى واضطرب أيضا من خلال التحركات اليهودية لاحتلال القدس فور حدوث الانسحاب البريطاني.

وتبعا لقرار الأمم المتحدة الخاص بالتقسيم، فإن القدس كان يجب أن تظل منطقة دولية منفصلة عن الدولتين اليهودية والعربية، وتردد جلوب الذي كان يعمل في نطاق الحدود الصارمة التي تم الاتفاق عليها بين بيفن وأبوالهدى في اجتماعهما في فبراير، في أن يحذو حذو الإسرائيليين في انتهاك القانون الدولي.

وبعد ثلاثة أيام من الضغوط المتصاعدة، أصدر الملك عبدالله أوامره للفيلق العربي بدخول القدس، وتلكأ جلوب يوما آخر قبل أن يقوم بذلك في يوم ١٩ مايو»، إذا كنا سندخل القدس فإننا يجب أن نستخدم نصف قواتنا، وبذلك لن نستطيع السيطرة على بقية البلد» هذا ما كان يردده جلوب للملك مرارا وتكرارا.

لم يرد أي شيء في المباحثات التي دارت بين الملك عبدالله والوكالة اليهودية كان من شأنه أن يجعل الأردن يتهيأ للمعركة الحقيقية التي كان على الفيلق العربي أن يخوضها في القدس، وبدلا من القيام بمهمة الحفاظ على السلام، كان الأردن في حرب مع إسرائيل، ما هو أكثر من ذلك هو أن الفيلق العربي لكي ينتصر في معركة القدس يجب عليه أن يسيطر على طريق تل أبيب القدس الاستراتيجي وذلك من أجل قطع الإمدادات عن القوات الإسرائيلية في المدينة القديمة، وفي المرحلة الأولى من القتال، كما أمر الفيلق العربي بالتمركز في القدس واللطرون وبعد قتال شرس من منزل إلى منزل احتل الفيلق الحي اليهودي في يوم ٢٨ مايو، وبذلك تم تأمين المدينة القديمة وصمد الفيلق في مواقعه في اللطرون في وجه الهجمات العنيفة المتكررة، وخاصة من ٢٥ مايو وحتى نهاية الجولة الأولى للقتال في ١١ يونيو. ولأنه كان منتشرا على نحو بالغ الاتساع، قام الجيش الأردني بتسليم مواقعه في نابلس والنصف الشمالي من الضفة الغربية للقوات

العراقية يوم ٢٢ مايو، ومع ذلك قبل أربعة أيام من سريان الهدنة، قام الفيلق بتوسيع خطوطه وأرسل مائة رجل إلى مدينة رام الله من أجل زيادة مساحة الأرض التى يسيطر عليها لتحسين موقفه فى المساومة وذلك فى المفاوضات المفترض حدوثها بعد ذلك برعاية الكونت فولك برنادوت وسيط الأمم المتحدة.

وفى نهاية الجولة الأولى من القتال، كان الفيلق العربى قد حصل على مكاسب مهمة، ومع ذلك كانت أسابيع القتال الأربعة باهظة الثمن، فعانى الفيلق العربى خسائر فى الأرواح بلغت تقريبا ٢٠٪ من عدد أفراده ما بين قتلى وجرحى. وتبقى لديه القليل من الذخيرة مع عدم وجود أى تعويض لها، والتزمت بريطانيا بالحظر المفروض على السلاح ولم يكن لدى الأردن أى بديل، ولم يكن هناك أى حل سلمى للصراع يلوح فى الأفق، وأدت مقترحات برنادوت التي طالب فيها بضم فلسطين العربية إلى الأردن وقيام اتحاد بين الأردن وإسرائيل إلى استفزاز كل من الإسرائيليين والدول العربية الأخرى ودفعها لاتخاذ موقف عدوانى، فبالنسبة للعرب كانت مقترحات برنادوت تحقق منفعة للأردن على حسابهم وعلى حساب فلسطين العربية.

أما الإسرائيليون من ناحية أخرى فنجحوا فى تحطيم الحظر المفروض على السلاح وقاموا بتعويض ما نقص من مخزونهم، كانوا يطمحون إلى إقامة دولتهم المستقلة، وليس اتحادا مع الأردن، وكانت لديهم القوات المطلوبة لتحقيق طموحاتهم، وأدرك الأردن فقط من بين كل الدول العربية مدى الميزة الاستراتيجية التى تتمتع بها إسرائيل وحاول بكل السبل تجنب استئناف القتال، وعلى ذلك وجد القواد البريطانيون للفيلق العربى أنفسهم على طرفى نقيض مع الضباط الأردنيين الذين كانوا - وهم لا يعلمون بمدى ضآلة احتمال دخول المعركة من منظور جلوب والملك - مدفوعين بالهدف العربى المشترك المتمثل فى دحر العدو الصهيونى وتحرير فلسطين، كما أن الحكومة الأردنية لم تستطع الصمود فى وجه الضغوط الشعبية لاستئناف الحرب حتى يتحقق الانتصار على العدو الصهيونى ومع إصرار الإسرائيليين والدول العربية الأخرى على مواصلة القتال، تم جر الأردن إلى الجولة الثانية من الحرب، حيث ضاعف الإسرائيليون من جهودهم للقضاء على مواقع الفيلق العربى على طريق تل أبيب القدس.

كانت مواقع الفيلق العربى فى اللد والرملة والتي تم احتلالها قبل الهدنة من المتعذر الدفاع عنها.

وزعم جلوب أن حكومة الأرن أدركت قبل ١٥ مايو أن المدينتين لايمكن تأمينهما وأنهما لاتوجدان فى الخرائط الأساسية للاحتلال الخاصة بالأردن، وبدون وجود

احتياطى لتعزيز جنود الفيلق والمتطوعين وبسبب عدم الرغبة فى التضحية بالرجال أو المعدات، أمر جلوب بالانسحاب من المدينتين فى ليلة ١١ يوليو.

وفى الصباح التالى احتل الإسرائيليون اللد والرملة.

أدى ضياع المدينتين دون قتال وتدفق اللاجئين الغاضبين على مواقع الفيلق العربى إلى هبوط معنويات الجنود والمدنيين على السواء، ووصف عارف العارف الموقف فى رام الله للملك بعد يومين من سقوط اللد والرملة بقوله :

«لقد انتشر الفزع والرعب والبعض يفر وهناك غضب على كل مستويات المجتمع، وبدأ الناس يقولون أشياء مختلفة، فالبعض يلوم قادة الوحدات المقاتلة، والذين معظمهم من الإنجليز وذلك باعتبارهم غير أكفاء وقصيرى النظر، بينما يتهمهم البعض الآخر بسوء النية.

والأمل الوحيد فى هذه الأزمة الخطيرة هو فى القيام بعمل حاسم يؤدي إلى انتصار سريع حيث إن الناس اعتقدوا ومازالوا يعتقدون أن هناك مخططا موضوعا يؤدى فى النهاية إلى قبول التقسيم».

وطلب عارف نجدة اللاجئين قائلا: «إن معظمهم حفاة عراة لايجدون ما يقيهم شر الجوع والحاجة».

وكان رد الملك عبدالله على تقرير عارف عنيفا.

فدافع عن تصرف الفيلق العربى «الذى قام منذ بداية الأزمة وحتى اليوم بالكثير من التضحيات وحافظ على ما يستطيع من الأماكن المقدسة، على نحو يستحق الشكر» علاوة على ذلك فإنه ألقى بعض اللوم فى سقوط المدينتين على عاتق المقاتلين المدنيين «الذين كان يتوقع منهم الصمود والمقاومة» وعلى الجيوش العربية الأخرى التى لم تهب لنجدته.

كما ألمح إلى أن أنصار المفتى يستغلون الموقف لتأليب الرأي العام الفلسطينى على الأردن قائلا: «إننى أعلم أن هناك منشورات تم توزيعها فى نابلس ورام الله قبل الأحداث الأخيرة وأن هناك عملاء فى بير زيت يعملون على إثارة المتاعب» ومع ذلك تعهد بصرف معونات للاجئين من قبل الحكومة الأردنية.

أدت دعوة وزير الخارجية البريطانى بيفن إلى تجديد الهدنة بعد سقوط المدينتين إلى المزيد من إثارة سخط وغضب الرأى العام العربى، ولم يصدق أحد أن سكان اللد والرملة

هم السبب فى سقوط مدينتهم، ولكن العلاقة بين القائد البريطانى الذى أمر بانسحاب قوات الفيلق العربى ووزير الخارجية البريطانى الذى كان يسعى لفرض الهدنة وترك اللد والرملة فى أيدى الإسرائيليين، أكد الشكوك حول وجود مؤامرة استعمارية تبدو فيها الأردن منغمسة حتى أذنيها، وللمرة الأولى منذ بداية الحرب يتم اتهام الأردن والفيلق العربى بالتسبب فى ضياع فلسطين بدلا من حمايتها، ومع ذلك فإن الأسوأ لم يأت بعد.

بئر سبع والانسحاب المصرى

حافظ الفيلق العربى على مواقعه فى اللطرون والقدس ضد الهجمات الإسرائيلية الضارية على الرغم من تناقص الذخيرة والمؤن إلى معدلات منخفضة إلى حد خطير، وذلك خلال الجولة الثانية من القتال «٩-١٨ يوليو» وحتى انتهاء «الهدنة المفاجئة» التي استمرت حتى أكتوبر، وقام الإسرائيليون بزيادة عدد قواتهم حتى وصلت فى ١ أكتوبر إلى حوالى ٩٦٠٠٠ فرد، بينما لم تصل الجيوش العربية إلى نصف هذا الرقم.

وكان عدد أفراد القوات العراقية والمصرية يقدر بنحو ١٥٠٠٠ رجل لكل منهما، واستعد الفيلق العربى لإعداد وتدرب قوة تقدر بنحو ١٠٠٠٠ فرد، وقام الإسرائيليون أيضا بتعزيز قدراتهم القتالية من خلال شراء الأسلحة من تشيكوسلوفاكيا، مما أدى إلى تدعيم قواتهم المدرعة والجوية، وعندما استؤنف القتال فى ١٥ أكتوبر، كثف الإسرائيليون قواتهم ضد المواقع المصرية فى الجنوب، وفى غضون أسبوع كانت القوات المصرية تعانى الهزيمة أو الحصار، وسقطت مدينة بئر سبع فى أيدى الإسرائيليين يوم ٢١ أكتوبر، واتجه المصريون إلى أشقائهم العرب طلبا للنجدة.

كانت الدول العربية فى موقف لايسمح لها بنجدة القوات المصرية، فجيش الإنقاذ تم طرده من شمال فلسطين، واللبنانيون لم ينسحبوا فقط، ولكنهم سلموا عددا من قراهم إلى الإسرائيليين كما تم إجبار السوريين على التقهقر بحلول نهاية أكتوبر، وكانت القوات العراقية متناثرة فى «المثلث» الشمالى للضفة الغربية ولم تكن فى موقف يسمح لها بالتفكير فى إرسال قوة ضخمة لنجدة المصريين المحاصرين، وكان أقرب جيش للمواقع المصرية هو الفيلق العربى.

واستنكف الملك فاروق أن يعترف بضعفه ويطلب المساعدة من منافسه الملك عبدالله، ويذكر أن رئيس الوزراء المصرى النقراشى باشا فى اجتماع بعمان يوم ٢٣ أكتوبر، صرخ فى وجه عبدالله قائلا: «إن الحكومة المصرية ليست فى حاجة إلى مساعدة أحد، ولكن أين القوات الملكية الأردنية والعراقية؟».

تدهورت العلاقات بين مصر والأردن خلال الأزمة وكما لوحظ من قبل، اتهم الأردنيون مصر بمصادرة شحنة سلاح مرسلة بواسطة البريطانيين للفيلق العربى فى بداية الحرب، ورفض المصريون التعاون مع الملك عبدالله باعتباره قائدا للقوات العربية الموحدة ولم يسمحوا له حتى بزيارة المواقع المصرية، وانكمشت الاتصالات بين الجانبين إلى مجرد تبادل الرد على بعضهما فى وسائل الإعلام حيث لم يكن أى منهما أمينا فى سرد وقائع المعركة كاملة واتهم المصريون الأردنيين بالسلبية وترك الإسرائيليين يكثفون هجماتهم على الجبهة المصرية، وعلى ذلك أشيع أن الأردنيين تخلوا عن اللد والرملة من أجل السماح للإسرائيليين بتكثيف هجماتهم على الجبهة المصرية والآن بعد سقوط بئر سبع كان المصريون يحاولون حث الأردنيين والعراقيين على القيام بهجمات مضادة فى اللطرون أو القدس لجذب انتباه القوات الإسرائيلية بعيدا عن المواقع المصرية المحاصرة.

وكل ما كان يرغب فيه جلوب هو إرسال مفرزة صغيرة من ٣٥٠ رجلا من قوات الفيلق العربى ووحدة مدرعة إلى الخليل من أجل مساندة الجنود المصريين هناك الذين قطع عنهم الإسرائيليون المدد والاتصالات، وكانت العلاقات بين الجنود الأردنيين والمصريين متوترة وتشوبها شجارات تافهة حول أسبقية وضع أعلام البلدين، والمساعدة الوحيدة التى استطاع جلوب تقديمها للقوات المصرية المحاصرة فى الفالوجا هى منحهم طريقا غير آمن للانسحاب.

فأرسل جلوب أحد ضباطه وهو الميجور جوفرى لوكيت لإيجاد ممر يمتد من مواقع الفيلق فى الخليل عبر الخطوط اليهودية إلى الفالوجا، ونجح لوكيت فى الوصول إلى القوات المصرية المحاصرة وقدم لهم خطة جلوب، وكان عليهم تدمير مدافعهم وأسلحتهم الثقيلة حتى لاتقع فى يد الأعداء، وكان على الفيلق والعراقيين أن يقوما بهجوم خداعى فى منطقة «بيت جبرين» وتقوم القوات المصرية بالانسحاب عبر طريق «لوكيت» مارة بالخطوط اليهودية إلى الخليل، وأثارت هذه الخطة شكوك القادة المصريين فى أن الأردنيين يرغبون فى تجريدهم من السلاح وتسليمهم للإسرائيليين، وبدلا من الوقوع فى ذل الأسر، رفضوا خطة جلوب وصمدوا فى مواقعهم.

اتفاقية الهدنة فى رودس: النقب والمثلث

على مدى شهور الصيف وأثناء القتال، كانت هناك اتصالات بين إسرائيل والعرب فى العواصم الأوروبية، فعقد إلياس ساسون اجتماعات فى لندن وباريس مع السفير الأردنى فى لندن عبدالحميد حيدر فى شهر أغسطس، وكانت مطالب الإسرائيليين تتعاظم

مع تعاظم انتصاراتهم فى ساحة القتال وبعد أن قام الإسرائيليون بتسريب أنباء المباحثات إلى الصحافة، قرر الملك عبدالله إجراء المحادثات تحت إشرافه على نحو أكثر سرية وفتح قناة تفاوض فى القدس من خلال حاكمها العسكرى الطموح الكولونيل عبدالله التل.

وفى يوم ١٠ ديسمبر تمت دعوة الكولونيل التل بواسطة رئيس قوة المراقبة الدولية فى القدس لاجتماع عاجل مع نظيره الإسرائيلى الكولونيل موشيه ديان وتم اللقاء عند بوابة الخليل وحضره أحد المراقبين، وقال ديان إن لديه رسالة من أحد كبار المسئولين الإسرائيليين إلى الملك عبدالله، واستلم التل الرسالة وفض خاتمها الشمعى وقام بتصويرها، وكانت عبارة عن مذكرة بخط اليد من إلياس ساسون إلى الملك لتعيين مبعوث يثق فيه لمصاحبة الدكتور شوكت الساطع طبيب الملك الشخصى وكاتم أسراره، للتفاوض بالنيابة عنه للتوصل إلى حل سلمى للنزاع.

قام الملك بتحديد مطالبه من خلال الكتابة إلى ساطع والتل لتوصيل ذلك إلى ساسون فكان يسعى إلى اعتراف إسرائيل بالقرارات المتخذة بواسطة الشخصيات الفلسطينية البارزة فى مؤتمر أريحا وذلك من أجل توحيد ما تبقى من فلسطين العربية مع الأردن، كما كان يسعى إلى إعادة اللد والرملة إلى السيطرة الأردنية حيث قال: «فأنتم تعرفون ما تكبدناه من متاعب بعد الانسحاب» كما أراد أيضا التفاوض حول وضع مدينة يافا واقترح بقاء الجزء العربى من القدس مشتملا على المدينة القديمة فى يد العرب والجزء اليهودى فى يد اليهود، وأن يتم التفاوض حول النقب والجليل وقضية اللاجئين، وحذر ساسون من «أن أية نتائج غير مقبولة لهذه المفاوضات سوف تجلب لنا من المتاعب من أعدائنا السياسيين فى الجانب العربى ما لايمكنك تصوره».

وقام رسولا الملك عبدالله بلقاء إلياس ساسون فى اليوم التالى، وصعق التل من مدى عمق الصداقة بين الرجلين، حيث أخذا يلعنان الأحداث التى دفعتهما إلى الحرب.

وقام ساطع بإلقاء بعض اللوم على ضعف مهارات جولدا مائير فى التفاوض قبل الحرب، فقال: «إن جولدا مائير كانت جافة أثناء لقائها بجلالته قبل حدوث المتاعب. ولو قمت فخامتك بزيارته بنفسك، لربما كان من الممكن التوصل لتفاهم أفضل» وهذا الاعتقاد بأنه يمكن التوصل إلى أفضل نتائج ممكنة من خلال اللقاء المباشر بين الرجلين (حيث اعتبر أن كون مائير امرأة كان عائقا حقيقيا فى رأى الكثير من الأردنيين) أدى إلى العودة إلى التفاوض.

تم افتتاح المفاوضات السرية بين الأردن وإسرائيل فى لحظة حساسة، حيث كان الإسرائيليون يوجهون ضربتهم القاضية إلى الجيش المصرى، ففى يوم ٢٢ ديسمبر شن الإسرائيليون هجوما جديدا ضد المصريين، حيث أخرجوا الجانب الأعظم من القوات المصرية من فلسطين وانتهكوا الأراضى المصرية كما فعلوا فى لبنان، ومرة أخرى استنجدت مصر بالقوات العراقية والأردنية لكى يضغطوا على الإسرائيليين لإثنائهم عن الهجوم على المواقع المصرية، وفى يوم ٣٠ ديسمبر التقى القادة الأردنيون والعراقيون والمصريون من أجل مناقشة وسائل نجدة القوات المصرية، ولكن دون طائل، واضطر الملك فاروق إلى أن يهرع إلى بريطانيا العظمى طبقا لنصوص معاهدة ١٩٣٦ لكى يطلب عون بريطانيا للحفاظ على سلامة الأراضى المصرية من الهجوم الضارى الإسرائيلى، وقامت بريطانيا وأمريكا بالوساطة وسرعان ما وافقت الحكومة المصرية على الهدنة وبدأت مفاوضات ثنائية مع الإسرائيليين يوم ١٣ يناير حيث أدت إلى توقيع اتفاقية الهدنة برودس يوم ٢٤ فبراير.

أصبح الأردن فى وضع يؤهله لتحقيق مكاسب واضحة من هزيمة مصر، وفى هذا الخصوص من الأفضل ملاحظة الفرق بين لغة عبدالله التل حينما كان يتفاوض بالنيابة عن الأردن عام ١٩٤٨ ولغته حينما كان يكتب للجمهور المصرى بعد مرور عشرة أعوام، وقد سجل إلياس ساسون أحد حواراته مع التل يوم ١٤ ديسمبر حينما سأله عن موقف الأردن إذا استأنفت إسرائيل هجماتها ضد مصر، فرد التل قائلا: «اضرب المصريين قدر ما تستطيع فسوف يكون محايدا تماما».

وبذلك تم التخلص من منافسى الملك عبدالله بضربة واحدة الملك فاروق والمفتى الحاج أمين الحسينى، الذى تم طرد حكومته المسماة حكومة كل فلسطين التى لم يكتب لها البقاء والتى كان مقرها غزة إلى المنفى مع انسحاب المصريين، ما هو أكثر من ذلك هو أنه بقبول مصر التفاوض المباشر مع الإسرائيليين وتوقيع اتفاقية الهدنة، أعطى المصريون للملك عبدالله حجة قوية حيث يستطيع أن يزعم أنه ليس أول من يتوصل إلى اتفاق مع الإسرائيليين.

وخلف الستار استمرت المفاوضات بين الإسرائيليين والأردن دون تحقيق الكثير من التقدم فى الأشهر الأولى من عام ١٩٤٩، وأدت هزيمة مصر ولبنان وسوريا إلى تقوية موقف إسرائيل الاستراتيجى، ولم يكن بن جوريون راغبا فى إلزام حكومته بشروط معينة قبل تحقيق أهدافه الإقليمية، وبسبب انزعاجه من تغير الموقف عما كان عليه فى مباحثات ما قبل الحرب مع الوكالة اليهودية، سعى الملك عبدالله إلى دفع المفاوضات

من خلال الالتقاء مع الإسرائيليين فى منطقة الشونة.

بهت التل، الذى كان حاضرا اللقاء يوم ١٦ يناير بسبب تصرفات الملك مع ساسون وديان ومحاولته اللعب على وتر الصداقة القديمة مع العدو والتودد إليه من أجل تحقيق أهداف الأردن، وقال التل فى ذلك: «لقد توقعت من جلالته أن يكون ماهرا وحصيفا، يأخذ دون أن يعطى، وأن يأمر ولايستجدى، ولكننى ذبت خجلا حينما بدأ جلالته فى الكشف عن أوراقه جميعا بطريقة مخيفة وبدأ فى التحدث بذل ومسكنة» وحقيقة الأمر هى أن الإسرائيليين أصبحوا لايعلقون نفس الأهمية على علاقتهم مع الأردن كما كانت الحال قبل اندلاع الحرب، وكتب موشيه شوتوك «شاريت» بعد لقائه مع الملك يوم ٣٠ يناير: «إننا كنا نميل إلى اعتبار هذه الاتصالات مجرد علاقات عامة بما أنه أى الملك لم يعد سيد الموقف فى العلاقة مع بريطانيا أو مع حكومته» كما أن بن جوريون كان راغبا عن الملك بدرجة أكبر حيث قال:

«من الواضح أن الرجل لم تعد له قيمة».

فى المرحلة الأخيرة من الحرب كان الملك عبدالله يرغب فى تحقيق هدفين: أن يحتفظ بالأراضى التى تحت سيطرة الفيلق العربى وأن يمد سيطرة الأردن على «المثلث» الشمالى للضفة الغربية الذى كان يسيطر عليه الجيش العراقى، وكان الوضع فى غاية التعقد، فكان عبدالله مهتما بالحيلولة دون حدوث أية مواجهة بين القوات العراقية المحبطة والإسرائيليين لمنع الإسرائيليين من أية تحركات فى أراضى الضفة الغربية، كما التقى بوفد عراقى برئاسة ولى العهد الأمير عبدالإله فى يوم ٢ فبراير للتفاوض حول تسليم المواقع العراقية للفيلق العربى.

وفى النهاية قام العراقيون بتنفيذ هذه الخطة، مفضلين الانسحاب من فلسطين دون التسليم بالهزيمة ودون الاعتراف بإسرائيل ودون الذهاب إلى رودس للتوقيع على اتفاقية هدنة.

افتتحت مباحثات الهدنة بين الأردن وإسرائيل فى رودس يوم ٤ مارس، ولم يحدث أى تقدم فى أول أسبوعين من المباحثات حيث واصل بن جوريون غزو صحراء النقب المخصصة لإسرائيل فى قرار التقسيم لعام ١٩٤٧، ولكنها لاتزال اسميا تحت السيطرة الأردنية، وقدمت حكومة الأردن شكوى رسمية إلى لجنة الهدنة يوم ٧ مارس، قالت فيها إن القوات الإسرائيلية دخلت إلى أراض تحت سيطرة الأردن، وفى يوم ٩ مارس قامت مفرزة صغيرة تابعة للفيلق العربى فى النقب بالاشتباك مع طابور إسرائيلى مدرع،

ولم يبال الإسرائيليون باحتمال تدخل البريطانيين لصالح حليفهم الأردن للحيلولة دون احتلال النقب، ولم يرغب البريطانيون فى التدخل خارج حدود الانتداب على الأردن، وبدلا من اتخاذ موقف لا طائل منه أمام قوات إسرائيلية ضخمة، قامت مفرزة الفيلق العربى بالانسحاب، وفى يوم ١٠ مارس أكمل الإسرائيليون احتلالهم للنقب، وفى يوم ١١ مارس وقع الإسرائيليون اتفاق وقف إطلاق نار مع الأردن، وبعد اللد والرملة كانت تلك المرة الثانية التى يقوم فيها الفيلق العربى بالتنازل عن الأرض دون قتال.

والآن حول المفاوضون الإسرائيليون انتباههم تجاه الجبهة العراقية، فكان الإسرائيليون مهتمين بأمن السهل الساحلى شمال تل أبيب.

فلم تكن المنطقة الخاضعة للسيطرة الإسرائيلية ضيقة جدا فقط، ولكن المواقع العراقية كانت تسيطر على المرتفعات المشرفة على السهل، وبينما كان القادة الإسرائيليون يبحثون عن حل عسكرى، فضلت القيادة المدنية تحقيق أهدافها على مائدة المفاوضات من خلال اتفاقية هدنة عبر وساطة الأمم المتحدة، وقد أدركوا أن الملك عبدالله فى موقف تفاوضى غاية فى الضعف، وكان لديه تفويض عراقى لتسلم مواقع العراقيين ولكنه كان يحتاج إلى موافقة الإسرائيليين للقيام بذلك، وعرض الإسرائيليون ثمن موافقتهم على ذلك في اجتماع ضم الملك عبدالله وموشيه ديان ويهوشافات هاركابى ألا وهو «أن تحصل إسرائيل على «وادى أرا» وسلسلة الجبال الموجودة فى جنوب شرقه، وكذلك سلسلة التلال المنحدرة جنوبا من مائثيت إلى بردس».

كان الإسرائيليون محددين تماما بشأن الحد الأدنى الذى يريدونه من الأرض، وكان عبارة عن قوس من الأرض يوازى الخطوط العراقية إلى جانب نهر الأردن، فتم تسليم حوالى ٣٠٠ كيلومتر مربع من الأراضى الزراعية الخصبة والتى يقطنها ٣٥٠٠٠ نسمة إلى إسرائيل على مائدة التفاوض لكى توافق على قيام الفيلق العربى باحتلال المواقع العراقية، واشتمل الاتفاق على عدد من الوعود الجوفاء بشأن تعويض الأردن عن الأراضى التى تنازلت عنها فى المثلث وتعويض السكان الذين نزحوا عنها، حيث كان يعلم كل من الأردنيين والإسرائيليين أن تلك الوعود لن تتحقق أبدا.

وكان الأردنيون على وجه الخصوص مهتمين بتكتم أمر الاتفاقية أطول وقت ممكن.

وكانت آمالهم فى احتواء الغضب العربى بسبب هذه الإجراءات مجرد هراء، فهذا الاتفاق تم الدفع به إلى فريقى التفاوض فى رودس، اللذين لم يكن لهما حول ولا قوة بالنسبة للمفاوضات الحقيقية التى كانت تدور فى الشونة، حيث شكل قاعدة لاتفاقية

الهدنة التى تم توقيعها بين إسرائيل والأردن فى ٣ أبريل ١٩٤٩ وبمجرد نشر الاتفاقية أثارت عاصفة من النقد فى فلسطين وفى العالم العربى، وللمرة الثالثة فى الحرب يقوم الفيلق العربى بالتنازل عن أرض فلسطينية دون قتال ويرقب الفلاحين المساكين وهم يتحولون إلى لاجئين.

وخلال المفاوضات المتوترة كان على الملك عبدالله أن يحصل على الضفة الغربية ولكن فى سبيل ذلك كان يجب أن يتسبب فى تشريد عدد كبير من الفلسطينيين والذين لم يكن أمام الكثير منهم سوى اللجوء إلى المملكة الهاشمية، ولأنهم دائما كانوا متهمين بالخيانة والبحث عن مصلحتهم الشخصية، لم يستطع الأردنيون أبدا التصالح مع ماضيهم.

خـاتمـة

إن مرور خمسين عاما لم يفلح فى تهدئة الجدال المحيط بأحداث حرب فلسطين، والأهمية السياسية لهذا التاريخ تتعاظم بسبب الحقيقة القائلة إن حرب ١٩٤٨ حولت الأردن إلى دولة ثنائية الهوية من الفلسطينيين والأردنيين، إقليميا من خلال ضم الضفة الغربية، وديموجرافيا من خلال موجات اللاجئين الذين استوطنوا الأردن ومنحوا الجنسية.

وأخذ مؤرخو حرب ١٩٤٨ على عاتقهم محاولة كتابة رواية يمكن أن تؤدى إلى الاتفاق بين الفلسطينيين والأردنيين حول المشروع القومى المشترك للمملكة الهاشمية الأردنية، وأدى ضياع القدس والضفة الغربية فى حرب ١٩٦٧ إلى استفحال الأمور، وفشلت جهود الأردن فى الحفاظ على سلطتها على الفلسطينيين فى الأراضى المحتلة مع النجاح المتزايد لمنظمة التحرير الفلسطينية، وحتى بعد تخلى الملك حسين عن مطالبة بلده بالضفة الغربية فى ٣١ يونيو ١٩٨٨ كانت هناك فرصة ضئيلة لإعادة كتابة التاريخ داخل الأردن، حيث يعتقد على نحو موسع أن الأردنيين من أصل فلسطينى يمثلون الغالبية العظمى من السكان (على الرغم من الإحصاءات الفعلية لذلك يتم الحفاظ عليها سرا) وفى أعقاب اتفاقية السلام التى أبرمت بين الأردن وإسرائيل عام ١٩٩٤، فإن إمكانية إعادة اختبار تاريخ الصراع العربى الإسرائيلى تظل مرهونة بعلاقات إسرائيل بالسلطة الفلسطينية وبجيرانها العرب، ولايزال الرأى العام الأردنى غير متصالح مع السلام مع إسرائيل، وبعد خمسين عاما لايزال الأردنيون يرفضون مواجهة ماضيهم.

وبالنظر إلى الأخطاء الأيديولوجية للروايتين الأردنية الرسمية والعربية القومية، لايكون من الصعب التوفيق بينهما، وهذا فى الواقع ما قام به الكثير من المؤرخين الإسرائيليين الجدد، وبينما أيدت الوثائق الإسرائيلية بدرجة كبيرة رواية القوميين العرب بشأن الصفقات السرية بين الملك عبدالله والإسرائيليين، فإن تحليل المؤرخين الجدد يقدر للملك عبدالله نهجه النفعى وواقعيته السياسية.

فلم يكن الأردن فى أى وقت من الأوقات مؤمنا بأهداف القوميين العرب فى ١٩٤٨، فهو لم يكن يسعى إلى إلحاق الهزيمة بالإسرائيليين ولم يكن يرغب فى أن يشهد إقامة دولة فلسطينية مستقلة، ومثل مصر وسوريا، لم يكن الأردن مدفوعا بالأولويات القومية العربية، ولكن بمصالحه الوطنية الضيقة، ولأنه كان مدفوعا

بمصالحه، نجح الأردن فيما فشل فيه العرب ومنع الإسرائيليين من اجتياح جانب كبير من فلسطين العربية، وعلى ذلك فإن حق تقرير المصير الفلسطينى كان خاضعا للمصالح الوطنية الأردنية.

وبالنظر إلى الأغلبية الفلسطينية الكبيرة فى الأردن، من المهم أن تكون هناك رواية تاريخية أردنية صادقة لحرب ١٩٤٨، تجيب على فحوى وثائق عبدالله التل والوثائق الإسرائيلية، لكى تحل محل التاريخ الرسمى.

العراق وحرب ١٩٤٨:

انعكاس الاضطراب العراقى

تشارلز تريب

كان الدور العراقى فى حرب ١٩٤٨ متناقضا. فكان القادة العراقيون أول من دافع عن التدخل العسكرى الموحد فى فلسطين بواسطة جيوش الدول العربية.

ومع ذلك فإن الجيش العراقى، على الرغم من أنه كان أكبر الجيوش الموجودة فى فلسطين مع نهاية الحرب، فإنه لم يفعل أكثر من احتلال مواقع دفاعية فى تلال الضفة الغربية. وبالمثل، طالب الوزراء العراقيون مرارا وتكراراً بفرض مقاطعة عربية بترولية وتجارية على الدول الغربية المؤيدة للتقسيم، ومع ذلك لم يفعلوا شيئا لتحقيق ذلك. وأثناء الحرب، رفض العراق كل مبادرات وقف إطلاق النار فى بادئ الأمر، ولكنه فشل فى دعم ذلك من خلال استراتيجيات عسكرية أكثر فعالية. وبعد أن وضعت الحرب أوزارها، رفضت الحكومة العراقية المشاركة فى مباحثات الهدنة، وبدا أنها تعد العدة لسحب قواتها فى أسرع وقت ممكن.

والفارق الشاسع بين تصريحات الحكومات العراقية المتوالية وأعمالها التى تفتقد الشجاعة، جعلتها فريسة سهلة لاتهامات بالرياء وعدم المصداقية، وكان ذلك صحيحا فى العراق وفى أجزاء أخرى من الشرق الأوسط. وفى فبراير ١٩٤٩، أدى ذلك إلى قيام رئيس الوزراء العراقى فى ذلك الوقت نورى السعيد بتشكيل لجنة برلمانية للتحقيق فيما جرى فى الحرب.

وتلك الوثيقة المهمة بعنوان «تقرير لجنة التحقيق البرلمانية فى قضية فلسطين» تم نشرها بواسطة الحكومة العراقية فى سبتمبر ١٩٤٩. وأدى التقرير إلى جعل الفرصة سانحة لتنفيس الجماهير عن غضبها، ولكنه أدى أيضا إلى تبرئة أعمال الحكومات العراقية المتعاقبة والقادة العسكريين فى السنوات المؤدية إلى حرب ١٩٤٨ وأثناء الحرب نفسها.

وقامت اللجنة التى كان يرأسها عبدالله الدلوجى بإعداد تقرير وملف يحتوى على كل المستندات التى تتعلق بقضية فلسطين منذ مؤتمر لندن عام ١٩٣٩، وغطى التقرير كل الاجتماعات الرئيسية لمجلس الجامعة العربية وتوصيات لجانه السياسية والعسكرية. وكان السياسيون العراقيون، من أمثال نورى السعيد وصالح جابر وفاضل الجمالى يحظون بمكانة بارزة تضاهى مكانة الجيش العراقى وقواده. وكان ذلك فى جو من الغدر البريطانى والعداء الأمريكى والتمزق الفلسطينى وتردد وضعف الدول العربية الأخرى وخاصة مصر والسعودية. وأى أخطاء نسبت إلى العراقيين كانت تعتبر ضئيلة بالنسبة للأطراف الأخرى. وعلى الرغم من صمت التقرير تجاه العديد من جوانب الحرب وخلفياتها، فإنه نجح فى بيان مدى تنافر وجهات

النظر والتنافس والفرقة بين الدول العربية. وحتى ثورة ١٩٥٨ ظل الخط الرسمى العراقى لما جرى فى ١٩٤٨ يحاول نقل انطباع يتمثل فى أنه على الرغم من أن تلك الحقبة لم تكن مجيدة فى التاريخ العراقى أو العربى، فإن العراقيين لديهم القليل الذى يخجلون منه إذا قورن بمعظم الأطراف.

وبعد عام ١٩٥٨، ظهرت روايات أخرى لهذه الأحداث حيث كونت جزءا من الاتهام العام للنظام الملكى فى العراق ووجهت تهما مماثلة للحكومتين السورية والمصرية من خلال الضباط الشباب الذين استولوا على السلطة فى البلدين. وعلى ذلك فإن فشل الحكومات العراقية فى ذلك الوقت فى التصرف على نحو أكثر فعالية فى الدفاع عن فلسطين وتبعية القوة العسكرية العراقية فى فلسطين للخطط التوسعية للملك عبدالله، وتبعية النظام الهاشمى لأسياده البريطانيين هيمن على التحليلات التاريخية التى تم نشرها منذ سقوط الملكية، ومع ذلك فحتى فى هذه الروايات نجد أن هناك شيئا ما يذكرنا بالتقرير البرلمانى الذى صدر عام ١٩٤٩. فالجيش العراقى بالإضافة إلى بعض الساسة العراقيين، ظهروا فى هذه الروايات، على نحو يتناقض مع ما يتعلق بالدول العربية الأخرى، ظهروا بمظهر مشرف.

كل هذه الروايات كانت فى خدمة السلطة ومع تغير السلطة تغيرت هذه الروايات. ومع ذلك ظل الهدف واحدا: ألا وهو إلقاء تبعة اللوم على أحد ما بسبب الكارثة التى لايمكن إنكارها فى فلسطين، والثناء وكذلك الاتهام يمكن أن يبدو فى النهاية كاشفا غموض الحكومات العراقية المتعاقبة كدليل على الطبيعة التعددية للدولة العراقية نفسها، أكثر من كونه دليلا على فساد العقيدة. فالتوترات بين الجوانب المتعددة للدولة ظهرت واضحة جلية فى أحداث حرب ١٩٤٨. وهذا لايعفى المسئولين من مسئوليتهم كمحركين للأحداث السياسية. ومع ذلك يجب الأخذ فى الاعتبار سياق قراراتهم والسياق الرئيسى المعنى هنا هو الدولة العراقية التى يتحدثون باسمها.

إن هدف هذه الدراسة هو بيان كيف أن اشتراك العراق فى حرب ١٩٤٨ وضح كيف يمكن لدولة ما أن تبدو فى عديد من الصور، فدولة العراق كانت مكونة من عدد من العناصر التى خلقت بيئة مؤسساتية وخيالية تشكلت فيها سياسة الدولة العراقية، ومع ذلك فإن الكثير من هذه الجوانب المكونة للصورة العراقية قام برسمها حكامها. فلاتوجد دولة متناغمة تماما والدولة العراقية ليست استثناء من ذلك. فكانت دائما ساحة لتنافس العديد من القوى التى تحاول السيطرة عليها كأداة للقوة، ولكى تلعب الدور الذى تريده لها. وهذه الجوانب المتعددة للدولة العراقية ترجع فى جانبها الأعظم إلى تاريخها وكذلك إلى قوى اجتماعية كان لها حظ وفير مع التاريخ ومع العوالم الخيالية التى أدت لازدهارها.

ففى المقام الأول: كان العراق كدولة من صنع الامبريالية البريطانية. وكان هذا بالغ الأهمية لأولئك الذين يرغبون فى الاستحواذ على السلطة داخل الدولة ولايمكن تجاهلهم. ثانيا: كان العراق أيضا دولة هاشمية تحكمها عائلة مالكة فرضها البريطانيون.

ولكن كانت لها اهتماماتها الخاصة داخل العراق وخارج العراق. ثالثا: كان العراق دولة عربية.

وكان هذا له أصداؤه المحلية من حيث أنه يثير تساؤلا يقول كيف ينظر العراقيون إلى الدولة وكيف ينظرون إلى بعضهم البعض. وعلى المستوى الإقليمى، أثار تساؤل البعض حول الدور المتوقع أن يقوم به العراق كدولة عربية ومدى عمق الخلافات الموجودة حول مطالب العرب وما تمثله من تناقض مع القومية العراقية.

وفى النهاية فإن الدولة العراقية يمكن اعتبارها نظاما سلطويا يحتفظ بسطوته على مجتمع متململ. وأولئك الساعون إلى إضفاء الشرعية على قيادتهم للدولة يحتاجون إلى اهتمام خاص بلغة القوة. والمجتمع العراقى الذى لايتميز بالمساواة بالمرة، كان يتبع مسارات خاطئة تحددها الاعتبارات العرقية والطائفية والفروق الاجتماعية والاقتصادية والتى كانت فى بعض الأحيان تؤدى إلى التماسك ولكنها فى أحيان أخرى تؤدى إلى تشرذم المجتمع. ومع حلول الأربعينيات أدى الاحتجاج الاجتماعى الواسع النطاق فى البيئات الجديدة التى نشأت من خلال التجمعات السكنية الكثيفة وتحول الدولة إلى الحياة الحضرية وظهور سياسة الجماهير إلى اهتمام الصفوة الحاكمة بقضايا النظام والاضطراب. علاوة على ذلك، وأدى هذا الاهتمام إلى إثارة قضية دور القوات المسلحة، ليس باعتبارها وسيلة حماية الدولة فى المنطقة، ولكن كضمان للحفاظ على نوع معين من النظام السياسى داخل العراق نفسها.

وفى خضم أحداث ٤٨، كانت أهمية هذه الجوانب الخاصة بالدولة العراقية تكمن فى حقيقة أن قضية فلسطين كانت لديها القدرة على التأثير على كل منها بطرق متعددة، وكانت قضية فلسطين منذ وقت طويل تمثل نقطة التقاء لكل من القوى المضادة للبريطانيين والقوى المضادة للاستعمار فى العراق، مما جعل الصفوة السياسية فى موقف لاتحسد عليه بالنظر إلى السطوة التى تتمتع بها بريطانيا العظمى فى العراق.

ثانيا: كانت قضية فلسطين بالنسبة للهاشميين على المستوى الرمزى، ترتبط بذكريات الثورة العربية والآمال المحبطة فى تلك الحقبة.

ومن منظور السياسة الواقعية. كانت متصلة بطموحات الملك عبدالله ملك الأردن التى حاول ولى عهد العراق عبدالإله تحويلها لمصلحته.

لم تكن فلسطين بالطبع تمثل محور اهتمام الهاشميين من حيث الحفاظ عليها. ولكنها كقضية

وكرمز، كانت جوهر اهتمام أنصار الوحدة العربية فى العراق. وأدى الموقف الذى يتم اتخاذه تجاه قضية فلسطين إلى تحديد وجهة نظر الكثيرين بشأن الهوية العربية للعراق أثناء الثلاثينيات والأربعينيات. وأدى ذلك إلى إثارة قضايا ولاء الكثير من المجتمعات داخل العراق، العربية وغير العربية، للدولة العراقية أو لتصور معين لتلك الدولة. وعلى ذلك كان يمكن لهذه القضية أن تعمق الفروق بين الأكراد والعرب، وبين الشيعة والسنة والتى كانت وجهات نظرهم غالبا على طرفى نقيض من حيث تأثير التيار الوحدوى على سياسة الدولة. أثارت قضية فلسطين أيضا الشكوك بشأن مستقبل المجتمع اليهودى الكبير والقديم فى العراق.

وأخيرا، خلقت قضية فلسطين قاعدة لإثارة موضوع الشرعية داخل السياسة العراقية وهو ما نأى عنه الساسة نظرا لخطره الداهم. وأصبحت لغة الشرعية تستخدم على نحو متكرر ومبالغ فيه، لأنها كانت تمتلك القدرة على تحريك قطاعات ضخمة من المجتمع العراقى.

وبذلك فإنها منحت الفرصة لمن يقودون الدولة لإزاحة اللغات الأكثر تطرفا للتمرد الاجتماعى.

ومع ذلك فإن استخدام هذه اللغة تضمن عواقب فعلية لتصرفات الدولة. وأدت السياسات الناتجة إلى زيادة الفجوة بين مزاعم من يحكمون الدولة العراقية وتصرفات تلك الدولة، مما أدى إلى إفاقة الكثيرين من الوهم.

وخلال الثلاثينيات، مع إلقاء الضوء على التوتر الموجود فى فلسطين وارتفاع منزلة ضباط الجيش العراقى والساسة المؤمنين بالوحدة العربية، كان يجب أن تتقدم قضية فلسطين إلى طليعة الحياة العامة العراقية.

وأدت سياسة نادى المثنى وأعمال لجنة الدفاع عن فلسطين وأنشطة أشخاص مثل الضابط العراقى فوزى القاوقجى (الذى أصبح بعد ذلك قائدا لجيش الإنقاذ فى ١٩٤٨) وآخرين، وكذلك تأثير رجال مثل ساطع الحصرى، أحد أنصار القومية العربية، وتجمع كبير من المعلمين الفلسطينيين فى قطاع التعليم، إلى ترك بصماته الواضحة على المجتمع العراقى. ومع وصول مفتى فلسطين المنفى، الحاج أمين الحسينى، إلى بغداد عام ١٩٣٩، واتصاله بدوائر النفوذ المحيطة برشيد على الكيلانى أصبحت القضية الفلسطينية لها الغلبة على كل القضايا الأخرى. ومع ذلك، فإن هذه التطورات أدت أيضا إلى توترات داخل الدولة العراقية وأسهمت فى القرار البريطاني بالتدخل عام ١٩٤١، وأدى التدخل البريطانى إلى تفرق المحركين الأساسيين للأحداث ولكنه لم يستطع أن يقضى على العوامل التى دفعت المجتمع العراقى إلى الارتباط بالقضية الفلسطينية.

وفى أعقاب الحرب العالمية الثانية، تبلورت هذه السمات مرة أخرى وأسهمت فى صياغة

وتقييد تصرفات الدولة العراقية أثناء عام ١٩٤٨.

فترة ما قبل الحرب: ١٩٤٦ - ١٩٤٧:

خلال هذه الفترة، أصبح تقسيم فلسطين مرجحا بدرجة أكبر، وطالب الساسة العراقيون، على نحو متواصل الدول العربية بالإعداد لحملة عسكرية وقام القادة العسكريون العراقيون بوضع الخطط الضرورية. ومع ذلك، فإن تشجيع العمل العسكرى، على الرغم مما يبدو عليه ذلك من تطرف وتشدد، كان أيضا وسيلة من وسائل السيطرة على الموقف. وهذه الوسيلة كانت من الوسائل التى تحظى دائما بإعجاب الحكومات العراقية بشدة. وكانت تهدف من خلالها إلى جس نبض أنشطة وطموحات كل من عبدالله ملك الأردن والحاج أمين الحسينى مفتى فلسطين، مع تأكيد العراق فى نفس الوقت على أنه ليست هناك أية دولة عربية لها مصلحة منفردة فى فلسطين. كما أكد الساسة العراقيون على أن قضية فلسطين لايمكن معالجتها من خلال الامتناع عن العمل كذريعة لإثارة الاضطراب فى العراق نفسه.

وفى كل هذه الحسابات، لعبت فكرة الدولة الفلسطينية المستقلة دورا بالغ الضآلة.

وفى عام ١٩٤٦ أدت أفكار توفيق السويدى التحررية إلى تشجيع عودة ظهور الأنشطة العامة، حيث أصبح الامتعاض والاحتجاج على المظالم التى استمرت ردحا من الزمان وإثارة قضايا البطالة والتضخم له صوت بالغ القوة. كما أصبح الحزب الشيوعى العراقى نشطا، وهبت نقابات العمال ونظمت الاضطرابات. وفى المناطق الكردية، ظهر موقف أكثر تطرفا للقومية الكردية والاحتجاج الاجتماعى.

وبسبب ارتفاع موجة الاضطرابات، قام الوصى على العرش والكثير من الوزراء باللجوء إلى القمع. فتم طرد السويدى واتبعت أساليب البطش وإثارة الرعب أولا من خلال رئيس الوزراء الأحمق أرشد العمرى، وبعد ذلك ابتداء من ١٩٤٦ بواسطة رئيس الوزراء الأكثر مهارة وفعالية نورى السعيد.

أصاب نورى المعارضة بحالة من انعدام الوزن ووجه ضربة عنيفة إلى الحزب الشيوعى العراقى من خلال القبض على عدد كبير من قياداته ومهد الطريق للانتخابات التى يمكن أن تعزز قوته وقوة حلفائه. لم تختف أسباب عدم الاستقرار، ولكن فى ظل سياسة نورى التى كانت تجمع بين اللين والشدة تناقصت الاضطرابات والمظاهرات التى شهدتها الأعوام السابقة إلى حد كبير. أدى ذلك إلى سيطرته على الموقف ولتأكيد ذلك أصبح أحد أعوانه وهو صالح جابر، رئيسا للوزراء فى مارس ١٩٤٧، وكان جابر أول رئيس وزراء شيعى للعراق وأدى تعيينه إلى إسكات بعض الأصوات المعترضة على هيمنة السنة على البلاد. ومع ذلك، شجعت هذه البداية الجديدة البعض فقرروا إعطاء جابر ميزة الشك على الرغم من ارتباطه المعروف

بنورى.

وفى هذا المناخ السياسى تشعبت الأحداث المتتابعة الشهيرة الخاصة بفلسطين، والتى كانت تتطلب رد فعل كل الحكومات العربية بما فيها حكومة العراق.

وعند صياغة رد الفعل العراقى، ظلت عيون جابر ونورى وآخرين لاتغفل عن احتمال معاودة ظهور القلاقل الداخلية.

ومع ذلك ، كانوا يحتاجون أيضا إلى مراقبة سلوك الدول العربية الأخرى، حيث إن الجامعة العربية حديثة العهد كان يمكن أن تخفى الخلافات الكامنة تحت السطح بين الدول العربية. وأدى هذا الاهتمام المزدوج إلى مجموعة متنوعة من الاستجابات. فحاولت الإدارات العراقية المتعاقبة السيطرة على الموقف وعدم المخاطرة إلا فى أضيق الحدود والسعى إلى الحد من قدرة قضية فلسطين على إحراج الحكومة العراقية مع التأكيد على عدم المجازفة بالمصالح العراقية.

هذه الاهتمامات، التى كان فيها مستقبل فلسطين يمثل فقط مجرد جزء – وغالبا جزء صغير – من حسابات الحكومة، شكلت أساس سلوك العراق كدولة فى عام ١٩٤٨ الحاسم.

وهناك روايتان سائدتان للأحداث: على المستوى الرمزى، قام الساسة العراقيون بنشر وجهات نظر متطرفة ومتشددة حول مستقبل فلسطين. وأثناء النصف الأول من عام ١٩٤٦ وبتشجيع من نورى السعيد قام البرلمان العراقى بإصدار سلسلة من القرارات المهمة الخاصة بقضية فلسطين والتى أعادت إلى الأذهان فقد الكتاب الأبيض عام ١٩٣٩، وكان نورى معروفا بتأييده للكتاب الأبيض. ومع ذلك كان تدخله يهيمن على لغة الحوار وانتقل فاضل الجمالى (المدير العام لوزارة الشئون الخارجية حتى مايو ١٩٤٦)، من موقف الدفاع عن مصالح العراق فى فلسطين قبل تشكيل لجنة التحقيق الأنجلو – أمريكية (IOCAA) على أسس نفعية واستراتيجية، إلى موقف أكثر تطرفا فى اجتماع الجامعة العربية فى بلودان فى يونيو ١٩٤٦.

فطالب بالمقاطعة التجارية والبترولية لكل من الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى وشجب موقف ممثلى السعودية ومصر إذا اعترضا على ذلك. وقرارات بلودان السرية التى هددت بالانتقام الاقتصادى من المصالح الأمريكية والبريطانية إذا حاولت حكومتاهما تنفيذ توصيات اللجنة (IOCAA) كانت مجرد إيماءة فى هذا الاتجاه.

وبالمثل، فى اجتماع الجامعة العربية فى ديسمبر ١٩٤٦، أثار الوفد العراقى للمرة الأولى إمكانية إرسال قوة عسكرية عربية مشتركة إلى فلسطين، ومع ذلك، كانوا يعلمون أن هذا الاقتراح يحتاج إلى موافقة بريطانيا واقترحوا أنه إذا لم يتيسر ذلك، يجب على الدول العربية تسليح عرب فلسطين، وبعد قطع مباحثات لندن الخاصة بفلسطين وإحالة بيفن المشكلة إلى الأمم

المتحدة فى فبراير ١٩٤٧ ، استخدم نورى السعيد البرلمان العراقى مرة أخرى من أجل إصدار سلسلة من القرارات تحث الدول العربية على الاتحاد من أجل إعلان فلسطين دولة عربية مستقلة وتهديد الولايات المتحدة وبريطانيا بفرض عقوبات اقتصادية وحظر على إرسال المواد الخام للمصانع الصهيونية فى فلسطين. وعلى الرغم من عدم ذكر ذلك، بدا أن الحكومة العراقية ربما تمتنع عن إرسال البترول إلى مصفاة التكرير فى حيفا.

وفى سبتمبر ١٩٤٧ ، قام صالح جابر بالهجوم بقوة على مقترحات التقسيم وأعلن التزام العراق بحظر البترول على الدول الغربية إذا قامت السعودية بالمثل، كما طالب الجيوش العربية بالاستعداد للتدخل العسكرى الموحد.

وكانت الدول العربية الأخرى راغبة فى النظر فى ذلك ولكن فرض مقاطعة تجارية وبترولية كان أمرا بالغ التطرف، وأدى هذا إلى الإسهام فى صياغة المناقشات فى اجتماع الجامعة العربية فى أكتوبر ١٩٤٧. وقد أقنع الوفد العراقى الجامعة العربية بإقامة لجنة عسكرية، برئاسة نائب رئيس الأركان العراقى، الجنرال إسماعيل صفوت، وذلك لدراسة الموقف العسكرى فى فلسطين. وطالب التقرير المبدئى لصفوت فى ٩ أكتوبر ١٩٤٧ بتجنيد وتدريب المتطوعين للقتال فى فلسطين وكذلك إمداد الفلسطينيين بالسلاح، كما أوصى أيضا بحشد الجيوش العربية، على حدود فلسطين وإقامة قيادة عربية موحدة وأن تقوم القوات الجوية العربية بالاستعداد للهجوم على خطوط الإمداد الصهيونية.

أدى تصويت الأمم المتحدة لصالح تقسيم فلسطين فى نوفمبر ١٩٤٧ وإعلان بريطانيا عن انسحابها فى مايو ١٩٤٨إلى تعميق الإحساس بالأزمة، وانطلقت مظاهرات الاحتجاج فى العراق، وتنافست الحكومة ومنتقدوها فى استغلال ذلك لخدمة أغراضهم الخاصة، ونجح صالح جابر إلى حد كبير فى التأكد من أن إدارته لم تصبح هدفا لهجوم الجماهير وذلك، من خلال التطرف والتبرير كما أثبتت أحداث يناير ١٩٤٨ ، وحتى يبدو بمظهر من يريد أن يفعل شيئا، طلب جابر من الملك عبدالله ملك الأردن أن يسمح له بإرسال كتيبة من القوات العراقية إلى حدود فلسطين، رفض عبدالله وكان على جابر أن يبحث عن وسائل رمزية أخرى تؤكد على التزامه بالحيلولة دون تقسيم فلسطين.

أصبح ذلك واضحا فى اجتماع الجامعة العربية بالقاهرة فى ديسمبر ١٩٤٧ حينما هاجم جابر الدول العربية الأخرى بسبب تراخيها وعدم تبنى الاقتراحات العراقية، ومع ذلك أعلن أنه لم يفت الأوان للعمل وطالب بالتنفيذ الفورى لاتفاقيات بلودان السرية، كذلك التوصيات الواردة بالتقرير الثانى للجنة صفوت العسكرية.

وطالب التقرير الدول العربية بالقيام فورا بتشكيل قيادة مشتركة وهيئة تخطيط من أجل

تنظيم العمل العسكرى المشترك بالنيابة عن عرب فلسطين. وأعلن جابر أن هذا هو التصرف الوحيد الذى يحول دون قيام دولة يهودية.

وقام نورى السعيد، الذى أرسل إلى القاهرة بناء على أمر الإنجليز لممارسة الضغوط على جابر لإظهار بعض الاعتدال، بالوقوف إلى جانبه، وانتقد الدول العربية الأخرى بسبب أنها لم تفعل إلا القليل لمساعدة الفلسطينيين. كما انتهز الفرصة لإحراج الحكومة السعودية من خلال دعوتها للقيام بحظر البترول واستخدام علاقتها الخاصة بأمريكا لممارسة الضغط عليها. وجدت الدول العربية الأخرى، الأكثر حرصا فى نهجها العام وغير الراغبة فى إلزام نفسها بعقوبات اقتصادية متطرفة أو عمل عسكرى، أنها لاتستطيع الفكاك من الحصار العراقى، وعلى الرغم من رغبتها فى أن يواصل الجنرال صفوت دراسة الموقف العسكرى، فقد رفضت توصياته الأساسية. بدلا من ذلك، وافقوا فقط على زيادة المعونة المالية وإرسال شحنات سلاح صغيرة إلى عرب فلسطين وسرعة تشكيل قوات عربية من المتطوعين.

وهذه التحركات الرمزية التى تهدف إلى تجميل صورة جابر ونورى، من خلال التزام العراق باستراتيجية قوية للحيلولة دون إقامة دولة يهودية فى فلسطين، يمكن أيضا أن ترى من منظور آخر، وعلى الرغم من نهج الحكومة العراقية والتأكيد العراقى مرارا وتكرارا على حق العراق فى العمل المنفرد للدفاع عن الفلسطينيين، لم يقم العراق باتخاذ أى إجراء على المستوى الاقتصادى أو العسكرى له عواقب مؤثرة. كما لم تكن حكومة صالح جابر لديها أية رغبة فى مواجهة بريطانيا العظمى، فى الوقت الذى كان يحاول فيه التفاوض من أجل تعديل المعاهدة الأنجلو – عراقية، الأمر الذى يؤمن بأنه سوف يكون فى صالح العراق وسوف يعزز منزلته السياسية.

وبناء على ذلك، بينما كان الوجه الرمزى العلنى «الدعائى» للدولة العراقية يتوافق مع التفسير الوحدوى لالتزاماتها، فإن هناك جوانب مهمة أخرى للدولة كانت تهبط بثقلها لكى تكون محسوسة بدرجة كبيرة، وقام نورى وجابر بالربط بين الصهيونية والشيوعية من أجل منع منتقديهم فى الداخل من استغلال قضية فلسطين وأصدائها المضادة للاستعمار لحشد المعارضة ضد نظامهما. وكان هذا مصحوبا بحملة قمعية لضرب الحزب الشيوعى العراقى (ECP) وإحداث الارتباك بين صفوف مؤيديه الكثيرين. وكانا يسعيان إلى عزل العراق كنظام تحكمه القلة ويسوده الظلم عن الأثر المتطرف لحملات تأييد فلسطين.

وأصبحت مهمة الربط بين الصهيونية والشيوعية أسهل كثيرا بمجرد قيام الاتحاد السوفيتى بتأييد تقسيم فلسطين وإقامة دولة يهودية. علاوة على ذلك فإن عودة قضية التقسيم مرة أخرى فى عام ١٩٤٧ كان لها أثر مهم على جانبين آخرين من جوانب الدولة العراقية: كدولة هاشمية

وكحليفة لبريطانيا العظمى.

وفيما يتعلق بموضوع العراق كدولة هاشمية، قام الأردن والعراق بتوقيع اتفاقية صداقة وتحالف فى أبريل ١٩٤٧. وكان الملك عبدالله دائم الإلحاح على الحكومة العراقية من أجل تفعيل هذه الاتفاقية الثنائية لإقامة دولة اتحادية من خلال توحيد البلدين. وكانت الحكومة العراقية والوصى على العرش فى غاية الحذر ولم يرغبا فى أن يصبحا أذنابا لمخططات عبدالله.

ومع ذلك، بحلول عام ١٩٤٧ كانا يرغبان فى مساندة الاحتلال العراقى - الأردنى المشترك لفلسطين، فى نفس الوقت، كان جابر يدافع عن تدخل كل الجيوش العربية فى حالة تنفيذ مشروع التقسيم، وكان يصرح فى أحاديثه الخاصة للضباط للبريطانيين بأنه يحبذ التعاون مع عبدالله للاستيلاء على فلسطين.

ويمكن القول أن ذلك يرجع إلى افتراض واقعى من جانب القيادة العراقية بأن الجيشين العربيين اللذين يجب أن يتعاونا معا كأفضل ما يكون التعاون هما العراقى والأردنى، ومع ذلك، كانت هناك اعتبارات أخرى. أول هذه الاعتبارات هو العداء المشترك الذى لايكنه فقط الهاشميون فى كلا البلدين ولكن أيضا معظم المؤسسات السياسية العراقية والأردنية للحاج أمين الحسين، حيث يعتبره البعض الرئيس القادم للدولة الفلسطينية. وكانت الحكومتان الأردنية والعراقية متفقتين تماما فى رفضهما السماح للحسينى بأن يلعب أى دور فى مداولات الجامعة العربية، وكان ذلك أحد أسباب فشل الجامعة فى اتخاذ قرار بشأن تشكيل حكومة عربية مستقبلية لفلسطين عندما اجتمعت فى القاهرة فى ديسمبر ١٩٤٧ فى نفس الوقت، تم وضع قوات المتطوعين العرب تحت قيادة اثنين من العراقيين وهما فوزى القاوقجى قائد جيش الإنقاذ فى ساحة القتال والجنرال طه الهاشمى كمشرف عام على التطوع. وعلى الرغم من تخطيط الرئيس السورى شكرى القويتلى لكل ذلك ولم يكن الهدف منه تعزيز النفوذ الهاشمى - ولا العكس - فإنه أدى إلى الإضرار بمصالح الحاج أمين الحسينى.

عند هذه المرحلة أصبح نورى السعيد مقتنعا بأن البريطانيين غير راغبين فى تولى القوات المسلحة للعراق والأردن مقاليد الأمور فى كل فلسطين، كما كان يأمل علاوة على ذلك، وجد أن هناك فرصة ضئيلة، فى أن تستطيع الدول العربية، منفردة أو مجتمعة، إثناء الولايات المتحدة عن عزمها على تأييد تقسيم فلسطين وإقامة دولة يهودية. وبدا بذلك أنه يقر بحتمية حدوث التقسيم وسخر كافة طاقاته فى محاولة إقناع البريطانيين بالانسحاب فى وقت أقل مما هو مخطط له من أجل حرمان القوات الصهيونية من المزايا التى تقدمها لها الحرب الأهلية، كما حاول أيضا إقناع البريطانيين بضرورة إرسال إمدادات عسكرية متزايدة إلى العراق فى سياق

المعاهدة الأنجلو – عراقية التى أعيد التفاوض حولها.

لم تكلل جهود نورى بالنجاح – ولكن موضوع المعاهدة، التى كانت تجسد العلاقة بين بريطانيا والعراق، كان يمثل الشغل الشاغل لحكومة صالح جابر وألقى بظلاله على قضية فلسطين. استمرت المفاوضات سرا خلال عام ١٩٤٧ حيث بات واضحا أن جابر على أعتاب التفاوض حول الانسحاب البريطاني النهائى من الأراضى العراقية. وكان يعنى هذا أن الحكومة العراقية. لاترغب فى فعل أى شىء من شأنه أن يثير غضب بريطانيا العظمى، ومع ذلك، كان هناك اتفاق فى التفكير بين بريطانيا والعراق. وفى ديسمبر ١٩٤٧، قام جابر ونورى بزيارة عمان فى طريق عودتهما من لندن، وأخبر الملك عبدالله بأن بريطانيا لاتحبذ التقسيم فقط. ولكنها أيضا تحبذ سيطرة الأردن على المناطق العربية فى فلسطين، كما تعهدا له أيضا بمساندة العراق لذلك.

ورغم شعورهما بالقلق من رد فعل العالم العربى تجاه ضم الأردن للأراضى الفلسطينية، فقد شعرا بالاطمئنان من جراء اقتراح الملك عبدالله بوجوب قيام اتحاد فيدرالى بين العراق والأردن. وكان الملك يراوده الأمل فى أن يؤدى هذا الاتحاد إلى إمداده بالدعم العسكرى والسياسى لتنفيذ خططه فى فلسطين.

ومع ذلك، عند هذه النقطة انتهت محاولة الحكومة العراقية لإعادة التفاوض حول علاقة العراق ببريطانيا نهاية مؤسفة من خلال تفجر أحداث العنف التى عرفت باسم «الوثبة» وأدت إلى الإطاحة بحكومة جابر.

ففى يناير ١٩٤٨، علم معظم العراقيين، على نحو أثار دهشتهم أن حكومتهم تتفاوض سرا على معاهدة أنجلو – عراقية جديدة، أصبحت نصوصها معروفة فقط حينما كان يجرى التوقيع عليها فى بورتسماوث فى يناير ١٩٤٨.

وكان المفترض أن تسحب بريطانيا جميع قواتها من العراق وتقوم بتسليم القاعدتين الجويتين المنتميتين للقوات الجوية الملكية (FAR) إلى السيادة العراقية.

ومع ذلك، نصت المعاهدة الجديدة على تشكيل لجنة دفاع مشتركة مكونة من مسئولين بريطانيين وعراقيين للإشراف على التخطيط العسكرى العراقى وأن تظل بريطانيا مورد السلاح الأساسى للعراق وأن يسمح لها بتسليم القاعدتين الجويتين فى حالة الحرب. علاوة على ذلك، كان من المقرر أن تظل المعاهدة سارية حتى عام ١٩٧٣، أى بعد خمسين عاما من تاريخ انتهاء المعاهدة التى تم إلغاؤها.

كان رد الفعل فى العراق خليطا من الغضب الشديد والانتهازية السياسية حيث إن معظم أعضاء الحكومة كانوا فى بريطانيا من أجل مراسم توقيع الاتفاقية، اندلعت مسيرات الاحتجاج

والمظاهرات فى شوارع بغداد وسرعان ما انتقلت إلى المدن العراقية الأخرى. وعلى الرغم من أن المسيرات والمظاهرات كان هدفها الأساسى الاحتجاج على المعاهدة، فإنها استغلت للاحتجاج على الكثير من ممارسات المؤسسة السياسية. فرفعت الشعارات ضد الملكية وضد الأشخاص المتمسكين بالوضع الراهن وضد ملاك الأراضى «الإقطاع» والمظاهر الأخرى المعبرة عن النظام الاقتصادى الظالم، وضد الأهداف البريطانية وقوى الإمبريالية. وأكد انفجار الغضب المكبوت على أسوأ مخاوف المؤسسة السياسية بشأن تحول الأمر إلى اضطراب سياسى خطير وتدخل البوليس على نحو عنيف. وارتعدت فرائص الوصى على العرش، والذى كان يؤيد معاهدة بورتسماوث فى بادئ الأمر، وأعلن أنه لن يصدق على المعاهدة.

كانت هذه هى نهاية حكومة جابر وجاء محمد الصدر بدلا منه حيث رأس حكومة تضم منافسى جابر السياسيين ولكنهم كانوا مهتمين إلى حد بعيد بإعادة النظام المفقود فى الحياة السياسية للعراق.

أدت أحداث الوثبة إلى تباعد الحكومتين البريطانية والعراقية. فبينما كثفت الحكومة العراقية جهودها على المشاكل المحلية وخاصة الاقتصاد والنظام السياسى والانتخابات الوشيكة، كانت اتصالات الحكومة البريطانية منصبة بشكل أساسى على الوصى على العرش الأمير عبدالإله.

كانت هذه هى ملابسات قضية فلسطين. فخلال تلك الشهور الحرجة لعام ١٩٤٨، كانت المبادرات السياسية العراقية الخاصة بفلسطين فى يد الوصى على العرش وبطانته.

وبدأ فى الاضطلاع بدور أكثر فاعلية حيث جسد إلى حد كبير الجانب الهاشمى من الدولة العراقية مما كان له عواقب ظاهرة على سياسة العراق فى حرب ١٩٤٨.

■ عام الحرب ١٩٤٨

فى النصف الأول من عام ١٩٤٨، أصبح السكان العرب فى فلسطين أكثر يأسا وأدركت القوات العربية غير النظامية أنها لا تستطيع مجاراة الهاجاناة، وأصبح من الصعب على حكومات الدول العربية الصمود فى وجه الضغوط الشعبية الداخلية التى تطالب بالتدخل العسكرى فى فلسطين. وبدا ذلك وكأنه تبرئة لموقف الحكومات العراقية المتعاقبة خلال العامين السابقين والذى كان مدعما برأى اللجنة العسكرية بقيادة الجنرال صفوت. ومع ذلك، فإن السياق الذى حدث فيه كل هذا والشكل الذى اتخذه فى العراق كانت له انعكاساته على الشخصية المتعددة للدولة العراقية.

شارك حمدى البكاشى، وزير الشئون الخارجية العراقى الجديد فى اجتماع الجامعة

العربية الذى عقد بالقاهرة فى أوائل فبراير ١٩٤٨ وعلى الرغم من كونه أحد أنصار القومية العربية الوحدوية، فإنه لم يكن غافلا عن سياسات الوصى على العرش فى علاقاته بالأردن على وجه الخصوص والدور الذى يلعبه الحاج أمين الحسينى. ومثل من سبقوه قام بتأييد محاولة الجنرال صفوت إقناع الدول العربية بإقامة قيادة عسكرية مشتركة فعالة من أجل الاستعداد للتدخل العسكرى فى فلسطين مع انتهاء الانتداب البريطانى، ومع ذلك مثل كل الوحدويين العراقيين كان يعى تماما أن العراق لن يستطع المشاركة العسكرية فى فلسطين إلا من خلال شروط يضعها الملك عبدالله ملك الأردن إلى حد بعيد وتبعا لذلك أدى هذا إلى فتور حماس الكثير من أعضاء الحكومة العراقية للتدخل العسكرى خوفا من أن يستغل لخدمة أغراض الملك عبدالله.

ومع علمه بحرص الدول العربية الأخرى وإدراكه لاستعداد الملك عبدالله للتدخل، بدأ الأمير عبد الإله الدفاع بقوة عن التدخل العسكرى العراقى وإشراك الدول العربية الأخرى . وقام بتقوية صلاته بالجنرال صفوت وكبار القادة العسكريين من أجل زيادة شعبيته فى أوساط الجيش. وأدرك الأمير مدى الحاجة إلى أن يلعب دورا بارزا فى قضية فلسطين وفى نفس الوقت إلى تعزيز منزلته داخل صفوف القوات المسلحة، والتى تأكد دورها الجوهرى فى الحفاظ على النظام السياسى وخاصة فى الشهور القليلة الماضية، كما كان أيضا أكثر إصرارا على التدخل النشط لجيوش الدول العربية من أجل إنكار أى دور جوهرى على قوات الحاج أمين الحسينى التى أصابها الإنهاك.

بالإضافة إلى ذلك، فإن هذا التدخل كان يمكن أن يكون له مميزاته بالنسبة للدول العربية المشاركة فيه.

وبما أن التقسيم من وجهة نظر الأمير والمقربين منه بدا أمرا وشيكا، فقد كان من الأفضل ألا يتحمل الهاشميون وحدهم مسئولية ذلك.

وبناء على ذلك، فى أوائل أبريل ١٩٤٨، حث الأمير عبدالإله الملك عبدالله على تولى مسئولية الأجزاء العربية من فلسطين، ولم يبد عبدالله الكثير من الحماس لأسباب غير خافية. وفى لقاء رئيس الوزراء الأردنى توفيق أبوالهدى مع أرسنت بيفين فى لندن فى الشهر السابق أكد له على موافقة بريطانيا على مخططاته الخاصة باحتلال المناطق المخصصة للدولة العربية فى فلسطين حسب قرار التقسيم، ومع ذلك كان عبدالله أكثر اهتماما باحتمال انتهاز الدول العربية الأخرى الموقف والتحرك ضد الأردن. وفى هذا الخصوص لم يكن فى استطاعته تجاهل انتهازية العراق أيضا وحاول حماية حدود بلده الشرقية والجنوبية من خلال حث الأمير عبدالإله بتكثيف تواجد الجيش العراقى حول البصرة لردع المملكة العربية السعودية.

فى هذه المرحلة من الحرب، كان الموقف العسكرى يتطور بمعدل سريع فى فلسطين حيث كانت الهاجاناة والبالماخ تستعد لشن هجوم ضخم من أجل الاستيلاء على طبرية ويافا وصفد وحيفا مع نهاية أبريل ١٩٤٨، وأيضا من أجل فتح الممر الواصل بين القدس الغربية والقوات المتمركزة حول تل أبيب.

وأدت هذه الأحداث إلى حث الجامعة العربية على التفكير بجدية فى التدخل العسكرى. وأعلن الأردن أنه سوف يدخل فلسطين مع انتهاء الانتداب البريطانى، وحصل على موافقة الجامعة العربية على شرط ألا يؤدى دخول الجيوش العربية إلى الضم الدائم للأراضى الفلسطينية، وقام الملك فاروق بتقديم تعهد مماثل بالنيابة عن مصر، على الرغم من عدم رغبة الحكومة المصرية فى الالتزام بذلك. وبعد أن أصبحت الحرب محتمة، وافق الملك عبدالله على رأى الأمير عبدالإله بوجوب دخول القوات العراقية إلى الأراضى الأردنية. وسافر الأمير عبدالإله على وجه السرعة إلى القاهرة حيث أقنع السلطات المصرية بوجوب تدخل القوات النظامية المصرية مع انتهاء الانتداب. ولم تحظ مبادراته بموافقة صريحة من الحكومة العراقية، ولكن بمجرد نجاحه فى إقناع الملك عبدالله والملك فاروق بفكرة التدخل العسكرى العراقى كان من الصعب على الحكومة العراقية الاعتراض على إرسال قوة عراقية أولية مكونة من ٣٠٠٠ فرد إلى الأردن.

أدت هذه التحركات إلى موافقة الجامعة العربية فى أوائل مايو على تشكيل قيادة عسكرية مشتركة لكل القوات العربية، برئاسة الجنرال العراقى نورالدين محمد، ومعه الجنرال إسماعيل صفوت كرئيس للأركان. ومع ذلك، أقنع الملك عبدالله الجامعة العربية بتعيينه قائدا أعلى للقوات العربية وأن يكون الجنرال نورالدين محمد نائبا له.

وبذلك أصبح الملك عبدالله قائدا اسميا للقوتين العربيتين الوحيدتين المتعاونتين فى الحرب «الأردن والعراق» ومع هذا تحولتا إلى قوة تخدم مصالح الملك عبدالله بشكل أساسى، مما خلق الانطباع الذى كان الحاكم العراقى يحاول جاهدا أن يتجنبه وهو تعاون فرعين من الأسرة المالكة الهاشمية لضم المناطق العربية فى فلسطين. وكان ذلك واقعا عسكريا وسياسيا، والذى بمجرد أن أرسيت دعائمه أصبح يحدد إلى حد كبير دور القوات المسلحة العراقية أثناء حرب ١٩٤٨.

وترك لحاكم العراق والساسة الآخرين مهمة محاولة التوفيق بين هذا وبين الجوانب الرمزية للتدخل العراقى والتى تطلبت الكثير من العناية فى الأعوام السابقة لكى تبدو على هذا النحو.

حدث التدخل العسكرى العراقى على مرحلتين فى المرحلة القصيرة الأولية، بدءا من ١٥ مايو، حاول نصف القوة العراقية المتواضعة الاستيلاء على كيبوتس جيشر وتأمين عبور نهر الأردن عند المنطقة المواجهة لمدينة بيسان. وهذا الهجوم الذى جرى بحضور حاكم العراق الذى كان يزور الجبهة، كان نتاج فكر مريض. فلم يكن من الممكن أن يحقق الكثير من الناحية العسكرية حتى لو نجح فى تأمين العبور لأن عدد القوات العراقية القابعة فى الانتظار كان ضئيلا جدا بحيث لايمكنها استثمار هذا النجاح. ولكن هذا الهجوم كان رمزيا أكثر منه عمليا. حيث قصد به حاكم العراق وضباطه ترك انطباع حسن لدى الأردنيين وإظهار بسالة الجنود العراقيين وتحقيق انتصار عسكرى خاطف فى بداية الحملة من أجل الدعاية فى الوطن.

تم صد الهجوم ولم تكن هناك أية أنباء طيبة لإرسالها إلى بغداد. ولم يكن الفشل له أهمية من الناحية العسكرية، ولكنه بين مدى تبعية القوات العراقية لقيادة الملك عبدالله ومستشاريه العسكريين وخصوصا البريجادير جلوب. فبينما كان مشتبكا فى المعركة من أجل القدس، أوصى جلوب بأن تقوم القوات العراقية بحراسة مواقع الفيلق العربى فى نابلس وجنين، فقد رأى أن هذا يحقق ميزتين، أولا: السماح بحرية حركة المزيد من قوات الفيلق العربى للدفاع عن القدس، ثانيا: حماية الجناح الشمالى للجيش من الهجمات الإسرائيلية.

فى يوم ٢٢ مايو ١٩٤٨، قامت القوة الناشطة العراقية (FEI) بقيادة الجنرال نور الدين محمد والمقتطعة من الفيلق العربى فى نابلس باحتلال القطاع الشمالى بأكمله للضفة الغربية حيث دعمت بقوات وصلت لتوها من العراق. وقد جاءت فى موعدها من أجل الدفاع الناجح عن جنين فى الأسبوع الأول من يونيو وعززت مواقعها. ومن الناحية النظرية كان يفترض أن تقوم القوة الناشطة العراقية بدورها فى الحملة المتعاونة، والتى تم وضع الخطط لها فى أواخر عام ١٩٤٧ تحت إشراف لجنة الجنرال صفوت.

وكانت الخطة الأساسية تنص على احتلال حيفا وفصل القوات اليهودية فى الجليل عن تلك الموجودة فى السهل الساحلى، وطبقا لتقديرات صفوت لقوة الهاجاناة، كان المطلوب من الدول العربية تنفيذ التزامات عسكرية ليست بالقليلة وكان تصوره يتمثل فى أنه إذا كانت الحكومات العربية جادة بشأن إيجاد حل عسكرى لمشكلة فلسطين، فإنها يجب أن تأخذ التزاماتها العسكرية على محمل الجد.

ولكن الدول العربية التزمت فقط بنصف عدد القوات المطلوبة حسب رأى الجنرال صفوت. وكان هناك القليل من التنسيق أو لم يكن هناك أى تنسيق بالمرة بين القوات ولم

يكن هناك أى دليل على اتباع الخطة الموضوعة. وزعم الجنرال الجبرى (قائد أركان الجيش العراقى فى ذلك الوقت) أنه عندما واجه الملك عبدالله بشكوكه فى أن الخطة ألقيت فى سلة المهملات.

أنكر الملك ذلك، ولكنه استمر فى توجيه قواته للاستيلاء على القدس والدفاع عنها. وتم تكليف القوة العراقية بدور دفاعى بحت ولم يتم السماح لها بأى هجمات على المواقع الإسرائيلية فى السهل الساحلى أو فى الجليل (وهى المناطق المخصصة للدولة اليهودية فى قرار التقسيم).

وكان هذا الدور يتوافق مع مخطط الملك عبدالله لحرب ١٩٤٨ ومن المرجح أن تكون القيادة العليا العراقية على علم به. وكانت هذه الوقائع من الصعب تقبلها من جانب بعض صغار الضباط.

لقد كانوا يؤمنون بالشعارات التى من أجلها تم إرسال القوة الناشطة العراقية (FEI) والأهداف المعلنة للدول العربية لحرب ١٩٤٨.

ولكنهم سرعان ما أفاقوا من الوهم ولم ينتظروا طويلا لكى يحملوا القيادة السياسية تبعة الخسائر العربية فى فلسطين وخصوصا فرعى الأسرة الهاشمية.

بعد الهجوم الإسرائيلى الفاشل على جنين فى يونيو ١٩٤٨، لم يقم أحد بعد ذلك بإزعاج القوات العراقية، وكان لدى الإسرائيليين أهداف استراتيجية أكثر إلحاحا ولم تكن هناك أية مصلحة فى استفزاز العراقيين.

وبما أن هؤلاء لم تكن لديهم أوامر بالهجوم، فإنهم واصلوا البقاء صامتين فى مواقعهم الدفاعية فى انتظار ما تسفر عنه الحرب.

وكانت تلك الفترة هى ما أطلق عليه بعد ذلك حقبة «ماكو أوامر» (أى لا توجد أوامر) وهى العبارة الشهيرة التى ترددت كثيرا على لسان الجنود العائدين وهم يعتصرهم الألم والمرارة وعلى ألسنة منتقدى سياسة الحكومة العراقية. لقد بدا ضربا من العبث بالنسبة للكثيرين أن القوات العراقية فى فلسطين (التى زاد عددها فى خريف ١٩٤٨ على ١٨٠٠٠ رجل) كانت مشلولة تماما وعاجزة عن الفعل. حدث هذا فى الوقت الذى سمحت فيه هدنتا يونيو ويوليو للقوات الإسرائيلية بإعادة التنظيم وإعادة التسليح والاستعداد لحملاتها الناجحة لاحتلال اللد والرملة فى يوليو واقتحامها للخطوط المصرية فى النقب فى أكتوبر.

ولم يحدث فى الحالتين أن قامت القوات العراقية بأى عمل من شأنه أن يخفف الضغط على أى جيش عربى آخر.

هذه التطورات والدور الضئيل الذى لعبه الجيش العراقى فى الحرب لم يكن هناك علم بها فى العراق نفسه.

وفى بدايات أبريل ١٩٤٨، عندما بدا أن الحرب لامناص منها فى فلسطين، قامت الحكومة العراقية باتخاذ الحيطة وأعلنت الأحكام العرفية. وسمح لها ذلك بحجب كل الأنباء المتعلقة بالوضع فى فلسطين، وكذلك كل الانتقادات الموجهة للسياسة العراقية. كما قامت أيضا باستغلال الميزة التى منحتها إياها حكومة الصدر ألا وهى وضع نهاية مفاجئة للإضرابات والمظاهرات التى استمرت طوال ربيع عام ١٩٤٨.

وفى ظل هذه الظروف حدثت الانتخابات العامة وأعيد البرلمان الذى - كما هى العادة دائما - سيطر عليه أتباع الحاكم ونورى السعيد وأتباع المؤسسة السياسية. وفى يونيو، تم تشكيل حكومة جديدة يقودها رجل محافظ ولكنه ضعيف فى نفس الوقت وهو مزاحم الباكاشى.

لأنه كان يعلم طلبات حاكم العراق الأمير عبدالإله، وكذا حساسيات البريطانيين، لجأ الباكاشى إلى سياسة الجمع بين التطرف الخطابى فى قضية فلسطين والإحجام عن الفعل فيما يتعلق بالتقسيم، وعلى ذلك، فى يونيو ويوليو كان الوفد العراقى هو الوحيد من بين كل الوفود العربية الذى رفض قرارى وقف إطلاق النار الصادرين من الأمم المتحدة ولكنه أعلن بعد ذلك عن قبوله لهما لأن العراق لايستطيع أن يقف فى الميدان بمفرده. وفى نفس الوقت، كان الباكاشى حريصا على تطمين البريطانيين بأن العراق يرغب فى قبول الوضع الراهن.

وفى المناقشات البرلمانية، حاول الباكاشى ونورى السعيد إقناع الآخرين بقبول الوضع الراهن مؤكدين على أنه بما أن الرأى العام العالمى والقوى العظمى تؤيد التقسيم وإقامة دولة يهودية، فليس هنا الكثير الذى تستطيعه الدول العربية، ناهية عن العراق وحده. وكان الباكاشى يحاول إعفاء نفسه من مسئولية موقف آل إليه ضمن تركة الحكم.

وهناك دوافع مشابهة كان لها دورها فى اعتراف الحكومة العراقية المثير للدهشة والمتأخر بحكومة كل فلسطين برئاسة الحاج أمين الحسينى والتى شكلت فى غزة تحت الرعاية المصرية. فلم يكن ذلك دليلا على تغير الموقف العراقى لأنه لم يحدث أى فرق فى الدور الذى لعبته القوات العراقية للسماح للملك عبدالله فى المضى قدما فى إحكام قبضته على الضفة الغربية. ومع ذلك من الناحية الرمزية كان يقصد من ذلك دفع التهمة

القائلة بأن معظم الجهود الدبلوماسية للعراق موجهة نحو الحيلولة دون قيام دولة فلسطينية مستقلة، أيا كانت، تحت قيادة أمين الحسينى، ومن خلال إدراكها لمدى اهتراء حكومة كل فلسطين، كانت الحكومة العراقية تحاول العبث بسجلات التاريخ وإرجاع عقارب الساعة إلى الوراء، بمجرد أن تكشف لها أن هذا الاعتراف لن يقدم ولن يؤخر.

ويمكن قول نفس الشيء عن المناقشات البرلمانية المطولة حول قضية فلسطين فى نوفمبر ١٩٤٨، بعد هزيمة الجيش المصرى فى النقب ومحاولة الحكومة المصرية إلقاء بعض اللوم على عاتق التراخى العراقى.

فزعم البكاشى وصالح جابر ونورى السعيد أن العراق هو الوحيد الذى خاض حملة عسكرية عربية وحدوية جادة وأن العراق هو القطر الوحيد الذى طالب بفرض حظر بترولى على الدول الغربية. وأقر جابر بأن الأردن قد أخذ الخطة العسكرية العراقية مأخذ الجد واتهم الدول العربية الأخرى برفض الاستراتيجيات العسكرية والاقتصادية العسكرية. وفى رده على الاتهام المصرى للعراق بعدم الرغبة فى تقديم العون، ألقى البكاشى باللوم على مصر ليس فقط بسبب سوء خططها ولكن أيضا بسبب تخريبها المتعمد للخطة العراقية للعمل العربى المشترك. وبعد ذلك تم اتخاذ سلسلة من القرارات التى كانت أبعد ما تكون عن الموقف الفعلى على أرض فلسطين ولكنها كانت تسبح فى بحور الخيال.

كما أنها أيضا لم تفعل أى شىء لإعداد الشعب العراقى وقواته المسلحة لتقبل المصيبة الكبرى التى سقطت فوق رأس السكان العرب فى فلسطين.

وبينما كانت المناقشات البرلمانية تتصنع الضجيج كان نورى السعيد وصالح جابر والكثيرون من أعضاء الصفوة السياسية بمن فيهم الحاكم، سعداء بأنه لم تنج أى دولة عربية من الفضيحة، فأعداء الهاشميين لم يبلوا بلاء حسنا وكان هناك إحساس ضئيل بأن العراق كدولة هاشمية يمكن أن يختص بلوم خاص.

كما لم تتم إقامة دولة فلسطينية كان يمكن أن تعمل كقاعدة انطلاق للوم وتوبيخ الدول العربية على إخفاقاتها. وكان الأردن فى موقف قوى على أرض فلسطين وفى العالم العربى لكى يؤكد ضمه النهائى لمناطق فلسطين التى يحتلها الفيلق العربى.

ولم يكن لدى الحاكم أو نورى ولا الكثير من أفراد المؤسسة السياسية العراقية أى اعتراض على ذلك، والواقع أن حاكم العراق والمقربين منه رأوا فى ذلك ميزة إيجابية، حيث الملك عبدالله سوف يصبح مشغولا بفلسطين ويلهيه ذلك عن خططه الخاصة بسوريا الكبرى التى تداعب طموحاته.

المجتمع اليهودى فى العراق

وحرب ١٩٤٨

أرضى التراخى النسبى العراقى فى أثناء حرب ١٩٤٨ الكثير من أعضاء الصفوة السياسية فى العراق، ولكن من الواضح أنه لم يرض الجميع، ووجد صادق البسام وزير الدفاع العراقى فى حكومة البكاشى، أنه ليس لديه ما يفعله سوى تطبيق قانون الأحكام العرفية، ولذلك قام بانتهاز الفرصة لتنفيذ استراتيجيته الخاصة فى وقت الحرب والتى كانت تستهدف المجتمع اليهودى فى العراق، وربما كان يرجع ذلك إلى تكوينه المؤمن بالقومية والوحدة العربية والذى جعله ينظر إلى اليهود العراقين باعتبارهم طابورا خامسا، ومع ذلك كان بسام مجرد ممثل قوى لاتجاه متصاعد داخل العراق، مما جعل موقف اليهود العراقيين بالغ الصعوبة، وبذلك فإنه كان يمثل الطرف العراقى فى معادلة بها القليل من السماح لوجود هوية عراقية عربية يهودية، الطرف الآخر من المعادلة والذى مارس خطوطا قوية على اليهود العراقيين، كان يتمثل فى الحركة الصهيونية نفسها التى حملت على عاتقها ليس فقط مهمة حمايتهم ولكن أيضا «إنقاذهم» من خلال تشجيعهم على الهجرة الجماعية لإسرائيل.

ولم يحدث الخروج الجماعى لليهود العراقيين إلا فى عامى ١٩٥٠ و ١٩٥١ حينما وصل حوالى ١٢٠٠٠٠ يهودى عراقى إلى إسرائيل، ومع ذلك فى عام ١٩٤٨ أصبح واضحا أن وضعهم كمجتمع بات على حافة الخطر.

كانت الحكومة العراقية على وعى بالمخاطر المحيطة بالمجتمع اليهودى وبذلت ما فى وسعها لمنع ممارسة أى نوع من أنواع العنف ضد اليهود، وساهمت الأحكام العرفية فى سهولة القيام بذلك، ومع ذلك منذ أواخر عام ١٩٤٧ والحكومات العراقية تسن تشريعات عنصرية ضد اليهود العراقيين، قيدت حريتهم فى الحركة وألزمتهم بدفع كفالة فى حالة رغبتهم فى مغادرة البلاد.

ومع فرض الأحكام العرفية اشتدت القيود وأصبح واضحا أن القوانين تستخدم بطرق عديدة للقبض على اليهود وتغريمهم أحيانا بسبب الشك فى علاقاتهم بالصهيونية، وغالبا على سبيل الابتزاز.

وفى ظل الحكومة الجديدة فى يونيو ١٩٤٨، أصبح التمييز ضد اليهود أكثر انتشارا وعلنية، وفى يوليو طلب من أعضاء البرلمان اليهود عدم الحضور عند مناقشة قضية فلسطين، وفى وقت لاحق من نفس الشهر، وافق البرلمان على تشريع يجرم الصهيونية

وينص على أن شهادة أى اثنين من المسلمين يكون كافيا لإدانة أى يهودى، وتبع ذلك القبض على العديد من اليهود، وفى شهر أغسطس أعلنت الحكومة العراقية أن كل اليهود الذين غادروا العراق إلى فلسطين سوف يتم اعتبارهم مجرمين وسوف تفرض قيود على ثلاثة بنوك يهودية كبرى فى العراق.

فى نفس الوقت أصدر وزير الدفاع العراقى أوامره لسلطات ميناء البصرة بطرد كل الموظفين اليهود «الذين يشكلون ٢٥٪ من الطاقم الإدارى والوظيفى» كما أصدر تعليمات مشابهة إلى جهات أخرى مثل السكك الحديدية والتلغراف.

ومع ذلك تجاوز بسام الحد عندما أمر بالقبض على ومحاكمة رجل أعمال يهودى عراقى شهير فى شهر سبتمبر، وهو شفيق عدس، وذلك بتهمة شراء معدات عسكرية وإرسالها إلي إسرائيل، والواقع أن الحكومة قد سمحت بمحاكمة عدس وإعدامه على الملأ فى ظل ظروف تدعو إلى الريبة تشير إلى أن البكاشى كان يرغب فى تطبيق سياسات التمييز التى يسعى إليها وزير دفاعه، وأدى الاحتجاج الدولى العنيف الذى تلى ذلك، وكذلك الاحتجاجات التى انطلقت داخل العراق، ليس فقط من المجتمع اليهودى إلى جعل البكاشى يقوم بطرد بسام من الوزارة، وانتهز الفرصة للتأكيد على أن حكومته ليست معادية لليهود وأصر على التفرقة بين الصهيونية واليهودية.

كما كرر الزعم بأنه فى ظل القانون العراقى وتبعا للشريعة الإسلامية فإن اليهود العراقيين يعتبرون مواطنين عراقيين كاملى الأهلية لهم نفس حقوق كل العراقيين، ولكن السجل التشريعى لحكومته وتصرفات أجهزة الأمن السرى كذبت هذا الزعم، كما أثبتت أحداث الشهور اللاحقة.

خلال هذه الفترة أصبح المجتمع اليهودى العراقى أسيرا للمخاوف المتزايدة، ذلك الخوف الذى استثمره ممثلو المنظمات الصهيونية، الذين كانوا أكثر اهتماما بهجرة اليهود العراقيين إلى إسرائيل من اهتمامهم بالاستمرار فى الوجود داخل المجتمع العراقى الذين كانوا يمثلون جزءا لايتجزأ منه منذ أمد طويل، وهذا الموقف لم ينجم عن حرب ١٩٤٨، ولكن نفس القوى التى ساهمت فى خلق تلك الحرب هى التى أدت إلى تدمير المجتمع اليهودى العراقى، وكانت المساهمة فى ذلك جزءا من الذخيرة الرمزية للموجودين فى السلطة، والتي كانت تهدف إلى الحد من الضغوط المطالبة بكبح جماح القوة المتصاعدة للعدو الصهيونى، ومع ذلك من الناحية العملية كانت نتيجة ذلك هى استئصال عنصر جوهرى من عناصر المجتمع والثقافة العراقية المتعددة الأعراق.

فض الاشتباك والانسحاب : ١٩٤٩

إن غموض المجتمع العراقى وتأرجحه بين مزاعمه الرمزية «الدعائية» ونزعاته الفعلية كان يجب أن تكون له عواقب خطيرة على الدولة العراقية التى يتم النظر إليها على أنها جهاز للسلطة وكان ضباط الجيش مرتبطين بقضية فلسطين على نحو حميم، عاطفيا من خلال قوة تأثير الاتجاه الوحدوى القومى داخل تجمعاتهم، وماديا أو مهنيا كجنود فى حرب ١٩٤٨، وتأثيرات التنافر بين الدورين لم تظهر بشكل فورى، وفى ذلك الوقت كانت هناك تقارير تشير إلى وجود حالة من السخط، ولكنها كانت مختلطة باهتمامات مهنية خاصة بالترقى والمرتبات والمعدات، وبالنسبة لصغار الضباط، كان يبدو أن هناك انتقادات أكثر لعدم كفاءة كبار الضباط، وكذلك نقد المؤسسة السياسية لتكليفهم بحرب لن يستطيعوا الانتصار فيها وربما لم يكن يفترض حدوث ذلك.

كانت محاولة التوفيق بين هذه المزاعم المتباينة أمرا مثيرا للإحباط بالنسبة للبكاشى، وبحلول شهر ديسمبر أدرك أنه لايملك أية إجابة عن السؤال الملح القائل: كيف يمكن إبعاد العسكريين عن الصراع وفى نفس الوقت السيطرة على الأصداء السياسية لهذا العمل.

كان الشعب العراقى غير مهيأ لتقبل ذلك الإحباط المرير الذى أصاب طموحاته فى سويداء القلب، ولهذا اندلعت المظاهرات العنيفة على نحو متزايد فى الشهور الأخيرة لعام ١٩٤٨، وبعد أن زعم أنه أدرك الآن أن سياسته كانت فاشلة أعلن البكاشى استقالته.

وسمح ذلك لحاكم العراق بتعيين شخص أكثر قدرة على القهر وعلى الفعل من أجل القيام بمهمة فك الاشتباك العسكرى، مع كل ما يتضمنه ذلك من سلطة وسيطرة الحكومة المسئولة، ولم يثر الدهشة كثيرا أنه كان يجب عليه اللجوء إلى نورى السعيد مرة أخرى.

فقد كان ينظر إليه على أنه الرجل الذى يمكنه معالجة المشكلة الجوهرية الخاصة بالنظام داخل المجتمع العراقى كما يمكنه قيادة العراق بأمان عبر بحر الاتهامات المتلاطم الأمواج الذى يجب أن يلى الهزيمة، وكانت مهمة نورى السعيد الخاصة هى أن يبدد الإحساس بالخطر المخيم على الأجواء والقائل بأن الطرفين الوحيدين اللذين خرجا فائزين من حرب ١٩٤٨ هما الصهاينة والهاشميين.

وبعد توليه الوزارة فى يناير ١٩٤٩ سرعان ما شرع فى القيام بما جاء من أجله بما عرف عنه من قسوة وإنجاز، وبعد اندلاع مظاهرات الاحتجاج على نطاق واسع فى الشهور الأخيرة من عام ١٩٤٨، استعمل نورى سلطاته فى ظل الأحكام العرفية للقبض

على مئات الأشخاص، وقام بالتركيز على اليساريين وخاصة أنصار الحزب الشيوعى العراقى، حيث لاحظ مدى ارتباطهم وتحالفهم مع الوحدويين القوميين مما يشكل الخطر الأكبر على النظام الحاكم، وحاول نورى دق إسفين بين هذين التجمعين من خلال استغلال دعم الاتحاد السوفيتى المتزايد لإسرائيل، لاتهام الحزب الشيوعى العراقى بالمساندة الصهيونية كما تم تقديم الزعماء الشيوعيين، بما فيهم الرفيق فهد والذين كانوا فى السجن منذ عام ١٩٤٦، للمحاكمة واتهموا بالتحريض على التخريب.

وتمت إدانتهم وحكم عليهم بالإعدام، ونفذ الحكم فى غضون أيام قليلة، ولم تفعل الحملة إلا القليل من حيث تغيير موقف المعارضة ولكنها أربكتها وأرعبتها إلى حد بعيد.

والآن تحول نورى إلى القضية الملحة الخاصة بفك الاشتباك فى فلسطين، ففى يناير حاول لوقت قصير الحصول على موافقة كل من العرب والقوى العظمى على خطة مكونة من أربع نقاط بحيث تظل القدس تحت الحكم العربى ويتم نزع سلاح إسرائيل وتتم حماية حدودها بواسطة الأمم المتحدة ويعود كل اللاجئين إلى منازلهم ويتم وضع ميناء حيفا تحت إدارة دولية، وكان من رابع المستحيلات أن تفكر إسرائيل حتى فى قبول هذه الخطة، كما أن رفض العرب لتلك الخطة كان مؤكدا لأن قبولها يعنى الاعتراف بتقسيم فلسطين بين إسرائيل والأردن، كما أن القوى الكبرى لم تكن تقبل بشىء ترفضه الأطراف المعنية.

من الصعب تبين ما إذا كان نورى يهدف إلى أخذ هذه المقترحات على محمل الجد أم لا، وبالنظر إلى العدد المحدود من الخيارات لاتباع سياسة عملية فى تلك المرحلة كان لابد أن يكون إغواء العودة إلى عالم السياسة الرمزية «الدعائية» لايقاوم، وكان نورى والآخرون يدركون بالفعل أنه لايوجد حل عسكرى لمشكلة فلسطين، كما أن الدول العربية لم يكن لديها الكثير الذى تفعله إزاء الدعم الدبلوماسى الذي تتمتع به إسرائيل، وكان نورى يتحدث فى بعض الأحيان عن العقوبات الاقتصادية كوسيلة للضغط على إسرائيل على الأقل، هذا إذ لم يؤد ذلك إلى انهيارها بالكامل، وكان الجانب الذى يؤكد عليه يعتمد على الجمهور الذى يخاطبه، ومن الناحية العملية فإنه كان يقاوم الضغط البريطانى المتواصل لإعادة فتح خط أنابيب حيفا الذى أغلقته الحكومة العراقية فى أبريل ١٩٤٨، ومع ذلك بعيدا عن المقاطعة الاقتصادية لإسرائيل نفسها، لم تكن الدول العربية لديها ما تفعله فى هذا الصدد.

قام نورى أيضا باتخاذ عدد من الإجراءات كان يهدف منها أن يوضح للجمهور العراقى عموما وللعالم العربى بمختلف بلدانه أن الحكومة العراقية كان مسلكها مشرفا

خلال الأزمة الفلسطينية ككل، وفى فبراير ١٩٤٩ كما ذكرنا فى مستهل هذا الفصل قام نورى بتشكيل لجنة برلمانية للتحقيق فى مسار الأحداث التى أدت إلى الحرب والهزيمة فى فلسطين، وعندما أصبح العراق وجها لوجه أمام ضم الملك عبدالله للضفة الغربية، بعد مؤتمر أريحا فى ديسمبر ١٩٤٨، فإنه ظل غير ملتزم بذلك.

فاعترافه الرسمى بحكومة كل فلسطين كان لايزال ساريا، ولكن نورى كان يعلم أن ذلك سرعان ما ينقضى ويحل محله الاعتراف بمكاسب الملك عبدالله، فى غضون ذلك أكد على أن العراق له قراره المستقل عن الأردن كما نصح الحاكم بأن يترك مسافة بينه وبين هاشميى الأردن، وكان من السهل تحقيق ذلك فقد كان حاكم العراق فى ذلك الوقت ليست لديه أية رغبة فى ربط نفسه بما يجرى فى فلسطين، وكان ما يهمه بدرجة أكبر هو ما يجرى فى سوريا وخاصة بعد الانقلاب الذى قام به الكولونيل حسنى الزعيم فى مارس ١٩٤٩.

واصل نورى الحفاظ على موقفه المتشدد أمام الجماهير فيما يتعلق بالعلاقة بين يهود العراق والحركة الصهيونية، واقترح ذات مرة أن يتم استبدال يهود العراق بنفس العدد من المهاجرين العرب من فلسطين على أن يتم استخدام ممتلكات اليهود لتعويض الفلسطينيين عما فقدوه فى فلسطين، وفى غضون ذلك اكتشف جهاز الأمن السرى العراقى وجود شبكة صهيونية فى العراق تساعد اليهود العراقيين على الهجرة إلى إسرائيل، وأدى ذلك إلى حملات اعتقالات واسعة النطاق لليهود العراقيين وإلى ازدياد الشكوك بشأنهم، مما أدى إلى عدم السماح لشباب اليهود العراقيين بالعمل فى الوظائف الحكومية وكذلك الأعمال التخصصية، وأصبح لدى الكثيرين انطباع بأنه لم يعد لليهود أى مستقبل فى العراق.

وكان نورى يؤكد دائما أنه ليست لديه أية رغبة لممارسة التمييز ضد يهود العراق، ولكن أفعال حكومته كذبت أقواله.

كانت السياسة الرمزية «الدعائية» أيضا وراء قرار نورى بأن العراق لن يشارك فى مباحثات الهدنة فى رودس، وأدى رفض الاعتراف بإسرائيل كمحاور أو التزام العراق بالتوقيع على اتفاق هدنة مع إسرائيل إلى وضع العراق فى مكانة من لايقبل المهادنة، وأعلن فاضل الجمالى وزير الخارجية العراقى أن العراق سوف يقبل الاتفاقيات التى تتوصل إليها الدول العربية الأربعة المحاذية لإسرائيل، ولكنه لن يكون طرفا فيها، على الرغم من أن قواته لاتزال تتحدى القوات الإسرائيلية على جانب كبير من الحدود، وكان من الواضح عدم وجود أية نية لاستخدام هذه فى القيام بأى عمل عسكرى ضد إسرائيل، وفى شهر فبراير أعلنت الحكومة العراقية سحب القوة الناشطة العراقية «FEI».

فى ذلك الوقت كانت مصر وسوريا ولبنان تتفاوض جميعا حول إبرام اتفاقيات هدنة مع إسرائيل، وكانت الأردن أيضا مشتركة فى الأمر ولكنها لم تكن تستطيع التفاوض بالنيابة عن العراق، وقد توصلت إلى اتفاق مع العراق يقضى بأن يقوم الفيلق العربى بتسلم مواقع القوات العراقية فى مارس، ومع ذلك فإن رفض العراق التفاوض بشكل مباشر مع إسرائيل كان يعنى أن الأخيرة يمكنها ممارسة ضغوط متزايدة من خلال رفض الاعتراف بأى اتفاق بين العراق والأردن مما كان يعنى احتمال قيام إسرائيل باحتلال الأراضى التى تقوم القوات العراقية بالانسحاب منها، وقامت إسرائيل باستغلال ذلك لتحقيق بعض أهدافها، وفى النهاية وافقت على قيام الفيلق العربى بتسلم المواقع العراقية إذا سمح لها باحتلال قطاع من الأرض بعمق ٢ - ٣ كيلومترات بطول جبهة قدرها ١٨٠ كيلومترا بمحاذاة المواقع العراقية.

ولم يكن الأردن فى وضع يسمح له بالرفض ولم يبد أن العراقيين سوف يتخذون أى موقف، ونتيجة لذلك وقع الأردن على اتفاقية هدنة مع إسرائيل فى يوم ٣أبريل وبحلول يوم ١٢ أبريل كان الفيلق العربى قد تسلم كافة مواقع القوات العراقية، وكان إصرار العراق على عدم التعامل المباشر مع العدو الصهيونى هو الذى منح إسرائيل ٤٠٠ كيلومتر مربع أخرى من الأرض.

من الناحية الرمزية كانت الحكومة العراقية ترى أنه موقف مهم، ومع ذلك فإنها لم تفعل الكثير لتقوية الموقف الفعلى للفيلق العربى، وكان ذلك كارثة بالنسبة للقرويين الفلسطينيين الذين وجدوا أراضيهم على حين غرة محتلة بالقوات الإسرائيلية وليست بالقوات العراقية.

وكان نورى السعيد يدرك مدى حجم المخاطر السياسية المترتبة على عودة جيش لم يفعل إلا القليل، وبذلك فإنه ساهم فى الهزيمة، وبالتالى تم سحب القوات العراقية سريعا من الضفة الغربية، ولكن لم يسمح لها بالعودة إلى العراق إلا على مراحل وعلى مدى فترة زمنية استغرقت أربعة أشهر، وبحلول شهر أغسطس كانت جميع القوات العراقية قد عادت إلى العراق ونجح نورى فى تجنب اصطدامات خطيرة بين ضباط القوات العراقية وجنود الفيلق العربى الذين كان ينظر إليهم على أنهم مجرد عملاء للإنجليز.

كما نجح ووزير دفاعه أيضا فى تجنب حدوث أى تمرد فى صفوف الضباط على شكل محاولة انقلاب أو عصيان للأوامر، كما تم إعفاء مرتبات الجيش من أية استقطاعات مطبقة فى ذلك الوقت، وتم إبعاد الضباط المعروفين بنشاطاتهم المعادية للنظام إلى أماكن بعيدة عن وحداتهم وأصدقائهم.

خاتمة

كانت الأحداث المحيطة بحرب ١٩٤٨ تمثل مدى الانفصام الحادث بين الجوانب الخطابية «الدعائية» والجوانب الفعلية للسياسة العراقية، فالعبارات المتطرفة كانت نادرا ما تتبعها أفعال قوية أو مؤثرة كما توحى اللغة المستخدمة فى الخطاب، وحتى انتشار القوات العراقية فى فلسطين كان يمكن أن يرى على أنه فى جزء منه إحدى استراتيجيات السيطرة وفى جزء آخر منه حركة مسرحية، وليس محاولة فعلية لمنع إقامة دولة إسرائيل، كما أن الدفاع المستميت عن إقامة دولة فلسطينية عربية مستقلة، وهو ما التزمت به الحكومات العراقية المتعاقبة، كان يخفى وراءه الخوف من مجيء نظام فلسطيني يكون معاديا للهاشميين، وهذا الاعتقاد كان له تأثير مهم على الوسائل التى من خلالها كان يتم تخصيص موارد الدولة العراقية، ورغم أنه لم يكن المؤثر الوحيد، فقد ساهم إلى حد بعيد فى صناعة الرؤية التى تبلورت داخل العراق وفى المنطقة والتى تقول أن الأسرة الهاشمية فى العراق وفى الأردن كانت هى المسئولة عن عدم قيام دولة فلسطينية مستقلة فى عام ١٩٤٨.

ومع ذلك كان تطور الأحداث على هذا النحو غير خاف على الساسة العراقيين من أمثال نورى السعيد، لقد سعوا إلى السياسات التى اختاروها ليس بسبب جهلهم بالبدائل أو بسبب أنهم كانوا لايدركون مدى ردود أفعال ما يقومون به.

على النقيض فى غضون هذه الفترة هناك أدلة دامغة على أن العراقيين على رأس ذلك النظام العتيق كانوا حساسين تجاه المخاطر التي يواجهونها، أحيانا على نحو مبالغ فيه، وتجاه قضية فلسطين وتأثيرها المدمر، وعلى ذلك كان تعاملهم مع المشكلة، عبر مسار الأحداث فى ٤٦-١٩٤٩، يجب أن ينظر إليه من خلال انشغالهم بالمطالب الملحة للدولة التى يسعون إلى إدارتها والهيمنة عليها.

ويمكن القول أنهم نجحوا فى الخروج بسلام من محنة تلك السنوات، وكانت وسائلهم فى السيطرة واختيار الأنصار والقمع الانتقائى واستخدام مظلات الرعاية وتفهم الديناميكيات الإقليمية، وكذلك الأهمية التى أولوها للقوة الرمزية الخاصة بالعراق فقط، هى ما ساعدهم على ذلك، وبالطبع كانت هناك مخاطرات تمثلت فى سخط واستياء الضباط بين صفوف القوات المسلحة والانتقادات المريرة من كافة قطاعات المجتمع العراقى، ومع ذلك كان كل هذا مرتبطا بحالة سخط شامل ومعارضة كانت تحركها أسباب أبعد من السياسات المتنافرة للنظام الملكى تجاه فلسطين.

إن الإطاحة بالملكية عام ١٩٥٨ لم تكن نتيجة مباشرة لحرب ١٩٤٨، على الرغم من استغلال ذلك بواسطة بعض ضباط الجيش الذين شاركوا فى الحرب، وكان نورى ورفاقه يدركون بوضوح مدى اقتراب الخطر، وكانت الأحداث التى حدثت فى كل من سوريا ومصر فى الأعوام التى أعقبت عام ١٩٤٨ خير دليل على ذلك.

وتمثل أحد أخطائهم فى أنهم بعد أن نجحوا فى التخلص من الآثار قصيرة المدى للاستياء من مسلك القيادة العراقية فى الحرب، أغفلوا مدى أهمية بعض الأصداء طويلة الأمد، ولم ينجم ذلك إلى حد كبير عن الحرب نفسها، ولكنه انبثق عن العديد من القوى المتصارعة والمتفاعلة داخل السياسة العراقية والتى شكلت سياسات الحكومة العراقية فى حرب ١٩٤٨ كما فعلت فى قضايا أخرى فى الخمسينيات.

إن الدور العراقى فى الأحداث المحيطة بحرب ١٩٤٨ هو دور مثير للاهتمام لأسباب عديدة، فهو يلقى بضوء خاص صنعته توترات السياسة العراقية على المسار التاريخى للأحداث، وبذلك فإنه يثير العديد من التساؤلات حول ما كان يفعله العراق، وما الذى كان يهدف قادته إلى تحقيقه فى ١٩٤٨، كما أنه يستطيع أن يخبرنا بالكثير عن مدى مركزية الروايات المتنافسة للسياسة العراقية ومنطقها والقوى المتصارعة المصاحبة لها، وعلى ذلك فإن العراق ككيان بريطانى لايزال مرتبطا بوسائل عديدة ببريطانيا، كان يضع العديد من القيود على الدولة كمحرك للأحداث، كما كان يعمل على صناعة ذلك العالم الخيالى الذى تكون فيه الحكومة فقط هى الفاعلة، وبالمثل كانت الجوانب الهاشمية والعربية فى التاريخ السياسى للعراق ليست مجرد أفكار خيالية عاجزة، ولكنها أيضا كانت لها تأثيراتها المادية على أنماط التفاعل بين العراق والدول العربية الأخرى.

فى نفس الوقت فإن هذه المحددات المتصارعة للهوية، مع التقاليد الاجتماعية والسياسية، قد خيمت على وصاغت العلاقات داخل المجتمع العراقى، وكان لها تأثيرها العميق على النظام السياسى العراقى.

وبذلك فإن أولئك الذين كانوا يديرون سياستى الدفاع والخارجية فى العراق برهنوا على أنهم كانوا على علم تام بالمواقف المتغيرة نحو النظام السائد، حيث كانت هناك أفكار جديدة واحتمالات جديدة للثورة والمطالبة بالإصلاح بين صفوف المجتمع السياسى الصاعد، وأدى انشغالهم بمشاكل النظام إلى التركيز على إرضاء الجماهير بوعود كانوا يعلمون أنه من الصعب الوفاء بها، كما دفعهم ذلك إلى الاعتماد المتزايد على القوات المسلحة كأداة لحماية مواقفهم على الرغم من ثورة المجتمع وفقدان

المصداقية، وفى النهاية ثبت أن افتراضهم بأنهم يستطيعون السيطرة على الأمور على طول المدى كان خطأ فادحا.

لم تخلق أحداث ١٩٤٨ هذا الضعف، ولكنها كانت مجرد مظاهر لما يحدث بالفعل داخل السياسة العراقية، وبالنسبة للبعض فى العراق، كان عام ١٩٤٨ له أهمية رمزية على الرغم من عدم التأكد بسبب الغموض المحيط بالموضوع هل السبب فى ذلك يرجع إلى كارثة فلسطين أم إلى أحداث الوثبة؟!

ومع ذلك حينما يوضع ذلك إلى جانب الإخفاقات الأخرى للنظام العتيق، فإن الفشل الذريع فى فلسطين يمكن أن يرى على أنه أحد مساوئ النخبة التى منحت لنفسها الحق فى الهيمنة على الدولة العراقية.

إن هذا لم يؤد إلى تغيير الشخصية المتعددة للدولة العراقية، ولكنه أوضح أن البراعة وتحجر القلب كانا مطلوبين للسيطرة على سماتها المتناقضة، وهو درس لم يفت الحكام اللاحقين للعراق.

- ٧ -

مصر وحرب ١٩٤٨:

الصراع الداخلى والطموح الإقليمى

فواز جرجس

يتناول هذا الفصل التأريخ العربى لدور مصر فى حرب فلسطين ١٩٤٨ من أجل إزاحة الأساطير والتعامل مع الواقع، ويلقى معظم الكتاب العرب بقدر كبير من اللوم وتبعة الهزيمة فى فلسطين على الأنظمة القديمة وذرائعها المهترئة ويقدمون الأدلة التى تثبت عجزها وفسادها وخيانتها، ويقولون بأنه لو كان العالم العربى يحكمه قادة أكثر تصميما ووطنية، كان من الممكن تحقيق النصر فى الحرب ولما ولدت دولة إسرائيل، وأثار التأريخ العربى التساؤلات حول مدى شرعية النظم السياسية القديمة فى كل من مصر والعراق وسوريا ولبنان والأردن.

إن هزيمة الدول العربية فى ١٩٤٨ كانت تمثل أحد المسامير الأخيرة فى نعش الطبقات الحاكمة القديمة الاجتماعية والسياسية، وسواء حدث ذلك بقصد أو دون قصد، فإن الكتاب العرب لعبوا دورا هاما فى الاعتراف بشرعية الرجال الجدد الذين امتطوا الجواد، والذين بدأوا فى امتلاك زمام السلطة منذ أواخر الأربعينيات ووعدوا باستعادة الشرف العربى والاستعداد لجولة ثانية مع إسرائيل.

كان قرار مصر بالتدخل فى حرب فلسطين متأثرا باعتبارات سياسية وتكتيكية، فقد قرر الملك فاروق خوض حرب فلسطين على خلاف نصيحة رئيس وزرائه محمد النقراشى، ونصيحة الجيش والأحزاب السياسية الكبرى. وعلى الرغم من شكوك أعضاء البرلمان وتساؤلهم عن مدى حكمة التدخل، فإنهم مثل الملك كانوا متأثرين بالرأى العام ومنطق السياسة العربية وأيدوا قرار الملك بدخول الحرب.

وسط كل هذا لم تأخذ المؤسسة السياسية الحاكمة فى مصر قرار الحرب فى فلسطين على محمل الجد ولم تخطط أو تستعد لها، أو تؤهل المجتمع المصرى للحرب قبل أو أثناء المعركة، فلقد كان الجيش المصرى يعانى الكثير من السلبيات فى التدريب والسلاح والذخيرة والنقل. كما لم يكن لدى الجيش أية معلومات عن القوات المسلحة اليهودية وكان يعتمد على بريطانيا بشكل غير مباشر فى وسائل إعاشته. وعلى ذلك كان قرار التدخل فى فلسطين مثالا نموذجيا للفشل فى عملية اتخاذ القرار، حيث إن الحسابات السياسية الضيقة والطموحات الإقليمية المتضخمة طغت على التفكير الاستراتيجى.

إن تخبط وارتجال الصفوة السياسية كان له تأثير مدمر وبعيد الأثر على العلاقات العسكرية ـ المدنية. إذ قام الحكام المصريون بإغفال وجهات نظر قادتهم العسكريين وألقوا بهم في مغامرة مسلحة باهظة الثمن، دون الإعداد والتشاور الكافى، وانتاب ضباط الجيش الشعور بالسخط وبالتالى عانوا من هزيمة مريرة. وأدت الجراح العميقة التى أصابت الجيش المصرى فى حرب ١٩٤٨ إلى تسميم العلاقة بينه وبين المؤسسة المدنية وفتحت شهيتهم للسياسة. وكانت النتيجة هى نثر بذور الثورة فى مصر والعديد من الدول العربية الأخرى.

كذلك عبر تخبط الصفوة الحاكمة عن نفسه من خلال الطريقة التى تعاملت بها مصر مع الدول العربية الأخرى قبل وأثناء وبعد الحرب. وإذا كانت المقولة الشائعة فى ذلك الوقت «أن الدول العربية كانت على قلب رجل واحد فى كراهيتها للدولة اليهودية، وفى التفافها حول هدف واحد ألا وهو تدميرها». فإن هذه المقولة لم تأخذ فى اعتبارها التوترات التى كانت موجودة داخل العالم العربى. فالتشكك وعدم الثقة كانا يمثلان السمة الغالبة لتفاعل مصر مع شركائها العرب خلال أزمة فلسطين، وكان الزعماء العرب منقسمين على أنفسهم إلى حد خطير فى تقييمهم ورد فعلهم تجاه قيام إسرائيل، وكانت لديهم أهداف سياسية مختلفة. وعلى ذلك، فإن التحالف العربى كان ممزقا، وكان لدى مصر كما كان لدى الدول العربية الأخرى مصالحها الخاصة الضيقة، ولم تكن هناك أية رؤية مشتركة توحد الصفوف العربية فى معركتها ضد إسرائيل، وافتقر العرب إلى استراتيجية سياسية وعسكرية للتعامل مع إسرائيل، ولعبت الصراعات العربية دورا كبيرا فى حسابات القادة العرب الخاصة بالتدخل المباشر فى فلسطين والطريقة التى يجرى بها تنفيذ الحرب.

التأريخ العربي - المصرى

وحرب ١٩٤٨

إن قصة مصر وحرب فلسطين لا يمكن فهمها إلا فى سياق التأريخ العربي وتفسيراته المختلفة والمتنافسة وهذه القصة يدور حولها الكثير من الجدل فى مصر وبقية العالم العربى وتكشف الكثير من المصادر المصرية والعربية عن حالة من التمزق والانقسام كانت تسود الصفوف العربية.

لم يكن هناك إجماع على أفضل السبل للتعامل مع الدولة اليهودية الوليدة. وعلى الرغم من أن التأريخ العربى يمكن أن يصنف إلى فئتين أساسيتين - التبريرى والنقدى الذاتى - فإنه يقدم ثلاثة تفسيرات مريضة للهزيمة العربية فى عام ١٩٤٨، التفسير الأول يقول بأن الحرب ضد الدولة اليهودية الوليدة كان من السهل تحقيق النصر فيها لولا أنانية وفساد وخيانة الزعماء العرب. وطبقا لهذه الرؤية، فإن العرب كانوا متحدين فى عزمهم على منع اليهود من إنشاء وطن سياسى لهم فى فلسطين. وألقى الكتاب العرب الذين يؤمنون بهذا الرأى بتبعة الهزيمة على عاتق حكامهم، خاصة الملك عبد الله ملك الأردن والملك فاروق ملك مصر، اللذين قيل أنهما باعا فلسطين من أجل كسب المزيد من المصالح الإقليمية الضيقة.

التفسير الثانى ينظر إلي الحرب على أنها تكتيك خداعى قامت به الصفوة الحاكمة القديمة من أجل امتصاص الطموحات الاجتماعية السياسية المتصاعدة والحفاظ على السيطرة الداخلية، فالجيوش العربية الوفية تركت فى يد القادة السياسيين الذين أرسلوهم إلي ميدان المعركة بلا استعداد وبلا سلاح وبلا طعام من أجل تحويل الانتباه بعيدا عن الظروف السياسية المزرية في بلادهم، وعلى ذلك لم يكن هدف التدخل العسكرى فى فلسطين هو القتال والنصر فى المعركة، وإنما كان الهدف منه خداع الجماهير وامتصاص الصدمات التى انتابتهم بسبب إحباطاتهم السياسية.

أما المدرسة الثالثة للتأريخ العربى فنجدها تؤكد على أن السبب الرئيسى للهزيمة العربية يكمن فى التآمر الذي حدث بين الحكام العرب والقوى الغربية، أى بريطانيا والولايات المتحدة، ويشير الكتاب العرب والمصريون مع بعض الاستثناءات، إلى الدور الحاسم الذي لعبه الضباط البريطانيون الذين كانوا يقودون الفيلق العربى والذين نحوا جانبا المصالح العربية من أجل مصالح بلدهم الأم، ويتهم الكتاب العرب أصحاب هذا الرأى كلا من الهاشميين والملك فاروق ملك مصر والملك سعود بن عبد العزيز ملك

السعودية بالتواطؤ مع بريطانيا وخدمة مخططاتها الامبريالية فى المنطقة. وحصل الملك عبد الله على نصيب وفير من التحقير والازدراء باعتباره ألعوبة فى يد الاستعمار وعميلا للصهاينة.

■ لماذا تدخلت مصر فى فلسطين؟

منذ البداية، عبر الجيش ورئيس الوزراء، النقراشى باشا والأحزاب السياسية الكبرى عن شكوكهم فى الهدف من إرسال الجيش النظامى للقتال فى فلسطين، فبالإضافة إلى عدم استعدادها عسكريا للحرب، كانت مصر مشغولة بتعديل معاهدتها مع بريطانيا، فخلال اجتماع الجامعة العربية فى «عالية» بلبنان، فى أكتوبر ١٩٤٧ أخطر النقراشى رفاقه على نحو صريح بأن مصر لا تستطيع التدخل بشكل مباشر فى الحرب بسبب مشاكلها مع بريطانيا. ومع ذلك على المستوى الشعبى، أدى قرار الأمم المتحدة لتقسيم فلسطين عام ١٩٤٧ إلى اندلاع غضب الجماهير العربية، وانفجر احتجاج الطلاب فى كثير من المدن المصرية على نحو عنيف وطالبوا الحكومة المصرية باتخاذ كل الإجراءات الضرورية لإنقاذ فلسطين. ومع اشتداد مظاهرات الطلاب، أمر وزير الداخلية بمنع المظاهرات، وفى تحدّ صريح لأوامر الحكومة انطلق الطلبة يهتفون «أعطنا السلاح يا نقراشى» حيث كانت أصواتهم تهدر وهى تحمل التهديد والوعيد.

ومع اشتداد القتال فى فلسطين عام ١٩٤٨، وتدهور الموقف فى فلسطين، صعدت الجماهير المصرية من ضغوطها على الحكومة للتدخل بشكل مباشر فى الحرب. وتطوع المصريون من كل الفئات للقتال فى فلسطين، وقامت جماعة الإخوان المسلمين بممارسة المزيد من الضغط على الحكومة من خلال إرسال الكثير من أعضائها للقتال إلى جانب الفلسطينيين، وعلى الرغم من أن النقراشى كان ضد التدخل المباشر فى الحرب، فإنه أعلن أنه ينحنى لإرادة الجماهير «حيث يرى الجميع حتمية الحرب وأن من يرفض القتال هو خائن».

أدركت الدول العربية الأخرى مدى الحاجة للمشاركة بشكل مباشر فى الحرب، وفى يوم ١١ مايو ١٩٤٨، لفت الأمين العام للجامعة العربية فى ذلك الوقت عبد الرحمن عزام نظر الحكومة المصرية إلي أن الحكام العرب قد يجدون أنه من الصعب عدم التدخل المباشر فى حرب فلسطين وأن مصر قد تجد نفسها معزولة ما لم تفكر في الأمر. وأضاف عزام أن الملك عبد الله قرر أن يحرك قواته إلى فلسطين فى يوم ١٥ مايو بصرف النظر عما تفعله بقية الدول الأخرى وإذا لم تشارك الجيوش العربية فى الحرب، فإنه ربما يحتل الجزء العربى من فلسطين ويلقى بتبعة الفشل على الدول العربية الأخرى. وأشار

عزام إلى أن العراق وسوريا ولبنان قرروا التدخل لأنهم لا يطيقون البقاء مكتوفى الأيدى وهو يأمل أن تنضم مصر إلي أشقائها العرب. بعد ذلك أكد وزير الحربية المصرى، محمد حيدر باشا، أن مصر لم تكن تريد التدخل فى حرب فلسطين، ولكنها خضعت لرغبة الجامعة العربية من أجل التضامن العربى.

مبدئيا استجابت الحكومة للضغط الشعبى من خلال تشجيع الجنود والنشطاء بشكل فردى، بما فى ذلك الإخوان المسلمون، للتطوع للقتال، ولكن مع تصاعد القتال وازدياد الغضب الشعبى، وجد الملك فاروق أنه من الصعب أن يظل فى موقف المتفرج، وإلى حد ما، كانت يد الملك مغلولة بسبب اعتبارات سياسية داخلية. وفى عام ١٩٤٨، لعب الرأى العام دورا حاسما فى التأثير على السياسة الخارجية المصرية. وهذا يشير إلى مدى رضوخ القيادة المتخبطة واضطرارها لاتخاذ إجراء معين بسبب ديناميكيات داخلية.

كان هناك اعتبار هام آخر وضعه الملك فاروق فى ذهنه ألا وهو منطق السياسة العربية - العربية. فمنذ إنشاء الجامعة العربية فى عام ١٩٤٥، وهى منشقة إلى كتلتين، واحدة تضم مصر والسعودية وسوريا ولبنان، والأخرى تضم الأردن والعراق وتسمى الكتلة الهاشمية، وكانت تراود ملوك مصر والأردن والسعودية طموحات ملكية. فرغب كل منهم فى أن يلعب دور الزعيم، وانتابت فاروق المخاوف بسبب الطموحات الإقليمية للملك عبد الله، وخاصة مخططاته الخاصة بإنشاء سوريا الكبرى التى تضم لبنان وفلسطين العربية.

الواقع أن أحد الأسباب الرئيسية لاشتراك فاروق فى حرب ١٩٤٨ هو رغبته فى احتواء عبد الله ومنعه من كسب المزيد من النفوذ والقوة على الساحة العربية، ولأنه كان يقتفى خطى والده، رغب فاروق أيضا فى أن يصبح زعيما لا ينازع للعالم الإسلامى وأن يحظى بمساندة الجماهير داخل مصر، وذلك بعدما لطخت فضائحه الشخصية سمعته.

ومع تدهور الأحوال فى فلسطين فى أواخر أبريل وأوائل مايو، اجتمعت الجامعة العربية فى سوريا فى يوم ١٢ مايو وقررت إرسال كافة الجيوش العربية إلي فلسطين، وفى يوم ١١ مايو، قبل أربعة أيام من الحرب، أصدر الملك فاروق أوامره إلي وزير حربيته، حيدر باشا، بأن يعد الجيش لدخول الحرب دون حتى إخطار النقراشى باشا رئيس وزرائه، الذي كان يعارض بشدة مشاركة مصر فى الحرب، وعلى الرغم من عدم استعداد مصر للحرب على نحو يثير الشفقة وعلى الرغم من إدراك مجلس الوزراء والبرلمان والجيش للحالة المزرية للآلة العسكرية، تجاهل فاروق كل ذلك ودفع بمصر إلى أتون الحرب.

لقد فشل الكثير من الساسة المصريين والعرب فى تقدير مدى قوة القوات المسلحة اليهودية - التي كان يشار إليها بازدراء باسم «العصابات الصهيونية» - على الرغم من الدلائل القوية على ذلك. وأدت الانطباعات الثقافية الخاطئة والمواقف العنصرية نحو اليهود بشكل عام إلى إغشاء البصر العربى وقادت العرب إلى المصيدة.

وقد عبر أحد كبار الضباط العراقيين عن ذلك بقوله: «قللت الدعاية العربية من شأن قوة الصهاينة واعتبرت زعماءهم عصابة إجرامية تحكم من خلال الإرهاب، وآمن العرب بأنهم فى أول فرصة تسنح لهم سوف ينقلبون على قادتهم، الذين يكرهونهم على القتال».

فى الواقع، كان الساسة العرب ينصتون إلى الروايات المضللة لعزام، أمين عام الجامعة العربية، والحاج أمين الحسينى، مفتى فلسطين الأكبر ورئيس اللجنة العربية العليا، وكانا بعيدين عن فلسطين ولا يعلمان بظروفها الداخلية، فبالغا فى تقدير قوة العرب زاعمين أن «كل ما يحتاجه العرب هو ثلاثة أو أربعة آلاف مقاتل لإلقاء اليهود فى البحر».

بعد أن تلقى الأمر بإرسال الجيش إلى فلسطين، أعلن حيدر وزير الحربية المصرى أمام مجلس الوزراء: «إن الجيش المصرى فى استطاعته احتلال تل أبيب، عاصمة اليهود فى غضون خمسة عشر يوما، دون أى مساعدة من الدول العربية الأخرى». وفى اجتماعين مغلقين لمجلسى الشيوخ والنواب قبل ثلاثة أيام من بدء القتال، أعلن النقراشى تحول موقفه لصالح التدخل العسكرى وطمأن الأعضاء المتشككين إلي أن «الجيش المصرى لديه وفرة فى الأسلحة والذخيرة ومعد بشكل جيد».

مع ذلك لم يأخذ فاروق ولا النقراشى الحرب على محمل الجد، وفى لقائه بقادة القوات المسلحة فى يوم ١٠ مايو ١٩٤٨، أكد النقراشى على بعض ضباط الجيش أن القتال فى فلسطين سوف يكون أشبه «بمظاهرة سياسية»، وليس عملا عسكريا فعليا وأن النزاع يمكن أن يحل سياسيا وعلى وجه السرعة عن طريق الأمم المتحدة، وفى وقت سابق، أعلن النقراشى بوضوح أمام زملائه العرب فى اجتماع الجامعة العربية فى أكتوبر ١٩٤٧: «إننى أريدكم أن تعلموا أنه إذا وافقت مصر على المشاركة فى هذه المظاهرة العسكرية، فإنها غير مستعدة للذهاب إلى أبعد من ذلك».

علاوة على ذلك أخطر الملك فاروق رئيس وزرائه النقراشى عندما اعترض الأخير على التدخل العسكرى المباشر، أن القوات البريطانية، التى كانت متمركزة فى مصر قد

تمنع القوات المصرية من عبور الحدود إلى فلسطين، وهذا يمكن أن يجعله يلقى تبعة عدم المشاركة فى الحرب على عاتق البريطانيين، وفى مذكراته أكد الرئيس جمال عبد الناصر على ذلك قائلا: «شعر الضباط من خلال الاستماع إلى تصريحات الحكومة أنها حرب سياسية.. فكيف يمكن تسمية ذلك الشيء حربا بدون حشد للقوات وبدون إعداد للأسلحة والذخيرة وبدون خطط ولا معلومات للضباط فى مسرح العمليات، وعلى ذلك فقد كانت حربا سياسية إنها ورطة».

لم تأخذ المؤسسة السياسية الحاكمة الحرب فى فلسطين بجدية ولم تخطط أو تستعد أو تهيئ المجتمعات العربية للحرب قبل أو أثناء القتال، وفيما بين قرار التقسيم وقرار بريطانيا بالانسحاب، لاحظت اللجنة البرلمانية العراقية للتحقيق أن الدول العربية لم تخطط بشكل استراتيجى أو تكتيكى للمعركة الوشيكة، واعتمادا على هذه المواقف التى يسودها الكثير من الشعور بالرضا، لم يتم تقييم قدرات الجيوش العربية على نحو صحيح.

على سبيل المثال، كانت الآلة العسكرية المصرية بها الكثير من القصور فى التدريب والسلاح والذخيرة والنقل، أيضا لم تكن لدى الجيش أى معلومات عن القوات المسلحة اليهودية، كما أنه كان يعتمد على بريطانيا بشكل غير مباشر فى إمداداته، ومارست بريطانيا الكثير من النفوذ على مصر وجيشها خلال مهمته العسكرية وفيما بين عامى ١٩٣١ و١٩٤٧ لم يقم الجيش المصرى بأى تدريب يجعله مستعدا لحرب كبرى، وقد عبر قائد القوات المصرية فى فلسطين عن ذلك بقوله: «لقد فقد الجيش روحه العسكرية تقريبا» كما أقر أيضا أحد كبار الضباط بذلك بقوله «أصابتنا حملة فلسطين بالدهشة لأننا لم نكن مستعدين واعترضت على الحرب بسبب نقص المؤن العسكرية ولكنهم «الساسة» أجبرونا على القتال. وأصبت بما يشبه الصدمة حينما تجاهلوا رأيى».

ويقول عبد الناصر فى مذكراته عن حرب فلسطين إنه بعد أن تلقى الأوامر بالانضمام لإحدى الوحدات المتجهة إلى فلسطين، توجه إلى مركز القيادة، ولكنه وجده صامتا وخاليا: «عندما عثرت على الضابط المسئول، فإنه كان يعد طعام الغداء».

قبل حرب ١٩٤٨ كان الجيش المصرى يستخدم بشكل أساسى للحفاظ على الاستقرار الداخلى. وهذه الحقيقة تفسر سبب ممانعة السلطات المصرية لإرسال ما يزيد على جانب صغير من الجيش - حوالى ١٠٠٠٠ فرد - إلى فلسطين، كما استخدمت الحكومة المصرية التدخل العسكرى فى فلسطين كذريعة لإعلان العمل بقانون الطوارئ داخل مصر وتقييد الحريات وقمع المعارضة.

وعلى الرغم من شكوك أعضاء البرلمان وتساؤلهم عن مدى جدوى التدخل العسكرى، فقد تأثروا بالرأي العام ومنطق السياسة العربية الموحدة، وأيدوا قرار الملك بدخول الحرب، على ذلك النحو، كان قرار التدخل العسكري فى فلسطين يفتقد كل مقومات صناعة القرار. وتؤكد الوثائق البريطانية بوضوح أن مصر والدول العربية الأخرى بدت أكثر اهتماما بالسياسة الداخلية والسعى نحو القوة والنفوذ والمميزات على حساب بعضها البعض أكثر من اهتمامها بالدولة اليهودية الجديدة المزعومة.

العلاقات العسكرية-المدنية:

فى وقت مبكر يعود إلى أكتوبر ونوفمبر من عام ١٩٤٧، أرسل الجنرال صفوت قائد الأركان العراقى السابق بتقريرين يحذر فيهما الزعماء العرب بوضوح من حدوث كارثة عسكرية ما لم يتأكدوا من تفوقهم فى العدد والعتاد ويتحركوا بأقصى سرعة ممكنة، والحق يقال إنه قبل التدخل وأثناء الحرب نفسها، كانت معظم توصيات القادة العسكريين تبدو وكأنها تلقى على أسماع أصابها الصمم. وبدلا من الاندماج الكامل بينهما، كان الجهازان العسكرى والسياسى متباعدين أشد ما يكون التباعد، ولعبت السياسة ومصلحة الدولة دورا هاما فى حسابات ومداولات الحكام العرب.

على سبيل المثال مسألة تعيين عبد الله قائدا لكل القوات العربية، وقد عبر أحد المؤرخين عن هذا الموضوع بشكل مقنع بقوله: «على الرغم من قيام الحكام العرب بتعيين الملك عبد الله قائدا للقوات العسكرية، فإن تعيينه كان صوريا، فهم لم يثقوا فى بعضهم البعض، كما أنهم كانوا يتشككون فى نواياه وفى نوايا قائد جيشه، جلوب باشا». ولم يتجاهل الزعماء السياسيون العرب آراء قادتهم العسكريين فقط ولكنهم أيضا جروهم إلي مغامرة محفوفة بالمخاطر دون استعداد كاف أو قيادة موحدة، وكانت التوترات والصراعات بين القيادتين المدنية والعسكرية أثناء حرب فلسطين مسئولة نسبيا عن الانقلابات العسكرية التى زلزلت العالم العربي بعد عام ١٩٤٩.

إن هذا لا يعفى العسكريين من المسئولية التاريخية عن أدائهم المزرى في فلسطين وهذا تماما ما يفعله التأريخ العربى حيث ينحى باللائمة على المؤسسة السياسية الحاكمة ويصور الجيوش العربية على أنها ضحايا عاجزة فى هذا الصراع المعقد، لكن إذا تم إمعان النظر على نحو دقيق فى سلوك الأنظمة القديمة، نجد أنه لم يكن للأداء العسكرى أى نصيب فى ذلك. على سبيل المثال، أدان القادة العسكريون رؤساءهم المدنيين للإخفاق فى تشكيل هيئة قيادة عسكرية مشتركة-وقام معظم المؤرخين العرب بترديد هذا النقد، ومع ذلك تبعا لما قاله النقراشى، فإن القادة العسكريين المصريين لم يقترحوا أبدا

أنه يجب على الدول العربية أن توحد قيادتها وهذا رد واضح على مزاعم الجيش.

وأحد أمثلة ذلك يتمثل فى الجنرال صفوت قائد الأركان العراقى السابق، الذى أثنى عليه وليد الخالدى «لمؤهلاته المهنية واستقامته»

كان صفوت ضابطا نمطيا لم يكتسب أية خبرة عملية وتمت ترقيته بالأقدمية وليس بسبب مؤهلاته، كما كان يحدث فى معظم الدول العربية، إن الكثير من المعارك تمت خسارتها وأبيدت وحدات كثيرة كنتيجة مباشرة للأخطاء والحسابات الخاطئة بضباط الجيش. كما فشل العسكريون فشلا ذريعا فى جمع أية معلومات عن العدو قبل وأثناء الاشتباكات، ومثل رؤسائهم المدنيين، أظهر القادة العسكريون العرب نزعات الاحتقار والغيرة تجاه بعضهم البعض، وأدى ذلك إلى التأثير فى قدرتهم على التعاون فى ساحة القتال، علاوة على ذلك، زعم أحد الكتاب إنه على النقيض من نظرائهم اليهود، فإن بعض الضباط العرب لم يولوا حياة جنودهم الأولوية القصوى.

وفى مذكراتهما، يقول أحمد على المواوى، الذى كان قائدا ميدانيا، وعبد الناصر، الذى كان فى ذلك الوقت ضابطا شابا، أن بعض الضباط الذين قادوا القوات المصرية كانوا عديمى الخبرة وتم تخريجهم من الأكاديمية العسكرية على عجل للدفع بهم إلى فلسطين دون أن يكملوا برنامجهم التدريبى، وعبد الناصر نفسه كان أحد هؤلاء الضباط، ويقدم المواوى تفسيرا محيرا لعدم كفاءة وبلادة الضباط، الذين لم يحصلوا على تدريب جيد كما لم تكن لديهم الدوافع الكافية، ويقدم القائد الميدانى المصرى صورة لجنود المشاة الذين كانوا بلا تدريب جيد وبلا ملابس مناسبة وبلا طعام لائق.

الجدير بالذكر أنه لا الملك فاروق، القائد الأعلى للقوات المصرية، ولا وزير حربيته، حيدر كانا يعلمان شيئا عن الاستراتيجيات والتكتيكات العسكرية، فقضى حيدر معظم سنوات عمله مديرا للسجون المصرية، كما أن كبار الضباط العرب الآخرين كانوا تقليديين أكثر منهم مبدعين فى فكرهم العسكرى.

كان المؤرخون العرب ينزعون إلى التزام الصمت حينما يتعلق الأمر بتقييم دور العسكريين فى فلسطين، بينما يوجهون أعنف أشكال النقد نحو القيادة المدنية، وهذه الرؤية كانت لها انعكاسات هامة على العلاقات العسكرية ـ المدنية فى المجتمعات العربية، فكانت إحدى النتائج الكبرى لحرب ١٩٤٨ هى إدانة الطبقات الاجتماعية والسياسية القديمة وإلباس القادمين الجدد ثوب الشرعية باعتبارهم المنقذين والمخلصين وبذلك أسهم المؤرخون العرب لحرب ١٩٤٨ فى

الانتشار الشعبى لهذه الثنائية المغرقة فى التبسيط.

فى الجولة الأولى للقتال، ١٥ مايو - ١٠ يونيو كان الجيش المصرى يهدف إلى التقدم من رفح على الحدود المصرية نحو الشمال ليصل فى النهاية إلى تل أبيب كما يقوم باحتلال كل المستوطنات اليهودية فى الطريق، وقبل ثلاثة أيام من اندلاع القتال، التقى الملك فاروق بوزير حربيته ولفيف من الضباط، المكلفين بالذهاب إلى فلسطين. وقال فاروق: «إن مصر ملزمة بدخول الحرب مع بقية الدول العربية على الرغم من أننا لسنا مستعدين استعدادا كاملا» وأضاف فاروق: «إن الملك عبد الله والوصى على عرش العراق الأمير عبد الإله تعهدا بأن جيوشهما سوف تقوم بمعظم مهام القتال، وسوف تزحف القوات المصرية على تل أبيب وحينما يدخل الفيلق العربى المدينة سوف تنضم إليه ونقوم بمعاونته على احتلالها». واختتم فاروق حديثه الحماسى بتحذير الضباط من الاشتباك فى أى معركة تكون فيها قوات العدو أكثر عددا منهم، وبدا أن فاروق لم يكن مقدرا مدى خطورة قراره لأنه أعطي انطباعا بأن مشاركة مصر إنما هى مشاركة رمزية لا حقيقية. بمعنى آخر، لم تحدد القيادة المصرية لقادتها العسكريين الهدف الاستراتيجى من التدخل العسكرى.

كان لدى الملك عبد الله تصور مختلف عن تصور نظيره المصرى، ففى يوم ١٣ مايو قام نفس الفريق العسكرى المصرى بالتوجه إلى عمان من أجل وضع اللمسات الأخيرة للخطط العسكرية مع البلدان العربية الأربعة الأخرى، وأدلى الملك عبد الله بملاحظة ذات دلالات قوية إلى كل الوفود العربية فقال: «أولتنى الجامعة العربية شرف تعيينى قائدا أعلى للجيوش العربية، ألم تكن مصر أولى بهذا الشرف، وهى أكبر الدول العربية؟ أم أن الغرض الحقيقى وراء ذلك هو إلقاء اللوم والمسئولية علينا فى حالة الفشل؟ كان هذا أول القصيد ومنذ البداية ساد التخبط والارتباك بشأن المهام العسكرية المحددة لكل بلد عربى، فلم يثق الحكام العرب فى بعضهم البعض، كما لم يقوموا بالتنسيق العسكرى فيما بينهم، وكان لدى مصر والأردن، على وجه الخصوص هدفان مختلفان، فكان هدف عبد الله هو ضم الجزء العربى من فلسطين إلى مملكته وكان هدف فاروق منعه من ذلك.

هذا النقص الخطير فى التعاون بين العرب ازداد سوءا بسبب غياب التخطيط الاستراتيجى للدول العربية على نحو منفصل، ففى حالة مصر، كانت الحسابات السياسية وليست الاستراتيجية العسكرية أو التكتيكات، هى المهيمنة على حملتها العسكرية، ولم يكن لدى النظام المصرى أى تقدير لتعقد وخطورة مغامرته العسكرية واعتبر التدخل العسكرى مجرد «تظاهرة عسكرية» وعمل بوليسى لتأديب «العصابات الصهيونية»، وكان بعض

المسئولين المصريين يؤمنون بأن العصابات الصهيونية بمجرد أن تشعر باقتراب القوات المصرية سوف تسلم سيقانها للريح، وهذا مثال واضح على ما تؤدى إليه المفاهيم الثقافية الخاطئة التى أعمت المسئولين وشوهت تقييمهم للموقف.

فى يوم ١٥ مايو، وسط دهشة الكثير من العرب، دخل الجيش المصرى فلسطين، وأعلن أول تقرير رسمى أن «العمليات فى فلسطين هدفها تأديب العصابات الصهيونية» وهرعت الوحدات المصرية والتى يقل عددها عن ١٠٠٠٠ جندى، دون أية خطة استراتيجية، عبر سيناء من أجل احتلال ساحل غزة أولا وبعد ذلك تتقدم إلي الشمال وتنضم لقوات الفيلق العربى وهذا ما فعلته فى ٢٤ مايو.

حين عجز الجيش المصرى عن احتلال المستوطنات اليهودية بسبب دفاعاتها القوية، لم يحاول أن يجهد نفسه وفضل التقدم تاركا إياها وراءه، وانتشرت القوات المصرية على نحو زائد على الحد واتخذت لنفسها مواقع ثابتة على النقيض من القوات اليهودية الأكثر مرونة وحركة، وأصبحت خطوط الإمداد والنقل والاتصالات المصرية معرضة لهجمات الوحدات اليهودية، وكتب جمال عبد الناصر، الذى كان يقود إحدى الكتائب فى حرب فلسطين «إننا لم نكن نقاتل كجيش ولكننا كنا نتحرك كوحدات منفصلة منتشرة على مساحة شاسعة من الأرض، وكانت النتيجة أن نجح العدو فى تقييدنا فى مواقعنا واحتفظ لنفسه بحرية الحركة».

لقد لعبت السياسة والعلاقات العامة دورا هاما فى الطريقة التى قام بها الجيش المصرى بإدارة عملياته العسكرية وأحيانا كان يؤدى تدخل القيادة السياسية فى القاهرة إلى إعاقة التخطيط المنطقى. واعتادت القيادة السياسية فى القاهرة الاتصال بالقادة الميدانيين وإصدار الأوامر إليهم بشأن الأهداف التكتيكية. ففى يوم ٢١ مايو، على سبيل المثال بينما كانت الوحدات المصرية مشغولة بالتخطيط لعملياتها العسكرية أرسلت إليهم القاهرة برسالة عاجلة تقول: «إننا نريد المجدل اليوم» وبدا القادة المصريون متشوقين إلى تحقيق نصر عسكرى رمزى من أجل تحقيق مكاسب سياسية فى الوطن، وافترضوا أنه كلما توغلت قواتهم فى فلسطين، كلما أصبحت المقاومة اليهودية أضعف ومرة أخرى نقول أن هذا الفكر يكشف عن مدى الجهل الثقافى والسياسى والاستراتيجى الذى كان يشوب المسلك العربى فى الحرب.

فى يوم ٢٩ مايو، أصدرت الأمم المتحدة قرارا يناشد كافة الأطراف وقف إطلاق النار، وأعلنت كل من إسرائيل والأردن قبولها لقرار الأمم المتحدة وأمر الأردن قواته العسكرية بوقف إطلاق النار في يوم ٢ يونيو، كما وافقت مصر على وقف إطلاق النار

ضمنيا، أما العراق وسوريا ولبنان فقد رفضوا الالتزام بالهدنة وواصلوا القتال حتى يوم ١١ يونيو، وبعد الكثير من الجدل المضنى فى الجامعة العربية، قامت الدول العربية الأربعة بإخطار الأمم المتحدة، كل علي حدة، بقبولها الهدنة، وكذا الأمين العام للجامعة العربية، والاختلاف والتشاحن بين الدول العربية على قرار الأمم المتحدة، جلي للعيان، وقام الأردن من تلقاء ذاته ودون تشاور مع حلفائه بالانشقاق على الصف العربى، وبدأ التحالف العربى الذي كان أبعد ما يكون عن التلاحم، والذى كان يسعى إلي أهداف متنافرة فى الحرب، فى التصدع.

وفى وقت إعلان الهدنة الأولى، يوم ١١ يونيو كان الجيش المصري يحتل مواقع على القطاع الساحلى على بعد حوالى ١٤ ميلا شمال غزة، ومع ذلك كانت مواقعه أبعد ما تكون عن الأمان. وقام القائد الميدانى المصرى مرارا وتكرارا بالشكوى المرة إلى رؤسائه فى القاهرة من نقص الرجال والمعدات وحذرهم من مغبة الانتشار الزائد عن الحد، وأكد أن القوات المصرية، لن تستطيع التقدم خطوة أخرى دون أن تضع نفسها فى موقع استراتيجى خطر وأنه لن يكون مسئولا عن أية كارثة تلحق بالقوات المصرية. كما أوصى القائد الميدانى المصرى رؤساءه أيضا بأن أية أهداف سياسية مصرية يجب أن تكون متسقة مع وسائلها العسكرية.

منذ البداية، كان الضباط المصريون يعارضون التدخل فى حرب فلسطين، وأعلن كل من وزير الحربية، حيدر باشا ورئيس أركانه عثمان المهدى باشا أنهما ضد التدخل العسكرى فى فلسطين، وعبر الأخير عن ذلك بقوله: «لقد عارضت دخول الحرب ولكنهم أجبرونا على القتال»، وعززت الجولة الأولى للقتال اعتقادهم بأن الجيش بقدراته الهزيلة ليس على استعداد لخوض معركة كبرى، وشعر الكثير من صغار الضباط، على وجه الخصوص، أنهم تعرضوا للخيانة والإهمال من قبل قادتهم السياسيين فى القاهرة، ومع تأزم الحرب ومحاصرة بعض الوحدات، حمل هؤلاء الضباط، الذين انضم الكثير منهم بعد ذلك إلى تنظيم الضباط الأحرار، النظام الملكي مسئولية الإهانة والهزيمة التى لحقت بالجيش، واتهم الملك ورجاله بالفساد وطعن الجيش في ظهره من خلال منحه أسلحة وذخيرة عتيقة وعاجزة، لم يكن مسلك الضباط يهدف فقط إلى تعرية القيادة السياسية التى تفتقر إلى الكفاءة ولكنه كان يهدف أيضا إلى الاحتجاج على براءتهم وتبريرهم الهزيمة، وكانوا يخشون من أن تقوم القيادة المدنية بإلقاء تبعة الهزيمة على عاتقهم، وكانت هناك بعض المؤشرات التى تشير إلى ذلك وخاصة بعد القبض على المواوى وكبار الضباط ومحاكمتهم بعد أن وضعت الحرب أوزارها.

يردد المؤرخون العرب مزاعم الضباط الأحرار ويقارنون تضحياتهم النبيلة بالسلوك الأنانى للصفوة الحاكمة، ويدعى بعض المؤلفين أن سبب هزيمة الجيش المصرى يرجع إلى الأسلحة الفاسدة التى اشتراها الملك فاروق وبطانته الفاسدة، وبذلك يقوم المؤرخون العرب بالمساهمة بشكل غير مباشر فى إدانة النظام القديم وإضفاء الشرعية على العسكريين فى الوطن العربى.

فى الجولة الثانية من القتال ٩ يوليو - ١٨ يوليو استغلت إسرائيل وقف إطلاق النار الأول استغلالا كاملا من أجل إعادة تنظيم قواتها واستيراد الأسلحة الثقيلة من الخارج وبذلك اختل ميزان القوى لصالحها على نحو خطير، ففى الجولة الأولى لم يكن لدى إسرائيل أسلحة ومعدات ثقيلة، وبينما نجحت إسرائيل فى استخدام الهدنة لتعويض النقص الذي لديها من خلال تجار السلاح، واجهت الدول العربية صعوبات جمة فى الحصول على ما كانت فى أمس الحاجة إليه من أسلحة ثقيلة وذخيرة، ويبدو أيضا أن الزعماء العرب لم يأخذوا الحرب على محمل الجد أو كانوا يخططون لمواجهة طويلة الأمد، وتبعا لما يقوله المؤرخون الإسرائيليون، فإن الحظر الذى فرضته الأمم المتحدة على جلب السلاح، والذى أدى إلى نقص خطير فى الذخيرة وقطع الغيار لدى الجانب العربى أدى إلى مساعدة المجهود الحربى الإسرائيلى إلى حد بعيد.

وعندما بدأت الجولة الثانية للقتال فى يوم ٩ يوليو، كانت إسرائيل على أهبة الاستعداد وشنت عدة هجمات مضادة مدمرة وأصبحت لها اليد العليا فى ساحة القتال، ففى يوم ١٢ يوليو، قامت إسرائيل باحتلال اللد والرملة، وهما مدينتان فلسطينيتان هامتان على الطريق الرئيسى لتل أبيب - القدس، وطردت أعدادا كبيرة من السكان، وكان لهذه الطفرة المفاجئة أثر سيكولوجي مدمر على الفلسطينيين وكذلك على توازن القوى بين إسرائيل وجيرانها العرب، وأدى سقوط اللد والرملة إلى تبادل الاتهامات المريرة بين الأردن ومصر، فاتهم الكتاب العرب الملك عبد الله وقائد جيشه جلوب باشا «البريطانى» بالخيانة، وذلك لعدم دفاعه عن المدينتين على الرغم من تحذير جلوب بأنه قد لا يستطيع الاحتفاظ بهاتين المدينتين فى حالة استئناف القتال.

كما زعم بعض الكتاب أيضا أن عبدالله بالتآمر مع الصهاينة والضباط الإنجليز تخلى عن المدينتين لكى تقوم القوات الصهيونية باحتلالهما وطرد سكانهما الفلسطينيين، وأكد أحد الكتاب أن «الملك عبدالله وافق على لقاء العدو والتفاوض معه، وبذلك اعترف بإسرائيل وباعتباره القائد الأعلى للقوات العربية فإنه يكون قد طعن جيشه وأمته فى الظهر كما دق إسفينا فى الصف العربى أفاد العدو وأدى إلي انهيار التحالف العربى».

فى الجولة الثانية من القتال، على نحو أبعد ما يكون عن أى تنسيق، عملت الجيوش العربية بشكل منفرد لأن لا الأردنيين ولا المصريين وثقوا فى بعضهم البعض، وبعد سقوط اللد والرملة، شكا القائد الميدانى المصرى إلى رؤسائه فى القاهرة من عدم وجود أى تنسيق يذكر بين مختلف الجيوش العربية وطلب تحديدا واضحا لخطوط عمل قواته، ونجحت إسرائيل في توجيه ضربات قوية للجيوش العربية وخاصة الجيش المصرى. وحسبما زعم أحد المؤرخين الإسرائيليين الجدد «بعد يوليو ١٩٤٨، تحولت الحرب العربية - الإسرائيلية الأولى إلى صراع إسرائيلى - مصرى، بينما وقف الأردن ولبنان والعراق وسوريا مكتوفى الأيدى يترقبون ما يجرى».

وفى يوم ١٨ يوليو، اليوم الذي تم فيه الاتفاق على الهدنة الثانية، قام القائد الميدانى المصرى بتلخيص الموقف العسكرى بكلمات متشائمة جدا، فالتقرير الذى بعث به المواوى كان يعكس تدهور الموقف الاستراتيجى المصرى منذ استئناف القتال فى يوم ٩ يوليو وكرر التقرير شرح مدى نقص وجود الدبابات والمعدات الثقيلة الأخرى والمستويات المنخفضة إلى حد خطير للذخيرة، وافتقاد التنسيق بين الجيوش العربية، كما أبلغ التقرير أيضا عن نقص التنظيم الداخلي والتدريب الجيد للقوات النظامية مما أدى إلى أخطاء فادحة الثمن في ميدان المعركة، وعلى الرغم من إشارة التقرير ضمنا إلي انخفاض معنويات الجنود المصريين، فإن هناك مصادر أخرى أعطت ذلك العامل أهمية أكبر، وأكد القائد الميدانى على أن قواته انتشرت على نحو يفوق طاقتها دون وجود احتياطى استراتيجى كاف تعتمد عليه وحذر التقرير من أن الموقف الاستراتيجى للقوات المصرية أصبح فى وضع بالغ الضعف بسبب أنها لم تعد تستطيع الدفاع عن خطوط الإمداد والنقل الممتدة على مسافات كبيرة. واختتم التقرير بالقول أنه إذ لم تكن القيادة المصرية «السياسية» على استعداد لإصلاح هذه المشاكل العسكرية الخطيرة فيجب عليها البحث عن حل سياسى للأزمة.

إن الدول العربية لم تختلف فقط حول الاستراتيجية العسكرية وإنما تشاحنت أيضا حول كيفية الاستجابة لقرار الأمم المتحدة بوقف إطلاق النار يوم ١٥ يوليو، وعلى الرغم من موافقة اللجنة السياسية للجامعة العربية يوم ١٦ يوليو على وقف إطلاق النار فى القدس فقط، قام الأمين العام للجامعة العربية بعد مرور يومين بالتراجع وقبول هدنة شاملة، ومرة أخرى، كان يجب تغيير قرار اللجنة السياسية لأن الأردن ومصر فضلتا الهدنة، وأخبر الملك عبدالله رئيس الوزراء اللبنانى رياض الصلح بأن الأردن لا يمكنه الاستمرار فى القتال بسبب نقص الذخيرة، وحذا العراق حذو الأردن، وسواء

كان الأردن لديه نقص فى الذخيرة أم لا - حيث كان الصلح يعتقد أن نقص الذخيرة ليس إلا حجة تخفى وراءها عدم وجود رغبة سياسية فى القتال - فإن قراره بوقف إطلاق النار ترك مصر تحت رحمة الهجوم الإسرائيلى كما أن مصر المثخنة بالجراح لم تكن قادرة على تحمل المزيد من القتال، وكانت التوترات السياسية داخل التحالف العربى تمزقه من الداخل ومن الناحية السيكولوجية، أدت الخلافات والمشاحنات حول وقف إطلاق النار إلى إضعاف عزيمة الجنود العرب وجعلتهم راغبين عن تعريض حياتهم للخطر.

الهدنة الثانية ١٩ يوليو-١٤ أكتوبر:

حينما تم إبرام الهدنة الثانية فى ١٨ يوليو، افترض أن هذه الهدنة سوف تكون مفتوحة المدة، واستخدمت إسرائيل هذه الهدنة من أجل تدعيم مركزها المتفوق من خلال المزيد من الإنهاك والهجوم على القوات المصرية، وقامت القوات الإسرائيلية، بحرية كاملة بضرب المواقع المصرية المتناثرة ذات الدفاعات الخفيفة والتى كانت ثابتة دون موارد كافية ودون وحدات احتياطية.

وبدلا من تنسيق استراتيجيتهم العسكرية، بدأ الزعماء العرب التشاجر فيما بينهم فى الجامعة العربية وألقوا على عاتق بعضهم البعض تبعة الأداء الهزيل فى ساحة القتال، وأدت الهزيمة إلى تفاقم الانقسامات داخل الصف العربى، ووصل انعدام الثقة بين مصر والأردن إلى آفاق جديدة، وحينما قام الملك عبد الله بزيارة مصر فى يونيو ١٩٤٨ أثناء الهدنة الأولى، باعتباره القائد الأعلى للقوات العربية، طلب زيارة مركز القيادة المصرى فى فلسطين، ولم تتم تلبية رغبته، وكتب عبدالله يقول إن الزيارة لم تحقق أية نتيجة إيجابية لأن قيادته ظلت صورية.

مرة أخرى وكما هى العادة، تشاجر فاروق وعبدالله على حجم علم بلديهما فى أرض فلسطين، فشكا فاروق مر الشكوى إلى وسطاء الأمم المتحدة من أن العلم الأردنى فى إحدى المدن الواقعة تحت السيطرة المصرية أكبر من العلم المصرى بعدة سنتيمترات. وساد التوتر والمشاحنات أيضا العلاقات بين الوحدات المصرية والأردنية فى ساحة القتال، علاوة على ذلك يمكن كتابة أى شىء عن الخلافات والصدامات بين القوات العربية والفلسطينيين المحليين، على سبيل المثال، أساءت القوات المصرية معاملة الفلسطينيين واتهمتهم بالخيانة واشتد الصراع بين الوحدات المصرية والمحليين بعد أن حاولت نزع سلاح المقاتلين الفلسطينيين.

لم يبد أن فاروق أو عبدالله كان قادرا على تقدير مدى خطورة الحرب ضد إسرائيل، فبدا أنهما كانا أكثر اهتماما بمواقفهما الاستراتيجية أكثر من اهتمامهما بإسرائيل، وفى اجتماع الجامعة العربية بالإسكندرية فى يوم ٨ سبتمبر، اقترحت مصر إنشاء «حكومة كل فلسطين» فى غزة، وهو تحول جذرى عن الموقف السابق للجامعة، وعلى ذلك أدركت مصر من الناحية النظرية حق الفلسطينيين فى تقرير المصير، وأدت هزيمة مصر فى ميدان القتال إلى إعادة صياغة سياستها، ومع ذلك فإن رعايتها لحكومة «كل فلسطين» كان لها تأثير أكبر فى مجال الصراعات العربية وفى السياسة المحلية من تأثيرها فى الاعتراض على إسرائيل، وكان الهدف الفورى الملح للحكومة العربية المقترحة فى فلسطين هو «العمل كمحور ارتكاز فى معارضة عبدالله وكأداة لإحباط أطماعه فى ضم المناطق العربية من فلسطين إلى الأردن». وفى هذا الصدد أخطر النقراشى وسطاء الأمم المتحدة بوضوح بأن أية تسوية تؤدى إلى ضم الأردن لفلسطين العربية سوف تدمر توازن القوى، فى نفس الوقت تملك الغضب الملك عبدالله واعتبر التحرك المصرى موجها خصيصا ضد طموحه الإقليمى. وانسحب الوفد الأردنى من اجتماع الإسكندرية وأعلن الأردن بوضوح أنه لا يعترف بشرعية هذه الحكومة، وأدى إنشاء حكومة «كل فلسطين» فى غزة إلى تأجج الخلافات بين مصر والأردن وعمق الشكوك وعدم الثقة داخل الصف العربى أثناء وبعد الحرب.

فى الجولة الثالثة للقتال، ١٥ أكتوبر - ٥ نوفمبر بينما كانت مصر والأردن تتشاجران مع بعضهما البعض، كانت إسرائيل تدعم موقفها الاستراتيجى وفى منتصف أكتوبر، انتهكت إسرائيل الهدنة وانفردت بالقوات المصرية من أجل شن هجوم شامل عليها فى الجنوب. وقامت القوات الإسرائيلية بتحييد القوة الجوية المصرية الصغيرة وحاصرت الوحدات البرية فى مواقع عديدة، وشهدت هذه الجولة من القتال تكثيفا للغارات الجوية الإسرائيلية على المواقع المصرية، وهيمنت إسرائيل على الأجواء ووجهت ضربات موجعة إلى القوات المصرية. وأدت هذه التطورات المفاجئة إلى تغيير الوضع الاستراتيجى للقوات بين إسرائيل وجيرانها. وذلك بسبب قدرة إسرائيل على استخدام وقف إطلاق النار من أجل بناء قدرتها الهجومية، والتخطيط استراتيجيا للفوز فى الحرب.

بعد حصار القوات المصرية فى صحراء النقب وقطع خطوط الإمداد عنها، طلب القائد الميدانى لها أن يتم إمداده بالذخيرة بواسطة الطائرات الصغيرة كما طالب أيضا بالتدخل الفورى للقوات الأردنية والعراقية من أجل تخفيف الضغط على الجبهة المصرية، وحينما

دعا مجلس الأمن إلى وقف إطلاق النار فى يوم ٢٢ أكتوبر، كانت مصر قد فقدت السيطرة على كل منطقة النقب وكانت قواتها معزولة داخل ثلاثة مواقع منفصلة، ودون عملية إنقاذ فورية منسقة بواسطة الجيوش العربية، كان فى استطاعة إسرائيل أن توجه لمصر ضربة قاضية.

وبالنظر إلى الأهداف المختلفة للدول العربية وشكوكها العميقة تجاه بعضها البعض، لم يكن من المتوقع حدوث استجابة عربية جماعية. وبعد مرور يوم على قرار مجلس الأمن بوقف إطلاق النار، قام النقراشى بزيارة عمان لحضور اجتماع رؤساء الوزراء العرب لمناقشة وسائل وطرق التعامل مع الهجوم الإسرائيلى على القوات المصرية فى النقب، وحينما استفسر الملك عبدالله عن الظروف الفعلية للجيش المصرى، رد النقراشى بهدوء وبلهجة دفاعية قائلا: «إن الجيش المصرى فى وضع جيد ولا داعى لأخذ الدعاية الصهيونية على محمل الجد».

وعندما التقى أعضاء اللجنة السياسية ورؤساء الوزراء مرة أخرى بعد الظهر، تساءل عبدالله عما يمكن أن تفعله الدول العربية لمساعدة الجيش المصرى فى النقب، ورد النقراشى على ذلك قائلا بانفعال: «إن الحكومة المصرية لاتطلب مساعدة من أحد، لقد جئت إلى هنا لكى أعرف لماذا لم تقم الدول العربية الأخرى بالهجوم من أجل تخفيف الضغط عن الجيش المصرى، أين الجيش العراقى وأين الفيلق العربى؟».

عند هذا الحد، غادر الملك عبدالله الاجتماع دون أن يرد على النقراشى، وتم عقد اجتماع ثالث فى المساء، حيث تم الاتفاق على قيام الجيوش العراقية والأردنية والسورية، بوضع خطة لمساعدة القوات المصرية المحاصرة فى الفالوجا، ومع ذلك فإن هذه الخطة لم تر النور بسبب الشكوك المتبادلة والثقة المفقودة، وعاد النقراشى إلى القاهرة خاوى الوفاض، وأصبحت الحرب فى فلسطين حربا خاصة وليست حربا عربية - إسرائيلية.

فى غضون ذلك، كانت ظروف القوات المصرية المحاصرة فى الفالوجا والتى كانت تمثل ثلث الجيش المصرى تبعا لمذكرات عبدالناصر - تتدهور بشكل سريع، ولم تكن هناك أية نجدة تلوح فى الأفق، وعلى الرغم من زيادة عدد القوات المصرية فيما بين ١٥ مايو وأكتوبر ١٩٤٨ ازداد من ١٠٠٠٠ إلى ٤٥٠٠٠ فرد، فإنها لم تكن قادرة على مجاراة القوات اليهودية ذات التسليح الأفضل والتدريب الجيد، والتى كانت تفوق أيضا أعداءها العرب عددا، ولذلك دفع اليأس والقنوط القائد الميدانى المصرى إلى أن يطلب من حكومته إيجاد حل سياسى للنزاع.

وأحد التساؤلات المثيرة للاهتمام يقول: لماذا لم يهب الأردن لنجدة مصر؟ كان المصريون يرون أنهم طعنوا فى الظهر، وألقوا بتبعة المسئولية على عاتق الملك عبدالله فى تعريض الجيش المصرى للخطر من خلال إخلاء اللد والرملة، وعدم القيام بأى تحرك تجاه الهجوم الإسرائيلى على القوات المصرية المحاصرة.

وفى اجتماع مغلق للبرلمان المصرى، فى يوم ٣٠ نوفمبر ١٩٤٨، أعلن وزير الحربية المصرى أنه «إذا لم تقاتل الجيوش العربية، فإننى مضطر إلى أن أقول أن مصر سوف تقاتل وحدها». وبالمثل أعلن النقراشى أمام البرلمان أن مصر، بخلاف الدول العربية الأخرى، لبت نداءات الأردن للمساعدة العسكرية، كما أضاف أن القوات اليهودية، لولا مساعدة مصر للجيش الأردنى ربما كانت الآن محتلة للقدس.

ونفت نتائج لجنة التحقيق العراقية البرلمانية مزاعم النقراشى وأكد العراقيون أن مصر ماطلت ولم تستجب لنداءاتهم الداعية إلى التعاون العسكرى، وقالت اللجنة أن مصر رفضت من البداية توحيد الصفوف العسكرية للدول العربية، ولكن مزاعم اللجنة تم دحضها بواسطة بعض الضباط العراقيين الذين خدموا فى فلسطين، وبواسطة الكثير من المؤرخين العرب، الذين أكدوا أنه لا الأردنيين ولا العراقيين فعلوا أى شىء لتخفيف الضغط عن القوات المصرية المحاصرة، وبدا أن العراق والأردن منحتا لنداءات القوات المصرية آذانا صماء، وكان الملك عبدالله سعيدا لقيام إسرائيل بقهر منافسه العربى الأكبر، مصر ويتهم الكتاب العرب عبدالله والقائد البريطانى لجيشه، جلوب باشا، بالتآمر مع القوات اليهودية لطرد القوات المصرية من فلسطين واقتسام الأرض بينهما، واتفق كافة المؤرخين العرب على عدم تصديق ادعاءات عبدالله وجلوب بأن الأردن كان منخرطا فى الحرب بالكامل وأنه لم يكن يستطيع تغيير اتجاه قواته أو حشد قوات جديدة لمساعدة مصر على نحو فعال. وثبت أن عبدالله وسادته الإنجليز مذنبون فيما وجه لهم من اتهام بالتآمر ضد الأمة العربية.

الجولة الأخيرة، ديسمبر ١٩٤٨ - يناير ١٩٤٩

كانت لإسرائيل اليد العليا أثناء الجولة الأخيرة من الحرب، فصعدت من ضغوطها على القوات المصرية فى الفالوجا لكى تجبرها على الاستسلام، وبذلك تصيب مصر بصدمة نفسية مدمرة وتجبرها على التماس السلام، وعندما قام المسئولون العرب والمصريون بالشكوى إلى الجنرال رايلى، مراقب الأمم المتحدة فى فلسطين من انتهاكات إسرائيل لوقف إطلاق النار، أجابهم بالقول إن الهدنة الحالية عديمة القيمة بسبب التفوق العسكرى الإسرائيلى، ونصح الجنرال رايلى المسئولين العرب بالتفاوض مع إسرائيل حول هدنة دائمة.

وفيما بين ١٠ و١٢ نوفمبر، التقى القادة العسكريون العرب فى القاهرة لتقييم الوضع العسكرى وأرسلوا واحدا من أشمل التقارير إلى اللجنة السياسية للجامعة العربية، وقارن التقرير بين قوة الإسرائيليين وقوة الجيوش العربية، واستنتج أن التفوق فى جانب إسرائيل، وحذر القادة العسكريون من أن الوضع الدفاعى الحالى للجيوش العربية سوف يؤدى حتما إلى الهزيمة فى حرب فلسطين، وأرجع التقرير الأداء الردئ للجيوش العربية إلى أربعة أسباب:

(١) أن الجيوش العربية لم تكن مستعدة لخوض حرب طويلة.
(٢) فشلت الدول العربية فى حشد القوات والموارد الكافية واستخدامها بفعالية للفوز فى الحرب.
(٣) لم تتم إقامة قيادة مشتركة لإدارة والتنسيق بين الجيوش العربية المختلفة.
(٤) على عكس إسرائيل، لم تستغل الدول العربية الهدنتين من أجل تعويض جوانب النقص لديها.

ركزت توصيات القادة العسكريين بشكل أساسى على الحاجة إلى السماح للجيوش العربية بخوض الحرب على نحو متخصص دون إعاقة بسبب الاعتبارات السياسية، وحث التقرير الساسة على إخطار القادة العسكريين بأية أهداف سياسية يرغبون فيها قبل اتخاذ أى قرار عسكرى، وفى النهاية، طالب القادة العسكريون رؤساءهم المدنيين بحشد كل موارد الأمة العربية من أجل توفير الرجال والعتاد للفوز فى الحرب.

مرة ثانية، ومثل كل التقارير السابقة، لم يترجم هذا التقرير إلى فعل، فكان الحكام العرب لا يزالون غير قادرين على التنسيق بين قواتهم العسكرية ولا الاتفاق على خطة ملائمة لنجدة الوحدات المصرية المحاصرة فى الفالوجا، وخربت التصدعات العميقة داخل التحالف العربى أى تعاون عسكرى محتمل، ومع نهاية عام ١٩٤٨ بدا أن المسئولين المصريين أدركوا هذه الحقيقة وأصبحوا يعلقون الأمل على التوصل لحل سياسى يمكنهم من سحب قواتهم من الفالوجا بشرف، وعلى الرغم من وعيهم بكل ذلك، رفض القادة المصريون قبول قرار الأمم المتحدة بوقف إطلاق النار فى ١٦ نوفمبر ما لم يتم إيجاد حل للواء المحاصر فى الفالوجا.

وفى يوم ٢٢ ديسمبر قام القادة الإسرائيليون - الذين يعلمون علم اليقين أن عبدالله لن يحيد قيد أنملة عن الطريق الذى ارتضاه لنفسه من أجل مساندة القوات المصرية - بانتهاز الفرصة لشن الهجوم الثانى على مصر، ونجحوا فى جعل القوات المصرية تتقهقر إلى الحدود الدولية، ومرة أخرى، لاذت الجامعة العربية

بالصمت ولم تستطع اتخاذ إجراء عربى موحد لصد الهجوم الإسرائيلى، ومع يأسها من إيقاف الزحف الإسرائيلى على الأراضى المصرية، ناشدت القاهرة كلا من لندن وواشنطن منحها العون، ورأت بريطانيا فى التهديد الإسرائيلى للسيادة المصرية فرصة سانحة لتطبيق نصوص معاهدة ١٩٣٦ وترك انطباع حسن لدى حليفتها النافرة من خلال وضع خطوط حمراء أمام التوسع الإسرائيلى.

لاذ المؤرخون العرب بالصمت أمام الوساطة البريطانية لصالح مصر، فالاعتراف بأى فضل لبريطانيا فى وقف التقدم الإسرائيلى إلى عمق الأراضى المصرية يتعارض مع تصوير المؤرخين العرب لبريطانيا على أنها مؤيد نشط للصهاينة، وزعم أحد الكتاب أن «بريطانيا ربما تكون قد شجعت العرب على دخول الحرب، حيث كانت تعلم أنهم لن يستطيعوا الفوز بسبب ضعف جيوشهم، كما أن تدمير الجيوش العربية يمكن أن يبقيهم معتمدين عليها مما يحافظ على النفوذ البريطانى فى المنطقة». وعبر آخر عن الأمر بلا تحفظ بقوله: «فى التحليل النهائى نجد أن البريطانيين هم مصدر كل الشرور».

أرادت بريطانيا أيضا، حسب وجهة نظر اثنين من الكتاب العرب، أن تثبت للعالم أن مصر لا تستطيع الدفاع عن قناة السويس، الأمر الذى يتطلب وجود قوات بريطانية هناك، والغريب فى الأمر أن كلا من التأريخين الصهيونى والعربى يتفقان على نفس الرأى فى النظر إلى بريطانيا كعدو، وكانت سياسة بريطانيا فى فلسطين عبارة عن إقامة نوع من التوازن الصعب بين مصالحها الامبريالية وتحالفها الذى ليس منه بد مع الولايات المتحدة وبحلول عام ١٩٤٨، كانت بريطانيا مهتمة لأقصى درجة بتشرذم العرب وضعف موقفهم وإمكانية التوصل إلى سلام تفرضه إسرائيل، حيث حاولت دون أن يدركها النجاح التوسط بين مصر والأردن. واستغلت إسرائيل الانقسامات بين البلدين لصالحها إلى أقصى حد يسمح به ذلك.

بمجرد أن قامت قوات إسرائيل بعبور الحدود الدولية بين فلسطين ومصر، قامت بريطانيا والولايات المتحدة بالتحرك النشط من أجل وضع نهاية للموقف. واقترحت الأمم المتحدة وقف إطلاق النار وهو ما وافقت عليه كل من مصر وإسرائيل فى بدايات يناير ١٩٤٩، وفى يوم ١٣ يناير، بدأت المفاوضات الثنائية بين مصر وإسرائيل بمساعدة وسيط الأمم المتحدة، رالف بانش، فى جزيرة رودس، وتم توقيع اتفاقية الهدنة بين البلدين بعد ستة أسابيع فى يوم ٢٤ فبراير، وأنهت هذه الاتفاقية رسميا حالة الحرب بين مصر وإسرائيل، وفعلت الدول العربية الأخرى نفس الشىء من خلال توقيع اتفاقيات ثنائية منفردة مع

إسرائيل: لبنان فى ٢٣ مارس والأردن فى ٣ أبريل وسوريا فى ٢٠ يوليو.

وعلى الرغم من أن المفاوضين المصريين فى رودس طلبوا تنازلات إقليمية كبرى فى منطقة النقب، فإنهم كانوا يريدون تقليل خسائرهم وإيجاد وسيلة مشرفة للخروج من المأزق الفلسطينى، وفى أواخر الأربعينيات، كما فى أواخر السبعينيات، شعرت مصر بأنها منبوذة من الدول العربية الأخرى وكانت أول دولة تخرج عن الصف العربى رسميا، وقد فضلت مصر المفاوضات الثنائية مع إسرائيل من أجل إبرام صفقة أفضل من الدول العربية الأخرى فى رودس، ووافقت إسرائيل على التواجد المصرى العسكرى فى قطاع غزة وعلى فك الحصار المضروب حول اللواء المصرى فى الفالوجا ونزع سلاح منطقة العوجة، وكان يمكن لإسرائيل احتلال قطاع غزة بسهولة وتسليمه للملك عبدالله، ومع ذلك رغبت مصر فى الاحتفاظ بقطاع غزة لكى تحرم الأردن من الحصول على المزيد من المكاسب الإقليمية والاشتراك فى الحدود مع مصر، وقدم فاروق تنازلات سياسية وعسكرية إلى إسرائيل من أجل منع حدوث ذلك.

يلوذ المؤرخون العرب بالصمت أيضا تجاه المحادثات غير الرسمية التى عقدت فى باريس فى أواخر عام ١٩٤٨ بين كمال رياض، مبعوث الملك فاروق ومسئولين إسرائيليين، وخاصة إلياس ساسون، والتى تناولت قضايا سياسية أوسع، واشتملت على علاقات إسرائيل بمصر والدول العربية الأخرى.

وفعلت إسرائيل كل ما فى وسعها من أجل نثر بذور الفرقة داخل الصف العربى، وفى هذا الصدد، اعتبر دافيد بن جوريون أن توقيع اتفاقية الهدنة مع مصر، أكبر الدول العربية، من أعظم الأحداث فى عام ملىء بالأحداث العظيمة وذلك بعد إقامة دولة إسرائيل والانتصارات اللاحقة فى ساحة القتال.

العواقب السياسية:

داخليا، أضعفت الهزيمة العسكرية قدرة الحكومة المصرية على التعامل مع الموقف السياسى - الاقتصادى الداخلى غير المستقر، وكثفت الحكومة قمعها لجماعة الإخوان المسلمين، وفى النهاية قامت بحلها فى ديسمبر بعد أن قامت إحدى طوائفها المسلحة بأعمال العنف السياسى والإرهاب، وبعد أقل من شهر تم اغتيال النقراشى باشا وأعلن القاتل المنتمى لجماعة الإخوان المسلمين أمام المحكمة أنه قتل النقراشى بسبب تعاونه مع اليهود، وكانت الساحة مهيأة للمزيد من المعارك الدموية بين الدولة والإخوان المسلمين.

كذلك فإن التوتر بين النظام الملكى وضباط الجيش المحبطين الذين قاتلوا فى فلسطين بلغ ذروته، ولأن الحكومة كان يتملكها الذعر من تمرد الجيش المهزوم عليها، فإنها لم تسمح للوحدات العائدة من فلسطين بالعودة إلى ثكناتها فى القاهرة. وأجبرتهم على البقاء فى الإسماعيلية بعض الوقت، وتم التحقيق مع بعض الضباط الأحرار، واتهامهم حتى بالتآمر مع الإخوان المسلمين من أجل إثارة القلاقل، وأدت حرب فلسطين إلى إضعاف النظام الملكى إلى حد بعيد وأصبح وصولهم للحكم مجرد مسألة وقت.

ومرة أخرى تؤدى التحركات السياسية إلى عكس النتائج المرجوة، فتدخل فاروق فى فلسطين كان يهدف جزئيا إلى تقوية دعائم سلطته من خلال اللعب على عواطف المصريين الوطنية، وكانت النتيجة هى أن هذا التدخل أدى إلى إضعافه بدرجة كبيرة وسقوطه فى النهاية.

لم تكن مصر هى البلد العربى الوحيد الذى شهد تحولا جذريا بعد الحرب، فهزيمة ١٩٤٨ كانت لها آثار مزلزلة فى كل أنحاء الوطن العربى، وفى بلد بعد آخر أصبحت الأنظمة القديمة مثل أوراق شجر ذابلة جرفتها رياح التيارات الأيديولوجية القوية، ففى سوريا أطاح انقلاب بالرئيس شكرى القويتلى عام ١٩٤٩. حيث تم إرساء نمط من التدخل العسكرى فى السياسة العربية واغتيل الملك عبدالله فى عام ١٩٥١، ودخلت مصر فترة من الاضطراب السياسى وانتهت بثورة الضباط الأحرار فى يوليو ١٩٥٢، بمعنى آخر أدت هزيمة ١٩٤٨ إلى عسكرة السياسة العربية.

علاوة على ذلك أدت الحرب وما أعقبها من أحداث إلى تفاقم الخلافات بين العرب والآمال التى تعلقت بقيام الجامعة العربية تبخرت فى الهواء، فمصر أكبر الدول العربية، تجرعت هزيمة مريرة على يد الدولة اليهودية التى لم تشب عن الطوق. ولعبت حرب فلسطين دورا هاما فى تسميم العلاقات العربية، وعلى الرغم من أنه مع نهاية الخمسينيات والستينيات كانت النظم القديمة قد تهاوت، فإن النظم الثورية الجديدة التى تولت السلطة واصلت التشاجر والصراع مع بعضها البعض على نحو أعنف من ذى قبل والمصالح الشخصية للدول واصلت القيام بدورها بصرف النظر عن شكل النظام الموجود فى السلطة.

علاوة على ذلك، أدت الهزيمة العربية والكتابات المؤرخة لها إلى التأثير بدرجة كبيرة على العلاقة بين المجتمعات المدنية وحكوماتها، ومن خلال توجيه اللوم لفساد وخيانة المؤسسة السياسية الحاكمة، أسهم الكتاب العرب فى تقوية وتعميق الخط التآمرى فى الثقافة السياسية العربية، وتم إقناع الكثير من العرب بأن الحرب ضد الدولة

اليهودية الصغيرة كان من السهل هزيمتها لولا تآمر الزعماء العرب مع القوى الغربية، والحرب لم يخسرها العرب فقط بسبب الضعف الكامن فى التحالف العربى، ولكن أيضا بسبب الفساد الكامن فى السياسة العربية، ولم تعد لدى المواطنين العرب أية ثقة فى حكوماتهم، ولذلك فإن المؤسسات السياسية لم يكن من الممكن أن تقوى دعائمها مع غياب الثقة والتلاحم بين الدولة والمجتمع.

داعب الأمل الكثير من العرب فى أنه مع رحيل الاستعمار سوف يبزغ فجر سياسة ليبرالية ـ ديمقراطية فى العالم العربى يؤدى إلى علاقة جديدة بين الحكومات ومواطنيها. لكن الهزيمة العربية وتبادل الاتهامات ومحاولات التنصل من المسئولية بددت هذا الأمل، ففى أعقاب الهزيمة أصبحت السياسة العربية مريضة بداء المؤامرات، وكان البحث عن الخلاص السياسى يتطلب مسيحا جديدا يتخلص من السياسات السائدة، وتعهد الرجال الجدد الذين امتطوا جواد السلطة، فى مصر والعراق وسوريا بالقيام بذلك، ولكن الفرسان الجدد لم يفشلوا فقط فى استعادة الشرف العربى ولكنهم خاضوا مغامرات عسكرية فادحة الثمن أدت إلى استيقاظ العرب من الوهم كما أدت إلى اتساع الهوة بين الشعب والصفوة الحاكمة.

قام فؤاد سراج الدين، عضو مجلس الشيوخ فى ذلك الوقت، بالتساؤل عن نوايا الزعماء العرب ومسلكهم فى الحرب، وذلك أمام جلسة مغلقة لمجلس الشيوخ المصرى فى ٣٠ نوفمبر ١٩٤٨، واتهم الأنظمة العربية بما فيها مصر بالرياء السياسى والنفعية حيث امتنعت عن إعلام مواطنيها بالموقف الحقيقى فى فلسطين، وأشار سراج الدين إلى أن الحكومات العربية، على الرغم من تبديدها الموارد البشرية والمادية فى الحرب، كانت تقبل ضمنا قرار الأمم المتحدة بتقسيم فلسطين، وتحداها أن تقاتل وتنتصر أو أن تضع حدا لهذه المهزلة وتخبر الجماهير أن إسرائيل وجدت لتبقى، واتهامات سراج الدين تضع يدها على تخبط واضطراب الدول العربية فى حرب فلسطين، فلم يكن هناك أى إجماع بين الأنظمة العربية تجاه موقفها من إسرائيل، وأبعد ما يكون عن التدخل من أجل الدفاع عن الفلسطينيين وتدمير إسرائيل، كان تدخل مصر معبرا بوضوح عن الصراع الداخلى والطموح الإقليمى.

-٨-

سوريا وحرب فلسطين:

القتال ضد «مخطط سوريا الكبرى» لصاحبه الملك عبدالله

يشوع لانديز

تركزت الدراسات الحديثة لحرب ١٩٤٨ على الجوانب الإسرائيلية، وكانت أهمية التحالف الصهيوني - الأردني الذي ظهر عبر الثلاثينيات والأربعينيات تمثل جوهر دراسات إعادة كتابة التاريخ في العقدين الأخيرين، وأدى الكشف عن وثائق الأرشيف الإسرائيلي إلى تحديد هذا الخط من البحث، الذي يقدم توازن القوى في المنطقة من خلال ضوء جديد تماما، و«اليشوف» أو المجتمع اليهودي في فلسطين، لم يكن مجرد «داود» الذي يقاتل «جوليات» العربي، كما علمنا، فقد كان جزئيا يعكس توازن القوى العسكرية، ولكنه كان أيضا نتاج التفاهم السياسي الذي تم التوصل إليه بين الزعماء الصهاينة والملك عبدالله والبريطانيين، ونحن نمتلك الآن فهما أوضح لمدى تشرذم العرب، ومدى ضآلة الأسباب التي تجعل «اليشوف» يخشى الفيلق العربي، وكيف استطاع الصهاينة النجاح في تجنب قتال الدول العربية جميعا في وقت واحد، وألقى «المؤرخون الجدد» بالكثير من الضوء على العلاقة بين إسرائيل والأردن على حساب الدول العربية الأخرى، التي نعلم عنها القليل، ولا يثير العجب أن الدول العربية أيضا تأثرت بالحوار السري بين عمان وتل أبيب والخطر الذي يشكله عليها.

بالنسبة لسوريا، لم يكن خطر حوار الملك عبدالله مع الوكالة اليهودية يتمثل في مدى ما سوف يؤدي إليه ذلك من مساعدة المجتمع اليهودي على إقامة دولته والتي اعتقد الجميع أنها سوف تكون ضئيلة، ولكن كان الخطر الحقيقي من المنظور السوري هو ما يمكن أن يؤدي إليه ذلك من تحول الهاشميين إلى قوة مهيمنة في المنطقة، ومنذ بداية الحرب كان الشغل الشاغل للدول العربية هو صراعاتها الداخلية، ومن المؤكد أن الزعماء العرب جميعا تمنوا أن يهزموا الصهاينة وأن يحافظوا على فلسطين للعرب - حيث أطلقوا جميعا التصريحات العنترية وظهروا بمظهر من لديه القوة لهزيمة اليهود - ولكنهم لم تكن لديهم الخطط ولا القدرات لفعل ذلك، ومنذ البداية، كان القتال يدور حول توازن القوى في المنطقة ومستقبل العالم العربي.. ولكنها لم تكن حربا من أجل تدمير الدولة اليهودية.

ومن حيث كون الصراع في الحقيقة صراعا بين العرب وبعضهم البعض فهذا كان

بالغ الوضوح وخاصة بالنسبة لدمشق، وأثناء حرب ١٩٤٨، كان الرئيس شكرى القويتلى يقاتل لحماية استقلال بلده، فكان القويتلى يرى أن أعظم الأخطار التى تواجهها سوريا هو ذلك القادم من الملك عبدالله ملك الأردن، وليس من «البيشوف»، وبعد أن أصبح حاكما للأردن، لم يخف الملك عبدالله طموحه فى توحيد الأراضى العربية المركزية لسوريا الكبرى، والتى تشتمل على فلسطين وسوريا ولبنان والأردن، وكان يرغب فى إقامة عرش دولته المزعومة فى دمشق.

وكان الملك عبدالله عاقدا العزم على تحويل مملكته الصحراوية الصغيرة إلى دولة مهيمنة فى الشرق، ومنذ الحصول على الاستقلال، وهناك حرب متأججة من الكلمات بين سوريا والأردن حول موضوع سوريا الكبرى، فمبجرد أن رحل الفرنسيون عن سوريا فى عام ١٩٤٦، مضى عبدالله فى مشروعه قدما من خلال التحريض على التمرد فى سوريا وتشجيع العصيان داخل الجيش والتحالف مع جيران سوريا، وكان شكرى القويتلى يعيش فى رعب دائم من أن ينتهز الملك عبدالله فرصة الصراع من أجل تنفيذ مشروعه الخاص بسوريا الكبرى، أولا من خلال التوسع على حساب الأجزاء العربية من فلسطين وبعد ذلك يتقدم إلى دمشق نفسها، ورأى الرئيس شكرى القويتلى أن حرب فلسطين منحت عبدالله فرصة ذهبية لإسقاط النظام الجمهورى فى سوريا والمضى قدما فى تحقيق طموحه وإقامة دولة هاشمية فى دمشق، وكانت كل مرحلة من مراحل التخطيط السورى للحرب فى فلسطين تنظر إلى الأمور من منظور خوف القويتلى من عبدالله ومدى إمكانية حصوله على مساندة بريطانيا لتنفيذ مشروع سوريا الكبرى.

أما بالنسبة لمصر والسعودية فكان هناك قلق عظيم يفوق حتى القلق بشأن إقامة دولة يهودية صغيرة على ساحل البحر المتوسط يتمثل فى الخوف من أن تقوم الأردن، من خلال تحالفها مع إسرائيل والعراق وتركيا، وبدعم من بريطانيا العظمى بتوسيع حدودها، وهذه المنظومة القوية يمكن أن تعمل كقاعدة انطلاق للطموحات الهاشمية فى المنطقة وتؤدى إلى الإخلال بتوازن القوى فى الشرق الأوسط، وكان هدف مصر الأساسى هو تحرير نفسها من النفوذ البريطانى، وهذا الطموح لم يكن من الممكن تحقيقه إذا نجحت المخططات الهاشمية والتى ستؤدى إلى تقوية النفوذ البريطانى فى المنطقة، ويؤدى ذلك بالتالى إلى إدانة الملك فاروق بالخضوع لبريطانيا، وبالنسبة للملك عبدالعزيز آل سعود، كان وجود دولة هاشمية أكثر قوة شمال مملكته أمرا غير مقبول بنفس القدر، وبذلك فإن استقلال مملكته يمكن أن يكون على حافة الخطر بسبب الطموحات الهاشمية للاستيلاء على الحجاز، وذلك يمكن أن يدفعه للاعتماد أكثر على الجامعة

العربية الوهمية وعلى حماية بريطانيا العظمى والولايات المتحدة.

وبدا أن سوريا هى أكبر الخاسرين من التوسع الهاشمى، فهى ليست لديها قوة كبرى تسبغ عليها حمايتها، وبمجرد أن رحل عنها الفرنسيون فى ١٩٤٦ ذاقت دمشق مرارة اليتم السياسى، وعلى الرغم من شعور الرئيس القوتلى بالفخر لحصول سوريا على الاستقلال من فرنسا دون التوقيع على معاهدة عسكرية مهينة «كما حدث للعراق والأردن ومصر مع بريطانيا» فإن ثمن الاستقلال كان باهظا، واضطرت سوريا المعرضة للخطر المتربص بها من قبل جارتها الهاشمية بسبب موقفها المستقل إلى الالتصاق بالجامعة العربية مثل التصاق الوليد بأمه طلبا للحماية، كما انضمت سوريا لمصر والسعودية من أجل تكون كتلة مضادة للهاشميين.

إن إصرار القوتلى على كبح جماح عبدالله يفسر سبب إيمانه بالجامعة العربية بكل هذا الحماس وتصميمه على تحويلها من تنظيم سياسى فقط إلى تحالف عسكرى يمكن أن يشهر فى وجه الهاشميين، كما يفسر خوفه من المخططات الهاشمية قيامه بقيادة فكرة إنشاء جيش الإنقاذ، أو جيش التحرير العربى (ALA) وتدريبه على أرض سوريا من أجل تعزيز القدرة على المطالبة بفلسطين والوقوف فى وجه مخطط عبدالله لابتلاعها، كما يفسر أيضا قيامه بدفع مصر إلى التدخل العسكرى المباشر فى فلسطين، وهذا أيضا هو سبب اتفاقه مع الملك فاروق فى رفض مشروع برنادوت خلال صيف ١٩٤٨، ولو تم تنفيذ مشروع السلام هذا، لما حدثت الهزيمة العربية الشاملة وقل عدد الفلسطينيين الذين تركوا منازلهم إلى حد كبير، ولكانت الدولة اليهودية ذات حجم أصغر كثيرا، ومع ذلك كان هذا المشروع لا يخلو من فائدة لعبدالله والبريطانيين بسبب سماحه للأردن بضم الأجزاء غير اليهودية من فلسطين، والنتيجة الوحيدة التى يمكن الخروج بها من كل هذا هى أن كل مرحلة من مراحل السياسة السورية خلال الصراع على فلسطين كان الهدف منها حماية استقلال سوريا وإجهاض مشروع سوريا الكبرى لعبدالله، ولم يكن اليهود ولا الفلسطينيون يمثلون أولوية فى ذهن القوتلى فكانت سوريا هى شغله الشاغل وكانت أغلى أمانيه الحفاظ على استقلالها وهو ما قاتل من أجله طوال حياته.

عدم ولاء الجيش السورى وقلة كفاءته

إن هاجس الرئيس القوتلى المتمثل فى الهاشميين ومشروع سوريا الكبرى يمكن فهمه فقط كنتاج للضعف الداخلى لسوريا، فلو كان القوتلى أكثر اطمئنانا إلى كفاءة جيشه وولائه، لما أعار عبدالله التفاتا وبنفس القدر، لو كان القوتلى لديه سيطرة أكبر على البرلمان السورى أو كان الشعب السورى أقل انقساما، لما خشى التحدى الأردنى على أى نحو.

فالجيش الذى آل إلى القويتلى من الانتداب لم يكن منظما كما لم يكن لديه أى ولاء، وبعد أن عجز عن إصلاحه أو الثقة به، حرص القويتلى على أن يظل صغيرا ومنقسما على نفسه من أجل حماية حكومته من الاضطرابات أو الانقلابات العسكرية، ولأنه من صنع الفرنسيين، فإن الجيش السورى كان الهدف الأساسى من تشكيله هو قتال الوطنيين السوريين، والكثير من أفراده كانوا من المجندين أثناء الانتداب من الأقليات ومن المجتمعات الريفية، حيث كان من المستبعد أن يكون لديهم ولاء وطنى قوى وبالتالى فإن الزعماء الوطنيين السنيين فى سوريا كانوا يخشونه، وفى عام ١٩٤٦ اعترف الرئيس القويتلى لأحد مستشاريه أن «تسعين بالمائة» من ضباط الجيش الذى تركه له الفرنسيون ليس لديهم «روح وطنية». وعلى الرغم من تأكيده للقوات المسلحة بمناسبة الاستقلال أنهم «أبناء هذا الوطن» وأن الأمة «فخورة بهم ونسيت الماضى»، أصر القويتلى على أن مستشاريه «لا يثقون بهم».

فى بادئ الأمر، استهوت القويتلى فكرة تكوين تنظيم عسكرى إضافى يسميه «الحرس الجمهورى» من عناصر موالية من أجل حمايته وحكومته، وبعد أن أدرك عدم إمكانية تنفيذ هذه الفكرة، قرر أنه من الأسهل تفكيك الجيش «الفرنسى» وبناء قوة جديدة من العناصر الوطنية المتميزة بالولاء من خلال ذلك، وكانت هذه مهمة ضخمة وتحتاج إلى تعاون القادة العسكريين المتمتعين بالولاء وذوى التدريب الجيد وهو ما لم يكن متوافرا لدى القويتلى.

وبمجرد أن غادر الفرنسيون سوريا عام ١٩٤٦، قام القويتلى بتعيين حليفه القوى والذى يعرفه منذ ردح طويل من الزمن «نبيل العظمة» على رأس وزارة الدفاع، ولم يكد العظمة يبدأ فى طرد الضباط وتنفيذ إصلاحه، حتى انفجرت عاصفة من الاحتجاج بين صفوف الضباط وسرعان ما انتقلت إلى البرلمان حيث تبنت المعارضة قضية الضباط الغاضبين وسعت إلى إسقاط الحكومة، ومن أجل احتواء الموقف قام القويتلى بطرد العظمة ولم يمض على تعيينه إلا بضعة شهور وأوقف عملية الإصلاح، ويقوم أحد الضباط الدروز الذين طالتهم عملية الإصلاح بتذكر كيف قام القويتلى بتقليص حجم الجيش وخسر بذلك ثقة الضباط فيه وفى حكومته بقوله: «كان لدى الجيش فى ظل الانتداب الفرنسى ٣٠٠٠٠ مقاتل ولكن انخفض عدد الجيش إلى حوالى ٦٠٠٠ فرد، لقد أصبح قزما، وهناك قانون واحد فقط حكم عملية الطرد وهو الانتهازية والمصالح الشخصية والمنفعة الفردية، كان هذا هو السبب الأول والأهم للسخط الذى بدأ فى الانتشار والتضاعف بين صفوف الجيش ضد الساسة الذين كان يطلق عليهم «رجال الصف الأول» شكرى القويتلى

«الرئيس» وجميل مردام «رئيس الوزراء» وأحمد الشراباتى «وزير الدفاع الذى جاء بعد طرد العظمة» وصبرى الأصالى «وزير الداخلية» وعينات أخرى من «الجنس البشرى».

قام القويتلى بمحاولات أخرى لإعادة تنظيم وتسليح جيشه، فتضرع إلى الأمريكيين لإرسال فريق من الخبراء العسكريين، من أجل تولى مسئولية إعادة بناء الجيش وتنظيمه وتسليحه، ولكن دون مجيب، وبعد ذلك تقدم إلى سويسرا والسويد بطلب بعثة عسكرية، ولكن مرة أخرى رفض طلبه، وفى أوائل عام ١٩٤٧، أبلغ السفير الأمريكى فى دمشق رؤساءه بأن المسئولين السوريين يواصلون سؤاله عن البعثة العسكرية لأن الحكومة «غير راضية عن الوضع الحالى للجيش بالإضافة إلى عدم الارتياح بسبب طموحات الملك عبدالله التوسعية».

لقد اتهم الرئيس القويتلى بعدم بذل أى جهد من أجل مد جيشه بالسلاح والذخيرة والتدريب، وهذا ليس صحيحا تماما، فقد حاول ذلك، ولكن فقط من خلال مهمة تدريب أكبر، ولأن الجيش كان يفتقر إلى التنظيم القيادى الذى يمتلك الكفاءة والولاء، رفض القويتلى إعطاءه كميات كبيرة من السلاح.

ويصر خالد العظم، السفير السورى فى فرنسا من عام ١٩٤٧ وطوال عام ١٩٤٨ قبل أن يتم استدعاؤه ليحل محل جميل مردام فى منصب رئيس الوزراء فى ديسمبر ١٩٤٨، على أنه كان من الممكن شراء الأسلحة من «الدول الكبرى أو من دول أخرى مثل سويسرا وبلجيكا وذلك أثناء عامى ١٩٤٥ و١٩٤٦ وبداية ١٩٤٧» أى قبل أن تفرض الدول الغربية حظر السلاح على فلسطين، والدول العربية، ويقول العظم أن الرئيس القويتلى، بدلا من أن يقوم ببناء الجيش السورى «اكتفى بالخطب الرنانة واتخاذ مواقف شعبية رخيصة بينما ظل الجيش بلا سلاح وبلا ذخيرة، ودون تدريب أو تنظيم وبدون قيادة موحدة للضباط الموالين».

لقد تخلى الرئيس القويتلى عن أى أمل فى بناء جيش فعال أو يتسم بالولاء بحلول الشهور الأولى من عام ١٩٤٧ وخوفا من الانقلاب عليه، سعى إلى شل حركة الجيش من خلال إبقائه سيئ التسليح وسيئ التدريب ومنقسما، كما قام بإبعاد العناصر المثيرة للمتاعب إلى خارج العاصمة، واحتفظ بالضباط الفاسدين والأقل كفاءة فى أعلى المناصب وذلك على أمل أن يؤدى جشعهم ومشاحناتهم إلى منعهم عن القيام بانقلاب، وحينما طلب وزير الدفاع الجديد، أحمد الشراباتى، من الرئيس السماح له بإقالة رئيس الأركان ونائبه فى القيادة، الأول بسبب فساده وعدم كفاءته والثانى بسبب خلافاته مع

الأول وتحطيمه الدائم للأوامر، رفض القويتلى وأصر على رأيه قائلا «إنهم أفضل من الآخرين». ومن خلال هذه القيادة أقر القويتلى بعجزه عن حل مشكلته العسكرية، فلم يكن يستطيع تدمير الجيش كما لم يكن يستطيع إصلاحه، وكان يخشى بناءه وفى نفس الوقت لا يجرؤ على تسريحه، وعندما يئس من التوصل إلى حل، ترك الجيش ممزقا غاضبا ولا يتمتع بأى ثقة.

ومما زاد الأمر سوءا، أن هناك عددا كبيرا من كبار ضباط الجيش السورى قاموا بالاتصال بالملك عبدالله وعملائه فى سوريا، كما كتب الكثير عن تأثر صغار الضباط فى الجيش السورى بالأحزاب اليسارية المتطرفة مثل حزب البعث والحزب الاشتراكى والحزب الشيوعى، والتى كانت قد بدأت فى لعب دورها فى السياسة السورية فى ذلك الوقت، وعلى الرغم من صحة ذلك، فلم تكن أى من هذه الأحزاب تمثل قوة مهمة فى السياسة السورية قبل ١٩٤٨. فهذه الأحزاب مجتمعة، لم يكن فى استطاعتها إدخال إلا نائب واحد فقط للبرلمان فى انتخابات عام ١٩٤٧، وهو أكرم الحورانى، زعيم الحزب الاشتراكى العربى. وعلى الرغم من أن الأحزاب اليسارية المتطرفة كان يمكنها الصيد فى المياه العكرة للضباط الصغار، ولكنها كانت تتمتع بقليل من الجاذبية بالنسبة لكبار الضباط، فكان معظم الضباط الكبار مهتمين على نحو أساسى بالحفاظ على مناصبهم ولم يكن من السهل إغواؤهم بالخطب الماركسية أو القومية الرومانسية. وقد اتجهوا إلى الملك عبدالله من أجل المساندة والتخطيط لوضع نهاية لما نظروا إليه على أنه الإهمال الإجرامى لاحتياجات الجيش السورى. وكان أسوأ ما يخشاه القويتلى هو أن يعمل هؤلاء الضباط كطابور خامس للملك عبدالله.

كل من ملفات الأرشيفيين الدبلوماسيين البريطانى والأمريكى كانت مكتظة بالتحذيرات من حدوث انقلاب طوال تلك الفترة، وكذلك اليوميات والمذكرات السياسية السورية، وكان من الصعب أن يمر شهر فى عام ١٩٤٧ دون أن يتم الكشف عن محاولة انقلاب والتحذير من متاعب وشيكة، وكانت معظم المؤامرات التى تم الكشف عنها لها علاقة بالملك عبدالله، وبما أطلق عليه البريطانيون «حركة الملكيين» فى سوريا، وكان الضباط السوريون يؤمنون بأن «من ٥٠ إلى ٧٥٪ من القوات المسلحة السورية تؤيد قيام انقلاب عسكرى وإنشاء سوريا الكبرى»، وفى فبراير ١٩٤٧، عقد عبدالله «مباحثات مع ممثلين عن أنصاره من السوريين، حيث تمت مناقشة إمكانية القيام بانقلاب مشترك». وبعد فترة قصيرة من هذا الاجتماع، بدأ الأنصار السوريون لعبدالله فى التقرب إلى ممثلى بريطانيا فى سوريا من أجل الحصول على موافقة بريطانيا على خططهم، وكتب

القنصل البريطانى فى منطقة «عليبو» معلقا على هذا الاجتماع بقوله: «قام توفيق بك غالب، الذى كان فى ذلك الوقت مدير شرطة «عليبو» والذى أصبح الآن زعيما للحركة الملكية لسوريا الكبرى فى شمال سوريا، بزيارتى فى الرابع عشر من مايو عام ١٩٤٧، وهو سياسى لا يفتقر إلى الحنكة والتجربة، وأفكاره عن حتمية الانقلاب بالغة الخطورة.

قال توفيق بك أن جبل الدروز ومناطق العلويين والقبائل والمناطق الريفية فى عليبو مثل أدليب وكفر حريم وحريم وعدد من الوجهاء مثل مصطفى بك بارمادا والحاج فاتح مرعشلى يؤيدون بقوة الحركة الملكية، وفيما يتعلق بالجيش فى الشمال، على الرغم من الانقسام بين صفوفه، فإنه يضمن تأييد عدد من الضباط المؤثرين مثل النقيب سامى هنوئى «قائد الانقلاب الثانى فى سوريا» والنقيب علم الدين. وهناك عدد من الضباط الآخرين الذين يعلم ولاءهم ولكنهم لا يستطيعون أن يعلنوا ذلك خوفا من أن يفقدوا وظائفهم. إن الانتفاضة الملكية محتمة عاجلا أم آجلا وهو يعتقد أن الأمر لن يستغرق أكثر من ٢٤ ساعة للتعامل مع المقاومة المسلحة المؤيدة للجمهورية».

إن هذه الخطط الخاصة بالتمرد كانت شائعة أثناء السنوات المبكرة لاستقلال سوريا، وكان الرئيس القويتلى على علم تام بمعظم هذه المخططات، وقام بتكوين شبكة واسعة من الجواسيس من أجل معرفة كافة أخبار الحركة الملكية فى سوريا والمتعاطفين معها من أفراد الجيش، وقال رئيس المكتب السورى للمعلومات: «إننى أعتقد أن أى متاعب فى سوريا من المؤكد أن بريطانيا ترعاها»، وقام بإرسال عملائه للقاء عبدالله ومعرفة أى الضباط يتفاوضون معه، وأبلغه عملاؤه أن هناك الكثير من كبار الضباط على صلة وثيقة بالملك الأردنى، بمن فيهم رئيس الأركان ونائبه والكولونيل حسنى الزعيم الذى حل محل الجنرال عاطف رئيس الأركان فيما بعد، وفى النهاية أطاح بالقويتلى فى مارس ١٩٤٩، وحينما قام القويتلى بمواجهة هؤلاء الضباط بما علمه عن تآمرهم مع عبدالله فى ١٩٤٧، أكدوا له أنهم التقوا مع الملك أو عملائه كسوريين مخلصين من أجل الحصول على المعلومات، وعلى الرغم من تعهدهم بعدم الاتصال به مستقبلا، لم يثق الرئيس القويتلى بهم أبدا وكانت تنتابه المخاوف بشأن المؤامرات الهاشمية، وعبر أحد المقربين من الرئيس عن ذلك بقوله: «إن كل شخص يعرف مدى الشكوك التى تعصف بالقصر الرئاسى لدرجة أن رئيس الجمهورية يستخدم جيشا من الجواسيس الذين يقومون برسم صورة له عن العالم تؤدى إلى إثارة المزيد من قلقه وأوهامه، إنه يرتجف عند ترديد كلمة الأردن على مسامعه، وهو يتخيل أن عبدالله لديه حزب سرى هنا».

عملت الحركة الملكية كبؤرة لإثارة السخط بين صفوف الجيش وسرت دعاية الملك عبدالله بين جماهير الشعب السورى كالنار فى الهشيم وملأت صفحات الصحف المطية وانهمرت كالمطر الذى أدى إلى ازدهار بذور الفرقة والانقسام وعدم الثقة التى زرعت فى التربة السورية.

النزعات الانفصالية للدروز:

كان الدروز على قمة القائمة الطويلة لأعداء القويتلى فى الداخل، حيث خشى أن يعملوا كفرقة استكشاف تمهد لغزو عبدالله لسوريا، فأثناء النصف الأخير من عام ١٩٤٧ قام الدروز بالثورة على دمشق، وتحول زعماؤهم نحو عبدالله والبريطانيين طلبا للمساعدة، وكانت الجبال الدرزية ذات مواقع استراتيجية توجد عند الركن الجنوبى الشرقى من سوريا على الحدود الأردنية وبالقرب من فلسطين، وفى ظل الانتداب الفرنسى، تمتع الدروز بقدر كبير من الاستقلال، وأصر الرئيس القويتلى على حرمانهم من هذه الميزة، وبعد الاستقلال، أصبح دمج جبل الدروز مع بقية سوريا اختبارا حاسما لقدرة القويتلى على توحيد سوريا، وفرض الحكم المركزى، واعترف الشراباتى وزير الدفاع السورى أن «المصدر» الأكبر للمتاعب، كان يتمثل فى جبل الدروز، وفى الانتخابات البرلمانية لعام ١٩٤٧ حقق مرشحو عائلة الأطرش نصرا ساحقا فى جبل الدروز، ولكن قام القويتلى بإلغاء النتائج الإقليمية من أجل منعهم من الحكم. علاوة على ذلك، قام بتقليص المساعدات الحكومية للمنطقة، وأسوأ ما فى الأمر، أنه حاول إشعال حرب أهلية بين قبائل الدروز من خلال مساعدة وتسليح مناوئى الأطرش، وهم عدد من القبائل الأقل نفوذا والذين يطلقون على أنفسهم اسم «الشعبيين» فبعد أن عجز عن استخدام القوة العسكرية لفرض الحكم المركزى على منطقة الدروز لجأ إلى تكتيكه المعتاد وهو محاولة بث الفرقة بين صفوف خصومه.

فشلت استراتيجية القويتلى الخاصة بالدروز فشلا ذريعا، فرؤساء قبائل عائلة الأطرش أثبتوا أنهم أكثر قوة وشعبية مما كان يعتقد، فقاموا باستئصال شأفة الشعبيين فى الشهور الأخيرة من عام ١٩٤٧ وقطعوا كل خطوط التليفون والتلغراف المتصلة بدمشق وأغلقوا الطرق المؤدية إلى الجبل، الأكثر من ذلك، أنهم هددوا بمنع مركبات الجيش من الوصول إلى جبهة فلسطين وتعهدوا بمساعدة البريطانيين فى فلسطين مقابل مساندة البريطانيين لهم ضد دمشق، وطلبوا من الملك عبدالله وحثوه على الزحف إلى دمشق لتنفيذ خطة سوريا الكبرى، ومع بداية انخراط سوريا فى حرب فلسطين فى بداية عام ١٩٤٨، اضطر القويتلى للعدول عن سياسته الخاصة بالدروز، كما عدل من قبل عن

سياسته الخاصة بإصلاح الجيش، ولم تنجح محاولاته في رأب الصدع مع عائلة الأطرش في تهدئة ثائرة الزعماء الدروز، فظلوا غاضبين وعاقدين العزم على الإطاحة بالرئيس ومن أجل تحقيق هذه الغاية، كانوا على استعداد أن يكونوا رأس جسر لجيش عبدالله في طريقه إلى دمشق.

الأردن تطوق سوريا:

قام عادل أرسلان، أحد مستشاري القوتلي المقربين والذي كان يمثل سوريا في الأمم المتحدة خلال عام ١٩٤٨، والذي كان يسعى لشغل منصب وزير الدفاع أثناء الحرب، برسم صورة «لهاجس» الرئيس الخاص بعبدالله وذلك في يومياته: «إن الخوف من أن تصبح سوريا الكبرى تحت حكم عبدالله أصبح هاجسا لدى الحكومة السورية.. فالموقف الداخلي في سوريا أصبح في غاية الضعف لدرجة أنعشت آمال الملكيين في إقناع بريطانيا بوجهة نظر عبدالله بأن الاستيلاء على سوريا في منتهى السهولة، وشكري القوتلي يعلم جيدا أن القبائل العربية بلا استثناء تقف مع أمير الدروز، ويرجع الفضل إلى العطايا والمنح التي يهبها الأمير لعائلة الأطرش وأنصارهم في معارضتهم إياه، كما أصبح العلويون أعداء لحكومته ناهيك عن سكان المدن والأحياء، وعلى ذلك إذا قرر البريطانيون إعطاء ظهرهم له، فإن حكومته لن تصمد أمام الثورة يوما واحدا».

وخلال الحرب، شعر القوتلي أن الملك عبد الله سوف ينفذ مخطط سوريا الكبرى بمساعدة الدروز وربما بتشجيع من ضباط الجيش السوري، ولن نتجنى على الحقيقة إذا قلنا أنه كان يخشى الأردن أكثر من خشيته لإسرائيل، ووعد الملك عبدالله الدروز في كل من سوريا ولبنان بتوحيد مناطقهم وإعطائهم قدرا كبيرا من الاستقلال داخل سوريا الكبرى مقابل مساعدتهم في تحقيقها، وكان عادل أرسلان مروعا بسبب انشغال القوتلي بالخطر الأردني أكثر من انشغاله بإسرائيل، وفي يوليو ١٩٤٨، كتب في يومياته يقول: «كان الأخ القوتلي مرعوبا من مشروع سوريا الكبرى لوقت طويل، وكان دائما قلقا ولا يذوق طعم النوم بسبب كوابيس اجتياح الجيش الأردني لدمشق، ولكن عندما جاءت حرب فلسطين وأكدت حاجة العرب إلى الجيش الأردني وبينت مزايا هذا الجيش، قام صديقنا القوتلي فجأة بتشجيع الحاج أمين الحسيني على إعلان قيام دولته في القدس وبدأ في منع أي سوري يتحدث عن مزايا جيش عبدالله من الاشتراك في المعركة، والآن، بعد أن علم أن سياسته في فلسطين سوف تجعل عبدالله يحقق المزيد في جبل الدروز، انتابته الكوابيس من جديد».

كان أرسلان مثل الكثير من السوريين، يؤمن بأن هذا الاتجاه المضاد للهاشميين كان

قصير النظر ووراءه مصالح شخصية، فهو لم يكن يعتقد أن الملك عبدالله بهذا السوء الذى يظنه القوتلى، وفى عام ١٩٤٨ كتب يقول: «إن وجهة نظر شكرى بك الخاصة بمشكلة فلسطين خاطئة لأن عبدالله لا يرغب فقط فى مجرد توسيع حدود مملكته، سواء إلى الشرق أو إلى الشمال، فإذا كان يستطيع أن ينقذ القدس بجيشه وأن يشارك فى تدمير تل أبيب، دعوه يحصل على فلسطين. فشرف الأمة العربية أعظم من العروش والرئاسات».

كان أرسلان يدرك أن سوريا غير قادرة على الدفاع عن فلسطين وحدها، وفى يومياته قام مرارا وتكرارا بإدانة الضعف السورى ووبخ الرئيس بسبب عدم قيامه بأى شىء لتقوية الجيش، وإحدى فقراته المتصلة بهذا الموضوع فى سبتمبر ١٩٤٧ تقول: «مسكينة فلسطين، مهما قلت عن الدفاع عنها فإن قلبى يظل مثل البركان الثائر لأننى لا أستطيع إقناع أى شخص ذى حيثية فى وطنى أو فى بقية الدول العربية بأنها تحتاج إلى أى شىء آخر غير الكلمات.. ولأننا لدينا جيش ضئيل وسيئ التسليح، فإننا لا نستطيع الوقوف فى وجه القوى الصهيونية إذا قررت الهجوم على دمشق، وفى هذه الحالة ربما نضطر إلى جمع القبائل البدوية للقتال معا».

كان أرسلان يؤمن بأنه بما أن الجيش الأردنى هو الوسيلة الوحيدة القادرة على إنقاذ فلسطين، فإن سوريا يجب أن تذعن للملك عبدالله، وكان القوتلى يؤمن بعكس ذلك، ففى رأيه أن استقلال سوريا أهم من فلسطين وأن عبدالله يمثل خطرا عظيما.

كان لدى شكرى القوتلى سبب جيد لكى يخشى مخطط عبدالله الخاص بسوريا الكبرى، فلم تكن سوريا ضعيفة فقط، ولكن جيش الأردن كان أفضل جيوش المنطقة، ولأنه كان يقوده ضباط بريطانيون، فإن الفيلق العربى كان جيد التدريب ويعتمد عليه، وكان رئيس الوزراء المصرى النقراشى باشا يدرك جيدا أن الجيش الأردنى أكثر تفوقا من الجيش المصرى أو الجيش السورى عندما اقترح فى أكتوبر ١٩٤٧ أن تقوم الجامعة العربية بشراء الفيلق العربى من الأردن من أجل حماية فلسطين، وأدى إلى إثارة المزيد من القلق لدى القوتلى أنه رأى أن الأردن قد حاصر سوريا بسلسلة من التحالفات، وكان عبدالله قد أبرم معاهدتين مع تركيا والعراق فى عام ١٩٤٧. وكان عبدالله يسعى إلى الحصول على مساندة تركيا لمشروع سوريا الكبرى مقابل إبطال كل المطالبات العربية بإقليم «إسكندريتا» الذى اقتطعته تركيا من سوريا عام ١٩٣٩.

وفى شهر أبريل، أعلن عبدالله عن إبرام معاهدة «الأخوة والتحالف» مع العراق وكانت المملكتان الهاشميتان تسعيان منذ وقت طويل لتكوين اتحاد فيدرالى وكان عبدالله عازما على تحقيق تعاون وثيق بين المملكتين الهاشميتين من أجل التأكد من نجاح مشروع

سوريا الكبرى وقام أحد المسئولين الأمريكيين بشرح الأمر قائلا: «إن الملك عبدالله يهدف إلى ضم سوريا إلى اتحاد فيدرالى مع العراق» وهذا يعتمد على «توحيد البيت الهاشمى والوحدة القوية للطموحات القومية» وقام العراق أيضا بتوقيع معاهدة رسمية مع تركيا، وهذه «الهوجة» من المعاهدات الهاشمية التى أبرمت عام ١٩٤٧، أثارت قلق الرئيس القوتلى، الذى اعتبرها مخططا شريرا ضد وطنه، ولم يكن الوحيد الذى انتابته المخاوف، فقد شك أيضا وزير الخارجية الأمريكى جورج مارشال فى أن المعاهدات «تعكس تحركات سياسية عليا لاثنين من الحكام الهاشميين بعيدا عن الجامعة العربية مع أو بدون موافقة بريطانيا». وكان وزير الخارجية الأمريكى قلقا أيضا من قيام الهاشميين بالمضى قدما فى تنفيذ مشروع سوريا الكبرى.

بالنسبة للقوتلى، كان موضوع سياسة بريطانيا تجاه مشروع سوريا الكبرى ذا أهمية مطلقة، فكان يؤمن بأن عبدالله «عبارة عن خروف تسوقه بريطانيا» فى أمور السياسة العليا. وعلى الرغم من أن القوتلى أصاب المسئولين البريطانيين بالصداع بسبب موضوع سوريا الكبرى، مصرا على وجوب قيامهم بإدانته بوضوح وعلى نحو تام، فقد رفضوا تهدئة المخاوف السورية، بدلا من ذلك، أداروا له أسطوانة «إن موقف حكومة صاحبة الجلالة هو الحياد التام» وأن هذه الأمور «تخص شعوب ودول المنطقة»، وكل ما فعلته هذه الصياغة المبتذلة هو «تشجيع عبدالله على الدفاع عن مشروع سوريا الكبرى» كما أشار وزير الخارجية الأمريكى، وكان هناك عامل آخر يرجح أن «عبدالله ربما يكون الوسيلة التى اختارتها بريطانيا من أجل استعادة نفوذها فى الشرق بعد أن رفضت كل من العراق ومصر تجديد معاهدتيهما العسكريتين مع بريطانيا، بسبب السخط الشعبى ضدها، فالأردن فقط هو من رغب بشدة فى احتضان اتفاقيات الدفاع مع لندن.

تحالف سوريا مع السعودية ومصر:

انبثقت سياسة سوريا فى التعامل مع النزاع فى فلسطين من سياستها الخاصة باحتواء الأردن، وفى أغسطس ١٩٤٧، قام القوتلى بمحاولة تشكيل تحالف عسكرى بين سوريا والسعودية ومصر، وكان الدافع المباشر لتعجل القوتلى تشكيل تحالف عسكرى مضاد للهاشميين هو حدوث تحول جوهرى فى حملة عبدالله الخاصة بتنفيذ مشروعه الأثير، فبعد أن حقق المرشحون السوريون المناصرون لمشروع سوريا الكبرى انتصارا ساحقا فى الانتخابات البرلمانية فى صيف ١٩٤٧، قرر الملك عبدالله التدخل المباشر فى السياسة الداخلية السورية. ففى يوم ٤ أغسطس، أذاع نداء طالب فيه بإقامة «مجلس دستورى من أجل وضع إجراءات القيام بتوحيد سوريا الكبرى مع العراق»، ومن أجل

التأكيد على أهمية وإلحاح هذا الطلب، أرسل عبد الله رئيس وزرائه إلى القويتلى لتسليمه رسالة شخصية منه يطلب منه فيها إنشاء مجلس تشريعى وتم إرسال رسائل مشابهة إلى كل أعضاء البرلمان السورى.

كانت تحركات عبدالله تمثل خطرا مباشرا على سوريا، وقام القويتلى على الفور بإرسال سكرتيره الشخصى والذى أصبح بعد ذلك وزيرا للخارجية، وهو محسن البرازى، إلى السعودية ومصر من أجل حشد دعم ومساندة عاهلى البلدين للتحالف ضد الهاشميين، وقام البرازى بتسليم رسالة من القويتلى إلى الملك عبد العزيز بن سعود يحثه فيها للرد على عبدالله ردا موحدا وأن تقوم سوريا بإعلان أن الأردن هى جزء من سوريا، ويجب أن تمتص داخلها كجمهورية وعلى نحو يخلو من أى تحالف مع أى قوة أجنبية، وطلب القويتلى من الملك عبدالعزيز أن يقوم بإعلان نفس التصريح فى الإذاعة، كما أراد أيضا أن يقوم السعوديون بحث قبائل الأردن على الثورة ومن أجل تحقيق هذا الهدف، طلب أن يقوم السعوديون بتحريك قواتهم نحو الحدود الأردنية، وأن يعلنوا إلى جانب سوريا أن «معان» و«العقبة» أراض سعودية، وذلك من أجل المطالبة بعودتهما الفورية، وقد وافق الملك السعودى على إذاعة إعلان سوريا الكبرى بالتنسيق مع الإعلان السورى.

علاوة على ذلك أفاد بأن كل ما تريده القبائل الأردنية لكى تتحرك هو المال، ومع ذلك فيما يتعلق بمعان والعقبة، زعم أن النزاع توسط فيه البريطانيون، وأن البريطانيين أصدقاء للسعودية، وأعلن بوضوح أنه غير مستعد لتخريب علاقاته مع بريطانيا إكراما لسوريا، وحينما ضغط عليه البرازى اعترف عبد العزيز أنه يتفق مع القويتلى فى أن البريطانيين وراء إثارة موضوع سوريا الكبرى بواسطة عبدالله، وأضاف بأنه يعتقد أن البريطانيين يريدون الانتقام لرفض مصر التوقيع على معاهدة معهم، وفى رأيه أنه فى كل مرة ترفض مصر التعاون مع بريطانيا، يبدأ عبدالله والهاشميون الضغط على مخطط سوريا الكبرى، والذى ترى كل من السعودية ومصر أنه يتصل بسياسة بريطانيا فى المنطقة، وأصر العاهل السعودى على أن مشروع عبدالله هو فى الواقع مؤامرة صهيونية -إمبريالية. ويجب فضح ذلك من خلال الحملة الدعائية المضادة للهاشميين، وحينما سأل إن كان يعتقد أن الملك عبدالله سوف يقوم بالفعل باستخدام الفيلق العربى من أجل الاستيلاء على سوريا، وعما إذا كان باستطاعته الاعتماد على جلوب باشا، قائده البريطانى، لتنفيذ أوامره وليس أوامر بريطانيا، رفض الملك عبد العزيز الإجابة عن السؤال، وبدلا من ذلك سأل البرازى عن مشاكل سوريا الداخلية، وعلى وجه الخصوص

ما إذا كان فى استطاعتها السيطرة على الدروز، ونصح الحكومة السورية بأن تدفع المال لعائلة الأطرش كما فعلت فى الماضى من أجل نيل رضاهم.

وعلى مدى عدة أيام من المباحثات، عاد السعوديون مرارا وتكرارا إلى موضوع المشاكل الداخلية لسوريا مشيرين إلى أن السوريين يجب عليهم أولا ترتيب البيت من الداخل قبل أن يطلبوا من حلفائهم مجابهة المخاطر. وفى نهاية المحادثات أعلن البرازى أن القوتلى يرغب فى توقيع معاهدة دفاع مشترك مع السعودية إذا وافق الملك على ذلك، واعترض عبدالعزيز على ذلك قائلا: إن هذا شىء سابق لأوانه، أولا: يجب على المصريين توقيع اتفاقهم مع بريطانيا، وثانيا: هذا الاتفاق يجب أن يتم التفاوض عليه من خلال الجامعة العربية وليس على هيئة اتفاقية منفردة. وأضاف عبدالعزيز: «إننى لا أرغب فى إعطاء أعدائى أى حجة للانسحاب من الجامعة العربية».

وحينما أصر البرازى على أن التحالف ليس موجها ضد الجامعة، ولكن الغرض منه هو مواجهة المعاهدة العراقية - الأردنية والتعبير عن وحدة الهدف بين السعودية وسوريا، أجاب العاهل السعودى بأن «التفاهم بيننا أقوى من أى معاهدات».

علاوة على ذلك أضاف بأن مصر ربما تغضب إذ لم تكن طرفا فى الموضوع، ولكن إذا تم إشراك مصر فإن بريطانيا سوف تعتقد أن التحالف موجه ضدها مادام حل المشكلة المصرية لم يتم. وعلى ذلك وجد البرازى نفسه فى موقف لا يحسد عليه فعبدالعزيز لن يخاطر بعلاقاته مع بريطانيا حبا فى سوريا من خلال توقيع معاهدة مضادة للهاشميين، واقترح على البرازى بأنه يجب عليه عرض الأمر على الملك فاروق.

توجه البرازى إلى مصر حيث التقى مع الملك فاروق فى يوم ٢٥ أغسطس ١٩٤٧، وقام بتسجيل مباحثاته فى مصر بالتفصيل، وكما حدث أثناء مباحثاته مع الملك عبد العزيز، لم يتم التطرق إلى موضوع الصهاينة أو مشكلة فلسطين إلا على نحو عابر، فى محادثاته مع الملك فاروق، ودار الحوار بأكمله حول نوايا الملك عبدالله وبريطانيا وعما يمكن أن تقوم به الدول العربية الأخرى للوقوف فى وجه المخططات التوسعية، ومثل عبدالعزيز آل سعود، أحجم فاروق عن الموافقة على التحالف العسكرى مع سوريا على الرغم من أن البرازى بذل ما فى وسعه لإقناع فاروق بأن عبدالله يرغب فى وقادر على استخدام قواته ضد سوريا، وسوف يذهب إلى أى حد من أجل تحقيق أهدافه التوسعية، وأخبر فاروق أن الملك عبدالعزيز يشاركه الاهتمام بعبدالله وأنه: «أمضى العديد من الليالى المؤرقة بسبب المشكلة». وقال إن الملك السعودى، قال: «إن دخول الأشراف إلى سوريا يمثل تهديدا مباشرا على بلده لأنهم قد يحولون انتباههم نحوه

ويهاجمونه». وعلى الرغم من توسلات البرازى إلى فاروق لكى يوقع معاهدة التحالف العسكرى مع سوريا والسعودية، أجاب الملك بأنه منخرط فى مفاوضات معقدة مع البريطانيين وأنه لا يستطيع أن يتحمل مغبة استفزازهم فى هذا الوقت وأضاف أن إبرام معاهدة رسمية الآن أمر سابق لأوانه، وبدلا من ذلك يجب أن تقوم سوريا والسعودية ومصر ولبنان بالاتفاق شفويا على تحالف سياسى فى اجتماع الجامعة العربية القادم المقرر أن يعقد فى بيروت فى شهر أكتوبر.

واتفق فاروق مع البرازى على «أن الملك عبدالله وعبدالإله ونورى السعيد هم مجرد أدوات لتنفيذ أهداف بريطانيا فى قضية مصر وفلسطين وقضية سوريا الكبرى». كما اقتنع أيضا بأن عبدالله يتعاون مع الصهاينة، ألد أعداء العرب، وبسبب هذه الخيانة، أصر فاروق على أن أهم خطوة يجب على سوريا اتخاذها هى «أن تكشف فى كل تصريحاتها العلنية عن الجانب الصهيونى ـ الامبريالى لمخططات عبدالله».

كان واضحا تماما خلال رحلة محسن البرازى الثانية إلى السعودية ومصر فى بداية يناير ١٩٤٨ أن سياسة الرئيس القوتلى تجاه فلسطين مدفوعة بخوفه من عبدالله، وكان القوتلى يحدوه الأمل فى أن يؤدى الخطر المتزايد في فلسطين إلى نجاح مهمة البرازى فى إبرام معاهدة عسكرية ضد الهاشميين وهو ما فشل فيه فى زيارته الأولى فى سبتمبر، ورغب القوتلى أيضا فى أن يقوم البرازى بإقناع كلا الملكين بالوفاء بالتزاماتهما تجاه الجامعة العربية بتقديم السلاح والمال لجيش التحرير العربى «جيش الإنقاذ»، ولكن كم كانت خيبة أمله، عندما تجاهلت كل من مصر والسعودية الوفاء بالتزاماتها بإرسال المال والسلاح إلى جيش الإنقاذ، وتم إرسال البرازى للحصول على معونتهما.

ومن أجل استمالة العاهل السعودى بدأ البرازى توسلاته بالقول أن شكرى القوتلى هو رمز الصداقة للعائلة السعودية وأضاف: «إن شكرى القوتلى هو رمز الاعتراض على الهاشميين وطموحاتهم، وهو الضمان الوحيد لاستمرار النظام الجمهورى القائم فى سوريا وهو الدرع الواقى من مؤامرات الملك عبدالله والهاشميين، فإذا أطيح به، لاقدر الله، فإن سوريا سوف تلقى الأمرين من المؤامرات الأنجلو هاشمية. فليس هناك أحد يستطيع الوقوف فى وجههم سواه». وأصر البرازى على أن مخطط سوريا الكبرى للملك عبدالله «سوف يكون أقرب ما يكون إلى التحقق إذا تم تنفيذ مشروع تقسيم فلسطين، لأن الأردن سوف يستولى على الجانب العربى منها». وبمجرد نجاح ذلك لن يوقف عبدالله ولا البريطانيين أى شىء فى زحفهما نحو سوريا، واستجاب الأمير سعود، ابن الملك عبد العزيز لتحذيرات البرازى بعد أن تقاعد الملك دون أن يلزم بلده بخطة محددة للعمل ،

وذلك بالقول: «إن ذلك هو ما دفعنى إلى الإصرار على الوفاء بالتزاماتنا لمساعدة فلسطين، إن سموه كان مترددا خوفا من أن يؤدى إرسالنا للمعونة والسلاح إلى استفزاز عبدالله لتنفيذ مخططاته». وطمأن الأمير سعود البرازى بأن الوقت قد حان للسعودية وسوريا ومصر لتكوين تحالف عسكرى وأن شقيقه الأمير فيصل، سوف يسافر إلى مصر من أجل تمهيد الطريق للتحالف مع الملك فاروق.

قام السعوديون أيضا بحشد عدد من القوات على الحدود الأردنية من أجل جعل رسالتهم إلى عبدالله واضحة، ووافق الملك فاروق من جانبه على أن تقوم «مصر والمملكة العربية السعودية وسوريا ولبنان بتشكيل كتلة دفاع مشترك»، كما أنه «سوف يقوم بتحذير الملك عبدالله من توقيع أية معاهدة مع البريطانيين تهدد مركزه» وعند سماعه ذلك، أفاد بأنه أخيرا اطمأن قلبه وتأكد أن سوريا لم يعد لزاما عليها أن تخشى الإنجليز ولا العراقيين، الذين توصلوا لتوهم إلى معاهدة جديدة، والمعاهدة الأنجلو عراقية، على الرغم من الإعلان عنها، لم يتم اعتمادها فى عام ١٩٤٨ بسبب اندلاع مظاهرات ضخمة فى بغداد أطاحت بالحكومة.

ومع نهاية يناير ١٩٤٨، اتخذ التكتل الهاشمى، وكذلك «التحالف الثلاثى» المكون من مصر والسعودية وسوريا شكلا رسميا، وكان صدور قرار التقسيم عاملا محفزا على تشكيل هذين التحالفين وقامت سوريا بدور السوط الذى ألهب مصر والسعودية من أجل الالتزام بالوقوف فى وجه قرار التقسيم، وأدى مخطط عبد الله لتجنب الحرب وضم الجانب العربى من فلسطين إلى الأردن، حيث كانت قواته متمركزة فى ظل الإشراف البريطانى، إلى إجبار القوتلى على قيادة المعارضة للتقسيم باعتباره خطرا مباشرا على استقلال سوريا.

وزعم المؤرخون العرب أن سوريا تولت هذا الدور القيادى بسبب تراثها الخاص كمهد وقلب القومية العربية، وهذا صحيح بلاشك، وقامت الأحزاب اليسارية واليمينية - على حد سواء - فى سوريا بقيادة المظاهرات التى تطالب بالحرب واتخاذ مواقف فعالة من جانب القوتلى والحكومة. وفى ربيع عام ١٩٤٨ قاموا بتنظيم وحدات مستقلة من المتطوعين أرسلت إلى فلسطين، وكما أخبر محسن البرازى أحد الدبلوماسيين الأمريكيين فى أبريل ١٩٤٨، أن «رغبة الشعب فى الحرب لايمكن مقاومتها»، فكان تجاهل القوتلى للرأى العام يعنى هلاكه المؤكد.

من السهل التغاضى عن أن سوريا كانت نموذجا للديمقراطية فى ذلك الوقت، وأن برلمانها مثل شعبها يطالب بالحرب فى فلسطين للحفاظ عليها للعرب. نائب واحد فقط فى

البرلمان السورى وهو فرزات مملوك اعترض على الذهاب إلى الحرب، وقضى بعد ذلك سنوات فى السجن لموقفه المؤيد للعراق وبريطانيا.

وفى مذكراته المنشورة يصف مملوك مناخ البرلمان فى ٢٧ أبريل ١٩٤٨، حينما تمت مناقشة اقتراح الذهاب إلى الحرب لأول مرة، فخارج البرلمان تجمعت حشود هائلة من الجماهير تصرخ طلبا للحرب.. ويقول مملوك: «تركت هتافات وشعارات الجماهير أثرا عميقا على مداولات البرلمان، وخاصة أن النواب كانوا منقسمين إلى ثلاث مجموعات، كانت المجموعة الأولى مكونة من النواب الذين أيقظت فيهم أصوات الجماهير فى الخارج شعورهم القومى. أما المجموعة الثانية فكانت مكونة من «التابعين» الذين يقومون بشكل تلقائى باتباع ما يقوم به الآخرون فى كل الأمور ويصوتون على ما يصوتون عليه. بينما المجموعة الأخيرة ضمت النواب المحنكين والمخضرمين الذين كانوا غير قادرين على معارضة الحكومة فى هذا الموضوع الخطير خوفا من الأصوات الهادرة التى تأتى إليهم من الخارج، وبسبب ذلك اقتصرت المناقشات على أعضاء المجموعة الأولى، وقاموا بالتعبير عن آرائهم بانفعال وخطب حماسية نارية دون النظر إلى المصير الذى يسوقون إليه وطنهم. لم أنتمِ إلى أى من هذه المجموعات - والحمد لله - بسبب قناعتى بأننا غير مستعدين بالمرة لإنقاذ فلسطين. لقد أردت بالفعل إنقاذ فلسطين ليس بالكلمات، ولا بالشعارات ولا بالخطب أو التظاهرات، وهذه القناعة لدىَّ كانت قائمة على دراسة دقيقة للحقائق التى جمعتها من الإخوة المتطوعين فى جيش الإنقاذ ومن أصدقائى من ضباط الجيش.

كان فرزات مملوك الصوت الوحيد فى البرلمان السورى الذى أطلق صيحة تحذير، وقام بشرح أسباب وجوب تروى سوريا قبل المضى إلى الحرب حتى يتم جيشها استعداده وحتى تتحسن علاقاتها بجيرانها العرب وبريطانيا العظمى، كما وصف مدى ضعف الموقف العربى ومدى عدم استعداد الجيش السورى. واختتم حديثه عن الموضوع بقوله: «إننا والدول العربية الأخرى يجب أن ننتظر لجولة أخرى ومناسبة أخرى نكون فيها مستعدين لإنقاذ فلسطين وإذا لم نقم بذلك سوف ننكشف وسوف تكون العواقب وخيمة. فإذا كان يجب علينا الذهاب إلى الحرب حسب قرار اللجنة السياسية العربية، فإننى أقترح أنه يجب علينا التوصل إلى تفاهم مع بريطانيا حول الدخول إلى الحرب لأن أقوى الجيوش العربية التى يجب أن نعتمد عليها فى هذه الحرب، وهى مصر والعراق والأردن خاضعة لأوامر بريطانيا ووجهات نظرها، بالإضافة إلى ذلك يجب علينا تسوية أمورنا مع جارتنا تركيا من أجل استثمار إسلامها والانتفاع بنفوذها

العالمى وقوتها، فإذا فشلنا فى فعل ذلك، فإن الحرب لن تجلب سوى كارثة محققة وشر عظيم للشعب العربى فى فلسطين ولكل الدول العربية».

وبمجرد أن انتهى مملوك من كلماته تصاعدت أصوات شيوخ القبائل وهتفوا فى صوت واحد:«إننا نتفق مع كلمات فرزات» وبعد ذلك خيم الصمت على القاعة ولم يقطعه إلا صوت نائب رئيس البرلمان بإشارة من رئيس الوزراء حيث أعلن أن الاجتماع تم تأجيله إلى اليوم التالى، انتحى مردام رئيس الوزراء بمملوك جانبا، بينما كان يغادر المبنى وأصر على وجوب التصويت لصالح الحرب بالإجماع فى اليوم التالى. فقال له مردام شارحا الأمر: «كما تعلم يا أخى، مدى ما تكبدناه أنا وشكرى بك من أجل إقناع الدول العربية بدخول هذه الحرب، فأرجو ألا ترفض طلبى. إن الصالح العام يتطلب ذلك».

كان التصويت بالإجماع على إرسال الجيش السورى إلى فلسطين لايدع مجالا للشك فى أن الرأى العام لعب دورا مهما فى إقناع القوتلى بالمضى إلى الحرب، ولكنه لم يفعل إلا القليل لمحاولة تهدئة الجماهير أو إعلامها بالحقائق المتعلقة بضعف سوريا وعدم استعدادها، وبالمثل فإن الكثير من المذكرات واليوميات التى تنشر الآن لا تترك مجالا للشك فى أن هدف القوتلى الأساسى للإصرار على أن تقوم الجامعة العربية بالتدخل فى فلسطين كان يتمثل فى حماية سوريا من مخطط سوريا الكبرى الذى كان يسعى إليه الملك عبدالله.

سوريا وجيش الإنقاذ:

كان لدى سوريا العديد من الأسباب التى دفعتها لبناء جيش الإنقاذ، فكان الرئيس القوتلى يعلم أن الجيش السورى غير مستعد لخوض حرب كبرى، وأنه من الآمن لسوريا أن تحاول التأثير على الموقف فى فلسطين من خلال بناء قوة مسلحة تقوم الدول العربية بتسليحها والإنفاق عليها، وكان من المقرر أن تقوم مصر بدفع ٤٢٪ من التكاليف وسوريا ولبنان ٢٣٪ والسعودية ٢٠٪ والعراق الـ ١٥٪ الباقية، فكان ذلك يمكن أن ينقذ سوريا من تعريض قواتها للهزيمة، الأمر الذى يجعل البلد معرضا لخطر الهجوم من قبل عبدالله وربما القوات اليهودية، فإذا هزم الجيش التطوعى، فإن الخسارة سوف تقع على عاتق الجامعة العربية ككل والفلسطينيين على وجه الخصوص، أيضا كان من الممكن إرسال جيش الإنقاذ للقتال فى فلسطين قبل الانسحاب البريطانى الرسمى من فلسطين فى ١٥ مايو ١٩٤٨ دون أن تجهر سوريا بالعداء لبريطانيا.

فإذا رفضت الدول العربية إرسال جيوشها للقتال فى فلسطين، وهو احتمال بدا مرجحا، حيث وافقت مصر على الاشتراك فى الحرب قبل أربعة أيام فقط من بدء القتال فى ١٥ مايو ١٩٤٨، فإن الحكومة السورية سوف تظل محتفظة بفعاليتها، وبذلك تكون لها أداتها الفاعلة فى فلسطين وتستطيع أن تخبر الشعب السورى أنها قدمت أكثر مما قدمت الدول العربية لمساعدة الفلسطينيين والأمرالأكثر أهمية هو أن جيش الإنقاذ كان وسيلة لخنق مخطط سوريا الكبرى لعبد الله فى مهده ومنعه من توسيع دولته على حساب فلسطين.

إن تطور الأهداف العسكرية للرئيس القوتلى فى فلسطين مسجل فى يوميات طه الهاشمى، وكان الهاشمى عراقيا قوميا عربيا وصديقا حميما للقوتلى الذى قام بتعيينه مفتشا عاما لجيش الإنقاذ ومسئولا عن التجنيد والتدريب للقوات. وكان مكتبه في وزارة الدفاع السورية وكان يلتقى يوميا بالقادة السياسيين والعسكريين السوريين، ويقول الهاشمى أنه فى أكتوبر ١٩٤٧، وبعد وقت قصير من توصية اللجنة الخاصة للأمم المتحدة الخاصة بفلسطين بالتقسيم كحل للمشكلة، وبعد أن فشلت سوريا فى إقناع السعودية أو مصر بفكرة التحالف العسكرى المضاد للهاشميين أفاد القوتلى بأن: «مخطط سوريا الكبرى سوف ينطلق من الجانب العربى لفلسطين، ولذلك أمرت الجيش السورى بالتحرك إلى الحدود السورية الفلسطينية. والقوات المتمركزة هناك يبلغ عددها ٢٥٠٠ رجل. أيضا لبنان سوف ترسل ١٠٠٠ رجل إلى حدودها. وبمجرد دخول قوات العراق والأردن إلى فلسطين سوف ندخل ونستولى على الناصرة والشمال». كانت استراتيجية القوتلى فى فلسطين مصممة دائما لمنع تقدم عبدالله إلى المنطقة وليس من أجل القضاء على القوات اليهودية.

لم يشك الرئيس القوتلى أبدا فى أنه يحتاج إلى ما هو أكثر من الجيش السورى للدفاع عن حدوده، واعترف فى سبتمبر ١٩٤٧: «إن المشكلة الحقيقية هى إصلاح الجيش السورى وحل مشكلة قيادته». وفشل القوتلى فى إصلاح الجيش السورى هو الذى تحكم فى قراراته خلال الحرب، وكان يأمل أن ينأى بجيشه عن القتال، إلى أن يصبح أقوى من ذلك، بدلا من ذلك كان يقوم ببناء جيش الإنقاذ، وأضاف القوتلى: «إننا يجب أن نقصر جهودنا على الحركة الشعبية فى فلسطين، فيجب أن ندعمها وننظم شئونها على وجه السرعة».

وقدم جميل مردام رئيس الوزراء السورى تحليلا مطولا يتناول أسباب عدم إرسال الجيش السورى إلى فلسطين ولماذا كانت هناك حاجة إلى المتطوعين إذ يقول: «لأن

[الحكومات العربية لايعتمد عليها] قررت ضرورة تدعيم فلسطين بالأسلحة والرجال وتنظيم شئونها وتعيين قائد لتولى مسئولية هذه الأمور. فالحركة الشعبية فى فلسطين هى المسئولة عن إنقاذ الموقف، بمساعدة الحكومات العربية، هذا لأننى أشك فى وحدة الجيوش العربية وقدرتها على القتال معا، فإذا هوجمت الجيوش العربية، ناهيك عن الجيش السورى من خلال الهاجاناة اليهودية على نحو مفاجئ ومؤثر، فسوف يؤدى ذلك إلى أن تفقد الحكومات العربية سمعتها على نحو يجعلها غير قادرة أبدا على استعادتها، وأفضل شيء يمكن عمله هو أن يتم ترك المهمة للفلسطينيين وإمدادهم بمعونة الحكومات العربية، والتأكيد على وجود قيادة فعالة فى فلسطين هو أمر ذو أهمية قصوى ومطلوب القيام به على وجه السرعة، فإذا كان مصير هذه الحركة الفشل - لا قدر الله - يكون شعب فلسطين هو من فشل وليس الحكومات العربية ولا جيوشها، ومادام موقف الملوك والأمراء قائما على الشكوك والمكائد، فهذه هى السياسة الحكيمة الوحيدة.

ومنذ بداية الصراع، خطط القادة السوريون للهزيمة وسعوا إلى احتواء الخسائر التى يمكن أن تتعرض لها مواردهم الضئيلة واستعداداتهم الهزيلة، كان الهدف من جيش الإنقاذ هو تحمل أسوأ عواقب الهزيمة، وحماية سوريا من فشل الحكومات العربية فى وضع خطة مشتركة للمعركة أو تحديد أهدافها فى فلسطين، وأمل القويتلى أن يستخدم جيش الإنقاذ من أجل إجهاض مخطط سوريا الكبرى لعبدالله.

ويقدم فوزى القاوقجى القائد الأعلى لجيش الإنقاذ فى مذكراته تحليلا لكيفية استخدام القويتلى لجيش الإنقاذ كدرع يحميه من طموحات عبدالله وكيف جعلت التنافسات بين العرب من التعاون فى فلسطين أمرا مستحيلا فكتب يقول: «ربما كان الملك عبدالله مصرا على تحقيق مشروع سوريا الكبرى باستخدام فلسطين، وهذا الاحتمال أكثر من أى احتمال آخر أربك الحكومة السورية، وبالنسبة للعراق التى سوف ترسل جيشها إلى ساحة القتال فى فلسطين من خلال المرور عبر الأردن، كيف سيتصرف؟ هل يساعد الأردن على تحقيق مشروعه؟ وبالنسبة لعبدالعزيز آل سعود.. كان عليه أن يكون مستعدا للعمل عندما تصبح النوايا الحقيقية للملك عبدالله واضحة. وسألنى فخامة الرئيس القويتلى يوما ما: «ما هى الخطوات التى يجب أن تتخذ لمنع تحقق هذا الخطر المحدق؟». وأجبت أن جيش الإنقاذ فى فلسطين يمكنه أن يمنع ذلك لأنه سوف يمنع الحرب بين الدول العربية، وسوف يمكنك من اتخاذ الاحتياطات التى ترى أنها ضرورية دون أن تؤثر على مسار الحرب بيننا وبين اليهود فى فلسطين، وعلى ذلك قام الرئيس على الفور بإصدار أوامره بإرسال فرقة من الجيش السورى إلى الحدود الفلسطينية الأردنية حيث بقيت فى مكانها».

القويتلى ولحظة مكاشفة:

تم تشكيل جيش الإنقاذ على عجل، وجاء المتطوعون من شتى الأماكن المختلفة. ومع نهاية يناير ١٩٤٨، كان هناك حوالى ٣٨٠٠ مجاهد يتلقون تدريبا بدائيا فى قاعدة «قطانة» العسكرية، وتم دفع الكثير منهم بالفعل عبر الحدود إلى فلسطين، واشتمل هذا العدد على ١١٠٠ عراقى و٧٠٠ فلسطينى و١٠٠ مصرى و٤٠ أردنيا و٤٠ يوغسلافيا و١٨٠٠ سورى. الكثير منهم كانوا قادمين من أقليات عرقية ودينية، وكل هؤلاء جاءوا بلا سلاح وبلا تدريب، ومعظم الضباط كانوا من السوريين، من المتطوعين العسكريين وأعلنت الجامعة العربية أن جيش الإنقاذ كان يجب أن يكون عدد أفراده ١٦٠٠٠ فرد، ولكن هذا العدد لم يتحقق أبدا، وهناك شكوك حول أن عدد الجنود الفعليين المقاتلين تحت إمرة القاوقجى لم يزد أبدا على ٥٠٠٠ مقاتل، وفى منتصف شهر أبريل زعم الجنرال صفوت أنه ليس لديه أكثر من ٣٠٠٠ متطوع تحت إمرته فى فلسطين، وبدأت أول وحدات المقاتلين فى عبور الحدود السورية إلى فلسطين فى نهاية يناير ١٩٤٨.

وبحلول شهر مارس أنشأ فوزى القاوقجى مركز قيادته فى منطقة جابا بالقرب من نابلس وسعى إلى بسط سيطرته على شمال فلسطين والضفة الغربية، وليس من قبيل المصادفة أن الغالبية العظمى من جيش الإنقاذ كانت تتمركز فى الشمال وفى المناطق العربية التى خطط عبدالله لضمها. ويعبر «دوران» عن ذلك بقوله: «مع وجود مركز قيادته فى شمال الضفة الغربية، وقف القاوقجى متحفزا كما لو كان يريد أن يمنع ضم المنطقة إلى المملكة الأردنية».

فقط بضع مئات من جنود جيش الإنقاذ تم إرسالهم إلى مناطق مثل حيفا أو القدس أو طريق يافا تل أبيب الذى شهد معظم القتال وسرعان ما هزموا بواسطة القوات الصهيونية.

كان شهر أبريل شهرا حاسما، فمع بداية العملية «ناخشون»، التى قامت فيها قوات الهاجاناة بتطهير القرى الفلسطينية على جانبى طريق يافا - القدس، من أجل التأكد من فتح الطريق إلى القدس أمام القوات اليهودية، والتى انتهت بسقوط يافا فى يوم ٢٢ أبريل، بدأ المجتمع العربى فى فلسطين فى الانهيار، ورفض القويتلى إصدار أوامره إلى جيش الإنقاذ من أجل مساعدة المدن المنكوبة، التى سقطت تحت هيمنة قواد غير خاضعين لسلطته، كما رفض أيضا التضحية بالأسلحة والذخيرة والمدفعية السورية وهى كل ما تحتاجه الميلشيات فى فلسطين.

وفى يوم ٥ أبريل، جاء عبدالقادر الحسينى قائد القوات الفلسطينية غير النظامية «الجهاد المقدس» إلى دمشق طلبا للمساعدة، وقد استجدى القويتلى وأعضاء اللجنة العسكرية لجيش الإنقاذ لإعطائه السلاح والمدفعية والدعم، ورفض منحه أية مساعدة لأن عبدالقادر كان تحت قيادة الحاج أمين الحسينى، مفتى القدس ورئيس اللجنة التنفيذية العربية العليا، التي رفضت الاعتراف بسلطة الجامعة العربية وسلطة القويتلى على فلسطين.

وبينما كان عبدالقادر يندفع كالعاصفة خارجا من الاجتماع لكى يعود للقتال فى منطقة القسطل حيث كان على موعد مع الموت، صرخ فى القويتلى وفى أعضاء اللجنة قائلا: «إنكم جميعا خونة والتاريخ سوف يسجل أنكم أضعتم فلسطين».

وبالنسبة للقويتلى كانت السيطرة على شمال فلسطين وحماية حدود سوريا أكثر أهمية من الدفاع عن القدس، وقال أحد الضباط الفلسطينيين ممن قاتلوا مع قوات المفتى: «كانت مهمة جيش الإنقاذ هى تخريب المقاومة المنظمة للجهاد المقدس «قوات المفتى» التى كانت تضم شباب فلسطين».

وخلال شهر أبريل انهمرت على القويتلى والقيادة السورية الاستغاثات من المقاتلين المحاصرين فى فلسطين الذين نفدت منهم الذخيرة وحاصرتهم القوات الصهيونية، وبالنسبة للقويتلى حانت لحظة المكاشفة فى نهاية أبريل، حينما طلب الضباط السوريون وعلى الأخص أديب الشيشكلى الذين يقودون قوات جيش الإنقاذ فى منطقة صفد، معونة عاجلة وإمدادات من الجيش السورى نفسه، وكان على القويتلى أن يقرر ما إذا كان يجب أن يقلص قوة الجيش السورى أو الخيار الأسوأ وهو أن يرسل الجيش من أجل إنقاذ جيش الإنقاذ فى فلسطين. كما جاءته برقيات من لبنان ومصر والسعودية طلبا للمساعدة ولكنها لم تصنع أى فرق.

وعاد أحد المبعوثين السوريين إلى الأردن من عمان بأنباء تقول أن جلوب باشا يصر على أن تقوم سوريا بإرسال جيشها إلى فلسطين من أجل مساعدة جيش الإنقاذ والمساهمة بالذخيرة والمدفعية، أما عبدالله فتحدث بغموض قائلا: «المكتوب مكتوب» و«كل شىء بأوان». وفى نفس اليوم عاد الجنرال إسماعيل صفوت، قائد اللجنة العسكرية المشرفة على جيش الإنقاذ من عمان بأنباء تقول أن الملك عبدالله يريد أن يصبح القائد الأعلى لكل القوات العربية، ويقول طه الهاشمى أنه عند هذه اللحظة وفى ظل الضغوط العنيفة من جيش الإنقاذ والملك عبدالله والموقف المحلى الشائك، انتابت القويتلى ثورة من الغضب.

ويقول الهاشمى: «إن خلاصة ما قاله هو أن الملك عبدالله يرغب فى اللعب بنا وأن الإنجليز يسوقونه لكى يستغل الموقف ويفرض على سوريا توقيع معاهدة معهم، إن استقلالنا شوكة فى جنبهم كما أنهم يريدون أن يكون جيشنا أول من يدخل المعركة لتدميره، وعندما يحدث ذلك سوف يتظاهرون بالقدوم لمساعدتنا ويكون ذلك هو ثمن استعبادنا. إن البريطانيين يمهدون الطريق لعبدالله من أجل بسط نفوذه عبر فلسطين وسوريا، إنهم لايحتملون رؤية سوريا مستقلة، ولذلك فهم يريدون أن نرسل جيشنا لتدميره، إن الاستقلال كلفنا الكثير. إننى أبدا لن أضحى بجيشنا الذى هو الوسيلة الوحيدة التي تحمينا من نفوذ عبدالله، هذا هو الفخ الذى لا أريد أن أقع فيه مهما كلفنى ذلك، إننى أحافظ على شرف بلادى، وقد ضحيت بكل شىء من أجل استقلاله إن سوريا هى قلب وعقل العروبة. وسوريا مستقلة وفخورة باستقلالها، إننا بذلنا الكثير من الجهد لكى نساعد فلسطين، ولكننى لا أريد أن أقامر بجيشى إذا كان هو الوسيلة الوحيدة لحماية سوريا من هذه المكائد والمؤامرات، وإذا كان الملك عبدالله يريد إرسال جيشه فليرسله، إننى أرحب بذلك، ولكنه إذا كان يبغى أن تحمل سوريا عبء المشكلة الفلسطينية وحدها، فهذا لن يحدث».

خلال ربيع وصيف عام ١٩٤٨ كان الرئيس القويتلى مهتما بشكل أساسى بالحيلولة دون حدوث أى اشتباك خطير مع القوات الصهيونية يؤدى إلى تدمير الدفاعات السورية ويفتح الطريق أمام الملك عبدالله لتنفيذ خطته بغزو سوريا. ويسجل المشرف العام على جيش الإنقاذ طه الهاشمى أحد الحوارات حول خطة عسكرية سورية أكبر، موضحا أن القادة السوريين وقادة جيش الإنقاذ يخططون لتحقيق أهداف محددة فى فلسطين، وأثناء الأيام الأخيرة من ديسمبر ١٩٤٧ بينما كانت طلائع جيش الإنقاذ تعد عدتها للدخول إلى فلسطين سأل الجنرال إسماعيل صفوت قائد اللجنة العسكرية للجامعة العربية رئيس الوزراء مردام «الذى كان أيضا رئيس لجنة فلسطين بالجامعة العربية» عن مهمة جيش الإنقاذ: «هل من المتوقع أن ندمر الصهيونية فى فلسطين أم مجرد أن نحتل مواقع عربية من أجل هدف سياسى معين؟» وأجاب مردام بأن كل ما على جيش الإنقاذ أن يفعله هو احتلال بعض المواقع فى الشمال، ولكن الرئيس القويتلى الذى كانت تحدث له تغيرات مزاجية حادة ونوبات من الاكتئاب أثناء الحرب ثار غاضبا وعارض رئيس وزرائه قائلا: «إن الهدف هو تدمير الخطر الصهيونى تماما كما قالت الحكومات العربية، وإلا سوف تصبح عرضة لسخرية وسخط الشعوب». ويوضح الهاشمى أن هذه كانت المرة الأولى التي يسمع فيها أى من قادة القويتلى العسكريين والسياسيين عن «هذه الخطة الجديدة ذات الأهداف السياسية». صعق الجميع وبحثوا عن شىء ما لكسر الصمت القاتل

الذى خيم عليهم ولكى يستعيد الرئيس هدوءه.

إن سوريا لم تخطط لأن تفعل أكثر من مجرد احتلال بعض المدن فى شمال فلسطين، وهذا ليس لأن الجامعة العربية لم تطلب أكثر، ولكن لأن سوريا لم تكن لديها القوة العسكرية لكى تلعب دورا عسكريا مهما فى فلسطين. فزعماؤها السياسيون لم يثقوا فى ضباطهم ولم يؤمنوا أن الدول العربية الأخرى يمكنها أن تتصدى لمسئوليتها فى القتال وربما كانوا يخشون، وهذا هو الأهم الخطط الأردنية للانقضاض على سوريا.

الجيش السورى فى حرب فلسطين

لعب الجيش السورى دورا محدودا جدا فى حرب فلسطين، فلم يقم الرئيس القويتلى بوضع خطة لغزو فلسطين، وكان يعلم جيدا أوجه القصور فى جيشه، والعدد الصغير من القوات التى تم نشرها على الحدود الفلسطينية تعبر عن أهدافه المحدودة، وفى مايو ١٩٤٨، قبل أن ترسل سوريا قواتها إلى فلسطين قدرت المخابرات البريطانية أن سوريا لديها ما لايزيد على ٤٥٠٠ رجل قادرين على القتال فى فلسطين، وقدر جلوب باشا عدد القوات السورية فى فلسطين بأنه لايزيد على ٣٠٠٠ جندى، وقدرت وكالة المخابرات الأمريكية «CIA» عدد القوات السورية الموجودة فى فلسطين فى أواخر يونيو بنحو ١٠٠٠ رجل، وأن هناك حوالى ١٥٠٠ رجل بالقرب من الحدود فى سوريا بإجمالى يبلغ ٢٥٠٠ رجل.

تجرعت سوريا أولى الهزائم المريرة أثناء زحفها المبكر على فلسطين بعد ستة أيام من بداية القتال الرسمى فى ١٥ مايو، فتم صد قواتها عند قرية «سمخ» و«كيبوتس دجانيا» «أ» و «ب» فى منطقة الحدود جنوب بحيرة طبرية، وقتل وجرح ٣٠٠ جندى سورى، معظمهم بواسطة الرشاشات، وكان رد الفعل على الهزيمة فى الصحافة السورية وفى البرلمان فوريا، فلم يتردد أحد فى الإشارة بإصبع الاتهام إلى الحكومة وإلى إخفاقها فى تسليح أو إعداد الجيش بشكل كاف. وقام الرئيس القويتلى بإقالة كل من رئيس الأركان الجنرال عاطف ووزير الدفاع أحمد الشراباتى. وقام رئيس الوزراء مردام بتولى مسئولية وزارة الدفاع وقام القويتلى بترقية الكولونيل حسنى الزعيم رئيس قوة الدرك إلى منصب رئيس الأركان.

وعلى الرغم من الخسائر السورية الأولية، فإن قواتها كانت قادرة على احتلال شريط ضيق من الأراضى الفلسطينية أثناء الشهرين الأولين من الحرب، فحينما تم ترسيم حدود فلسطين عام ١٩٢٣ بواسطة البريطانيين لم يضعوا فى ذهنهم الدفاع عن فلسطين

ولكن الاعتبارات الخاصة بالماء، فتم رسم الحدود بحيث تقع كل بحيرة طبرية بما فيها قطاع باتساع ١٠ أمتار من الشاطئ عبر شاطئها الشمالى داخل فلسطين، ومن بحيرة طبرية فى الشمال إلى بحيرة الحولة تم رسم الحدود فيما بين ٥٠ و٤٠٠ متر شرق نهر الأردن، للمحافظة على ذلك النهر بالكامل داخل فلسطين كما حصلت فلسطين أيضا على جزء ناتئ من الأرض يمتد من جهة الشرق بين الحدود السورية والأردنية عبر نهر اليرموك، وحتى مدينة الهامة، وكل هذه الأرض شرق نهر الأردن وبحيرة طبرية لم يكن من الممكن الدفاع عنها واستولت عليها القوات السورية بسهولة، وخطط الجيش السورى أيضا لعبور النهر جنوب بحيرة الحولة لاحتلال «كيبوتس» مشمار هايردين وصد العديد من الهجمات الإسرائيلية المضادة. أيضا قامت القوات السورية باحتلال الركن الشمالى الشرقى، بجوار مستوطنة دان من جهة الشرق.

بذلك احتلت سوريا ثلاث مناطق منفصلة داخل فلسطين/ إسرائيل فى المناطق الشمالية والوسطى والجنوبية من حدود ١٩٢٣، وهذه المناطق بالإضافة إلى قطاع ضيق يمتد عبر شرق الأردن وبحيرة طبرية أضافت ما وصل إلى ٦٦،٥ كيلومتر مربع من الأرض، وأصبحت جزءا من المنطقة المنزوعة السلاح فى اتفاقية الهدنة عام ١٩٤٩، وبصرف النظر عن العمليتين الصغيرتين اللتين قامت بهما لاحتلال القرى عبر نهر الأردن، ظل الجيش السورى غير فعال إلى حد بعيد أثناء حرب ١٩٤٨.

وبقى جيش الإنقاذ فى الجليل حتى نوفمبر ١٩٤٨، حيث طرد إلى لبنان بواسطة القوات اليهودية التي جاءت من الجنوب، وأصرت الحكومة السورية على رفض تقديم العون لجيش الإنقاذ خلال صيف ١٩٤٨، مما يدنيها «حتى النخاع» حسب كلمات عادل أرسلان، وبدد طه الهاشمى الكثير من طاقته أثناء أواخر الصيف والخريف عام ١٩٤٨ فى محاولة التخلص من فوزى القاوقجى قائد جيش الإنقاذ، وفقد القاوقجى والكثير من ضباطه ثقتهم فى الزعماء العرب حينما رفضوا مده بالسلاح أو نشر جيوشهم لمساعدته، وبالتالى بدأ القاوقجى التصرف حسبما يرى وبحلول شهر أغسطس ١٩٤٨ رفض إطاعة أوامر الزعماء السوريين أو أوامر طه الهاشمى.

وتبعا لما قاله الهاشمى بدأ القاوقجى التآمر مع الضباط السوريين واللبنانيين المنتمين إلى الحزب الاشتراكى القومى السورى بزعامة أنطون سعد مع آخرين ومع الضباط الموالين للهاشميين والملك عبدالله للإطاحة بحكومة دمشق، وخطط القاوقجى للإطاحة بالحكومة اللبنانية أولا وبعد ذلك سوريا وفى النهاية يتحد مع الأردن والعراق.

ويقول الهاشمى: «فكان يعتقد أن هذه الحركة سوف تؤدى إلى توحيد الدول العربية وإقامة جمهورية وبعد ذلك يقوم بالهجوم على اليهود وطردهم من فلسطين». ومع نهاية الحرب أصبح جيش الإنقاذ شيئا بغيضا بالنسبة للرئيس القويتلى، علاوة على ذلك أدى تخطيط القاوقجى إلى إيقاظ مخاوف الرئيس الخاصة بمشروع سوريا الكبرى وعدم ولاء ضباطه.

خاتمة:

كان الهدف الأساسى للحكومة السورية أثناء حرب ١٩٤٨ هو منع الملك عبدالله من تنفيذ مشروعه الخاص بسوريا الكبرى وكان الرئيس القويتلى يولى اهتماما بحماية بلده من الغزو الأردنى المحتمل أكثر من اهتمامه بمساعدة الفلسطينيين أو قتال الصهاينة، وفى كثير من النواحى يكون من المفيد رؤية الصراع فى فلسطين باعتباره صراعا بين الدول العربية، وهو ما استغلته القوى الإسرائيلية بجدارة لغزو فلسطين، وعلى الرغم من أن الجيوش العربية لم تحارب بعضها البعض صراحة، فإن تصرفاتها كانت مدمرة لبعضها بسبب رفضها التعاون ووقوفها موقف المتفرج وهى ترى القوات الصهيونية تدمر الميليشيات الفلسطينية والجيوش العربية واحدا بعد الآخر، والعداء المشترك وانعدام الثقة بين الكتلتين العربيتين الكتلة الهاشمية والكتلة المصرية السعودية السورية، ناهيك عن القوات الفلسطينية تحت قيادة الحاج أمين الحسينى، كانتا أكبر من رغبتهم فى حماية فلسطين من اليهود، وكانت الحكومات العربية تسعى إلى مصالحها الخاصة وبذلك لم تكن قادرة على وضع خطة مشتركة لخوض المعركة ضد الصهاينة.

كانت السياسة العسكرية لسوريا خلال حرب ١٩٤٨ نتاج ضعفها السياسى والعسكرى، وبسبب خوفها من الاضطرابات الداخلية والهزيمة العسكرية والغزو المحتمل، قصرت مهمتها فى الاستيلاء على بعض المدن الصغيرة على الجانب الفلسطينى من الحدود من أجل اكتساب موقف تفاوضى ومنع الملك عبدالله من تنفيذ مشروع سوريا الكبرى، وبسبب إيمان الرئيس القويتلى بأن التقسيم السلمى لفلسطين بين إسرائيل والأردن سوف يؤدى إلى تعزيز سلطة عبدالله ويساعده على تنفيذ خطته الخاصة بسوريا الكبرى، أصر على سياسة الحرب ورفض أي مشروع سلام أو حل سلمي يفيد الأردن، وهذا يفسر سبب أن سوريا كانت أول من دخل الحرب، وآخر من خرج منها، وكان شكرى القويتلى يعتقد أنه لكي يقف في وجه الأطماع التوسعية الأردنية يجب على سوريا والدول العربية الأخرى أن تمسك بزمام الأمور فى فلسطين من خلال قيادة حركة المقاومة الفلسطينية والدفاع عن دخول الجيوش العربية إلى فلسطين.

وكما كتب فوزى القاوقجى خشى الرئيس القويتلى من «أن يكون الملك عبدالله عازما على تحقيق مشروع سوريا الكبرى باستخدام فلسطين، وهذا الاحتمال أدى إلى إرباك الحكومة السورية أكثر من أى احتمال آخر.. وبعد ذلك وفى ترتيب متأخر جدا فى قائمة الأولويات السورية تأتى مشكلة فلسطين».

- ٩ -

كلمة أخيرة: عواقب حرب ١٩٤٨

إدوارد سعيد

ربما يكون من الأفضل أن أبدأ بتجربتى الشخصية فى ١٩٤٨، وما الذى كان يعنيه ذلك بالنسبة لكثير من الأشخاص من حولى. لقد تحدثت عن ذلك ببعض الإسهاب فى مذكراتى المعنونة باسم «خارج المكان» فلم تشهد أسرتى أسوأ عواقب الكارثة، حيث كان لدينا منزل فى القاهرة بسبب عمل والدى هناك على الرغم من أننا كنا فى فلسطين طوال معظم عام ١٩٤٧ حيث غادرناها فى ديسمبر من ذلك العام، وأدى ذلك إلى أننا لم نشهد التجربة الجماعية المريرة «حينما تم طرد ٧٨٠ ألف فلسطينى يشكلون ثلثى عدد السكان بواسطة القوات الصهيونية والمخطط الصهيونى». وكنت فى الثانية عشرة من عمرى فى ذلك الوقت هزيلا بعض الشيء وليس لدى أكثر من نصف وعى بما يحدث، ولكننى أتذكر بعض الأشياء ذات الوضوح الخاص.

أحد تلك الأشياء هو أن كل فرد فى عائلتى، على الجانبين، أصبح لاجئا خلال هذه الفترة، ولم يبق أحد فى بلدنا فلسطين، ذلك الجزء من الأرض «الذى كان تحت الانتداب البريطانى»، والذى لم يشتمل على الضفة الغربية التى تم ضمها إلى الأردن. وعلى ذلك، فإن أقاربى الذين كانوا يعيشون فى يافا وصفد وحيفا والقدس الغربية أصبحوا فجأة مفلسين وبلا مأوى ومشردين للأبد. وقد رأيت معظمهم مرة أخرى بعد سقوط فلسطين، ولكنهم كانوا جميعا فى ظروف بالغة السوء يكسو الألم وجوههم وينتابهم القلق واليأس والإنهاك.

فقدت عائلتى الكبرى، كل ممتلكاتها ومنازلها، ومثل كثير من الفلسطينيين فى ذلك الوقت ذاقوا مرارة المأساة ليس بمعناها السياسى ولكن بمعناها الطبيعى. كل هذا حضر فى ذاكرتى على نحو لا يمحى، ربما بسبب الوجوه التى رأيتها يوما يشع منها الرضا والسعادة والتى أصبحت بعد ذلك يطل منها ألم النفى والتشرد، فالكثير من العائلات والأفراد تحطمت حياتها وجفت أرواحها وفقدت سكينتها إلى الأبد بسبب الانتزاع من الوطن على نحو بدا ليس له نهاية، وهذا هو ما كان ولا يزال يعتصر قلبى. أحد أعمامى خرج من فلسطين إلى الإسكندرية إلى القاهرة إلى بغداد إلى بيروت والآن وهو فى الثمانينيات من عمره يعيش فى سياتل إنسانا حزينا صامتا. فلم يبرأ هو أو عائلته حتى الآن من الألم. وهذه هى قصة الضياع والنفى التى تستمر حتى الآن.

الشيء الثانى الذى أتذكره جيدا هو تلك الإنسانة فى عائلتى التى أصرت بعد النكبة على أن تهب نفسها لفلسطين، وهى عمتى التى كانت أرملة فى منتصف العمر لديها بعض الموارد المالية، ونذرت نفسها لخدمة اللاجئين التعساء الذين انتهى بهم المقام مفلسين وضائعين وبلا عمل فى مصر. وقامت بتكريس حياتها لهم فى وجه القسوة والتعسف ومنها تعلمت أنه حيثما يرغب كل شخص فى خدمة القضية بالكلمات، فلن يرغب إلا القليل من الناس فى فعل شيء لها.

وعلى ذلك، كفلسطينية قامت بتبنى القضية باعتبارها واجبا تقوم به طوال حياتها من خلال مساعدة اللاجئين فى إرسال أطفالهم إلى المدارس ومناشدة الأطباء والصيادلة لعلاجهم ومنحهم الدواء وتوفير العمل لهم، وفوق كل ذلك، أن تكون دائما موجودة من أجلهم ومتعاطفة معهم ومنكرة لذاتها، ودون أية معونة إدارية أو مالية من أى نوع ظلت دائما بالنسبة لى مثلا أعلى منذ صباى، شخصا أقيس عليه دائما جهودى المتواضعة، ويا لحسرتى أجدها دائما لا ترقى إلى أعماله.

إن العمل بالنسبة لى لا ينتهى أبدا، لأنه ينبثق من مأساة إنسانية عميقة الجذور، لدرجة أنها تتغلغل فى حياة شعبنا بكل تفاصيلها حيث نكون دائما فى حاجة إلى استعادتها واختبارها ومعالجتها، فبالنسبة للفلسطينيين، هناك دائما شعور جماعى بالظلم يخيم على حياتنا ولا يتناقص مع مرور السنين، وإذا كانت هناك جريمة معينة ترتكبها المجموعة الحالية من القادة الفلسطينيين فى رأيى، فهى قدرتها الفائقة على النسيان. فعندما سئل أحدهم مؤخرا عن شعوره تجاه وصول إرييل شارون لمنصب وزير خارجية إسرائيل، بالنظر إلى مسئوليته عن إراقة الكثير من الدماء الفلسطينية، أجاب بابتهاج قائلا: إننا على استعداد لنسيان الماضى وأنا لا أشاركه هذا الشعور قط، كما أننى لا أصفح بسهولة.

إننا فى حاجة إلى مقارنة ذلك بما قاله موشى ديان فى عام ١٩٦٩: «لقد جئنا إلى هذا البلد الذى كان يقطنه العرب بالفعل لكى نقيم المجتمع اليهودى، وفى أماكن معينة. (حوالى ٦٪ من المساحة الكلية) اشترينا الأراضى من العرب. وتم بناء القرى اليهودية مكان القرى العربية وأنا، لا أعلم حتى أسماء هذه القرى العربية وأنا لا ألومكم لأن كتب الجغرفيا هذه لم تعد موجودة، ليست الكتب فقط هى التى لم تعد موجودة ولكن أيضا القرى العربية، فقرية «ناحال» «قرية ديان» أقيمت مكان «محانول» وقرية «جيفات» مكان «جبتة»، وكيبوتس «ساريد» مكان «حنيفة» وكفر «يوشع» مكان «تل شمان» ليس هناك مكان فى هذا البلد لم يكن فيه سكان عرب!!

إن ما يصدمنى أيضا بشأن هذه الردود الفلسطينية هو مدى افتقادها للحس السياسى إلى حد بعيد، فلمدة عشرين عاما بعد حرب ١٩٤٨ كان الفلسطينيون منغمسين فى مشاكل الحياة اليومية وليس لديهم إلا القليل من الوقت للتنظيم والتحليل والتخطيط، على الرغم من وجود بعض المحاولات للتسلل إلى إسرائيل والقيام ببعض الأعمال العسكرية والكتابة والتحريض وباستثناء الأعمال التى يقدمها محمد حسنين هيكل فى مركز الدراسات الاستراتيجية بالأهرام، فإن إسرائيل بالنسبة لمعظم العرب وحتى لمعظم الفلسطينيين هى لغز، فلغتها غير معروفة ومجتمعها غير مستكشف وشعبها وتاريخ حركتها مجرد شعارات وخاضع للإنكار.

لقد رأينا وخبرنا سلوكها نحونا ولكن تطلب الأمر منا الكثير من الوقت لكى نستوعب ما رأيناه وما خبرناه.

كانت النزعة الغالبة فى جميع أنحاء العالم العربى هى التفكير فى حلول عسكرية لهذا البلد لذى لا يعرف عنه إلا القليل، وكانت نتيجة ذلك هى تضخم عسكرى هيمن على كل مجتمع دون استثناء فى العالم العربى وتوالت الانقلابات، أحدها وراء الآخر بلا انقطاع والأسوأ من ذلك هو أن كل تقدم فى المجال العسكرى يجلب معه تناقصا مساويا له فى الديمقراطية الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، وإذا نظرنا إلى الخلف نجد أن صعود سطوة القومية العربية لم يترك إلا القليل للمؤسسات المدنية الديمقراطية، وخاصة بسبب أن لغة ومفاهيم تلك القومية كرست القليل من الاهتمام لدور الديموقراطية فى تطور هذه المجتمعات. وحتى الآن، فإن وجود هذا الخطر المزعوم المتربص بالعالم العربى أدى إلى التأجيل الدائم لأشياء مثل الصحافة الحرة والجامعات غير المسيسة وحرية البحث والتنقل واستكشاف عوالم جديدة للمعرفة. ولم يكن هناك أى استثمار ضخم فى مجال نوعية التعليم على الرغم من المحاولات الناجحة إلى حد بعيد التى تمت فى عهد عبدالناصر وحكومات عربية أخرى للحد من الأمية.

كان هناك دائما اعتقاد، نظرا لحالة الطوارىء الدائمة الحادثة بسبب إسرائيل، بأن تلك الأمور التى لا يمكن التوصل إليها إلا من خلال تخطيط طويل الأمد وتأمل عميق، مجرد كماليات يمكن الاستغناء عنها.

بدلا من ذلك، أدت صفقات السلاح واسعة النطاق التى حلت محل التنمية البشرية إلى نتائج سلبية لا نزال نعيش فيها حتى الآن. ففى الفترة ٩٨ ـ ١٩٩٩، كانت مشتريات الدول العربية من السلاح تمثل ٣٠٪ من السلاح العالمى. وإلى جانب تضخم الآلة العسكرية كان هناك الاضطهاد الجماعى للمجتمعات التى وجد أن وجودها بيننا لأجيال

أصبح فجأة يشكل خطرا علينا مثل المجتمع اليهودى إننى أعلم أنه كان هناك دور صهيونى فى إثارة الاضطراب بين يهود العراق ومصر واليهود فى أماكن أخرى من ناحية، وحكومات هذه الدول العربية التى كانت تفتقد الديمقراطية من الناحية الأخرى، ولكن يبدو لى بما لايدع مجالا للشك أنه كان هناك نوع من الحماس المضاد للأجانب بمباركة رسمية باعتبار أن هؤلاء ومجتمعات أخرى «غرباء» يجب استئصالهم من بيننا. وهذا ليس كل ما فى الأمر. فباسم الأمن العسكرى فى دول مثل مصر كانت هناك حملة دموية على نحو مسرف وغير متعقل ضد المعارضين، ومعظمهم من اليساريين، وأصحاب الرأى الذين أدت أنشطتهم كنقاد ومفكرين من الرجال والنساء إلى إلقائهم فى غياهب السجون، حيث تعرضوا لكافة أنواع التعذيب والإعدام. وعندما ينظر المرء إلى هذه الأشياء فى سياق أحداث ١٩٤٨، يجد أن هذه البانوراما المجسدة من الفساد والوحشية هى التى أدت إلى ما حدث فى الحرب.

إلى جانب ذلك نجد المعاملة السيئة للاجئين التى تصل إلى درجة الفضيحة. على سبيل المثال، كان على اللاجئين الفلسطينيين المقيمين بمصر والبالغ عددهم بين ٤٠ و ٥٠ ألف لاجىء أن يرسلوا بتقرير شهرى إلى قسم الشرطة التابعين له وأغلقت فى وجوههم الفرص المهنية والتعليمية والاجتماعية، والتصق بهم إحساس عام بعدم الانتماء على الرغم من تمتعهم باللغة والقومية العربية. وكان الحال فى لبنان أسوأ من ذلك، ولا يزال، فاللاجئون الفلسطينيون البالغ عددهم حوالى ٤٠٠ ألف لاجئ لم يكن عليهم فقط أن يتحملوا مذابح صبرا وشاتيلا وتل الزعتر وغيرها، ولكن كان عليهم أيضا أن يبقوا معزولين لمدة جيلين تقريبا، فلم يكن لهم أى حق قانونى فى العمل فى ٦٠ نوعا من المهن على الأقل، ولم يكن لديهم تأمين صحى كما لم يكن باستطاعتهم السفر والعودة وكانوا عرضة للشكوك والنفور. لقد ورثوا الأفعال المخزية التى نسبت إلى منظمة التحرير الفلسطينية أثناء وجودها فى لبنان، وكذلك خروجها غير المأسوف عليه، وعلى ذلك ظلوا فى عيون الكثير من اللبنانيين نوعا من الأعداء الداخليين الذين يجب تجنبهم ورأوا معاقبتهم من وقت لآخر، وكان هناك موقف مشابه فى النوع، ولكنه مختلف فى الدرجة فى سوريا. وحتى فى الأردن، على الرغم من أنه البلد الوحيد «إحقاقا للحق» الذى تمتع فيه الفلسطينيون بحقوق مساوية لحقوق سكانه، كان هناك تصدع واضح بين الأغلبية المطحونة من المجتمع والمؤسسة الأردنية لأسباب لا داعى لذكرها. ومع ذلك، فإننى يمكن أن أضيف أنه بالنسبة لمعظم هذه المواقف، حيث كان اللاجئون الفلسطينيون يوجدون فى تجمعات كبيرة داخل بلد عربى أو آخر - وذلك نتيجة مباشرة لعام ١٩٤٨ - لا يوجد حل بسيط وعادل فى المستقبل القريب. وربما هناك سؤال يفرض نفسه يقول:

لماذا فرض هذا الحصار، وهذه العزلة على شعب لجأ إلى البلاد المجاورة حينما أخرج من وطنه، حيث ظنوا أنهم سوف يرحب بهم وتكرم وفادتهم. ولكن حدث العكس تقريبا: فلم يجدوا أى ترحيب «سوى فى الأردن» وهذه نتيجة أخرى غير سارة من نتائج خروجهم فى ١٩٤٨ .

هذا يصل بنا إلى نقطة بالغة الأهمية، ألا وهى ظهور ثقافة بلاغية وسياسية جديدة منذ عام ١٩٤٨ فى كل من إسرائيل والدول العربية. فبالنسبة للعرب كان ذلك بارزا فى كتب تمثل علامات على هذا الطريق مثل كتاب قسطنطين زريق «معنى النكبة»، والذى تقول فكرته الأساسية أنه بما أن ١٩٤٨ هو موقف غير مسبوق لم يحدث من قبل، فإنه يجب أن تكون هناك حالة من اليقظة والبعث. وما أراه أكثر أهمية من اللغة السياسية الجديدة- بكل صيغها ومحاذيرها وإطنابها وأحيانا طنطنتها الفارغة - هو المنظور الأحادى التفسير. وربما من الصواب أن نقول أن هذا الانغلاق فى الرأى ورفض الرأى الآخر له جذوره فى عدم التسامح تجاه الغزو الصهيونى وإخراج الفلسطينيين، ولكن التطورات المنبثقة من هذا التناقض الجوهرى تقود إلى الفصل بين الاثنين على المستوى الرسمى.

وهذا ما لم يحدث أبدا حتى على الرغم من أنه على المستوى الشعبى كان هناك قدر كبير من الحماس لذلك. وعلى ذلك فنحن نعلم الآن أن ناصر، الذى كان لايبارى فى لغته الخطابية من حيث التصميم والإصرار على القتال، كان على اتصال بإسرائيل من خلال وسطاء متعددين. وهذا كان أكثر وضوحا بالنسبة لحكام الأردن وأقل حدوثا بالنسبة لسوريا. إننى هنا لست بصدد إصدار حكم أخلاقى لأن التفاوت بين لغة الخطاب ولغة الواقع شائع بما فيه الكفاية فى كل السياسات. ولكن ما أقترحه هنا هو أن هناك نوعا من الرياء الذى تبلور داخل المعسكرين العربى والإسرائيلى أدى إلى تغذية وتضخيم أسوأ ما فى المجتمعين. فالميل نحو التقليدية والتكرار غير النقدى للأفكار المستقبلية والخوف من التجديد ووجود نمط أو أكثر من الحديث المزدوج كان له وجود خصب.

إننى أعنى أنه فى القضية العربية، أدى العداء العسكرى والخطابى نحو إسرائيل إلى الجهل بها بدرجة أكبر وأدى فى النهاية إلى الأداء السياسى والعسكرى السيئ فى الستينيات والسبعينيات. والوقوع فى غرام الجيش، الأمر الذى تضمن أن هناك حلولا عسكرية فقط للمشاكل السياسية، كان سائدا لدرجة أنه غطى على القاعدة التى تقول أن العمل العسكرى الناجح يجب أن ينبع من قوات لديها الحافز والشجاعة والتعليم والوعى السياسى، وهذا لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال مجتمع المواطنين.

هذه الأمنية لم تتحقق فى العالم العربى، ومن النادر أن مورست أو كانت هناك

محاولة لتحقيقها. بالإضافة إلى ذلك، كانت الثقافة القومية سائدة إلى درجة أدت إلى عزل العرب عن بقية العالم المعاصر بدلا من أن تؤدى إلى تخفيف هذه العزلة، وسرعان ما نظر إلى إسرائيل ليس كدولة يهودية ولكن كدولة غربية، وهذا ما رفض تماما حتى كوسيلة فكرية مناسبة لأولئك المهتمين باستكشاف العدو.

ومن خلال هذه الممارسات حدثت أخطاء مريعة. من هذه الأخطاء افتراض أن إسرائيل ليست مجتمعا حقيقيا ولكنها شبه دولة وأن مواطنيها مهما طال بهم المقام سوف يرغمون على الرحيل يوما ما وأن إسرائيل مجرد وهم، وهى عبارة عن كيان «مزعوم» أو «مختلق»، وليست دولة حقيقية، وانتقل الصراع اللغوى والثقافى - وهو صراع حقيقى - من ميدان المعركة إلى الساحة العالمية وهناك أيضا، فيما عدا فى العالم الثالث، هزمنا. إننا لم نتعلم أبدا فن عرض قضيتنا ضد إسرائيل من خلال مصطلحات إنسانية، أو من خلال الروايات المناسبة، أو استخدام الإحصائيات، كما لم يكن لدينا المتحدثون المدربون والبارعون فى عملهم، كما أننا لم نتعلم أن نتحدث لغة واحدة بدلا من لغات متعددة متناقضة. فلننظر إلى الأيام المبكرة، حيث قبل وبعد نكبة ١٩٤٨ حينما حاول أشخاص مثل موسى العلمى وتشارلز عيسوى ووليد الخالدى وألبرت حورانى وآخرين مثلهم، شن حملة لتنوير العالم الغربى، والذى تستمد منه إسرائيل المساندة والدعم، بشأن قضية فلسطين، والآن فلنقارن بين هذه الجهود، التى سرعان ما بددت من خلال محاربتها والغيرة منها، بالرواية الرسمية للجامعة العربية أو بأى رواية من روايات الدول العربية منفردة أو مجتمعة. فنجد أن الروايات الرسمية كانت «ولازالت للأسف» بدائية وسيئة التنظيم والانتشار وغير ثاقبة الرؤية. بإيجاز، على الرغم من عمق المأساة الفلسطينية ومحتواها الإنسانى، فإنها كانت عاجزة تماما، وكانت الحجة الصهيونية دائما صاحبة اليد العليا. فكان جهاز الإعلام الإسرائيلى فى جانبه الأكبر ناجحا دائما ومحترفا وواسع الانتشار فى الغرب وكانت إسرائيل تمد يد العون لمناطق كثيرة من العالم مثل أفريقيا وآسيا من خلال تصدير الخبرة الزراعية والتكنولوجية والأكاديمية، وهو ما لم يفعله العرب. وعلى الرغم من أن الخليط الذى قدمه الإسرائيليون كان عبارة عن أنصاف حقائق أيديولوجية، فإنه أقل أهمية من ذلك المزيج الذى يؤدى إلى الدفاع عن قضية ورسم صورة لإسرائيل التى أغلقت الأبواب فى وجه العرب وامتهنتهم بشتى الوسائل.

وعندما نتأمل كل ذلك الآن، نجد أن الصراع الفكرى الذى انبثق من حرب ١٩٤٨ وكان نتيجة لها قد تضخم على نحو تجاوز أى صراع مشابه فى كافة أنحاء العالم. ففى

بعض الأحيان اتخذ الصراع حدة وتوقد الحرب الباردة التى كانت تدور من حوله لما يقرب من ثلاثين عاما.

أما ما كان مثيرا للدهشة فهو أنه كما حدث فى أحداث ١٩٤٨ نفسها لم يكن هناك أى تمثيل حقيقى للفلسطينيين على الإطلاق حتى عام ١٩٦٧ والظهور اللاحق لمنظمة التحرير الفلسطينية، فحتى ذلك الوقت كنا نعرف باسم اللاجئين العرب الذين فروا لأن زعماءهم أمروهم بذلك. وحتى بعد أن دحضت أبحاث إرسكين شيلدرز ووليد الخالدى هذه المزاعم وأثبتت وجود «الخطة داليت» قبل ٣٨ عاما من هذا التاريخ، فإننا لم يصدقنا أحد.

الأسوأ من ذلك، أن أولئك الفلسطينيين الذين ظلوا فى إسرائيل بعد عام ١٩٤٨ واكتسبوا وضعا فريدا باعتبارهم عربا إسرائيليين، نبذهم العرب الآخرون، وألهبهم سوط اليهود الإسرائيليين من خلال الإدارة العسكرية، وحتى عام ١٩٩٦، طبقت عليهم قوانين الطوارىء وأسيئت معاملتهم باعتبارهم غير يهود. وغرابة هذا الصراع الفكرى عندما نقارنها على سبيل المثال، بالحرب الدعائية بين أمريكا واليابان أثناء الحرب العالمية الثانية، كما يؤرخ لها جون دوير نجدها تتمثل فى أن المعلومات الإسرائيلية المغلوطة، مثل الحركة الصهيونية نفسها، لا تترك أى متنفس لخصمها صاحب الأرض، الذى أخذت منه الأرض والمجتمع والتاريخ، لقد كنا غير مرئيين، إلا فى بعض الأحيان عندما يشار إلينا كفدائيين أو إرهابيين أو كجزء من القبائل العربية التى تريد خنق الدولة اليهودية فى المهد، حسب التعبير السائد.

وأسوأ جوانب هذه المنظومة هو أن حتى كلمة «السلام» اكتسبت معنى شريرا وغير مريح بالنسبة للعرب، فى الوقت الذى يستعملها القائمون بالدعاية لإسرائيل فى أى فرصة سانحة، إننا نريد السلام مع العرب، هذا ما يقولونه، وتطوف دعوتهم بالعالم كله، حيث يسمع عن إسرائيل العاشقة للسلام، بينماالعرب - مصرون ومتمسكون ومعتمدون على العنف - لا يرغبون فى السلام. والواقع أن ما هو بين الإسرائيليين والفلسطينيين لم يكن سلاما أبدا ولكنه كان إمكانية استعادة الفلسطينيين لممتلكاتهم وقوميتهم وهويتهم، والتى سلبت منهم بواسطة الدولة اليهودية الجديدة، علاوة على ذلك بدا للفلسطينيين أن السلام مع إسرائيل هو نوع من أنواع التطرف الذى تركنا بدون وجود سياسى: فهو يعنى قبول أحداث ١٩٤٨ وفقدان مجتمعنا ووطننا.

وعلى ذلك، فإن فكرة الفصل بين شعبين تحتاج إلى حياة كاملة لتنفيذها، على الرغم من أنها تعنى أشياء مختلفة لكل منهما، فالإسرائيليون يرغبون فى ذلك من أجل أن يعيشوا فى دولة يهودية صرفة، خالية من غير اليهود فى الذاكرة وفى الواقع، والفلسطينيون

يرغبون فى هذا الفصل كوسيلة للعودة إلى وجودهم الأصلى باعتبارهم العرب أصحاب فلسطين. إن منطق الفصل قد عمل منذ ١٩٤٨ كدافع دائم ووصل الآن إلى ذروته ونهايته المنطقية فى اتفاقيات أوسلو المشلولة والعاجزة على نحو يدعو لليأس.

وفى لحظات نادرة جدا حاول الفلسطينيون أو الإسرائيليون التفكير فى تاريخهم وثقافتهم - المرتبطة سواء كان ذلك أفضل أو أسوأ - على نحو تكافلى متناغم وليس على نحو قاطع مانع. إن التشوه فى وجهات النظر لكل من التاريخ والمستقبل الذى نتج هو أمر مثير ويحتاج إلى بعض الأمثلة والتحليل هنا.

إننى لا أعتقد أن هناك من يختلف على أنه منذ عام ١٩٤٨ والفلسطينيون ضحايا، والإسرائيليون منتصرون. ومهما حاول المرء إلباس هذه الحقيقة العارية ثيابا أخرى أو تجميلها فإنها تظل كما هى. والحجة التى تتمسك بها إسرائيل وأنصارها هى أن الفلسطينيين هم من جلبوه لأنفسهم: فلماذا رحلوا؟ ولماذا أعلن العرب الحرب؟ ولماذا لم يقبلوا قرار التقسيم فى ١٩٤٧؟ وأشياء أخرى من هذا القبيل ولا شيء من هذا، كما هو واضح، يبرر سلوك إسرائيل الرسمى اللاحق تجاه نفسها وتجاه ضحاياها الفلسطينيين، حيث سادت الوحشية والمعاملة اللاإنسانية وحتى السادية من أجل إخضاع الفلسطينيين على مدار السنين، والإحساس الإسرائيلى واليهودى، الذى لا يخفى على أحد، بأن إسرائيل فى خطر داهم وأن اليهود سوف يكونون دائما هدفا للاضطهاد المعادى للسامية، والذى يتعزز من خلال ذكريات الهولوكوست وقرون العداء المسيحى للسامية وتشتيت اليهود، هو شعور قوى وإحساس مبرر بوسائل عديدة سوف أسلم جدلا بأنه أمر مبرر لليهود - حتى لليهود الأمريكيين الذين لم يواجهوا المأساة التى واجهها نظراؤهم فى أوروبا - أن يشعروا بآلام الهولوكوست، كما لو كانت ماثلة أمام أعينهم، حتى الوقت الحاضر، ولكننى لازلت أسائل نفسى: هل استخدام هذا الشعور من أجل جعل الفلسطينيين فى حالة خضوع دائم يمكن تبريره على هذا الأساس؟ وهل الخطب الرنانة الرسمية والمفرطة عن الأمن الإسرائيلى لها ما يبررها بالنظر إلى الحالة المزرية للفلسطينيين؟ وهل الأعداد الضخمة من الجنود والإجراءات المشددة والمبالغ فيها على نحو يصل إلى درجة الهوس والحواجز والتبرير القانونى للتعذيب لمدة اثنى عشر عاما والأسلحة النووية والبيولوجية والكيماوية والتمييز ضد الفلسطينيين الإسرائيليين، والخوف والازدراء والولع بالقتال - والكثير والكثير - لا تعد نوعا من التشوه الشديد فى الإدارة وفى نمط الحياة، حيث كل ذلك يؤيد ويغذى بواسطة الانفصاليين المتطرفين الذين يقولون إن إسرائيل يجب أن تبقى مهددة ومعزولة وغير محبوبة كدولة يهودية؟ وهل لا

يتكون لدى المرء انطباع بأن اللغة والحوار فى إسرائيل - هناك استثناءات لذلك بالطبع - تشير بشكل عام إلى رفض التعايش مع التاريخ الإقليمى المشترك إلا على أساس المصطلحات الانفصالية المتطرفة؟

ويناقش أدورنو هنا تشوهات اللغة لدى المهيمن والمهيمن عليه: «إن لغة الهيمنة تنقلب على المهيمنين الذين يسيئون استخدامها من أجل السيطرة، من خلال السيطرة عليهم ورفضها خدمة مصالحهم. أما لغة المهيمن عليهم، على الجانب الآخر، والتى أنتجتها الهيمنة، فإنها تسعى إلى العدل الموعود لكل أولئك الأحرار الذين يطالبون به بلا حقد أو ضغينة فاللغة البروليتارية يفرضها الجوع. فالفقراء يمضغون الكلمات لكى تسد أفواههم فمن خلال الطبيعة الموضوعية للغة يتوقعون رفض المجتمع لهم. ولذلك ينتقمون منه باللغة. ولأنهم ممنوعون من حبها، فإنهم يشوهون جسد اللغة وبذلك فإنهم يكررون على نحو عاجز التشوه المفروض عليهم».

إن الأهمية الملحة لهذه الفقرة تتمثل فى تصويرها للتشوه الذى يصيب اللغة وتكرارها وتكاثرها وانقلابها للداخل وعدم قدرتها على توفير المؤازرة وعلى ذلك يبدو هذا واضحا فى التفاعل الحادث منذ ١٩٤٨ بين الخطاب الرسمى للصهيونية والقومية الفلسطينية، حيث يهيمن الأول ولكن عملية لى عنق اللغة من أجل خدمة سلسلة لا تنتهى من المغالطات لا تخدم المصالح الصهيونية، لأن إسرائيل اليوم غير آمنة بدرجة أكبر وأقل قبولا لدى العرب وتواجه بقدر أكبر من النفور والسخط». أما الفلسطينيون فيستخدمون اللغة كوسيلة لتعويض إثبات الوجود السياسى المصاب باليأس. ففى سنوات ما بعد ١٩٤٨ كان الفلسطينيون دائما غائبين، ووجودا مهمشا فى الخطاب الإسرائيلى باعتبارهم بدوا وإرهابيين وفلاحين وعربا ومتعصبين وما إلى ذلك. وبالنسبة للفلسطينيين كان خطابهم الرسمى دائما يؤكد على وجودهم، على الرغم من أن وجودهم ملغى من حيث سياسة القوة، ولذلك يتم التأكيد عليه فى اللغة، كما يفعل محمود درويش فى قصيدته «سجل أنا عربى» أو من خلال الزخارف المضحكة مثل حرس الشرف وموسيقى القرب التى يستقبل بها ياسر عرفات كرئيس دولة.

ومع مرور الوقت تتزايد التشوهات، ولا يزيد مقدار الواقع فى اللغة.

إن هذه النقطة من الصعب التعبير عنها، ولذلك دعنى أقدم صياغة أخرى. فالتاريخ الحديث للكفاح الفلسطينى من أجل تقرير المصير يمكن اعتباره محاولة لتصحيح التشوهات فى الحياة والتشوهات فى اللغة التى نجمت عن صدمة ١٩٤٨ . لم يكن هناك أى تقصير من جانب المقاومة الفلسطينية، وبينما كانت هناك إنجازات هنا أو هناك فى الكفاح

الفلسطيني - مثل الانتفاضة وعمليات منظمات التحرير الفلسطينية قبل عام ١٩٩١ - فإن الحركة العامة لها كانت أبطأمن حركة الصهيونية، أو حتى ارتجاعية، ومن حيث الكفاح من أجل الأرض، كانت هناك خسارة دائمة، حيث إن إسرائيل من خلال العدوان ووسائلها الخاصة استولت على المزيد والمزيد من الأراضى الفلسطينية. وأنا أتحدث هنا بالطبع عن السيادة والقوة العسكرية والاستيطان. وهذا يتناقض مع ما أسميه أعراض الاستجابة الفلسطينية مثل المحاولات اللغوية الإنشائية المتعددة للتأكيد على وجود دولة فلسطينية ومساومة إسرائيل على ظروف الأمن الإسرائيلي «وليس الفلسطيني» والتشوش والارتباك والتخبط والإهمال - فلا استعداد ولا خرائط ولا ملفات أو حقائق أو تصورات كانت لدى المفاوض الفلسطيني فى عملية أوسلو - هو ما يميز ما يمكن أن نطلق عليه انعدام الجدية التامة فى التعامل مع الواقع، باعتباره مناقضا للظروف الإنشائية أو البلاغية للمشكلة الفلسطينية.

ويؤدى كل هذا، كما أشرت من قبل إلى مضاعفة التشوهات المنبثقة عن الظروف الفعلية للفقد والنفى: فضلا عن التصحيحات التى تقدم المزيد من التشوهات، والتى تمتد آثارها إلى الموقف ككل منذ زمن الحرب، وأدت إلى زيادة عدد اللاجئين والمزيد من فقد الممتلكات والمزيد من الإحباط والغضب والمزيد من الإذلال وهكذا. ومن كل ذلك ينشأ ما عبرت عنه روز مارى صايغ بقولها : «الكثير من الأعداء» حيث إنه من خلال المزيد من التحول الدياليكتيكى، أصبح الفلسطينيون أعداء لأنفسهم من خلال العنف غير الناجح والمرتد إلى نحورهم.

وبالنسبة لإسرائيل ومؤيديها - خاصة الليبراليين الغربيين - لم يهمهم ذلك كثيرا، حتى على الرغم من الثناء على إسرائيل والصمت المتعمد حينما تتورط إسرائيل فى استخدام وسائل لا يسمح بها لأى بلد آخر. إن إحدى عواقب حرب ١٩٤٨ تثير السخرية وهى أنه كلما زادت آثار النفى والتشرد والخروج، زادت النزعة نحو تجاهل سبب ذلك، وزاد التركيز على الاستجابات البرجماتية الواقعية التكتيكية «للمشكلة» فى الحاضر. وعملية السلام الحالية لا يمكن التفكير فيها دون فقدان حاد فى الذاكرة، وهو ما أشعر بالأسى تجاهه، من قبل القادة الفلسطينيين لما حدث فى عام ١٩٤٨ وما بعده. ومع ذلك فهم لا يمكن أن يكونوا فى الوضع الذى هم فيه الآن دون أن يعيشوا تجربة الضياع والتشرد التى حدثت فى ١٩٤٨ وتمثل المنشأ والرمز.

وعلى ذلك فهناك ديناميكية خفية مخيفة يتم من خلالها تكرار أخطائنا وكوارثنا دون أن نتعلم من ماضينا أو حتى نتذكره، إننا دائما عند نقطة البداية، نبحث عن حل الآن،

حتى لو كان هذا «الآن» يحمل كل علامات ضعفنا التاريخى ومعاناتنا الإنسانية.

إننى أعتقد أنه فى كل من القضيتين الإسرائيلية والفلسطينية هناك شرخ عميق بين الفرد والكل، وهو لافت للنظر، خاصة مادام الكل، كما يقول أدورنو، على خطأ. فقد بين زائيف شترنل فى تحليله التاريخى للروايات المؤسسة لإسرائيل أن فكرة سيادة العام وهيمنته على كل ما هو خاص هو جوهر مايطلق عليه الاشتراكية القومية الإسرائيلية. فالمشروع الصهيونى كما يقول كان يتمثل فى غزو واستعادة ما يشار إليه على نحو غامض باسم «الأرض». وكانت نتيجة ذلك على المستوى الإنسانى هى إخضاع كامل للفرد للذات الجماعية، على افتراض أنها كيان يهودى جديد، أى نوع من الكل الجماعى الذى تكون الأجزاء المكونة له لا أهمية لها مقارنة بالمجموع. والكثير من مؤسسات الدولة، وخاصة الهستدروت ووكالة الأرض، تسحق بقوة أى شىء يمكن أن يعزز الفردية، أو أى جهة فردية اعتمادا على الأهمية المطلقة للخير المزعوم للمجموع، وبذلك تبعا لبن جوريون، فإن القومية أهم من أى شىء آخر: وبالتالى فإن الاقتصاد فى نمط المعيشة والتضحية بالنفس والقيم الرائدة كانت تمثل جوهر المهمة الإسرائيلية.

ويقوم شترنل بالتتبع التفصيلى لأنواع التعقيدات والتناقضات المتضمنة فى هذه الرؤية، على سبيل المثال كيف إن قادة الهستدروت والجيش يأخذون مرتبات أعلى من العاملين فى الأعمال المدنية ومن يقومون بغزو الصحراء واستصلاح الأراضى، حتى على الرغم من أيديولوجية المساواة الكاملة السائدة، والتى يشار إليها فى الخارج باسم «الاشتراكية»، ومع ذلك فإن هذا لم يتطور مع إنشاء الدولة المستقلة. «إن الأيديولوجية الرائدة، مع قواعدها الجوهرية - استصلاح الأراضى وإصلاح الفرد وتحقيق الذات - لم تكن أيديولوجية تغيير اجتماعى، ولم تكن أيديولوجية يمكن أن تنشئ دولة ليبرالية علمانية وتضع نهاية للحرب مع العرب».

ويجب أيضاً إضافة أن هذه الأيديولوجية لا يمكنها أن تخلق إحساسا بالمواطنة لأنها تعنى إقامة دولة للشعب اليهودى، وليس دولة للمواطنين الأفراد. وعلى ذلك، لم يكن المشروع الصهيونى مجرد دولة حديثة جديدة ولكنه، كما يصوره شترنل، يمثل نقيضا للشتات.

قد يكون من الصعب بدرجة كبيرة العثور داخل الأيديولوجية العربية السائدة أو تجربة ما بعد ١٩٤٨ من خلال البحث فى سنوات البعث أو الناصرية أو القومية العربية عموما - على أى شىء يهتم بمقولة المواطنة. على النقيض نجد أن هناك صورة مطابقة للتوحد الصهيونى فيما عدا أن الإنغلاق العرقى والدينى للقومية اليهودية يكون غائبا،

فالقومية العربية فى شكلها الجوهرى انفتاحية وجمعية عموما، على الرغم من أنها مثل الصهيونية من حيث وجود نبرة شبه تبشيرية وشبه تنبؤية فى وضعها عبر نصوصها الأساسية «الناصرية والبعثية» للصحوة أو البعث والإنسان العربى الجديد ومولد الدولة الجديدة، إلخ. وكما أشرت من قبل، فحتى فى التأكيد على الوحدة العربية فى الناصرية يشعر المرء أن جوهر الفردية الإنسانية مفقود، كما يحدث فى الممارسة، حيث لا يشكل الفرد جزءا من البرنامج القومى فى وقت الشدة. والآن فإن دولة الأمن العربى التى تم وصفها بالفعل على نحو جيد بواسطة الباحثين وعلماء السياسة وعلماء الاجتماع والمفكرين، هى شىء مؤسف ومقزز فى شموليتها وقمعها واتجاهها الأحادى من حيث سلطة الدولة ومدى القهر الملتصق بها عندما يتعلق الأمر بقضايا المصلحة العامة. ولكن الصمت الذى يلف الأمر بأكمله المتعلق بماهية المواطن وماهية المواطنة، ينطوى على خدمة الوطن الأم والحث على التضحية من أجل الصالح العام. وفيما يتعلق بقضية الأقليات القومية هناك بعض شذرات من الفكر هنا أو هناك، ولكن لا شىء من الناحية العملية يتعلق بالبناء الترصيعى للهويات والطوائف والأعراق فى العالم العربى. ومعظم الكتابات العلمية البحثية التى قرأتها عن العالم العربى - والتى كان أفضلها وأكثرها حداثة - تلك النقدية والمتطورة - تتحدث عن البيروقراطيات والنظم الهرمية والزعامات وما إلى ذلك، ولكنها على نحو يثير الإحباط لم تقل إلا القليل عن المواطنة كحل جوهرى لمشاكل المستنقع الاجتماعى السياسى والاقتصادى من تخلف وعدم تنمية، ومن المؤكد أن منهج المحاسبة السياسية «أو المساءلة» قد ترك خارج الصورة النقدية تماما.

إننى لست الوحيد الذى قال، على الرغم من ذلك، إن أحد أكثر عواقب ١٩٤٨ إشراقا هو ظهور أصوات نقدية جديدة، هنا وهناك، فى العالمين الإسرائيلى والعربى بما فى ذلك الشتات، والتى تكون ذات حس نقدى وتكاملى. وأنا أعنى بذلك «المؤرخين الجدد» الإسرائيليين، وما يناظرهم من العرب والكثير من المتخصصين الشباب فى دراسة المنطقة من الغربيين، والتى تكون أعمالهم على قدر كبير من الانفتاح والتدقيق والتنقيح. وربما يصبح من الممكن الآن الحديث عن دائرة جديدة تفتح الطريق بعد أن وصل الجدل الخاص بالفصل والانفصال إلى طريق مسدود، وبداية عملية جديدة، فقد تلوح بارقة أمل وسط ذلك الخضم من الاتصالات الذى يشعر كل عربى وكل يهودى أنه الملاذ الأخير. وبالطبع أمر صحيح وأمر بديهى أن نقول أن دول المنطقة فعلت ما تستطيع أنتفعله كنتيجة من نتائج ١٩٤٨، ألا وهو ما يبدو نوعا من التجانس السياسى للشعوب، سوريين وأردنيين وإسرائيليين ومصريين وهكذا. والفلسطينيون كان دائما لديهم - ولا

يزال - طموح بالتحام مشابه للفردية مع الجغرافية، وتوحد الأمة، المشتتة الآن، مع ترابها الوطنى. ومع ذلك فإن مشكلة الآخر، تظل موجودة بالنسبة للصهيونية والقومية الفلسطينية والقومية العربية والإسلامية.

كيف إذن ننظر إلى المستقبل؟ كيف نراه، وكيف نعمل من أجله، إذا كانت كل مشاريع الانفصال أو التطرف، أو العودة إلى العهد القديم أو العصر الذهبى للإسلام أو إلى ما قبل ١٩٤٨، لديها ما تفعله ولن تكون فعالة؟ إن ما أقترحه هنا هو محاولة استنباط استراتيجية سياسية وفكرية قائمة على السلام فقط والتعايش المشترك القائم على المساواة. وهذه الاستراتيجية تقوم على وعى كامل بمفهوم ١٩٤٨ بالنسبة للفلسطينيين وبالنسبة للإسرائيليين، حيث إن اكتساح الماضى بالبلدوزرات أو محاولة التقليل من آثاره لا يمكن بأى حال من الأحوال أن يساهم فى صناعة مستقبل مشرق. إن ما أقترحه هنا هو الحاجة إلى منهج من نوع جديد، يقدم نقدا للروايات الأيديولوجية وفى نفس الوقت يتوافق مع المواطنة الحقيقية والسياسة الديمقراطية الحقة.

١ - إننا نحتاج إلى التفكير فى تاريخين غير منفصلين أيديولوجيا، ولكنهما مرتبطان معا. فلا التاريخ الفلسطينى ولا التاريخ الإسرائيلى عند هذه النقطة يمثل شيئا فى حد ذاته، أو بدون الآخر. وبذلك فإننا نسبح ضد تيار عدم التصالح الجوهرى بين الزعم الصهيونى والخروج الفلسطينى. إن الظلم الذى حاق بالفلسطينيين ضرورى لهذين التاريخين، وكذلك المعاداة الغربية للسامية والهولوكوست.

٢ - إن بناء ما يطلق عليه رايموند وليامز هوية مركبة طارئة يقوم على هذا التاريخ المشترك أو المرتبط، وعدم التصالح والتناقض.

إن ما لدينا هنا هو وعى متداخل ينطوى على قضايا لم تحل لفلسطين - وإسرائيل عبر تاريخها.

٣ - يجب أن تكون هناك حقوق ومؤسسات ذات مواطنة مشتركة، وليست مقتصرة على عرق أو دين معين، تصل إلى ذروتها مع إنشاء دولة موحدة، وكذلك إعادة التفكير فى قانون العودة وعودة الفلسطينيين. ويجب أن تقوم المواطنة على التعايش المشترك والتذويب التدريجى للحدود العرقية.

٤ - الدور الحيوى للتعليم مع تأكيد خاص على «الآخر». هذا عبارة عن

مشروع طويل الأمد يجب أن تقوم فيه أفراد الشتات/المنفى ومجتمعات البحث بدور جوهرى. ويوجد الآن منهجان بحثيان متصارعان على الأقل: حيث إن هذه السلسلة من التدخلات تعترف بالحالة الانتقالية للبحث فى موضوع إسرائيل/فلسطين، ومحاذيرها وتطورها السريع وشخصيتها المتضاربة وتشظيها.

إن الهدف المراد تحقيقه هو أن يكون هناك اتفاق جماعى بين الباحثين والمفكرين النشيطين على وجوب تبلور نهج تخليقى جديد يمكن أن يعيد توجيه كل الطاقات الخلاقة والمتحدية التى لدينا إلى قناة مثمرة وأكثر تعاونا. وفى رأيى أن ذلك لا يمكن أن يحدث دون وجود حد أدنى من الاتفاق أو التوافق أو التآلف والذى يتضمن النظر إلى تاريخ الآخر باعتباره صالحا، ولكنه غير كامل بالشكل الذى يقدم به، وثانيا : الاعتراف بأنه رغم التناقضات فإن هذه التواريخ يمكن أن تواصل التدفق معا، وليس بشكل منفصل داخل إطار أوسع يقوم على المساواة بين الجميع، وهذا بالطبع هدف علمانى وليس دينى بأى شكل من الأشكال ويحتاج فى رأيى إلى الحياة طبقا للاحتياجات العلمانية، وليست الدينية أو المقصورة على فئة معينة، وهذا الشكل العلمانى يتطلب التخلص من كل مظاهر الكهنوت كما يتطلب شجاعة ويتطلب منهجا نقديا تجاه ذاته وتجاه المجتمع وتجاه الآخر، ولكنه يتطلب أيضا تحرير وتنوير الجميع، ليس فقط مجتمع واحد.

ولأولئك الذين يرفضون كل ذلك ويصفونه بالمثالية أو عدم الواقعية، أقدم ردا بسيطا يقول: أرونى ما هو البديل المتاح اليوم. أرونى مشروعا للفصل بين المجتمعين لا يعتمد على الذاكرة المبتسرة والظلم المستمر والصراع الذى لا يهدأ والتمييز العنصرى. بالطبع لا يوجد، وهنا تكمن قيمة ما حاولت اقتراحه.

حرب فلسطين

رقم الإيداع	١٠٣٧٢/ ٢٠٠١
الرقم الدولى	977-201-054-2